



علم الاجتماع التنموي





منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم علم الاجتماع

علم الاجتماع التنموي

تأليف

د. توفيق الداود
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع

د. كامل عمران
أستاذ بقسم علم الاجتماع

١٤٢٨ - ١٤٢٩ هـ
٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ م

جامعة دمشق



المحتويات

الصفحة

مقدمة	١١
-------------	----

الفصل الأول

الجدور العلمية والاجتماعية للتحديث

أولاً : المقدمات العلمية للتحديث	١٥
المقدمات الأولى لنظرية التحديث	٢٣

الفصل الثاني

نظرية التحديث

أولاً : مفاهيم التحديث ونظرياته	٣٣
- التحديث عملية تمايز بنائي	٣٥
ثانياً : التحديث بصفته نمطاً من أنماط التغير الاجتماعي	٣٧
ثالثاً: التحديث تغيراً في الاتجاهات والسلوك الفردي	٣٩
رابعاً: التحديث ونظرية التقارب والتباعد	٤١
❖ نظرية التحديث	٤١

- ١ - البعد السوسبيولوجي لنظرية التحديث ٤٤

الفصل الثالث

- نظرية التحديث ومتغيراتها ٥٥
متغيرات التحديث ٥٧
الاتجاه الثالث وهو الاتجاه الانتشاري الثقافي الحضاري ٦٠
الاتجاه الرابع وهو الاتجاه التطوري المحدث ٦١
١- نظرية والت روستو ٦١

الفصل الرابع

- التطورية المحدث ونظرية التحديث ٧٣
١- الاتجاه السيكولوجي ٧٤
١- ليرنر ٧٥
٢- إيشرت هاجين ٧٦
٢- اتجاه الأنماط المثالية للمؤثرات ٧٧
٣- الاتجاه الثالث وهو اتجاه الانتشار الثقافي ٧٨
- التنمية من المنظور الانتشاري ٧٩
- التطورية المحدث وتحققها ٨٠
- الجذور التاريخية للتطورية المحدث ٨١
- الاتجاهات الحديثة في النظرية الاجتماعية ٨٢

- ١- الوظيفية ٨٣
- ٢- نظرية الصراع ٨٥
- نظرية الفعل الاجتماعي أو نظرية الأفراد الفاعلين ٨٥

الفصل الخامس

التنمية الاجتماعية وسوسيولوجيا التخلف

- ١ تعريف التنمية الاجتماعية والمفاهيم ذات العلاقة ٩١
- ٢ ركائز التنمية الاجتماعية وعناصرها ٩٦
- ٣ عناصر التنمية الاجتماعية ٩٨
- أولاً - التغيير البنائي أو البنائي ٩٨
- ثانياً - الدفعة القوية ٩٩
- ثالثاً - الاستراتيجية الملائمة ١٠١
- ٤ نماذج التنمية الاجتماعية ١٠٣
- أولاً - النموذج التكاملي ١٠٣
- ثانياً - النموذج التكيفي ١٠٤
- ثالثاً - نموذج المشروع ١٠٤
- ٥ نظرية التخلف ١٠٥
- ١- الطريقة السطحية في دراسة التخلف ١٠٦
- ٢- الطريقة الاقتصادية في دراسة التخلف ١٠٧

١٠٨	٣- الطريقة الاجتماعية في دراسة التخلف.....
١١٠	التنمية من منظور ماركس.....
١١٠	نظرية التخلف الماركسية.....
١١١	الماركسية المحدثة والتنمية.....
١١٢	١- شارل بتلهم C. Bettelhem.....
١١٣	٢- جوند فرانك A. G. Frank.....
١١٣	٣- بول باران (Baran).....
١١٦	سوسيولوجيا التخلف.....
١٢٤	نظريات التخلف الاقتصادي.....
١٢٥	أولاً: تفسير التخلف على أساس العوامل الطبيعية (الحنمية الجغرافية)....
١٢٨	ثانياً: تفسير التخلف على أساس العوامل الثقافية والاجتماعية (الحنمية الثقافية).....
١٣٠	ثالثاً: التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية.....
١٣١	■ صفات التخلف.....
١٣٢	أولاً : السمات البنوية للتخلف.....
١٣٤	ثانياً : السمات الظاهرية.....
١٣٩	بيبلوغرافيا الفصول الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.....

الفصل السادس

١٤٧	علم اجتماع التنمية وفرانك.....
١٥١	فرانك ومقولة النظام العالمي.....
١٥٦	متغيرات نظرية التحديث.....

خاتمة..... ١٧٤

هو أمش الفصل السادس..... ١٧٥

الفصل السابع

نظرية الأنساق العالمية.....

نتائج..... ١٧٧

هو أمش الفصل السابع..... ١٩٣

الفصل الثامن

منظور النظم العالمية..... ١٩٧

الانتقادات الماركسية..... ١٩٨

الانتقادات غير الماركسية..... ٢٠٩

تطور نظرية التخلف..... ٢٢١

أساليب الإنتاج وارتباطاتها..... ٢٢٤

هو أمش الفصل الثامن..... ٢٤٣

الفصل التاسع

نظرية التحديث والتخلف

تاريخية نظرية التحديث..... ٢٤٥

نظرية التحديث..... ٢٥٣

التحديث والتنمية..... ٢٦٨

٢٧٣	علم الاجتماع، والتحديث، والتنمية
٢٨١	نتائج
٢٨٥	هوامش الفصل التاسع

الفصل العاشر

٢٨٧	النماذج النظرية Paradigms
٢٩٣	إمكانية قياس المنظورات
٣٠٣	موضوعات في علم اجتماع التحديث والتنمية
٣١٤	تالكوت بارسونز والتطور المحدث
٣٢٥	هوامش الفصل العاشر
٣٢٧	المراجع

مُقَدِّمَةٌ

عشنا منذ منتصف القرن العشرين، على وقع أنغام نظريات التحديث بكل أشكالها وألوانها والمنتمين إليها أو الفاعلين في صنعها، وكما يقال لا تُعرف الأشياء إلا بنقائضها، فإننا أيضاً عشنا على مقولات ونظريات الحداثة الماركسية من الكلاسيكية إلى المحدثّة، وبين المطرقة والسندان عاشت بلدان العالم الثالث، إلا أن مجتمعنا العربي عاش وعاش عاملاً ثالثاً، وهو عامل الحداثة الصهيونية، والاحتلال، والاستيطان، والحروب الدامية. إذن نحن أمام معادلة رباعية الأطراف، حادثة غريبة المنشأ تشكل ثلاثية نظرية فكرية تحمل في داخلها ما تلقى فيه، وتختلف عليه. والطرف الرابع في هذه المعادلة هو دول العالم الثالث، ومنها مجتمعنا العربي.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما الذي استطاعت أن تحقّقه نظريات التنمية والتحديث بكل ما فيها من نظريات قومية ومقولات وخطط وبرامج وتصورات، إن الإجابة المتسرعة والعاطفية، التي تعتمد على قراءة سطح الأشياء ستأتي بأن كل هذه النظريات لم تفلح في إخراج دول العالم الثالث من حلقات تخلفها، فهي ما زالت كما كانت، ولم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

السؤال المقابل للإجابة عن السؤال الأول لا بد من أن يأتي على نحو يصعب معه الإجابة عنها، لأنها مرتبطة بالماضي. والسؤال هو: لولا هذه النظريات التحديثية، وما حملته من طروحات نظرية وعملية، كيف سيكون حال تلك البلدان؟ بالطبع إمبريقية هذا السؤال غير ممكن، لأن إعادة الماضي أمر غير ممكن، لذلك علينا بالحاضر وما يحمله. الحاضر هو عالم حافل بالقلق والتوتر

والصراع والحروب والبطالة والفقر، ولكن بالرغم من كل ذلك، فإنه - أي المستقبل - يحمل وعوداً غير معنادة، لا بل خارقة للعادة على مستوى التطور العلمي والتكنولوجي. أي أنه المستقبل الذي يحمل العالم على عربة الحركة المسارعة جداً، والتغير محمول على الحركة دون الثبات، ولكن الحركة والتغير تحمل الصراع والتوتر وبعضاً من مظاهر التفكك الاجتماعي والتأثير السلبي على بيئة الإنسان وغير الإنسان أيضاً، من دون أدنى ريب الإنسان وكل في مكانه وزمانه مدعو إلى التفكير جدياً في أمر وجوده الحاضر ومستقبله من أجل فهم عميق لتجربته الإنسانية في مجتمعه، وبكل ما يحيط بهذه التجربة الماضي وتأثيراته، والحاضر وفاعليته، والمستقبل وتجلياته، وهذا أمر ضروري من أجل إعمال وتفعيل المخيلة السوسولوجية للعاملين في الحقل الاجتماعي، وهذا بتقديرنا أمر ضروري من أجل فهم جوانب الاختلاف والتباين في الأنماط السلوكية للبشر، وأسباب هذا التباين، وما العوامل المؤثرة، وكيف يمكن تغيير تلك الأنماط السلوكية من أجل دفعها بالاتجاه الذي يجعلها أكثر فاعلية ونضجاً وإيجابية، وحيال ما تقدم فلننا ندرك أننا أمام حقائق اجتماعية هي أن هناك مجتمعات متقدمة، ومجتمعات متخلفة، ولكن السؤال لماذا تقدم هذا المجتمع؟ ولماذا تخلف الآخر؟ هذا السؤال والإجابات عنه أدت إلى خلق نظريات اجتماعية تحمل عناوين التحديث والتطوير والتنمية، وبأشكال ومضامين مختلفة، إلا أن هذه النظريات قد عانت من خلل حقيقي في طريقة فهمها وتعاملها مع مشكلات التنمية وقضاياها، بالنسبة للعالم الثالث، لقد اختزلت تلك النظريات قضية التطوير الحضاري بالنسبة للعالم الثالث في مسألة واحدة وهي التنمية الاقتصادية، وفي مظهر ومعياري اقتصادي واحد، هو الدخل أو إجمالي الناتج القومي، ومعدلات الإنفاق من دون كل الجوانب المهمة والتنوعية الأخرى.

باختصار شديد، إن التنمية ليست مسألة اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، وإنما هي كل هذا وذلك، مع التركيز على أن الاقتصاد مسألة مهمة، ولكن الأهم من كل ذلك هو حرية الإنسان، وحرية تعني فيما تعنيه حقه في التعبير والاختيار والتعليم والصحة، وقول نعم، وقول لا، متى أراد أمام وتحت وخلف أية قضية، واستناداً إلى ذلك فإن تنمية الرأسمال البشري، تنمية قدرات الإنسان - المجتمع، لا يمكن لها أن تأتي عبر الإكراه والقسر، وإنما عبر الحرية، تحرير الإنسان، كل الإنسان من قيود الجهل والمرض والتخلف.

إن التنمية الحقيقية تكمن في هدفها الذي ينبغي أن يكون (زيادة نطاق الخيار الإنساني) في أن يكون حراً، وعندها يكون قادراً على سد كل نواقض ضعفه، عندها لن يكون العالم الثالث بحاجة إلى نظريات التحديث الغربية، ولا إلى تصديره الديمقراطية عبر القوة والسلاح والنار، وعندها يسقط ادعاء الغرب الكاذب بأن احتلال فلسطين، وقتل أهلها وتشريدهم، ثمنه ديمقراطية الكيان الصهيوني، عندها سيكشف الحجاب عن كل المفتونين والمعجبين بالمشروع الغربي الصهيوني الذين يرون في هذا المشروع خلاص روحهم وحياتهم.

لقد تضمن مقررنا عشرة فصول: الفصول الخمس الأولى كتبها الدكتور توفيق الداود، والفصول الخمس الأخيرة كتبها لأستاذ الدكتور كامل عمران، وهي على النحو الآتي :

الفصل الأول: الجذور العلمية والاجتماعية للتحديث.

الفصل الثاني: نظرية التحديث.

الفصل الثالث: نظرية التحديث ومتغيراتها.

الفصل الرابع: التطورية المحدثة ونظرية التحديث.

الفصل الخامس: التنمية الاجتماعية وسوسيولوجيا التخلف .

الفصل السادس: علم اجتماع التنمية وفرائك.

الفصل السابع: نظرية الأنساق العالمية.

الفصل الثامن: منظور النظم العالمية .

الفصل التاسع: نظرية التحديث والتخلف.

الفصل العاشر: النماذج النظرية



الفصل الأول

الجذور العلمية والاجتماعية للتحديث

أولاً : المقدمات العلمية للتحديث :

إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن يأخذ منحنيين، الأول تقليدي بسيط، والثاني تدريجي تتبعي تاريخي بامتياز. وبما أننا لن ندخل في أعماق الثاني، إلا أننا سوف نحاول السير في المنحنى التقليدي، والذي ربما يثير عند القارئ تساؤلات عديدة جداً أن نعيده إلى الصيغة الأولى للسؤال المتوجب الطرح وهو: متى بدأ العلم الحديث؟

ثمة إجابة تقليدية عن هذا السؤال يمكن أن نوردها كما يلي :

«حدث ذات مرة عام سحري يُعرف بأنه عام ١٥٤٣، في ذلك العام، كان يرقّد محتضراً عالم فلك بولندي، اسمه (نيكولاس كوبرنيكوس) كان كتابه رائعه، قد نشر لتوه، وكان عنوانه: «ثورة الأفلاك السماوية» لم تطبع منه سوى بضع مئات من النسخ وطبقاً للتقاليد، وضعت نسخة في يد (كوبرنيكوس) وهو يرقّد محتضراً. وربما لم يتمكن من رؤيتها»^(١)، ولكن بسبب ذلك الكتاب، كان شيء آخر يحتضر، بالإضافة إلى المؤلف. كان المفهوم العتيق للكون الذي تحتل الأرض مركزه يحتضر، لأن (كوبرنيكوس) قد كتب تعليمات رياضية كاملة لحساب حركات الكواكب على أساس «افتراضي أن الكواكب بما فيها الأرض تدور حول الشمس»^(٢).

وفي ذات العام أي عام ١٥٤٣ نشر عالم تشريح فلمنكي، هو «أندرياس فياليوس» كتاباً بعنوان «بنية جسم الإنسان» حيث كان هذا الكتاب هو أول كتاب في التشريح. وبفعل هذا الكتاب ودقته دفع بقوة إلى حافة الاحتضار نسف علم التشريح العتيق برمته^(٣).

في ذلك العام نفسه، وجدت كل من مجموعتي العلوم الفيزيائية، وعلوم الحياة بدايتهما. ولم تقل ثورتا الفكر هاتان على الفور، لكن كل واحدة منهما حفزت إلى المزيد من الفكر، والمزيد من العمل، والمزيد من الأبحاث. لقد استطاع «جاليليو» تدمير المقولات القديمة للفيزياء. وفي عام ١٦٠٩ وجه تليسكوباً صوب السماء أول مرة. وفي ذلك العام استنبط «يوهان كيبلر المدارات الإهليلجية للكواكب، وبذلك اتخذت المجموعة الشمسية الشكل الذي هي عليه اليوم»^(٤).

وفي عام ١٦٢٨ اكتشف «وليم هارفي» الدورة الدموية، ووضع أسس الفسيولوجية الحديثة، وفي عام ١٦٨٧ توج إسحق نيوتن كل هذا بكتابه العظيم الذي يحمل عنوان «المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية»، وفيه وضع قوانين الحركة، وقانون الجاذبية الكونية، وبذلك صمم الكون الذي ما زال موجوداً مع بعض التعديلات، حتى اليوم. لقد مثل عام ١٥٤٣ قطيعة مزدوجة مفاجئة أولاً مع النظرة القديمة العتيقة التي وجدت طوال ألفي عام، منذ زمن الفلاسفة الإغريق الأوائل. وبدءاً من عام ١٥٤٣ مضت النظرة الجديدة قدماً إلى الأمام تدعم نفسها، وتطور ذاتها لتصبح أصلب عوداً وأقوى شكيمة من ذي قبل. وأياً كانت وجهات النظر في تبايناتها حول الأسباب الفعلية والعوامل المكونة لتلك النهضة، إلا أن من نافل القول أن المعرفة الإنسانية تراكمية، ومن طبائع العقل الإنساني البناء على ما توصل إليه أسلافه، مطوراً، ومغيراً، ومجدداً، وعلى أساس من أن هذه الرؤيا، فإننا لم نؤمن بما جاء به «برتراند رسل» الفيلسوف

الإنكليزي بقوله: «إن العالمين الشرقي والغربي قد تطور كل منهما بمعزل عن الآخر، وإن التراث الفلسفي الغربي يختلف في جوانب أساسية عن تأملات العقل الشرقي. فالحضارة اليونانية هي وحدها التي سارت فيها الحركة الفلسفية مع التراث العلمي جنباً إلى جنب»^(٥). الرأي المضاد لـ«رسل» ومن في صفه يرى أن الفلسفة اليونانية إنما كان مبدؤها «حكمة الشرق»، وأنقفزة أو تبديلاً كيفياً قد حصل في مسار الحضارة البشرية حصل مع مجيء الحضارة، إلا أنه تبدل قد حدث من خلال حدوث تجمع كمي هو محصلة ما صنعته البشرية من إنجازات وتقدم قبل مجيء اليونان بفلسفتهم.

إذا كان ذلك متعلقاً بالفلسفة وإشكالية الفصل فيها قائمة، أما إذا كان الأمر متعلقاً بعلم الاجتماع فأعتقد أن الأمر مختلف. ومهما قيل عن نشأة علم الاجتماع الغربية إلا أن ذلك بعيد كل البعد عن أي شكل من أشكال الإنصاف في تاريخ الفكر الاجتماعي.

فكتاب عبد الرحمن بن خلدون «العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» هذا الكتاب المعروف بالمقدمة، ووضع فيه الدعائم والمرتكزات الأساسية لهذا العلم أي علم الاجتماع، وعند مطالعته لتعريف ابن خلدون لعلم الاجتماع حيث يقول: «وكان هذا علماً مشتملاً بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً». إن عظمة ابن خلدون وأهميته، لا تكمن فيما توصل إليه من رؤى وأفكار، فكل فكرة أو رأي أمر قابل للأخذ والرفض. إلا أن عظمته تكمن في منهجه العلمي وعقليته التي لم تكن تسير زمانه. لقد توقف ابن خلدون وأمتة، وتابع المسير الأوروبيون. ولعل من المفارقات أن يتطابق رحيل ابن خلدون وتباشير عصر النهضة في أوروبا، ذلك

العصر الذي شمل القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والذي بدأت فيه أوروبا تخرج من عهود ظلامها، حيث كانت تعيش في علاقات إقطاعية زراعية استكفائية من جهة، وسلطة كنسية بابوية من جهة أخرى. لقد كان عصر النهضة بداية فجر الرأسمالية، التي نمت مترعة ومشادة على حركة الاكتشافات العلمية والجغرافية ونمو الأفكار القومية، وظهور العلاقات التجارية والنقدية، مما أفضى إلى تسابق القوى الأوروبية على استعمار مناطق واسعة من العالمين القديم والجديد ونهب ثرواتها. لقد نجم عن ذلك ظهور المدن التجارية وبروزها في كل من إيطاليا وإنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية.

«لقد أسهمت عوامل ثلاث في تشكيل النظرة الدنيوية، ووضع أسس ثابتة لها في الفكر الغربي الحديث، أولها: النزعة الإنسانية التي تمثل حركة الإحياء للتراث الكلاسيكي واليوناني والروماني، وهو تراث عقلي بمجمله، يتعارض في كثير من مناحيه مع تعاليم الكنيسة التي كانت تعتبر هذا الفكر وثناً. ثانياً: هو حركة الإصلاح الديني البروتستانتي التي قادها الراهب الألماني مارتن لوتر (١٤٨٣-١٥٤٦) في عام ١٥١٧ والتي قوت في جانب منها النزعة الفردية بجعلها فهم الفرد مقياساً لتفسير الكتاب المقدس، واعتبرت من جانب آخر - وخاصة في مذهب كالفن - أن العمل عبادة، وأن النجاح الدنيوي علامة على رضا الخالق، ونبتت الإسراف، فأرست بذلك الأرضية العقائدية والأخلاقية التي نمت عليها الرأسمالية وانطلقت. وثالثتها: الاكتشافات العلمية وقبام المنهج العلمي، ولعل أبرز اكتشاف زلزل العقول هو نظرية كوبرنيكوس البولندي (١٤٧٣-١٥٤٣) التي تقول بدوران الأرض والكواكب حول الشمس»^(١)، لقد نسف الفكر الجديد مقومات الفكر السابق له مزلزلاً مؤسسات هذا الفكر بشقيه الكنسي والإقطاعي ومقوضاً مناهجه في مختلف ميادين الحياة، مستعيضاً عنه بمنهج علمي تجريبي استقرائي، يعتمد على الملاحظة الحسية العيانية المباشرة،

والرصد الدقيق للوقائع، فكان ذلك على يد فرنسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦).
والشق الثاني من المنهج العلمي هو المنهج الرياضي الاستنباطي المعتمد على
العقل ومؤسسه رائد وإمام الفلسفة العقلية «رينيه ديكارت» (١٥٩٦-١٦٥٠). لقد
استطاع العلم مبكراً أن يتجاوز ثنائية المنهج العلمي والتضاد فيه، وذلك من
خلال الاكتشافات العلمية الرائدة والقائمة على الملاحظة والتجربة من جهة،
وعلى الفروض العقلية والصياغات الرياضية من جهة أخرى.

لم تكن الاكتشافات العلمية بمنأى عن متغيرات أخرى تحدث في البنية
الفكرية للناس تجعلهم يتخاصمون مع أكثر مؤسسات المجتمع قوة وقنسية،
ويتعارضون معها أي مع الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تعلم الدين في القرون
الوسطى، وكذلك السياسة والعلوم، ومما أدى إلى زيادة الاختلاف مع الكنيسة
وفقدانها لاحترام شرائع واسعة من الناس آنذاك، ولا سيما أن الوعي والمعرفة
لدى المتعلمين قد أخذوا بالازدياد، ومما زاد الطين بلة كما يقال، هو أن كثيراً من
رجال الدين والبابوات أصبحوا يهتمون بجمع المال من الناس أكثر من اهتمامهم
بتعليم الدين، وكذلك سوء سيرة الكثيرين من رجال الكنيسة، بالإضافة إلى شره
الأمراء الإقطاعيين إلى المزيد من الثروات وامتلاك النقود، وضغوطهم المتزايد
على الفلاحين، مما أفضى إلى ظهور دعوات الإصلاح المياسي والديني. مجمل
هذه التبدلات في أفكار الناس شكلت ما نسميه بعصر النهضة الذي يعني (البعث)
أو الولادة من جديد.

لقد أعيدت دراسة اللغات القديمة، ثم أعيدت دراسة الفن اليوناني
والروماني، وبعث حب الاطلاع لدى الناس، فقد بدؤوا يفكرون لأنفسهم بدلاً من
أن يتقبلوا الأفكار المسبقة سواء أكانت من الكنيسة أو من اليونان أو الرومان.
هكذا بدأ الأوروبيون بحل مشكلاتهم من خلال التفكير الجدي فيها، سواء أكانت
هذه المشكلات علمية أو اجتماعية أو اقتصادية، وفي جانب من هذه الجوانب

كانت هناك أفكار ونظريات عملت على إحداث تغيير نوعي في مختلف جوانب الحياة. فعلى الصعيد الاجتماعي، ومع دخول أوربا عصر التنوير (القرنين السابع عشر والثامن عشر) زاد الاهتمام بدراسة الظواهر الاجتماعية، استناداً إلى الأصول العلمية التي أخذت تسود العقلية الأوروبية. حيث أخضع فلاسفة عصر النهضة جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة إلى النقد العقلي الخالص، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكدوا على أن المجتمع يخضع لقوانين ثابتة تشبه قوانين الطبيعة التي اكتشفها نيوتن، وعليه فقد دعوا إلى ضرورة تبني هذا المنهج نفسه على المجتمع وظواهره.

من المتعارف عليه أن جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية قد نشأت وترعرعت في أحضان الفلسفة لتتساقط طرقها لاحقاً، ومن خلال تطورها الطويل إلى فك الارتباط بينها وبين الفلسفة متحولة إلى العلم. ومن نافل القول إن «ولادة السوسيولوجيا» «العلم الاجتماعي» ما كانت ممكنة قبل ولادة الفكر النقدي الذي شرع يستعيز بحكم العقل على رأي السلف، وولادة المنهج العلمي على يد كبار المفكرين الثوريين أمثال: فرنسيس بيكون، وريزيه ديكارت، ويمانويل كانط، وهيغل، ودارون، وكارل ماركس، وإنجلز.... وغيرهم ممن خاضوا أشد المعارك ضد الفكر الإقطاعي اللاهوتي الاستسلامي، وبسطوا لأول مرة سلطان العقل، وثم «العلم» فكراً ومنهجاً»^(٧).

لقد كانت روح هذا العلم الحديث متوثبة قوية، لا تعرف التردد، تسير بتؤدة نحو هدفها وغايتها، أداتها الإنسان وغايتها هو دون غيره، ترافق ذلك بصراع حاد مع تيارات الفلسفة الحديثة وعلى امتداد القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، من أبرز هذه التيارات تلك التي سميت باللاعقلانية مثل التيارات الصوفية والروحية والحدسية والرومانتيكية، إلى الوجودية التي بدأت مع «كبركيجور Kierkegaard» (١٨١٣-١٨٥٥) هذه التيارات المناهضة لروح العلم لا تفهم حقاً إلا كرد فعل لعملة الروح العلمية وصرامة حتميتها التي تهدد فردانية الإنسان وحرية.

مقابل هذه التيارات كانت هناك تيارات فلسفية عملت على استقطاب روح العلم ومنهجه وخير مجسد لهذا الاتجاه هو فرنسيس بيكون معتمداً في ذلك المنهج التجريبي ومنصتاً لشهادة الحواس كمصدر للمعرفة، فالطبيعة هي مملكة المعرفة الإنسانية، ولا ينبغي للعقل أن يتجاوزها، فروح العلم يجب أن تحرر العقل من جنوح الميتافيزيقا مثلما تحررت من الأوثان والأخطار المترتبة. وباختصار فإن فرنسيس بيكون قد علمنا ما لا يمكن نسيانه، وهو أن روح العلم وبنائه يركز على عاملين رئيسيين، هما التجربة ورفض الميتافيزيقيا، وعلى امتداد العصر الحديث تبارى الفلاسفة الإنكليز في تأكيد التجريبية والنظرية الحسية في المعرفة والعزوف عن الميتافيزيقا، حتى إن هذه النزعة كانت لصيقة بروح الفلسفة الإنكليزية، وما هو جون لوك يهاجم القياس الأرسطي رافضاً رفضاً قاطعاً وجود أية أفكار مفطورة في العقل البشري، مؤكداً أن العقل يولد صفحة بيضاء، ويأتي الأسقف جورج باركلي ليغزو أكثر تطرفاً من لوك في حل التجربة، حيث أنكر الوجود الحقيقي للمادة كجوهر مستقل، فالوجود مرهون بالإدراك الحسي له. فكل ما لا يدرك لا وجود له في ذات الأزمنة، وتحديداً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت فرنسا وألمانيا تشهدان تقدماً وتطوراً كبيرين في فلسفة التنوير التي كانت تنادي بضرورة رفع كل وصاية عن الإنسان، انطلاقاً من الإيمان المطلق بقدرة الإنسان وعقله على حل ألغاز الوجود وأسراره. فقد جسد الموسوعيون الفرنسيون بأعمالهم فلسفة التنوير الفرنسية تجسيدا حقيقيا، فكان من أبرزهم (دينس ديدرو D. Diderot) (١٧١٣-١٧٨٤) ودالامبير D'Alembert (١٧١٧-١٧٨٣) ومونتسكيو C. S. Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥) وهو صاحب الكتاب الشهير (روح القوانين)، وجان جاك روسو J. J. Rousseau (١٧١٢-١٧٨٧)، وفولتير Voltair (١٦٩٤-١٧٧٨) وهؤلاء هم الأقاليم الثلاثة المبشرة بالثورة الفرنسية.

وتتألى حركة الفكر تقدماً باعتناق الروح العلمية ألا وهو مذهب الواحدية المادية أو المادية الكلاسيكية. فالمادية هي المذهب الذي لا يعترف إلا بوجود المادة فقط وجوداً واقعياً مستقلاً عن أي ذات عارفة ولاحقاً يشهد القرن التاسع عشر مادية من نوع جديد أكثر تطوراً إنه المادية الجدلية، فالمادة لا تتوقف عند حدود التغيرات الكمية بل يعزى إليها التغيرات الكيفية هذه المادية التي وضع قواعدها كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز في سعي منهما من أجل جعل التاريخ علماً دقيقاً، لقد زعم ماركس أن التاريخ انتقل من المرحلة الإقطاعية إلى النقيض وفي المرحلة البرجوازية والمرحلة الجدلية الثالثة، وفي المرحلة الشيوعية التي تجمع خير ما في النقيضين وصولاً إلى الأفضل، هذا الانتقال حتمي موقفاً للمراحل الثلاث للمنهج الجدلي وهي :

(١) القضية أو الوضع. (٢) المركب الشامل الذي يجمع خير ما في النقيضين ويتجاوزهما وصولاً إلى (٣) الأفضل.

وتأسيساً على غيض من فيض لم يذكر جميعه في إطار تطور العقل الأوروبي المتمثل في عصر التنوير والمؤسس لعلاقات فكرية جديدة عملت على تجاوز التفكير التقليدي مروراً بالتفكير النقدي وصولاً إلى التفكير العلمي الذي قاد إلى أنه ما «إن دخلت أوروبا عصر التنوير (القرنين السابع عشر والثامن عشر)، حتى زاد الاهتمام بدراسة الظواهر الاجتماعية وفقاً للأصول العلمية التي أخذت تسود العقلية الأوروبية». والحق أن هذا العصر كان عصر شيوع النظرة العلمية (التي هي مزيج من الطريقة الاستقرائية والاستنباطية وإن مال فلاسفة هذا العصر، كما يؤكد عالم الاجتماع الأمريكي (إرفنج زيلتن): «إلى نيوتن أكثر من ميلهم إلى ديكارت» فقد أخضع هؤلاء الفلاسفة، من جهة، جميع مظاهر الحياة الاجتماعية والأخلاقية الفاسدة إلى النقد العقلي الخالص، ومن جهة أخرى أكدوا على أن المجتمع يخضع لقوانين تشبه قوانين الطبيعة، التي اكتشفها

نيوتن وفقاً لمنهج الملاحظة. وبالتالي دعوا إلى تطبيق هذا المنهج نفسه على الظواهر الاجتماعية. وكان هذا العصر عصر المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية التي تمثلت في شيوع نظريات العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية»^(٨).

تأسيساً على ما سبق فإن العقل الأوروبي قد صنع نهضته وتقدمه من خلال إيمانه بذاته وقدرته على التعامل مع محيطه الطبيعي بشقيه الطبيعي والاجتماعي، إلا أن ما أنتجه العقل الأوروبي كان مليئاً بما هو سلبي وبما هو إيجابي أيضاً، فعلى صعيد العلم كانت ترسم معالمه التي لا يمكن إلا أن تدون في سجل فضائل العقل الأوروبي كعقل مبدع خلاق، أما في الميدان الاجتماعي والإنساني حصراً، فكانت هنا المفارقة الكبرى، فقد استخدمت منجزات هذا العالم في السطو على مقدرات الشعوب وخيراتها مُجسداً ذلك بظاهرة جديدة اسمها الاستعمار المتمثل باحتلال أراضي الغير عبر القوة العسكرية وقهر إرادة الآخر وليّ عنقه. هذا الاستعمار والاحتلال العسكري المباشر أفرز عالماً جديداً اسمه العالم الثالث، أو العالم المتخلف، أو العالم النامي ... الخ، تسميات متعددة أطلقت على مجموع الدول المتحررة من الاستعمار الغربي الأوروبي. والسؤال المهم الذي يستوجب الإجابة هو أن البدايات الأولى لنظرية التحديث لها مؤشرات المهمة ودلالاتها القوية التي يمكن من خلالها الاستدلال إلى حيوية الفكر ونفعيته، وإيجاد ثوابية نظرية من خلال نظريات مختلفة اختلف مفكروها في الشكل واتفقوا في المضمون، هذا المضمون الذي يحمل غايات هدفها العلم بالشئ ولو كان هذا الشئ هو المجتمع.

المقدمات الأولى لنظرية التحديث:

إن الحديث عن نظرية تحديث واحدة أمرٌ محال. فمصطلح التحديث بحد ذاته هو تعبير عن عدد من الرؤى النظرية المطبقة على بلدان العالم الثالث في

محاولة لتقديم تصور عن الكيفية التي يمكن من خلالها تنمية تلك المجتمعات والنهوض بها، وعلى امتداد العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، إلا أن تنوع مصادر هذه النظرية لم يترافق مع تنوع في اتجاهاتها، ولا سيما أن هناك اتفاقاً شبه تام على تصنيف اتجاهات دراسة التنمية إلى اتجاهين، الأول ويتمثل في «بونالد» و «ماكس فيبر» و «هارسونز» وهذا يؤكد تنوع مصادر نظرية التحديث ووحدة اتجاهاتها حيث يفسر أنصار هذا الاتجاه ظواهر التغير الاجتماعي بمختلف ألوانها وأشكالها من الصراع والتفكك، والتخلف والتوازن، والتنمية، بالاستناد إلى متغيرات سوسولوجية، وسيكولوجية بالعودة إلى الأنساق الفكرية والقيمية تلك الأنساق التي تمتلك القدرة من وجهة نظرهم على تحقيق التكامل والاستقرار والتوازن والنظام، وما يشكل عنصر الانسجام الأساسي في نظرية التحديث هو سعي مكوناتها المتنوعة إلى إبراز ظواهر التغير الاجتماعي على أنها تعود بالدرجة الأولى إلى تغيرات سوسولوجية وسيكولوجية، فالقيم الدينية والأخلاقية حاضرة فيها.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في نظريات وآراء «كارل ماركس» و «أنجلز»، و «أوسيبوف» و «لابيدوف» و «فايتز» وغيرهم ممن يمثلون الاتجاه الماركسي في علم الاجتماع، وهؤلاء ينتظرون إلى التنمية بطريقة مختلفة عن تلك التي يأخذ بها الاتجاه الأول. فقد اهتم الاتجاه الثاني بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا، وفي مناطق أخرى من العالم.

لقد أسهمت عدة نظريات في بلورة نظرية التحديث وتشكلها، منها النظرية التطورية، والانتشارية، والبنائية الوظيفية، ونظرية الأنساق، والنظرية التفاعلية. بالإضافة إلى المنظورات السابقة فقد يُشتمل في نظرية التحديث شيء من الأنثروبولوجيا والسياسة، وعلم النفس، وهذا الأمر كان شديد الوضوح عند ماكس فيبر، كما أن هناك نفحات جغرافية واقتصادية في هذه النظرية.

«إن البدايات الأولى للنظرية التحديث تعود في أصولها الأولى إلى علم الآثار، عندما استخدمت فكرة التطور لأول مرة في الإشارة إلى مجتمع إنساني. ومن المؤكد أن فكرة التقدم، هي موضوع متصل بالفكر الغربي، وعلى أية حال، فإنه لم يتم دراسة تطور المجتمعات بطريقة منظمة حتى القرن الثامن عشر»^(١).

يدخل تحت مفهوم التطور Evolution :

أولاً: تغير الكائنات الحية المختلفة وتطورها عبر ملايين السنين.

ثانياً: تغير المجتمعات الإنسانية من الناحيتين البنيوية والوظيفية.

يستنتج من العنصرين السابقين أن فكرة التطور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة أخرى هي فكرة التقدم Progress وتعني فيما تعنيه، انتقال المجتمعات البشرية إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة، ومن ثم تهيئة الإمكانية أمام البشرية في القضاء والتغلب على الظواهر المرضية الفتاكة من مرضٍ وجهلٍ واستغلال.

لقد اقترن مفهوم التطور الاجتماعي بمفهوم التطور البيولوجي ليأخذ هذا الاقتران الشكل الأكثر وضوحاً في القرن التاسع بفعل النجاح الكبير الذي استطاعت أن تحققه علوم الحياة، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في ظهور نظرية التطور على يد أبرز أعلام القرن التاسع عشر مثل ماندل Mandel ولامارك Lamark وتشارلز دارون Charles Darwin، وبفعل الانتصارات الكبيرة التي حققتها نظرية التطور، فقد هزمت انتصاراتها النظريات الاجتماعية القديمة.

تأسيساً على ما سبق، فإن فكرة التطور أثرت في طرق وأساليب الفكر بأكثر مما أثرت فيه أية نظرية خلال التاريخ الحديث للفكر الإنساني، إلا أن نظرية التطور (البيوجنمائي) لم تكن جديدة كل الجدة على الفكر الإنساني، وإنما كانت تلك النقلة النوعية في هذا الميدان. إن القائمة طويلة من هيراقليطس (٥٤٠-٤٧٥ ق.م)، وانتهاءً بشارلز دارون (١٨٠٩-١٨٨٢).

وفي حال استعراض هذه المسيرة التطورية، يمكن الوصول إلى النتيجة التالية ومفادها «إن دارون لم يكن هو خالق المذهب التطور، وإنما كان وارثاً له، إلا أنه كان من أهم من نقل المسألة من المجال النظري البحث إلى المجال العلمي المعترف به، بحيث يمكن القول إن النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان - بحق - عصر دارون والداروينية»^(١٠).

لقد كان المذهب حاضراً بصورة قوية في النظرية الحديثة، انطلاقاً من سيطرته على علم الاجتماع في القرن التاسع عشر، وظهور «عالم الاجتماع البيولوجي».

إن هربرت سبنسر يعتبر بحق خير ممثل للمذهب العضوي الذي ينظر للمجتمع بوصفه جهازاً عضوياً، فهو ينمو بصورة متواصلة كالجسم، وتقسيم العمل فيه كالجسم أيضاً.

لقد سيطرت فكرة التطور المستمر (الخطي) عبر الزمن على العمل السوسيولوجي حيث يؤكد سبنسر إيمانه بقوله: «إن التطور لن يغير اتجاهه العام [.....] فالتقدم هو قدر الإنسان. إن عملية التطور بحسب سبنسر تسير على خطين مترابطين: الخط الأول يتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة فالمجتمع المركب ينبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب عن المركب [.....] وبينما يتكون المجتمع البسيط من «الأسر» يتكون المجتمع المركب في أسر تتحد في «عشائر» (Lans)، ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد في قبائل، ويتكون أخيراً مركب المركب من قبائل تتحد في مجتمعات كمجتمعاتنا، أي في أمم أو دول».

أما الخط الثاني: فيتمثل في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ويتميز هذا التحول، بأنه في الوقت نفسه تحول من التعاون الإجمالي (المجتمع العسكري) إلى التعاون الاختياري (المجتمع الصناعي)^(١١).

لقد ناصر سبنسر مبدأ عدم التدخل في الحياة الاقتصادية ونادى بالشعار الليبرالي المعروفة (دعه يعمل) لذلك فإن أرباب الصناعة الإنكليز والأمريكان يقدمونه على أنه أعظم حالات العصر، لهذا سيكون فكر سبنسر حاضراً بصورة قوية في النظرية الحديثة انطلاقاً من تأكيده على التوازن الاجتماعي معتبراً أن الصراع الطبقي والثورة خروجٌ عن الوضع الطبيعي أو مرضٌ في البنية الاجتماعية.

لقد كان تأثير نظرية دارون على علم الاجتماع ونظرياته كبيراً، الأمر الذي أدى إلى ظهور «الداروينية الاجتماعية» المؤمنة بفكرة الصراع على البقاء والبقاء للأصلح، فالمجتمع البشري هو ميدان للصراع الذي لا يرحم، والذي لا يكسب فيه إلا الأقوياء، فكل شيء مباح في مضمون الداروينية الاجتماعية.

إن رائحة السياسة المفعمة بالأيديولوجيا تنبعث من العناصر والمكونات السياسية للنظرية التطورية المسيطرة على القرن التاسع عشر، وأكثر ما يمكن رؤية تلك الأفكار السياسية في أعمال اميل دركهيم (١٨٥٨-١٩١٧) وخاصة في كتابه (العمل)، يعتبر اميل دركهيم مؤسس علم الاجتماع الحديث والممهد لنقل النظرية الاجتماعية الغربية من وضعية كونت إلى الوظيفية. «فالظواهر الاجتماعية في نظره هي تعبير عن أخلاقيات الجماعة، والأخلاقيات بالنسبة لدوركهيم تشمل كل المدى المعياري ابتداءً من القواعد البسيطة للسلوك الاجتماعي (الأنثروبولوجيا) حتى أكثر العادات الاجتماعية صرامة وشدة»^(١٢).

إن منهج اميل دركهيم قائم على الناحية الوظيفية التي تحافظ على النظام الاجتماعي واستقراره. فظاهرة الانتحار بالرغم من أنها ظاهرة فردية إلا أنها مسألة اجتماعية تفسرها التصورات الجماعية، وهذه التصورات هي التي تفسر كل شيء، فبالنسبة لدوركهيم «تتطور المجتمعات من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا، وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة مابينية إلى مراحل أكثر

تعقيداً، وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقسيم العمل المتطور فيه هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل مرحلة الصناعة، ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي، والإجماع القيمي^(١٣).

لقد أثرت التطورية تأثيراً بلياً على نظرية التحديث إلا أنها واجهت تحدياً حقيقياً من قبل النظرية الانتشارية، والانتشارية هي الاسم الذي أطلق على العديد من نظريات تطور الثقافة التي تؤكد بصورة خاصة على عامل الانتشار.

والانتشار عملية تكون تدريجية عادة، إنما ليس حتماً دائماً بها تنتشر عناصر وأنظمة الثقافة، ويمكن بواسطتها للاختراع أو التنظيمات الجديدة المطبقة في مكان ما أن تطبق في مكان مجاور، وفي بعض الحالات ينتقل تطبيقها إلى المناطق التي تجاورها حتى تنتشر في جميع أنحاء العالم.

«الانتشار إذن عملية تتعلق بالنمو بالإضافة إلى الحفاظ في حين أن انتقال التراث يؤثر فقط في الحفاظ، لكن لا ينتج عن أي منهما بحد ذاته، عنصر ثقافي جديد. وآليات الانتشار متعددة، منها الهجرة والاستعمار، أي الحركات الاختراقية، كالغزو والتبشير والتجارة والثورة»^(١٤).

لقد ارتبط ظهور الانتشارية مع بروز اتجاه يرى أن النظريات التطورية ليست مناسبة لتفسير التغير الاجتماعي. فقد اعتبر تركيزها على مسار أو جانب واحد من التنمية هو تبسيط للأمور، مضافاً إلى ذلك أن مجزرة الحرب العالمية الأولى، التي قتل فيها ملايين البشر، وجهت ضربة قاصمة للفرضية القائلة: إن حضارة الغرب أكثر تقدماً من غيرها، وهذا هو جوهر أو صلب النظرية التطورية الغربية. ولم تخدم وجهة النظر التي تقول إن التفوق التكنولوجي هو بالضرورة شيء جيد ومفيد. في حين أن الاتجاه الانتشاري عامة يقوم على الفرضية القائلة إن نمطاً ثقافياً عاماً، أو منتجات ثقافية مشابهة، هي من إنتاج شخص واحد، وإن الإبداع قد لا يحدث مرة أخرى، فهو لا يخرج من كونه عملاً يتكرر من قبل جماعات مختلفة في أوقات مختلفة»^(١٥).

هناك مدرستان للانتشارية، المدرسة الألمانية النمساوية، والمدرسة البريطانية، الأولى تذكر وجود سبع أو ثماني ثقافات أصلية، وهذه لا تتعلق، كما يمكن أن يوحي به الاسم، بمناطق جغرافية أو مناطق ثقافية، بل هي نماذج ثقافية أو كتل ثقافية، وكل منها كان يفترض في وقت ما من الماضي، أنه وجد ثقافة وجدت كتقافة منسجمة داخلياً، وأنه ذو أصل مستقل نشأ في أحد أجزاء العالم، ثم انتشر بشكل رئيسي وحدة واحدة. هذه الكتل العديدة من الثقافات تولدت بالتعاقب من حيث الزمن وعلى نحو مطرد من حيث درجة التقدم أو التثقيف، وعبر انتشارها في مختلف أنحاء العالم متواجدة في كل الثقافات بنسب متفاوتة من الاختراق أو النفاذ»^(١٦).

«لقد كان أول من استخدم عبارة (الثقافة) المنتشرة «فوي غرايبيز»، ثم طرأت على المفهوم تعديلات عديدة إلى أن تم التخلي عن عبارة الانتشار الثقافي، واستبدلت بعبارة «الأسلوب الثقافي المنتشر» الذي لم يكن موفقاً في دلالته»^(١٧).

أما المدرسة الإنكليزية فقد نشأت بعد المدرسة الألمانية وكان الموحى بها هو «جورج اليوت سميث» و «بيري» هو المتبني لها، و«ريفرز» هو المعدل لها. لقد أجريت هذه المدرسة تعديلات إلا أن خير من يمثلها هو كتاب «سميث» (التاريخ الإنساني). هذه المدرسة بالمقارنة بالمدرسة الألمانية موحدة الأصل، فالثقافة البدائية تفهم كتقافة راکدة أساساً، مبالغة إلى التراجع بقدر ما هي مبالغة إلى التقدم. ومن المسلم به أنه في الأزمان وأحد الأماكن وأعني به مصر نحو عام ٣٠٠٠ ق.م حدثت مجموعة غير عادية من الحوادث ولدت ومضة ثقافية أدت إلى تطور في الزراعة، وصناعة المعادن، والتنظيم السياسي، والملكية، والكهنوت، والتعلق بالحياة بعد الموت، والتحنيط، والكتاب، والمؤسسات الثقافية الأخرى، ومن مركز النشوء هذا انتقل المد الثقافي مع شيء من التحسينات وشيء من التشوهات، وبصورة كلية أو جزئية، إلى ما بين النهرين، وعالم البحر الأبيض

المتوسط، وإلى الهند وأقيانوسية، والمكسيك، والبربر. وبشكل جزئي إلى الشعوب
البنائية التي كانت ستبقى بدائية لولا ذلك. وبقيّة تاريخ الثقافة هو بصورة رئيسية
قصة التعديلات الطفيفة لهذه الثقافة العظيمة الوحيدة حتى بدأ اليونان بإحلال
الحضارة محلها»^(١٨).

تأسيساً على ما سبق، فإن مطلع القرن العشرين شهد سيطرة المذهب
«الأنثروبولوجي الوظيفي» في المملكة المتحدة، والمذهب البنائي - الوظيفي، في
الولايات المتحدة، ترافق ذلك مع هبوط وتدنٍ في شعبية الاتجاه التطوري،
وعزوف الكثير من السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين عنه. لقد تم رفض مبدأ
تعاقب المراحل، إلا أن النجاح الذي حققه المذهب الوظيفي الجديد لم يدم طويلاً
لعجزه عن تفسير الصراع والتغير الاجتماعي مسخراً نفسه لإثبات أن المجتمع
البرجوازي مجتمع مستقر، الأمر الذي أدى إلى عودة الحياة مرة أخرى للاتجاه
التطوري الذي أسماه «تيماشيف» «بالتطورية المحدثة أو المعتدلة، التي من أبرز
أعمدتها «روبرت ماكيفر» و «مالينوفسكي» و «هوايت» و «جوردن تشايلد»
وبارسوشير».

على أية حال وأياً كانت مكونات نظرية التحديث وبداياتها من تطورية أو
انتشارية أو بنائية أو وظيفية... الخ. فإن ما يمكن التأكيد عليها أن الاختلافات
بين هذه المدارس هي خلاقات في الشكل، وليس في المضمون، وخاصة فيما
يتعلق بالمكونات التنموية والسياسية لهذه النظرية، وهذا هو «مالينوفسكي» يقول:
«لا نستطيع أن نسجل ميلاداً منفصلاً للفكر الانتشاري، ذلك لأن الانتشارية
تولدت عن التطورية إيجاباً أو سلباً. فالمدرستان على ما يؤكد «مالينوفسكي»
ليستا متناقضتان، وإنما تتخلان إلى الثقافة من زوايا مختلفة...»^(١٩).

ولم تندمج التطورية مع الانتشارية في العقود الأولى من القرن العشرين
فحسب، لكنهما اختلطتا مع البنائية والوظيفية التي أصبحت المنظور المسيطر في

كل من الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا. لقد طوّر «مالينوفسكي» البنائية الوظيفية كأسلوب من أساليب الدراسة الحقلية مؤكداً على أن منهج الحياة الاجتماعية أمراً ليس كافياً، فالأمر يقتضي العيش مع الناس بكل تفاصيل حياتهم من أجل فهمهم. لقد حاول مالينوفسكي أن يربط بين الحاجات الفردية والحاجات الثقافية الاجتماعية [.....] مؤكداً أن هناك حاجات مشتركة مثل الغذاء والنوم، وحاجات مكتسبة لإنجاب مؤسسة على مجموعة من القواعد المؤطرة لذلك الأمر الذي يقود إلى حاجات أخرى وهي أن المجتمعات إذا ما أرادت الاستمرار في البقاء، فإن عليها أن توجد أنظمة اقتصادية لتقوم بالإنتاج، وتصنيع الأدوات، والبضائع والسلع التي يستهلكها الأفراد، بالإضافة إلى ضرورة وجود الضبط الاجتماعي لتنظيم سلوك الأفراد، بالإضافة إلى النظام التربوي والسياسي الذي يضمن بقاء المجتمع واستمراريته» (٢٠) .



الفصل الثاني

نظرية التحديث

أولاً : مفاهيم التحديث ونظرياته :

الحداثة مفهوم تحرري، يشير في دلالاته إلى ما استطاع الفكر عندهم أن يحققه من إنجازات في الفلسفة، والأدب والعلوم الطبيعية والإنسانية، وفي الثورة العلمية التقنية والمعلوماتية، ومنذ نهضتهم إلى أيامنا هذه. وفي رأي «آلان تورين» فإن الحداثة هي ترجيح العقل على التقاليد والمعتقدات والأساطير.. وكل ما هو مناقض لما هو غير عقلاني، فالواقع والسيطرة عليه يتم من خلال استخدام الحاسب من أجل جعل هذا الواقع واقعاً إنسانياً، ذلك كان هدف عصر الأنوار الذي بدأت معه الحداثة بمعناها الدقيق، كما نظر إليها الغربيون^(٢١).

إن تحديد معاني «الألفاظ» هو العاصم الأهم من التيه في عالم الأفكار والنظريات، ولكم أدى عدم تحديد معاني الألفاظ إلى الوقوع في سوء الفهم والتفاهم، بل أحياناً سوء التصرف. ومن جهة أخرى فإن تجديد معاني الألفاظ هو شرط المعرفة الصحيحة العلمية، وكذلك شرط نقل هذه المعرفة إلى الآخرين، فقد ذكر عالم الاجتماع الأمريكي «جورج هومانتز» أن كل أستاذ تمر به أوقات مخيفة يشعر فيها أنه يعلم طلابه كل شيء عدا ما يحتاجون إليه من معرفة، كل شيء عدا الأساسيات، ويحصر «هومانتز» هذه الأساسيات بأنواع الجمل المختلفة

التي تظهر في كتب العلوم الاجتماعية والتي تساعد الطلاب على التمييز بين القضايا الحقيقية والقضايا غير الحقيقية.

إن صعوبة التعرف على القضية الحقيقية وتمييزها عن القضية الباطلة أكثر ما تظهر واقع الحال عند محاولة الكاتب وضع تعريف Definition جامع مانع للمفاهيم Begriffe، والمقولات Katrighorien التي سيستخدمها بصورة ثابتة أو متكررة في بحثه... فالمفاهيم والمقولات كما ينعثها هيجل هي محددات الفكر.... إن تميزه فئات الأشياء، وتعميمها في مفاهيم محددة هو شرط العملية المعرفية، وشرط انتقال التراث الثقافي بين الأجيال المختلفة^(٢٢).

وعلى اعتبار أن المفاهيم الاجتماعية «هي انعكاس الواقع الاجتماعي وباعتبار أن هذا الواقع خاضع للتبدل والتطور المستمرين، فإن هذه المفاهيم بدورها قد خضعت باستمرار للتبدل والتطور، وبكلمة أخرى، فإن المفاهيم الاجتماعية تحمل إلى جانب صفة الثبات الضرورية، صفة النسبية من الوجهتين الزمانية والمكانية، الأمر الذي يخلق العديد من الصعوبات في وجه البحوث العلمية الاجتماعية، التي تحاول صعود سلم المعرفة انكاءً على «درجات» المفاهيم والمقولات»^(٢٣).

تأسيساً على ما ورد أعلاه، فإن تعارضاً كبيراً ظهر جلياً عند العلماء في تعريفهم للتحديث واليات حدوثه، والعوامل المسؤولة عنه، والسؤال المهم هو: هل يمكن قياس التحديث أيضاً؟ وفي هذا الاتجاه يدل «هربرت بلوم Blume» بدلو، حيث يرى أن التحديث يمكن قياسه وملاحظته من خلال بعدين اثنين هما:

- ١ - التحول من مجتمع تقليدي خصوصي إلى مجتمع حديث عام.
- ٢ - إنه عملية تقود إلى إيجاد مؤسسات متخصصة في معالجة المشاكل الناجمة عن تغير بنية المجتمع على المستويين الفردي والاجتماعي خلال فترة التحول من حياة تقليدية إلى حياة جديدة»^(٢٤).

أما كالفن كولدس شايدر Calvin Goldes Cheider فيرى «أن التحديث عملية تشمل التغيرات البنائية الاجتماعية، فضلاً عن التغيرات في الاتجاهات»^(٢٥). وبالرغم من التعارض، والاختلافات بين علماء التحديث فإن بالإمكان تحديد التحديث من خلال ثلاثة أبعاد:

- ١- التحديث تغيراً بنائياً.
- ٢- التحديث تغيراً اجتماعياً.
- ٣- التحديث تغيراً في الاتجاهات والسلوك الفردي (النظرية السلوكية للتحديث)^(٢٦).

١- التحديث عملية تمايز بنائي :

دعا إلى هذه النظرية «سميلسر» الذي يرى أن التحديث يحدث بفعل التمايزات البنائية، أو من خلال عملية الانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب من مجتمع تسود فيه المؤسسات المتجانسة إلى مجتمع تقوم فيه المؤسسات على أساس التخصص.

يؤسس «سميلسر» لعملية التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث عبر عملية تغير تحدث في أربعة من القطاعات الاجتماعية وهي :

- ١- القطاع التكنولوجي.
- ٢- القطاع الزراعي .
- ٣- القطاع الصناعي .
- ٤- قطاع زيادة الحراك الاجتماعي.

بالنسبة للقطاع الأول وهو القطاع التكنولوجي، فإن من مؤشرات التحديث فيه تغيراً في استخدام الوسائل التكنولوجية من استخدام الوسائل البسيطة إلى زيادة القدرة على الاستفادة من المعرفة العلمية»^(٢٧) .

وباعتقادنا أن الدور التاريخي للتغير التكنولوجي كان له كبير الأهمية في عملية التنمية وانتقال المجتمعات من مجتمعات زراعية تقليدية إلى مجتمعات تكنولوجية صناعية حديثة. وخير مثال على ذلك نذكر هنا حالة الاقتصاد الأمريكي عام ١٨٠٠ حين كان هذا الاقتصاد زراعياً. كان معظم الإنتاج آنذاك يذهب لتلبية احتياجات السوق المحلية، ولم تكن تتوافر غير وسائل النقل البدائية. كما كان يتركز النشاط الاقتصادي في الأسرة. ولنفرض أن ذلك الاقتصاد قد شهد نمواً سكانياً ورأسالياً، في حين ظلت وسائل الإنتاج دونما تغيير، فكيف يبدو ذلك الاقتصاد إذا زاد رأس المال من خلال الأعداد الكبيرة للمعدات والأدوات ووسائل النقل الشائعة في عام ١٨٠٠، وإذا استمر عدد السكان والقوة العاملة، وإذا اتسع تدريجياً يستغل موارد القارة الأمريكية؟ إن النظام الذي يمكن تصوره بعد كل تلك الفرضيات ربما يسوّغ لتوما جيفرسون ذلك التصور الاقتصادي الذي يعتمد مبدأ المساواة في قاعدة عريضة من صغار المزارعين الناجحين. أما الاقتصاد الأمريكي في أواخر القرن العشرين، فلا يمكن أن نضع تصوراً له إذا لم نأخذ في حسابنا التحسينات الكبيرة في أدوات الإنتاج التي أوجدتها التكنولوجيا»^(٢٨).

لقد كان التأثير كبيراً وواضحاً للتغير التكنولوجي في زيادة الإنتاجية، ومن ثم الأثر الكبير على بنية وتنظيم النظام الاقتصادي الاجتماعي الحديث.

لقد أحدثت التكنولوجيا ووقائعها الصناعية تغييراً كبيراً في حياة الناس وأنشطتهم الحياتية اليومية، فعلى سبيل المثال كانت الأسرة تنفق وقتاً طويلاً على إعداد الملابس وصناعتها، ومع ظهور آلة الخياطة لأول مرة في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ودخولها الواسع إلى المنازل حيث بلغت مبيعاتها في الفترة ما بين عام ١٨٥٦-١٨٦٩ ما يقرب من ١,٥ مليون آلة خياطة منزلية، ومن ثم يرتفع الرقم إلى ٤,١٨ مليون آلة في الفترة الواقعة ما بين ١٨٦٩-

١٨٧٩، يضاف إلى ذلك دخول الكهرباء وما أحدثه ذلك من إدخال للعديد من الآلات المستخدمة في تلبية الاحتياجات المنزلية التي أعطت انعكاساتها الكبيرة على نمط الحياة وانتقالها من الصورة التقليدية إلى الحديثة المعتمدة على الآلة»^(٢٩).

ثانياً : التحديث بصفته نمطاً من أنماط التغير الاجتماعي

لا مجال للشك في أن هناك علاقة واضحة بين التحديث والتغير الاجتماعي، أبعاد هذه العلاقة مرتبطة بأبعاد الدور الذي تمارسه جماعات الصفوة ودور هذه الجماعات في نقل الأمم والشعوب من العلاقات والنظم التقليدية إلى العلاقات والنظم الحديثة. «جاسوت فنكل» و«رينشارد جابل» ذهبا إلى حد القول إن عملية التحديث تؤدي إلى تغيير العلاقات الاجتماعية وإضعاف المعايير القديمة والتقاليد التي كانت ترشد الأفعال. كما أن القادة القدامى يفقدون مراكزهم ويفقدون أيضاً سلطاتهم السياسية والاجتماعية التي كانت مرتبطة بمركزهم. كما أن التفاوت قد يوجد بين من يميلون للتحديث والجماهير العادية. إن التنمية السياسية هي قمة السلطة للجماعة في النسق السياسي، وهي تمثل الأشخاص الذين تتوافر لديهم السلطة التي تمكنهم من إنجاز الأهداف. لقد نظر «سدانلي بايز» إلى التحديث بمعنى اتجاه الدول للاقتصاد المخطط الذي يحقق التنمية الاقتصادية»^(٣٠).

إن من أبرز رواد هذه النظرية (ليرنر Lerner) الذي يرى أن التحديث يشير إلى عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضراً»^(٣١).

لقد ذهب «ليرنر» إلى أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية على سلم التحضر والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصال. أما المجتمع التقليدي فهو ذلك المجتمع الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم. ويذهب «ليرنر» إلى أن اكتساب المجتمع التقليدي «للحساسية الدينامية» أو

التعاطف مع الآخرين التي تميز المجتمع الحديث، يعينه على تحقيق التنمية. ويذهب «ليرنر» أيضاً إلى ضرورة إيجاد حكومات ديمقراطية على النمط الغربي مطلباً ضرورياً عن متطلبات التنمية في الدول النامية في ضوء اكتساب خصائص سلوكية سيكولوجية معينة.

بالرغم من التباينات القائمة بين المفكرين في تعريف التحديث، (لا أن هناك شبه اتفاق على أن أفضل صيغة لمعالجة التحديث بصفته عملية تتكون من مدلولات مهمة منها:

١- النمو الاقتصادي .

٢- المشاركة السياسية.

٣- درجة مرتفعة من الحراك الاجتماعي والحراك البيئي.

٤- تغيرات في الشخصية والسلوك الفردي بما يتناسب مع متطلبات التحديث في مؤسسات المجتمع .

وتعتبر هذه العمليات مقبولة من حيث إنها عالمية وإجرائية، وتمتد على سلسلة من أربعة عناصر هي : التحضر، وانتشار التعليم الجماهيري، والمساهمة في وسائل الإعلام الجماهيري، والمساهمة السياسية.

ويصحب مرحلة انتشار الحضارية (التحضر) زيادة في نسبة التعليم، وزيادة في نسبة التعليم تؤدي إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام، وهذا يؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي والنشاط السياسي. ويرى «ليرنر» أن هذا التسلسل يصدق على كل المجتمعات وفي كل المناطق في العالم.

كذلك يرى «ليرنر» أن التحديث يتم في مجتمعات الشرق الأوسط التي أجرى فيها دراسته بحث التحديث، بفضل أفراد يتمكنون من الوصول إلى موقع يمكنهم من إدراك الموقف إدراكاً واسعاً، ومن هنا يمكنهم أن يتحولوا إلى

مساهمين في عمليات اجتماعية وسياسية أشمل، وليس بفضل الانتماء إلى أسرة أو قبيلة أو قرية معينة. إلا أن «ليرنر» لم يوضح في دراسته دور الحكومة أو الدولة لما لهذا الدور من أهمية كبيرة في الشرق الأوسط، سيما وأن الدولة تقوم بعدد الأعمال المفصلية في عملية التحديث، فهي التي تضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية»^(٣٢).

ثالثاً: التحديث تغيراً في الاتجاهات والسلوك الفردي

من رواد هذه النظرية «إنكلز» الذي يرى أن التحديث الاجتماعي هو أساس التحديث على مستوى الأفراد. ويرى «إنكلز» أن التحديث يعبر عن التغير في الأداء الوظيفي للفرد، إلا أن التغير في عناصر البناء الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغير الشخصية. ويرى أن زيادة مستوى التعليم، والمعيشة في بيئة صناعية يساهمان مساهمة جبارة في اكتساب اتجاهات حديثة وفي تعليم الأفراد السلوك بطريقة تتفق مع الإنسان العصري. كذلك أولى «إنكلز» أهمية كبيرة للاتجاهات والقيم وأنماط السلوك التي تكون الاتجاهات الفردية ومنها الانفتاح على الخبرات الجديدة والتنوع في مصادر التعليم المهني، والقابلية للتغير الاجتماعي، والاستقلال عن السلطة الأسرية، والرغبة في المخاطرة، والاتجاه نحو التخطيط، كما أن «إنكلز» يعتقد أن الاحتكاك مع مصادر التحديث مثل (المصنع والمدرسة) هو من أهم عوامل التحديث على الإطلاق.

لقد أكد كل من ليرنر، وديفيد ريسمان، وأيفرت روجر، أن التعرض لوسائل الإعلام هو أحد العناصر الضرورية لعملية التحديث. «جوزيف كاهل» بدوره أكد على أن معالجة عملية التحديث يجب أن تتم من خلال معالجة البناء الاجتماعي كمتغير مستقل قادر على إحداث تغيرات في شخصيات الأفراد.

إن نظرية التحديث على المستوى الفردي توضح كيفية تأثير الأفراد بالتغيرات المشبعة الناجمة عن المؤسسات التعليمية والإعلامية والاقتصادية، وكذلك تبين لنا

موقف الفرد، كذلك الحال من قضايا مهمة في هذا الميدان مثل تحرير المرأة، وتحديد النسل... الخ^(٢٣).

رابعاً: التحديث ونظرية التقارب والتباعد

ترى هذه النظرية أن هناك تشابهاً بنائياً بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية وهذا الاتجاه هو اتجاه التقارب الذي يتبنى منطقاً متشابهاً تتم بمقتضاه عملية التحديث في المجتمعات كافة، على الطرف المقابل يوجد أصحاب الاتجاه التباعدي، ويعتقد هؤلاء أن التقارب يكون بين المجتمعات التي بدأت التحديث نتيجة للتقدم الصناعي، ولا يمكن تعميم ذلك على المجتمعات الأخرى أو حتى داخل المجتمع الواحد، فهي تضع المجتمعات المتقدمة مقابل المجتمعات النامية، لهذا نجد (واينبرج Wienberg) و(بام Baum) يؤكدان على فكرة الإطار الحضاري التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند الحديث عن الدراسات التحديثية، على الرغم مما في نظرية التباعد والتقارب من تناقض إلا أن كليهما يقرأ التغيير من منظور غربي.

❖ نظرية التحديث :

إن أهم ما تقوم عليه نظرية التحديث هو اعتبارها الحداثة «عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم، إنها نتيجة من نتائج انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا الغربية إلى جميع بلدان العالم الأخرى، مما يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي، وزيادة في الفورات الإنتاجية، كذلك يؤدي ذلك إلى تحسن في مستوى المعيشة للسكان. وإذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالية فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضاً تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع وخاصة السياسية منها.

صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين هما: المجتمعات المتقدمة، والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيما بعد من قبل

مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمعات النامية تحفيزاً لها على مواصلة الجهود لتحقيق النمو والتغير. وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة وخاصة الأوروبية منها، وهي تنصف :

١- بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها.

٢- بسيادة بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشياً متقدماً للسكان.

٣- الديمقراطية الليبرالية، هذه الديمقراطية تضمن المساواة والعدالة والكرامة، للجميع.

أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا وأفريقيا، عدا اليابان، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، بالإضافة إلى بعض دول أمريكا الجنوبية.

ما تنسم به هذه الدول النامية هو :

١- سيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط.

٢- وجود علاقات رأسمالية غير فعالة داخل النمط التقليدي.

٣- ضعف الإنتاجية.

٤- عدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشياً متقدماً كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة.

٥- على المستوى السياسي تعاني هذه البلدان من الاستبداد، والطغيان، وعدم تمتع السكان بالمساواة، والحرية، والعدالة، والكرامة الإنسانية.

إن أبرز الحلول التي تقدمها هذه النظرية من أجل إخراج الدول النامية من مأزقها التثموي وتمكينها من اللحاق بركب الدول المتقدمة حضارياً، قيامها بمجموعة من الخطوات غير الاقتصادية، أهمها:

١- إضعاف المؤسسات التقليدية في المجتمعات النامية.

٢- التخلص من نظام القيم التقليدي.

٣- تبني نظام قيم حديث.

٤- تحديث الشخصية من خلالها، تخليصها من السمات التقليدية والارتباطية من أجل أن تصبح شخصية إنجارية.

من الواضح أن نظرية التحديث تؤكد على الجانب السيكلوجي، والنمط السلوكي للفرد، نظراً لاعتقادها أن نمط الشخصية هو المسؤول عن التقدم أو التخلف، لذلك يأتي تركيزها على هذا الجانب، وتأمين الخروج منه يعرض إمكانية الخروج من دائرة التخلف، لذلك من الطبيعي أن نرى نظريات فرعية تنبثق عن نظرية التحديث مثل النظرية السيكلوجية، حيث قامت هذه النظرية بإجراء تصنيفات لأنماط الشخصية على المستوى العالمي، وذلك بتقسيم الشخصية الإنسانية على المستوى العالمي إلى نمطين اثنين:

١- نمط الشخصية التقليدية، وهي شخصية ارتباطية تسود في العالم الثالث. من سماتها:

أ - الكسل، والتواكل، وعدم الرغبة في العمل.

ب- عدم التجديد والابتكار .

أما النمط الآخر، وهو نمط الشخصية الحديثة الإنجارية الابتكارية، وهي شخصية تسود في المجتمعات المتقدمة، وهذا النمط ملائم للمجتمعات الرأسمالية ومناسب للعقلانية التي تسود المجتمعات الحديثة المتقدمة، والمميرة لمؤسسات المجتمع. سمات هذه الشخصية هي :

١- التفاني في العمل .

٢- حب التجديد والابتكار .

٣- الإيمان بالعلم والأسلوب العلمي.

أكد «إيفرت هاجن Evertt Hagen» على دور وأهمية نمط الشخصية في العملية التنموية. فالتنمية يحددها نمط الشخصية الذي يسود، ويرى أن المجتمع

التقليدي Traditional تسيطر عليه الشخصية التسلطية غير الأخلاقية. أما المجتمع الحديث Modern فتسوده الشخصية الإبداعية، وهذه الشخصية تمتاز بالسمات الآتية :

١- تميل نحو قبول التجديد والتغيير لما تتميز به من نزعة إبداعية ابتكارية.

٢- تهتم بالاطلاع الدائم وتميل ميلاً شديداً نحو اكتساب الثقافة الجديدة.

٣- البحث الدائم عن حلول مقنعة للمشكلات.

٤- الحوار والمناقشة كأسلوب في الإقناع والاقتناع .

٥- العالم يمكن تفسيره لأنه مجموعة من الظواهر المترابطة والمتماسكة على نحو منطقي وقابلة للتفسير .

أما الشخصية التقليدية التي تسود في المجتمعات التقليدية، فإنها تتسم بما يلي :

١ - شخصية تسلطية متصالحة مع العادات والتقاليد الموروثة وما تقره السلطة.

٢- حرص الفرد على عدم المعارضة والخضوع والطاعة العمياء للأشخاص الذين يشغلون مراتب اجتماعية Social Ranks أعلى مرتبة من مرتبته مع إهمال شؤونه الخاصة، وعدم إبداء أية مبادرة تسبب لهم الأذى.

٣- الشعور بالقناعة والرضا بالوضع القائم مع فقدان القدرة على التجديد والابتكار الذي يؤدي إلى رفض التغيير .

٤- النظر إلى العالم بشيء من القدسية والظواهر الغامضة التي لا تقبل التفسير (٣٠).

على أية حال فإن نظرية التحديث قد ارتكزت في كثير من جوانبها على الجانب السيكلولوجي في فهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما هو (ماكس فيبر)

يركز اهتمامه على العوامل النفسية والدوافع السيكولوجية وأثرها في إحداث التنمية، وذلك من خلال دراسته العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى، فالتنمية الاقتصادية من منظور (ماكس فيبر) حدثت في المجتمعات الأوربية لأن المجتمع الأوربي كان قادراً نفسياً على تقبل التنمية»^(٣٦).

وتأسيساً على ما سبق فإن النظرية الحديثة ليست توليفة واحدة، أو اتجاهات واحداً أو نمطاً فكرياً محدداً يجمع عليه جميع صانعي خيوط هذه النظرية التي يرتبط اسمها بكل من دوكهايم، وماركس، وماكس فيبر، وهذا يعيد تأكيدنا على أن النظرية الحديثة هي مزيج من اتجاهات ثلاث هي: المدارس الوظيفية؛ التي أسس لها كل من أوغست كونت، وإميل دوكهايم، والمدارس الصراعية التي يعود تأسيسها إلى كارل ماركس، والتفاعلية الرمزية التي أسهم فيها كل من ماكس فيبر، وجورج هربرت ميد، مع عدم إغفال ذكر الانتشارية وأهميتها في نظرية التحديث بين السياسة والسوسيولوجيا.

١ - البعد السوسيولوجي لنظرية التحديث :

شكلت مسألة التنمية موضوعاً إشكالياً كبيراً نظراً لارتباطها منذ بداياتها الأولى بأفكار ورؤى سوسيولوجية متناقضة في معالجتها لمسألة التنمية، حيث كانت أوجه الخلاف حاضرة في الأطر الفكرية والفروض النظرية، وأساليب البحث، وفي النتائج وتحليلها.

لما تناول الغربيون مجتمعاتهم بالتحليل لم يقطعوا من حساباتهم ارتباط الفروض النظرية بالبنية الاجتماعية لمجتمعاتهم واعتبار هذه الفروض انعكاساً أو على الأقل هي تحت تأثير هذه الظروف، بمعنى آخر «إن الوسط السوسيوتاريخي الذي ساد الغرب في القرن التاسع عشر (الثورة الصناعية، الثورة الفرنسية) وما

ترتب عليه من تناقض في البناء الاجتماعي، وحدث الأزمة الأخلاقية التي صاحبت التحول الاجتماعي. كل ذلك شغل الجزء الأكبر من كتابات الاجتماعيين في ذلك الوقت»^(٢٧).

السؤال المهم والمرتبط بصورة جوهرية بموضوع علم الاجتماع التنموي هو هل يمكن لهذه النظريات الغربية في التنمية أن تكون صالحة ومجددة لمسارات التنمية في مجتمعات أخرى مغايرة.

على أية حال هناك كما أشرنا سابقاً نظرية تحديث واحدة، وإنما هناك عدد من النظريات التي نشأت في البيئات الغربية، والتي لم تكن بمنأى عن التجاذبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتاريخية التي عاشها المجتمع الغربي، ثم إن القارئ المدقق للتاريخ الاجتماعي للمجتمعات الغربية سيجد أن الاهتمام الغربي بقضايا التنمية في المجتمعات النامية ليس مسألة إنسانية ولا أخلاقية، وإنما هي مسألة ربما في أبدع صورها ذات طابع ازدواجي، أحدها مظهري، والآخر برغماتي نفعي.

أما بالنسبة للمظهري فيمكن لنا أن نلمسه في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان H. Truman سنة ١٩٤٩ المتضمن إعلان برنامج المساعدات التنموية للبلدان النامية من أجل تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعيشية. من دون أدنى تردد مظهرية هذه السياسة تكمن في بعدها التاريخي، وهو أن جوهرها استقطابي، وبعدها استغلالي، ومراميها وأهدافها نفعية، وسبب ذلك كله أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وجدت نفسها وريثاً شرعياً للنظام الرأسمالي العالمي ذات الطابع الاستعماري، وبالتالي أرادت أن تقدم نفسها بديلاً لأوروبا المنهار بفعل الحرب ودمارها، ولكن بصورة مختلفة، فبدلاً من الاحتلال العسكري المباشر تريد الدخول إلى الميدان عبر بوابة المساعدات والتنمية، لا سيما أن هناك على المستوى النظري والعملية قوة عالمية تخشى الولايات

المتحدة من تزايد نفوذها وإقبال دول العالم الثالث على العمل وفق نظريتها التي تعتبرها الولايات المتحدة العدو الأول في لها، لذلك كان المطلوب من رواد نظريات التحديث الغربية أن يقدموا قراءتهم للآلية التي يمكن من خلالها إحداث تنمية في بلدان العالم الثالث.

لقد جاءت ولادة نظرية التحديث بفعل عوامل متعددة:

أولاً: نهاية الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها المتعددة على العاملين في الحقل الاجتماعي.

ثانياً: ما بعد الحرب والحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

ثالثاً: سيطرة الاتجاه البنائي الوظيفي على النظرية الاجتماعية الغربية.

رابعاً: الدور الكبير لتالكوت بارسونز في تدعيم هذا الاتجاه البنائي الوظيفي.

خامساً: تصدير النظرية إلى المجتمعات النامية إيماناً بأن ما يصلح للمجتمعات الغربية، يصلح لغيرها.

هذه العوامل سابقة الذكر لم تمر دون أن تترك هواجسها عند العديد من المفكرين الاجتماعيين الذين عبروا عن قلقهم ومخاوفهم من خلال عمل علمي حمل عنوان «تقدم المناطق المتخلفة أو غير النامية» حيث قام بتحرير الكتاب بيرت هوزلنز عام ١٩٥٢، لقد كان الكتاب استجابة لبرنامج النقطة الرابعة على الرغم من أن الكتاب الذين أسهموا فيه، لم تكن انتماءاتهم واحدة، وإنما انتموا إلى اتجاهات نظرية متباينة إلى ميادين وحقول معرفية متعددة، كما أنه ليس لديهم رؤية تنموية واحدة. إلا أن اهتمامهم كان منصباً بشكل رئيسي على الآثار التي تحدثها التكنولوجيا الغربية على البلدان النامية، وأثر ذلك على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم قبول النظرية القائلة إن التغيير في المجال الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات غير متوقعة في الجوانب الشخصية والاجتماعية والثقافية. فالإبداع، والانتشار، واستيراد، أو إدخال

التكنولوجيا من الخارج، والدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة التقليدية في إعاقه التنمية، هذه الموضوعات جميعها كانت محط بحث وتدقيق، بالإضافة إلى موضوع تأثير الخطر السوفيتي إذا فشلت التنمية على الطريقة الأمريكية، وكان هدفهم، علماء اجتماعيين، التفكير بما يجب عمله^(٢٨).

إن أهم ما ركزت عليه نظرية التحديث هو :

- ١- عدم الأخذ بالنظريات التي تعتمد سبباً واحداً لحدوث عملية التغيير الاجتماعي، واعتبار مثل هذه النظريات غير مناسبة وقاصرة.
- ٢- التأكيد على أهمية العوامل الداخلية واعتبارها الأكثر حسماً وفاعلية وتأثيراً في مجرى عملية التنمية.

بمعنى آخر، إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، كانت الأكثر حضوراً في نظرية التحديث، لابل نظرية التحديث أصبحت معروفة بأخذها بهذه العوامل.

يعتبر «تالكوت بارسونز» واحداً من أبرز رواد النظرية الحديثة، ولا سيما أنه لم يكن لديه قناعة بالتغيرات التي جاءت بها الدراسات السابقة وتفسيراتها للتغيرات الاجتماعية التي حصلت نتيجة لتحول المجتمعات من مجتمعات ما قبل صناعية إلى مجتمعات صناعية، ومن وجهة نظر بارسونز فإن ما جاءت به سواء النظريات الغربية أو الشرقية، كليهما مثلت تبسيطاً وتسطيحاً كبيرين للآلية التي تتغير فيها المجتمعات البشرية. من مرحلة أخرى، تأتي أهمية الحضور القوي والفاعل لبارسونز في الميدان الاجتماعي من خلال هيمنته على النظرية الاجتماعية المكتوبة باللغة الإنكليزية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى أواسط الستينيات، ولقد أنتج إطاراً نظرياً يدعي قدرته على الإحاطة بكل جوانب الحياة الاجتماعية^(٢٩).

«الفن جولدنر» وفي كتابه «الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي» ١٩٧٠، يرى أن نظرية بارسونز قد تطورت في حقيقة الأمر رداً على تحديات الماركسية: فإن كانت الماركسية نظرية عامة عن المجتمع تدين الرأسمالية، فقد غدت الوظيفية البنائية نظرية عامة عن المجتمع لا تسوغ الرأسمالية (كما يعتقد في العادة) بقدر ما تقدم تفسيراً وفهماً لصعوبات الرأسمالية دون أن تدينها، واعتبار تلك الصعوبات على أنها جزء من عملية التطور تفضي إلى مزيد من الاستقرار والتكامل^(١٠).

لقد جاءت أعمال بارسونز لتقيم بناء متعدد الطوابق الفني المعماري فهو غربي النشأة والتكوين، عالمي الهدف والغاية، صراعي وإقصائي كما هو غير ذلك فقد «شرع بارسونز في أعماله المبكرة في التأليف بين تيارات مختلفة من الفكر الاجتماعي، للقرن التاسع عشر والقرن العشرين في مركب واحد شامل [.....] إن أهم ناحية من نواحي المركب الذي توصل إليه، هو جمعه بين النظريات «الكلية» و«الفردية»، المتعلقة بالفعل الاجتماعي التي ارتبطت بكل من دوكهايم وفيبر على التوالي، من الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، فعلم الاجتماع عند فيبر يجب أن يهتم بدراسة أفعال الأفراد الموجهة من بعضهم إلى البعض الآخر (أي دراسة الفعل الاجتماعي). ويمكن النظر إلى هذه الأفعال على أنها مجموعات من الوسائل لتحقيق غايات محددة - سواء أكانت تلك الغايات ذات فوائد عملية أم أنها تسعى إلى تحقيق بعض القيم العليا، أو إلى مزيج منهما معاً [...] دركهايم هو الآخر كان مهتماً بالمعاني، ولكنه اعتبر أن أهم المعاني ذات وجود يتجاوز وجود الأفراد. فهي تشكل «الضمير الجماعي» الذي تجري تنشئة الأفراد تحت ظله، كلاهما مهتم بالمعاني بيد أن أحدهما ينطلق من الفرد، أما الآخر، فينطلق من الكل الاجتماعي. كلاهما يدرس الأشخاص أفعالهم وأفكارهم^(١١).

لقد أولى ماكس فيبر أهمية كبيرة لمسألة العقلانية لأهميتها في استقرار العلاقات الاجتماعية وتطورها بقوله: «إن استقرار العلاقات الاجتماعية ونمطيتها

يعودان إلى أن البشر يتصرفون بعقلانية دون أن يعني ذلك أن كل فعل هو فعل عقلاني، فقد ميز فيبر نفسه بين أشكال أربعة للفعل:

١- الفعل التقليدي.

٢- الفعل العاطفي.

٣- الفعل الموجه نحو غاية عليا.

٤- الفعل الموجه نحو هدف عملي دنيوي.

والفعل الأخير هو وحده الفعل العقلاني بأوفى معانيه، وهو الذي يسود المجتمع مع تطور الرأسمالية، وانتشار الصناعة [...] أي أن الاستقرار والنظام يتحققان من خلال أفراد يقومون باختيارات عقلانية حرة^(١٢). (إيان كريب، ١٩٩٩، ص ١٠٩).

على أية حال فإن تغيراً قد طرأ على نظرية بارسونز الاجتماعية - الأمر الذي دفع النظرية الاجتماعية إلى محاولات العودة إلى الحقل المعرفي الاجتماعي البارسونوني، بوصفه المنظر الأكثر أهمية للحدثة، ولا سيما أن عدداً كبيراً من الدارسين لنظريته من أمثال «روبرتسون» و «تيرنر» يقولون: «إن بارسونز يجب أن يقرأ الآن على أنه منظر المجتمعات الرأسمالية الحديثة فقد ثبت رأيه الذي كان يردده هو أن البلدان الاشتراكية تواجه كارثة كان فيه من الصحة أكثر مما كان فيه من الوهم، وهو ما وصف به أثناء الحرب الباردة، وأقل ما قيل في بارسونز أنه يمثل القمة الأخلاقية للتعددية الليبرالية، بتشجيعه التسامح والانفتاح».

تأسيساً على ما سبق، فإن أبرز الموضوعات المتضمنة في أعمال بارسونز ونظريته:

أولاً: يرى بارسونز الحياة الاجتماعية من خلال أفكار البشر، خاصة من خلال معاييرهم وقيمهم. فالمعايير تلك القواعد المقبولة اجتماعياً التي يستخدمها

البشر في تقرير أفعالهم؛ أما القيم فأفضل وصف لها هو أنها ما يعتقد البشر عما يجب أن تكون عليه الحياة، وهي - أيضاً - لها تأثير في تحديد أفعال البشر. وأهم العمليات الاجتماعية عند بارسونز في عملية ترحيل المعاني، أي توصيل الرموز والمعلومات.

ثانياً: يهتم بارسونز بانتظام أفعال الأفراد وفقاً لأنساق من الأفعال، أي تطبيق الاتجاهات النظرية الكلية والفردية في آن واحد^(٤٣).

إن أهم ما فعله بارسونز هو قيامه بتطوير المتغيرات النمطية التي تشكل الثنائية الأساسية في توجهات الدور، فكل شخص لابد أن يقوم بخمسة اختيارات محددة قبل أن يصبح لأي موقف معنى محدد، وهذه الاختيارات الخمسة التي تشكل النسق هي وحدها الاختيارات الممكنة. إنها تشكل جانباً رئيسياً وضرورياً من النسق القيمي العام. وعلى الأشخاص الفاعلين أن يقرروا هل يشبعون دافعاً معيناً أم يمارسون عملية ضبط للنفس، هل يعطون الأولوية للمصالح الشخصية أو المصلحة العامة (توجه ذاتي مقابل توجه جماعي)، الأهداف الاجتماعية. بما فيها أشخاص آخرون، طبقاً لمبادئ عامة أم طبقاً لعلاقاتهم بالشخص الفاعل (العمومية مقابل الخصوصية) ويجب أن تحدد المكانات الموروثة مقابل المكتسبة، إلى أي مدى يمكن أن تقرر أفعال الآخرين إحساساً بأهميتهم أو قيمتهم (الوراثة مقابل الإنجاز). وأخيراً يجب أن يقرر الأشخاص الفاعلون أي الخصائص والصفات الخاصة بالآخرين يمكن اعتبارها الأهم عندما تتفاعل معهم (الخصوصية الوظيفية أم الانتشارية الوظيفية)^(٤٤).

لقد ميز بارسونز بين أربعة أنواع منفصلة من البناء الاجتماعي وذلك بالاعتماد على الكيفية التي تتجمع بها المتغيرات النمطية وهي على النحو التالي: أولاً: المجتمعات ذات الأنظمة الطبيعية المفتوحة، حيث الأدوار الوظيفية المترابطة، والمعايير العامة التي تسود في نظام من التبادل الحر، والفردية،

ومستويات عالية من الاختيار الاستهلاكي، كلها صفات مبنية على أساس نمط التحصيل العام، يمكن اعتبارها جميعاً صفات محببة ومفضلة لحركة التصنيع الغربية.

ثانياً: المجتمعات الأقل تفضيلاً (مثل روسيا السوفيتية، وألمانيا قبل النازية، حيث كانت هذه المجتمعات تصنف على أنها مجتمعات تقوم على المكانة الموروثة، إذ أن المكانة في هذه المجتمعات مبنية على أساس عضوية الجماعة، أكثر من كونها مبنية على التحصيل الشخصي للفرد، مما يترتب عليه انحدار في الحراك الاجتماعي.

ثالثاً: المجتمعات المؤسسة على نمط التحصيل التي لا تقيم وزناً كبيراً، أو أهمية كبيرة للمثل العامة، وبدلاً من هذا، فإن القرابة سيطرت على النظام الوظيفي، وتقرم نظام التحصيل ليقصر على الحصول على مكانة في النظام الهراري. ويعطي بارسونز مثلاً على ذلك مجتمع الصين الكلاسيكي.

رابعاً: النظام الذي يقوم على المكانات موروثة وتتمين المحافظة على وضع الأثران، والتمسك بالتقاليد، تتميناً عالياً^(٥).

إن أبرز ما أكدت عليه نظرية التحديث هو الآتي :

أولاً: أجمعت هذه النظرية على أنه على الرغم من وجود الفوارق بين المجتمعات إلا أنها جميعاً تتغير من النوع التقليدي إلى النوع الحديث. في الماضي كانت جميع المجتمعات تقليدية. ثم تحول عدد كبير منها باتجاه التحديث، وبالتالي التحديث والتقاليد، وهما سمتان من سمات المجتمع الإنساني لا يمكن أن يتعايشا معاً، فالمجتمعات إما تقليدية أو تحديثية، ولا يمكن أن يتعايش الاثنان معاً، لا جهل مع العلم، ولا علم مع الجهل. فالمجتمعات بمكوناتها، نظامها الاجتماعي، مؤسساتها، قيمها، إما أن تكون حديثة أو تقليدية، وفي حال وجود

الحالتين فإنها الحالة الشاذة التي لا يكتسب لها الديمومة. وعليه فإن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتضمن الآتي:

١- ثورة ديمقراطية (سكانية) نقل فيها نسبة كل من الولادات والوفيات على نحو حاد.

٢- نقص في حجم الأسرة ومجالها وانتشارها.

٣- فتح نظام تكون طبقي تكون فيه نسبة الحركة أعلى.

٤- انتقال من التركيب العشائري أو الإقطاعي إلى التركيب البيروقراطي أو الديمقراطي أو الديكتاتوري.

٥- انخفاض في تأثير الدين.

٦- فصل التعليم عن حياة الأسرة والمجموعة وتطوير وإغناء العملية التعليمية وتطوير المدارس والجامعات، وتحقيق الانتشار الزائد في التعليم، بحيث ينتقل من احتكار القلة له إلى حوزة الكثيرين.

٧- نمو الثقافة الجماهيرية التي يغنيها التعليم وتطوير وسائل الإعلام والاتصال.

٨- نشر اقتصاد السوق، وما هو أهم من ذلك نشوء التصنيع^(٤٦).

ثانياً: شكلت القيم ميداناً مهماً من ميادين اهتمامات نظرية التحديث، وخاصة القيم والأخلاق والدين، ودور ذلك كله في تحقيق الدافع إلى الانحياز. بالنسبة للعالم الثالث رأى منظرو تلك النظرية أن التقاليد وعوامل أخرى غيرها تشكل عائقاً في طريق النمو. فالتنمية تقتضي إزالة هذه العوائق وحال إعاقته فالتنمية أمر واقع لا محالة، وذلك عن طريق إدخال التصنيع من الخارج وقيام علاقة في المواقع الطبقيّة للناس. أي ضرورة فتح النظام الطبقي، إفساحاً للمجال أمام النخب المجتمعية النشطة المتعلمة القادرة على خلق الحيوية والنشاط داخل بلدانها.

ثالثاً: جاء تركيز نظرية التحديث بعوامل التغير في المجتمعات النامية منسجماً مع أفقها النظري الذي يركز على دور الفرد والمجتمع في إيقاظ مجتمعاتها وتنشيط اقتصادها، وتجاوز العناصر التقليدية في مجتمعاتها.

رابعاً: التأكيد على رواد التغير وعناصره، سواء في ميدان الإبداع أو نشر العناصر الثقافية القادمة من الخارج أو من الداخل، وبالتالي فإن النظرية الحديثة تؤكد على أهمية العوامل الخارجية المستوردة مثل التكنولوجيا، ورأس المال وغيرها إلى العالم الثالث، والعوامل الداخلية وأهمها متلقو العوامل الخارجية، وهم الأفراد ومن ثم المؤسسات والنخب حاملة التغير باتجاه التحديث. خامساً: أكدت نظرية التحديث على أن مسار التغير والتحديث هو واحد في كل المجتمعات، وما حصل في الغرب يمكن أن يحصل في بلدان العالم الثالث.



الفصل الثالث

نظرية التحديث ومتغيراتها

تركز اهتمام علماء الاجتماع على محاولات شرح أشكال تطور المجتمعات الإنسانية وتقديم تنبؤات مستقبلية عن الآلية التي يمكن أن تتطور بها هذه المجتمعات. ينظر «هربرت سينسر وأوغست كونت» من مفكري القرن التاسع عشر إلى أن المجتمع يتقدم وفق خط مستقيم. حيث «إن فكرة التطور المستمر (الخطي) عبر الزمان قد سيطرت على العمل السوسيولوجي لسينسر، فهو يقول: «إن التطور لن يغير اتجاهه العام، وسوف يستمر في الخطوط الرسومية... فهو تطور تقدمي نحو الأمام بالضرورة، والنقد هو قدر الإنسان»^(١٦).

لقد اعتبر «سينسر» الصراع الطبقي والثورة خروجاً عن الوضع الطبيعي مؤكداً أن أي نظام أو جهاز بما فيه البنيان الاجتماعي هو «التوازن» وإن اختلال التوازن هو وضع مؤقت وشذوذ لا يلبث التوازن أن يحله أمن بظهور نظام صناعي هذا النظام سوف يحمي حقوق الفرد بشكل متزايد، ويقلل من مركزية الحكومة ويلغي الحروب، ويزيل الحدود الإقليمية ويقوم مجتمعات عالمية.

ونظراً لسيطرة المذهب التطوري على علم الاجتماع في القرن الثالث عشر، وظهور علم الاجتماع الإسلامي. ولكن التأثير الأكبر على علم الاجتماع كان من قبل نظرية دارون ومحاولة بعض علماء الاجتماع اشتقاق قوانين التطور

الاجتماعي من القوانين البيولوجية، وتحديدًا فكرة الصراع على البقاء، والبقاء للأصلح أو للأقوى. «فالمجتمع البشري وفق الداروينيين الاجتماعيين هو ميدان للصراع الذي لا يرحم يكسب فيه الأفضل، ويخسر الأسوأ، وهذا الاعتقاد كما يرى دوجانسكي كان ولا يزال مصدر رضاء عظيم لمعتقلي الآراء السياسية الشديدة المحافظة... أما الصراع الاجتماعي فهو بنظرهم نوع من الصراع على البقاء بين الأقوياء والضعفاء، والظلم الاجتماعي، واللامساواة هي نتيجة طبيعية «للاصطفاء الطبيعي» وليست نتيجة ظروف غير عادلة وغير متكافئة بين المستغلين والمستغلين»^(٤٧).

ويعتبر كل من جمبلوفيتش (١٨٣٨-١٩٥٩) وراتسنهوفر (١٨٤٢-١٩٠٤)، واليون سمول (١٨٥٤-١٩٢٦)، ووليم جرام سمنر (١٨٤٠-١٩١٠)، وولستر وارد (١٨٤١-١٩١٣)، وجيبرنجز (١٨٥٥-١٩٣٠)، وتوفيكوف (١٨٤٩-١٩١٢) من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، أي اتجاه الداروينية الاجتماعية في مطلع القرن العشرين تراجع الاتجاه التطوري نتيجة لعزوف عدد كبير من السوسيولوجيين عن الأخذ بهذا المذهب، واعتبار النظرية التطورية لمراحل النمو الاقتصادي الاجتماعي المتعاقبة من الصيد إلى رعي الماشية ثم الزراعة... الخ. نظرية ليست دقيقة بفعل ما توصل إليه بعض الباحثين من أن هذه التطورية ليست ممرًا إجباريًا لكل المجتمعات فبعض المجتمعات عرفت الزراعة دون المرور برعي الماشية مثلاً.

إن التراجعات التي شهدتها المذهب التطوري أفسحت المجال أمام المذهب الوظيفي والمذهب البنائي لأن يسيطر في مطلع القرن العشرين، ولكن استمرار سيطرة هذا الاتجاه في علم الاجتماع لم تستمر طويلاً لأسباب عديدة منها:

آ- عجز المذهب عن تقديم تفسير مقنع للصراع والتغير الاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي.

ب- توجيه مجمل دراساته واهتماماته نحو دعم ومساندة عناصر الثبات والاستقرار في المجتمع البرجوازي.

ج- الجهود الكبيرة التي بذلها الاتجاه التطوري الماركسي لدحض دعاوى الاتجاه الوظيفي البنائي حول الثبات والاستقرار والوظائف والأدوار التي تؤيدها الأنساق الاجتماعية، انطلاقاً من النظر إلى أن الواقع الاجتماعي لا يمكن النظر له إلا بوصفه واقعاً متحركاً متغيراً بصورة مستمرة ودائمة.

تأسيساً على ذلك فإن المذهب الوظيفي لقي تراجعاً وانحداراً كبيراً، الأمر الذي أفسح المجال أمام عودة الاتجاه التطوري بصورته المعدلة، التي أطلق عليها «تيماشيف» اسم «التطورية المحدث» والتي من أبرز أعمدتها تشارلز الود، مالبينوفسكي، وروبرت ماكيفر، وجوردون تشايلز.

■ متغيرات التحديث:

إن أبرز ما تؤكد عليه مكونات نظرية التحديث قديمها وحديثها، هو تركيزها على القيم والأفكار، وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإنه من الممكن تقديم تصنيف لتلك النظرية ضمن اتجاهات أربع، وهي على النحو التالي:

١- الاتجاه السيكولوجي أو اتجاه تغيير الأفراد نفسياً Individual psychological change model الدعامة الأساسية لعملية التنمية هي درجة الدافعية الفردية والرغبة والحاجة إلى الإنجاز، أي أن ما يؤمن به أصحاب هذا الاتجاه هو أن المجتمعات التي حققت تنميتها في الماضي إنما حققتها بفعل وجود عدد كبير من الأفراد الطموحين والراغبين في الإبداع والإنجاز والابتكار والتطوير، همهم نقل مجتمعاتهم إلى المواقع الأمامية المتقدمة تحقيقاً للتنمية الدائمة والمستمرة.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه^(٤٨):

أ - ماكلياند MacLalland الذي يرى أن تحقيق التنمية يرتكز أساساً على رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز، ولكن تحقيق التنمية له غاية أخرى وهو أن العامل الأساسي المحدد للتنمية هو الاهتمام بشؤون الآخرين.

لقد اقترح ماكلياند «استراتيجية للتنمية تتمثل في حشر مصادر الإنجاز العالمي السائد في المجتمعات المتقدمة لكي تعمل هذه المصادر جنباً إلى جنب المرصاد للحاجة للإنجاز السائد في الدول المتخلفة»^(٤٩).

ب- أيفرت هاجين، يركز «هاجين على نمط الشخصية التي تسود داخل المجتمع فيقسم المجتمعات إلى قسمين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، في المجتمع التقليدي تسود شخصية تقليدية سماتها هي:

- ١- أنها تسليمية تعمل وفق العادات والتقاليد الموروثة وما تقره السلطة.
- ٢- أفراد المجتمعات التقليدية حريصون على المسايرة وعدم المعارضة، والطاعة العمياء للأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية عليا Social Ranks أنهم أشخاص يسهل انقيادهم.
- ٣- مقاومة التغيير، والتجديد، والرضا، والقناعة بالوضع القائم وانعدام القدرة على التجديد والتغيير أنهم أشخاص ستاتيكيون.
- ٤- العالم مجموعة من الظواهر الغاسضة المقدسة المفروضة من الخارج، وفي غالب الأحيان هي معقنة وغانية وكل ما تأتي به له غايته وأسبابه.

أما الشخصية الحديثة فسماتها:

- ١- أنها إبداعية ابتكارية تقبل التجديد وتسعى نحو
- ٢- العمل على مزيد من العلم والمعرفة.

٣- لا مشكلة من دون حلول لا بل كل مشكلة يجب أن تحل.

٤- لا شيء خارج نطاق العقل ومسلماته فالحوار وقواعده الجدلية هي المدخل للموافقة أو الرفض.

٥- العالم قابل للتفسير والفهم والتغيير.

ج- دانييل ليرنر: عنده المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة متقدمة في سلم التحضر والتعليم والمشاركة في وسائل الاتصال. أما المجتمع التقليدي فهو عكس ذلك، فإن درجته ضعيفة على سلم التحضر، ومن وجهة نظره أن تحقيق التنمية في المجتمعات النامية ممكن من خلال وجود حراك ديناميكي وحالة التعاطف مع الآخرين وفي سمات المجتمع الحديث، ذلك يمكن تلك المجتمعات من إحداث التنمية بالإضافة إلى ضرورة وجود حكومات ديمقراطية على النمط الغربي كمطلب ضروري من أجل تحقيق التنمية في الدول النامية^(٥٠).

الاتجاه الثاني وهو اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات، الممثل الأبرز هو تالكوت بارسونز وأتباعه. جذور هذا الاتجاه ليست جديدة وإنما تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، فيما يعرف بالوظيفيين، ويتخذ هذا الاتجاه شكلين أساسيين: الأول: كمي إلا أنه يشير إلى تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات ذات أنواع مختلفة (مثل متوسط الدخل الفردي، نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة، درجة التعليم، النسبة المئوية للسكان الحضريين. نسبة أو معدل توزيع الصحف، وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص... الخ)، أما الشكل الثاني، وهو كيفي، أي أنه يميل إلى تحديد لبعض العناصر النموذجية (العمومية والأداء والتخصص).

وفي هذا الاتجاه يذكر «هوسيلتز» بينما تشهد الدول المتقدمة العمومية Universalism، والتوجيه نحو الأداء (الإنجاز) Achievement Orientation

وتخصيص الدور Role specificity في حين تشهد المجتمعات المتخلفة أو المجتمعات النامية المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية Particularism والعزو (النسبة) Ascription وتشتت الدور Raledift. ويعتقد هوسيلتز أن الدول المتخلفة يمكن أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النمط السائد فيها وتبني متغيرات النمط السائد في الدول المتقدمة ومن ثم تصبح عملية التنمية أو التحديث مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف^(٥١).

إن جوهر هذا الاتجاه يقوم على مبدأ المقابلة بين التنظيم الاجتماعي الأوربي وسماته الأساسية، ومقابلتها بنقيضها في الدول النامية، ومن ثم اللجوء إلى عملية الاستبدال والتحويل في المؤشرات من المجتمع المتخلف إلى المجتمع المتقدم. بالطبع لم يلقَ هذا الاتجاه حسن الإصغاء، نظراً للكثير من المآخذ التي أخذت على أصحاب هذا الاتجاه وإغفالها الكثير من العوامل التاريخية والبنائية للدول النامية.

الاتجاه الثالث وهو الاتجاه الانتشاري الثقافي الحضاري:

يعتبر الانتشار الثقافي أحد أنماط التغير الاجتماعي الذي يمكن من خلاله نقل العناصر الثقافية من مكان إلى مكان آخر، وعليه فإنه في إطار عملية التنمية يمكن نقل العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فالتنمية وفق ما يراه أصحاب هذا الاتجاه، فتعد شكلاً من أشكال التغير الاجتماعي الذي يتم من خلال عملية الانتشار ونقل العناصر الثقافية من مراكزها إلى مراكز الدول النامية والمتخلفة، وبما أن مراكز التقدم والثقافة المتقدمة هي الآن في الغرب، فإن عملية انتشارها من الغرب إلى الشرق كفيل بتحويل المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة، وذلك من خلال نقل القيم والعلاقات الحديثة لتحل محل القيم والعلاقات التقليدية، وكذلك إحلال اقتصاد السوق والنقود والصناعة محل الاقتصاد الزراعي الاستكفاني أو اقتصاد الكفاف.. وكذلك نقل التكنولوجيا.

إن الدعامة الأساسية لأفكار هذا الاتجاه هي إيمانهم بأن تقدم المجتمعات النامية يتوقف على استقبال العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم والمؤسسات وغيرها أنها قيم المجتمع الرأسمالي.

لقد وجه الكثير من الانتقادات لهذا الاتجاه كان أبرزها الانتقادات التي وجهها فرانك مؤكداً أن انتشار رأس المال الأجنبي في الدول النامية، لم يكن لمصلحتها ولن يكون بقدر ما يستهدف بالدرجة الأولى مصلحة الدول المتقدمة، واستثمار الدول المتقدمة لرأس المال في الدول النامية يؤدي إلى احتكار وتحكم الدول المتقدمة في القطاع الإنتاجي للدول النامية، وهذا يؤدي إلى إخفاق الدول النامية في عملية التنمية مؤكداً أن المساعدات الأجنبية تدمر فرصة استقلال اقتصاديات الدول النامية وتؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل^(٥٠).

الاتجاه الرابع وهو الاتجاه التطوري المحدث:

لقد شكلت الانتكاسات التي واجهها الفكر الاجتماعي ونظرياته ما بعد التطورية، ميداناً واسعاً من أجل عودة الفكر التطوري المحدث، الذي يؤمن بأن المجتمعات الإنسانية بالضرورة تتطور خلال مراحل معينة مرسومة بدقة، بحيث إن مرحلة لاحقة تأتي بناء على مرحلة سابقة، والمرحلة الراهنة تهيئ للمرحلة اللاحقة التي تأتي بعدها في سلم الارتقاء والتطور.

أبرز النظريات الممثلة لهذا الاتجاه هي :

١- نظرية والت روستو :

تمثل نظرية روستو في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بديلاً عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات الإنسانية. الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو فكرتها الأساسية المتضمنة أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يصل إلى درجة عالية

من النمو إلا إذا قطع مجموعة من المراحل بتلو بعضها بعضاً في طريق الارتقاء والتقدم، هذه المراحل هي الآتية:

١- المرحلة الأولى: وهي مرحلة المجتمع التقليدي Traditional التي أطلق عليها روستو المرحلة التي تشمل كل العالم الذي سبق عصر ليونتن سمات هذه المرحلة سيادة الإنتاج الزراعي - النظام الإقطاعي - تدني مستوى دخل الفرد - الجمود في التقاليد التي تحد من التغيرات الاجتماعية.

٢- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق. وفيها ينتشر التعليم ولو على نطاق محدود، وضمن طبقات اجتماعية محددة. كما تظهر مجموعات من الأفراد تنقسم بروح الإقدام وإقامة المشروعات من خلال توفير المدخرات والمستلزمات المالية، ومن ثم تبدأ البنوك بالظهور، وكذلك المؤسسات. وتحدث تغيرات في اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب والعالم الذي يعيشون فيه.

٣- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانطلاق The Take off وهي المرحلة التي يتم فيها القضاء على معوقات النمو والبدء بعملية الانطلاق من خلال وجود دافع قوي قد يأخذ شكلاً أساسياً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالنكولوجيا من وجهة نظر روستو هي عامل حاسم في هذا الاتجاه بالإضافة إلى الدوافع السياسية.

٤- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الاتجاه نحو النضج The Drive maturity في هذه المرحلة تنتشر طرق الإنتاج الحديثة ويخصص المجتمع نسباً من دخله القومي إلى الاستثمار من ٦٠% إلى ٢٠%، ويتمكن الاقتصاد من أن يصبح اقتصاداً دولياً يصدر إلى الخارج نظراً لوجود الفائض من الإنتاج. ويرى روستو أنه عندما تقترب مرحلة النضج من نهايتها فإنه تحدث في المجتمع تغيرات ثلاث هي :

١- تغيير القوى العاملة من حيث تكوينها ومستوى الأجر، فنسبة العاملين في الزراعة تنخفض من ٧٥% إلى ٢٠%، كما ترتفع نسب مستويات الأجور ولا سيما أجور العمال الفنيين.

٢- تغيير طبيعة القيادة، حيث تنتقل القيادة من أيدي أصحاب الملكية الثروات من خلال ملكيتهم للمصانع إلى قيادة هذه المؤسسة من قبل المديرين الأكفاء.

٣- تغيير أفكار الأفراد ونظرتهم إلى الأمور^(٥٣).

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير. في هذه المرحلة تصبح الأهمية للقطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات، والثلاجات، والغسالات الكهربائية، وأجهزة الراديو والتلفزيون، المجتمعات التي عايشة هذه المرحلة اتسمت بأمرين اثنين:

الأول: ارتفاع في متوسط دخل الفرد.

والثاني: زيادة في نسب سكان المناطق الحضرية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المجتمعات تعمل على تخصيص قدر متزايد من مواردها لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي. أهم ما يحدث في هذه المرحلة من وجهة نظر روستو هي الآتي :

أولاً: اتساع نطاق القوة الخارجية للدولة وزيادة كبيرة في مخصصات الاعتمادات العسكرية.

ثانياً: تحقيق أهداف إنسانية واجتماعية عادلة. من خلال فرض الضرائب التصاعدية التي تقلل من حجم الفوارق في مستويات الدخل .

ثالثاً: التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية للغذاء والسكن...^(٥٤).

أما التطورية المحدثة عند بارسونز فهي زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، فالمكونات الأساسية للتطور هي مجمل عمليات التكامل والتباين والتعميم في داخل النسق القيمي. ففي عام ١٩٥١ أكد تالكوت بارسونز من خلال مؤلفه «النسق الاجتماعي» أن علينا أن نقتنع الآن بإطار تصوري للنسق الاجتماعي يؤكد عملياً على عمليات الاستقرار والتوازن باعتبارها العمليات الأساسية للنسق الاجتماعي (....) وبذلك يمكن القول إن بارسونز قد عالج كلا نمطي التغير الذي يحدث داخل بناء النسق، والتغير الذي ينتاب المجتمع بكامله لينقله من مرحلة إلى مرحلة أخرى. أو ما يمكن أن يقال إنه عالج نمطي التغير القريب والبعيد حيث إن كلا نمطي التغير يكمل كل منهما الآخر^(٥٥).

من دون شك فإن تطورية بارسونز يُشتم منها رائحة التأثير الواضح بالدارونية الاجتماعية التي تنظر إلى المستويات المختلفة للكانات الحية، بما فيها المستوى الإنساني، باعتبارها تنتمي إلى سلسلة تطورية واحدة. لقد حدد بارسونز ثلاثة مستويات للتطور.

المرحلة الأولى: وهي البدائية، وتتميز بأن للدين وروابط القرابة دوراً بالغ الأهمية. وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين. تشير فيها الثانية إلى المجتمعات التي تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعي وتنظيمه سياسياً.

أما المرحلة التطورية الثانية: وهي (الوسيلة) وتضم نمطين فرعيتين اثنين من المجتمعات:

أ - المجتمعات القديمة وتتميز بوجود تعليم محدود يسير تحت مخطط ديني ويتسم بالتعلم الحرفي.

ب - المجتمعات المتقدمة في المجتمعات القديمة. وفيها نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم كما هو الحال في الصين والهند والإمبراطورية الرومانية والدول الإسلامية.

أما المرحلة الثالثة (أي المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، حيث يؤكد بارسونز أن المحركات الرئيسية التي تفصل هذه المراحل تتمثل في التطورات الحاسمة التي تطرأ على عناصر النسق القيمي، فالتطور من المرحلة البدائية إلى الوسيطة يتطلب تطوراً في اللغة المكتوبة، أما التحول من المرحلة الوسيطة إلى المتقدمة، يتوقف على التطور الذي يطرأ على النسق القيمي أو النظام القانوني^(٥٦).

لقد شكل اهتمام بارسونز بقضايا التغير والتطور الاجتماعي عاملاً هاماً في تطور نظرية بارسونز، ولا سيما أن هذا التطور ارتبط أساساً بالمواجهة مع الماركسية وتطبيقاتها السوفيتية التي تعتمد عاملاً واحداً أو عدداً من العوامل التي حددها بارسونز باعتبارها عموميات تطويرية، وخاصة تلك العوامل التي يرى أنها أساسية بالنسبة لبناء المجتمعات الحديثة، فهو يؤكد أن هذه العوامل: «التنظيم البيروقراطي، نظام السوق، ثم الأسواق الشرعية ذات الطبيعة الشاملة، ثم التنظيم الديمقراطي وقيادته المنتجة»، وهو الأمر الذي يعني ضمناً أن «نظام المشروع الحر» للمجتمع الأمريكي هو النظام الذي يحتوي على أكثر العوامل العموميات التطورية»^(٥٦).

لقد واجهت التطورية المحدثة العديد من الانتقادات وخاصة لبارسونز وهي أن نظريته لم تكن صالحة للتنمية المجتمعات النامية، ولا سيما أن راحة الداروينية الاجتماعية تفوح منها خاصة في ميدان تأكيدها على أن النموذج الأمريكي للتنمية هو النموذج الذي يقبل الحياة والاستمرار دون غيره.

إن أكثر الانتقادات منطقية للتطورية المحدثة هو ما وجهه «بندكس» من نقد لهذه النظرية، ورفضه لنظامها المقفل، إما هذا أو لا غيره دون أن يعني ذلك أن بندكس يرفض نظرية التحديث لا بل يؤمن بها، ولكن دون خياراتها الإجبارية مؤمناً بأن التنمية في العالم الثالث ليست أمراً حتمياً أو أحادية خطية... إنه يأخذنا

بعيداً عن تناغم النسق وتكامله وعند التطورية المحدثة.. وفي رأي بندكس هناك أنماط مختلفة من التنمية تتنافس فيها شعوب حديثة في إطار دولي، لتكون مجتمعات «رائدة» و «تابعة» حيث تلتقي التكنولوجيا والأفكار عبر حدود هذه الشعوب»^(٥٨).

تأسيساً على ما سبق، فإن كلاً من بندكس، وبارنجتون مور، وبيرجر، يمثلون المتغيرات التي حملتها نظرية التحديث ورفضهم كثيراً من تصورات النظرية التطورية المحدثة، التي يمثلها بارسونز. ويمكننا من خلال استعراض بعض من جوانب فكر «بندكس Bendix» فيمكن أن نتلمس موقفاً رافضاً وبشدة التصنيف المعتمد في تقسيم المجتمعات إلى تقليدية وحديثة، وأبرز ما جاء به «بندكس» في مواقفه الرافض لمنظور التطورية المحدثة ولبعض من جوانب نظرية التحديث وخاصة في تناولهم لآليات التنمية في مجتمعات العالم الثالث، وذلك على النحو التالي:

١- حذرت من خطر انعكاس التجربة الغربية على العالم الثالث، وكعملية ذات طابع حتمي الوقوع، مؤكداً على عدم قبول الفصل بين عناصر التقليد والتحديث في تلك المجتمعات أو في غيرها.

٢- جواز وجود عناصر صفات وعناصر حديثة في مجتمعات تقليدية، بالمقابل وجود صفات وعناصر حديثة في مجتمعات تقليدية مؤكداً دور النخب الفكرية في تمويل البناء الاجتماعي للمجتمعات المختلفة، وقيامهم بدور تنموي، وكذلك أسهموا في صنع أطر مؤسسية أسهمت في تسهيل عمل العناصر التنموية في مجتمعاتهم.

وهنا تتجلى معارضة «بندكس» لاتجاه التطورية المحدثة والبنائية الوظيفية ذات الطابع الخطي الأحادي. حيث يؤكد بندكس على أنه يمكن إدخال

بعض عناصر التحديث مثل: نشر التعليم، وزيادة الخدمات الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية، وإدخال حق الانتخاب وعناصر الديمقراطية... وبما أن «بندكس» واحد من علماء الاجتماع السياسي، فقد كان واضحاً في رؤيته النظرية تأكيده على دور الحكومات في بلدان العالم الثالث في إحداث التنمية، وهذا ما لم تأخذه بالحسبان التطورية المحدثة.

٣- على الرغم من موافقة «Bendix» على نظرية التحديث ووصفها لنتائج التنمية الاقتصادية على البناء الاجتماعي والتغيرات المرافقة، وكذلك إقراره بأهمية الوظيفة البنائية في دراسة التغير الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث. ولكن يعارض معارضة شديدة الجوانب الحتمية في تلك النظريات وأنظمتها المقفلة التي لا تقبل إلا اتجاهاً ومفتاحاً واحداً للتنمية في أي مكان، مؤكداً على أن التنمية في بلدان العالم الثالث ليست أمراً حتمياً أو أحادياً يسير باتجاه واحد.

٤- للتنمية من منظور «Bendix» أنماطاً مختلفة وليس نمطاً واحداً، كما هو الحال عند بارسونز في تطوريته المحدثة^(٥٩).

النقد الآخر للتطورية المحدثة نجده عند مور (Moore)، وخاصة في دراسة للأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية عام (١٩٦٧) حيث إن أطروحته الرئيسة ترى أن هناك ثلاث مراحل، المرحلة الأولى وتبدأ بمرحلة ما قبل الصناعة، وتنتهي بالمجتمع الحديث الثورات البرجوازية، كما حدث في كل من إنجلترا، وأمريكا. والثورات الفاشية من القمة كما حدث في اليابان، وألمانيا، والثورات الشيوعية من القاعدة، كما حدث في كل من روسيا والصين.

لقد انصب تركيز (مور) في تحليله تلك الثورات على الروابط الداخلية للطبقات الاجتماعية.

إن أهم ما جاء به (Moore) كمُنظر للتحديث هو الآتي:

أولاً: تأكيداً على الجانب السياسي واعتباره أنه يشكل العامل الأساسي والرئيس لعدد من الدول الحديثة والرائدة دون اعتبار ذلك أمراً حتمياً ينبغي أن تمر به جميع الدول.

ثانياً: أشار إلى أهمية الأنشطة التجارية البسيطة والتغير التكنولوجي الخلاّق، إلا أنه حذر من التمرّس خلف هذه العوامل والمبالغة في تقدير أهميتها في عملية التنمية، مؤكداً أهمية البناء الاجتماعي بأكمله الذي يعمل فيه الجميع.

ثالثاً: رفض مور الاتجاه الخطي التطوري في التنمية، فالتكنولوجيا الغربية في العالم هي أمر حتمي الحدوث، فما حدث في مجتمع ما ليس أمراً حتمياً حدوثه في مجتمع آخر، إذ ليس بالضرورة تزامن حدوث التحديث مع الديمقراطية أو الرأسمالية، فمن الممكن أن تكون هناك حداثة ديمقراطية، ويمكن أن يكون غير ذلك.

رابعاً: تتشكل العوامل السياسية والاقتصادية عوامل هامة مشتركة في الاتجاه نحو التحديث، دون أخذه مساراً واحداً، أو خطأ واحداً، في الاتجاه نحو التنمية والتحديث، مدلاً على أن الدول التي بلغت التحديث من إنكلترا إلى فرنسا إلى اليابان، كل واحدة منها بلغت ذلك بطرق متباينة ومختلفة تماماً.

خامساً: أكد (Moore) على دور النظام العالمي في تحقيق التنمية من خلال عمليات الانتشار والفعل والتأثير، وردود الأفعال التي يمكن أن تحدث من خلال تصادم الرؤى والمصالح. فالتنمية ممكنة من خلال التنمية من الخارج.

سادساً: حذر من خطر فصل القوة الاقتصادية عن القوة السياسية قائلاً: «ليس بالضرورة أن يمارس الأشخاص في موقع السلطة سلطتهم لخدمة مصالح الطبقة التي ينتمون إليها خاصة في أوضاع متغيرة»^(١٠).

سابعاً: أبرز (Moore) دور الحكومة القوية في تحقيق السلم والاستقرار من أجل حدوث التنمية مؤكداً أهمية ذلك وانعكاسه على آثار التحديث على قطاع الزراعة، وموقع الفلاحين فيه، مشيراً إلى أن سير العلاقة بين الفلاحين من جهة، والطبقة المالكة للأرض من جهة أخرى، يؤدي دوراً كبيراً باتجاه وضع تلك العلاقة في إطاره الطبيعي، وما يخالف ذلك فإنه قد يدفع الفلاحين إلى التمرد الذي ينبغي أن يقاد من خارج الفلاحين، لأن الفلاحين من جهة نظر «مور» ليس بإمكانهم بمفردهم قيادة الثورة أو تحقيقها. فكل أشكال التصنع هي ثورات حدثت من الأعلى، وهي نتاج مجموعة شديدة اليأس^(٥٦).

إن أهمية آراء (Moore) تنبع من خلال اهتمامه بطبقة الفلاحين والآثار التي تتركها عليها عملية التحديث، وبالتأكيد أن آراء كذلك «لمور» مهمة من زاوية أهمية الفلاحين في البلدان النامية وأعدادهم الكبيرة قياساً للفئات الاجتماعية الأخرى.

إن أهم ما أجمع عليه رواد نظرية التحديث الأوائل هو تركيزهم على الفرد في المجتمع ومن ثم دور مجموع الأفراد في إعادة تشكيل وتغيير العالم الاجتماعي، بمعنى آخر أن الواقع يتم بناؤه اجتماعياً.

لقد أولت نظرية التحديث من خلال متغيراتها الجديدة القديمة أهمية بالغة للفرد ومن ثم للعامل التكنولوجي والمؤسسات المجتمعية المصاحبة لذلك، فالحدثات محمولة على عوامل رئيسية وعوامل ثانوية، فالرئيسية هي تلك المرتبطة بالاقتصاد أو بأجهزة الدولة ومؤسساتها، أما العوامل الثانوية فهي المؤسسات الأقل أهمية في عملية التحديث، لذلك يبدو اهتمام «بيرجر Berger» كبيراً بالقيم والعناصر الثقافية في عملية التحديث التي ينبغي لها أن تكون في حدّها الأدنى محتوية للحياة الاجتماعية بكاملها، وعليه فإن عملية التحديث لا بد

أن تترتب عنها مجموعة من النتائج لا بد من وقوعها في مجتمع يتعرض للتحديث، وإن اختلفت هذه النتائج فإن الاختلاف هو اختلاف على مستوى الشكل وليس على مستوى المضمون.

لقد توجه بيرغر بالنقد لاتجاهي التنمية المنوي قيامها في البلدان النامية من قبل الرأسماليين أو الاشتراكيين قائلًا: «إن هناك ثمنًا باهظًا يتم دفعه في كلتا الاستراتيجيتين التتمويتين الاشتراكية والرأسمالية»^(١٢).

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية الاجتماعية من جهة والتغير الاجتماعي من جهة أخرى، علاقة ذات طابع وثيق جدًا، فالتنمية لا بد أن تؤدي إلى تغير اجتماعي، يحمل في مضامينه وتجلياته تغيراً على مستوى الأفراد والجماعات أيضاً.

لقد أجمع عدد كبير من منظري التحديث على أن فاعلي التحديث هم الأمة، المشروع، المستهلك، فالأمة هي الشكل السياسي للحدث، فالنظريات الكلاسيكية، للحدث ترى أن حملة الحدث هم فاعلو الحياة الاجتماعية، فالأمة تستبدل التقاليد والأعراف والامتيازات بحيز قومي متكامل يعيد بناءه القانون الذي يستلهم مبادئ العقل.

وبذلك المشروع فاعل عقلاني يغدو العلم بفضلته تقنية الإنتاج وتحكم السوق على نتيجة عقلنته، أما الاستهلاك، فهو يغدو شيئاً فشيئاً أقل تحديداً بحالة الأخلاق والآداب والقيم الرمزية التي تعزوها كل ثقافة إلى بعض المواد؛ وإنما تحكمها اختيارات عقلانية بين إرضاء الحاجات التي آلت إلى قياس مشترك. إن المجتمعات الحديثة الصناعية تحتاج إلى ثقافة قومية، أي ثقافة تبنيها الأمة من أجل الأمة، متجاوزة الثقافات التقليدية والمحلية التي تقاوم التغيرات.

تأسيساً على ما سبق، فإن غالبية منظري الحدث ركزوا اهتمامهم على الدولة القومية، الأمر الذي حدا بهم إلى الاهتمام بالدول المستقلة بعد الحرب

العالمية الثانية، مؤكدين أهمية هذه الدول في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهذا ما ينسجم مع رؤية البناية الوظيفية.

إن ما يمكن التوصل إليه أن نظرية التحديث في بداية السبعينيات ليست سوى مزيج من نظريات مختلفة من التطورية المحدثة والبناية الوظيفية والانتشارية، مع الإقرار بوجود تباينات مختلفة رؤى منطري هذه النظريات حول التنمية ومداخلها، والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها.





الفصل الرابع

التطورية المحدثة ونظرية التحديث

أجمع عدد من العاملين في حقل النظرية الاجتماعية وخاصة «جولدر» على أن توجه بارسونز نحو التطور هو عمل باتجاه استكمال بارسونز لمشروعه النظري الذي كان يعاني بعضاً من جوانب الاضطراب وعدم الاستقرار، خاصة حيال معالجته لقضايا التغير الاجتماعي الذي وضعه وجهاً لوجه مع نظريات تختلف عن نظريته، وخاصة النظرية الماركسية التي تعنى بعامل واحد، أو عدد من العوامل المحددة للتطور، في حين أن بارسونز حدد عدداً من العوامل الأساسية بالنسبة لبناء المجتمعات الحديثة . هذه العوامل هي:

١- التنظيم البيروقراطي.

٢- نظام السوق والمال.

٣- الأنساق الشرعية ذات الطبيعة الشاملة.

٤- التنظيم الديمقراطي وقيادته المنتجة.

لقد كان بارسونز يقصد بعوامله الحضارية آنفة الذكر أن نظام المشروع الحر للمجتمع الأمريكي هو النظام الذي يحتوي على أكثر العوامل التطورية. لقد أراد بارسونز كما يرى جولدر القول إن «الملكية السوفيتية - باعتبارها المنافس العالمي الأول للولايات المتحدة - تفتقد بعضاً من هذه العموميات التطورية، لذلك

فهي غير مستقرة، ولا تستطيع أن تبارى الولايات المتحدة الأمريكية. يتضح ذلك من خلال قول بارسونز في حديثه عن مركب السوق والمال أنه «من المحتمل أن يعاني هؤلاء الذين وضعوا قيوداً على آليات السوق من المقومات التكيفية على المدى البعيد».

ويضيف بارسونز: «أن التنظيم الشيوعي الشمولي، كما صاغه ماركس لن يناظر الديمقراطية» من حيث كفاءته السياسية والتكاملية ومن ثم يخضع لحالة من عدم الاستقرار.

لقد صدقت نبوءة بارسونز عندما قال: «إن نظامهم الاجتماعي الاشتراكي، وليس نظامنا الرأسمالي، سوف يدفنه التاريخ، فهو لم يرفض فقط نبوءة الغناء الماركسية للنظام الرأسمالي، وإنما قلب النبوءة رأساً على عقب، موقعاً أمر الغناء على الماركسية»^(١٣).

لقد كان هناك دعوات خفية مبطننة إلى نوع من التطورية في أعمال أصحاب نظرية التحديث، إلا أنه يمكن تقسيم هؤلاء إلى أربعة اتجاهات أساسية في نظرية التحديث التنموية الغربية، وهي على النحو التالي:

١ - الاتجاه السيكولوجي:

الأساس الذي ينهض عليه أصحاب هذا الاتجاه هو: «أن درجة الدافعية الفردية، أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية - والملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون تأكيداً واضحاً على الدور الذي تؤديه القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي»^(١٤).

أنصار هذا الاتجاه من دون شك، يقعون تحت تأثير ماكس فيبر، وهم بالتالي يؤسسون نظرياتهم على أن التتميمات التي حققتها المجتمعات في الماضي. فإن هذه التنمية لم تتحقق إلا لأن هناك عدداً من الأفراد الفاعلين والنشيطين

والذين لديهم طموح كبير بالرغبة بالابتكار، والرغبة الكبيرة على الإنجاز، أنهم رواد الإنجاز والتغيير، ونقل المجتمع مع الأطر والميادين ذات الأبعاد والمضامين التقليدية الجامدة والمحددة إلى إطارات وبنى مجتمعية متقدمة.

يُعدّ «ماكلاوند» واحداً من أبرز رواد هذا الاتجاه مؤكداً على أنه عندما تبدأ عملية التنمية، فإنه تتكون مباشرة لدى الفرد حاجة قوية ومتزايدة من أجل الإنجاز. فالذين لديهم دافع الإنجاز، لا بد وأن يحققوا إنجازاً في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة، وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد والمهارة، ويعرف الإنجاز «بأنه يمثل خاصية عقلية؛ فالأهم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز تتطور وتتمو بشكل أسرع، فتحقيق التنمية يعتمد أساساً على رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز»^(١٥).

١- ليرنر :

إن من أشهر الدراسات التي قام بها ليرنر هي في كتابه «تجاوز المجتمع التقليدي» ١٩٥٨، حيث قام في هذا الكتاب بفحص لعملية التحديث في دول عديدة من دول الشرق الأوسط، وأجرى دراسة في مجتمعات أخرى نامية، وعزز ذلك كله في ملاحظات حول مجتمع القرية، وإن الصورة التي رسمها «ليرنر» هي صورة لعالم تكون عملية التحديث فيه عملية شاملة تشكل العالم. ويقول إن المجتمع التقليدي في طريقه إلى الزوال، وإن الإسلام غير قادر على مواجهة الروح العقلانية والوضعية، وبشكل أكثر تحديداً فإن دور وسائل الإعلام هو دور أساسي وفعال، ويرتبط بمجموعة من مؤثرات التنمية، مثل التخصر المقترن بزيادة في نسبة التعليم، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة في نسبة التعريض لوسائل الإعلام، وبالنسبة «ليرنر»، فإن التحديث يأتي نتيجة طبيعية لتغيرات تحدث ليس على مستوى المؤسسات فقط، وإنما على مستوى الأفراد. لقد صنف

«ليرنر» المجتمعات إلى تقليدية أو حديثة مع وجود نمط متوسط وهو التركيز على مؤشرات الحداثة مثل: التحضر، والتعليم، التعرض لانتشار وتأثير وسائل الإعلام.

٢- إيفرت هاجين :

ربط هاجين بين نمط الشخصية والتنمية مؤكداً أن التخلف مرتبط بالمجتمع التقليدي، حيث عدد سمات هذا المجتمع:

- ١- انتقال السلوك من جيل إلى جيل آخر، بشكل جامد إجمالاً.
 - ٢- تحكم العادة والتقليد بالسلوك لا القانون.
 - ٣- نظام اجتماعي تحكمه مرتبة جامدة إجمالاً.
 - ٤- تحديد المكانة الاجتماعية للفرد ولادياً أكثر مما يتحدد من خلال الكفاءة.
 - ٥- إنتاجية منخفضة جداً.
 - ٦- مقاومة التغيير من خلال نظرة رضوخية إلى العالم الطبيعي.
 - ٧- وجود بنى اجتماعية ذات نمط تقليدي تسلطي تنشأ بنتيجتها شخصية ذات بنية تسلطية مما يخلق ويعمم نظاماً من العلاقات يتصف بالسيطرة والرضوخ، والامتثال يعرقل عملية التغيير من خلال سد السبيل أمام ظهور قوى الرفض^(١٤).
- وبما أن أساس التنمية عند هاجن يقوم على التمييز بين شخصيتين ومن ثم بين مجتمعين، أحدهما تقليدي، والآخر حديث، فقد ميز بين هذين النمطين من الشخصية محددات سمات كل منها:

- ١- الشخصية الحديثة هي شخصية ذات نزعة إبداعية ابتكارية، فإنها تميل نحو قبول التجديدات والتغييرات التي تحدث في المجتمع.
- ٢- حب الاستطلاع والشغف بالاكتمال للثقافة الجديدة.

- ٣- البحث عن حلول للمشكلات وصولاً إلى أنجع الحلول وأسلمها.
- ٤- عدم التسليم بالآراء إلا بعد مناقشتها وأخذ ما هو مقبول منها.
- ٥- النظر إلى العالم على أنه مجموعة من الظواهر المترابطة بعضها مع بعض ترابطاً سببياً قابلة للتفسير والاستيعاب.
- ٦- شخصية ديناميكية حركية تقبل الحوار والتناقض.
- أما الشخصية التي تسود المجتمعات التقليدية، فإن السمات التي تتميز بها هذه الشخصية فهي:
- ١- شخصية مقولبة جامدة، مرتبطة بالعادة والتقاليد الموروثة متلقية وخاضعة.
- ٢- الخضوع للسلطة والامن هو أعلى منهم خضوعاً أعمى، ومن دون مناقشة أو اعتراض، إنها شخصية متلقية تنتظر الإملاء.
- ٣- الخضوع للأمر الواقع والتسليم، ومن ثم غياب عناصر غامضة لها عنده صفة القدسية والجبرية والاستبدادية.
- ٤- الإيمان الغيبي التسليمي، فالعالم مكون من ظواهر غامضة لها عنده صفة القدسية والجبرية والاستبدادية.
- ٥- إيمانها بأن هناك حتمية فيما تفعل حيث الحرية والاختيار بعيداً عن سلوكها وتصرفاتها.
- وأياً كانت تصورات هاجن أو ليرنر أو غيرهم من رواد نظرية التحديث، فإن هناك إغفالاً حقيقياً لأسباب وجود مثل تلك الشخصية.
- ٢- اتجاه الأنماط المثالية للمؤثرات :
- يقوم هذا الاتجاه في جوهره على نوع من المقارنة التي أقامها علماء الاجتماع الغربيون بين أنظمة مجتمعاتهم وأنظمة مجتمعات البلدان المتخلفة،

إيماناً منهم بأن الأشياء لا تعرف إلا بفائضها. فالتنمية عندهم لا تقوم إلا على أساس تحويل مؤشرات المجتمع المتخلف إلى نمط متقدم، ويعتبر تالكوت بارسونز الممثل الأبرز لهذا الاتجاه. يظهر هذا الاتجاه في شكلين اثنين: «الأول كمي، أي أنه يشير إلى تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات ذات أنواع مختلفة (مثل متوسط الدخل الفردي، وبشبه السكان الذين يعملون في الزراعة، ودرجة التعليم، والنسبة المئوية للسكان، وسعدل ونسبة توزيع الصحف، وعدد أجهزة الراديو والسيارات، بالنسبة لكل فرد... الخ) أما الشكل الثاني، وهو كيفي، أي أنه يميل إلى تحديد لبعض العناصر النموذجية العمومية والأداء والتخصيص»^(١٧).

وتأسيساً على ما سبق، فإن الاتجاه الذي يتزعمه بارسونز وهو بعض عناصر الوظيفية في نظرية التحديث، وعلى حد ما يرى عبد الرحيم أبو كريشه بقوله: إن هذا الاتجاه لا يستطيع أن يزودنا بفهم عميق «للميكانيزمات» الواقعية (الممكنة للتغيير) والسبب بسيط هو أن أصحابه غالباً ما يجردون الواقع دون الإشارة إلى السياق التاريخي والبنائي للدول النامية، فبالنسبة للمؤثرات الكمية لا تعبر عن الواقع الاجتماعي في كليته وشموله، وهناك مجال للشك في صدق هذه المؤشرات الحسابية من ذلك مثلاً: أن الكويت لديها متوسط الدخل للفرد أعلى من الولايات المتحدة، والأرجنتين لديها تحضر أعلى من ألمانيا الغربية، والفلبين لديها تعليم أعلى من المملكة المتحدة.. وكذلك الحال بالنسبة لما يتعلق بالمؤشرات الكيفية تعاني هي الأخرى من قصور واضح^(١٨).

٣- الاتجاه الثالث وهو اتجاه الانتشار الثقافي:

يقول مالفينوسكي: «لا نستطيع أن نسجل ميلاداً مستقلاً للفكر الانتشاري، لأن الانتشارية تمت في رحم التطورية إيجاباً أو سلباً، ومن ثم فالمدرستان ليستا

على طرفي نقيض، وإنما تدخلان إلى ميدان الحقل الثقافي من زوايا مختلفة. كما أن الانتشارية تمتاز بامتلاكها قدرأ من الواقعية والرؤية التاريخية، ومعرفة معقولة بالمؤشرات البيئية والجغرافية»^(١٦).

المهم أن نقاطاً من الاختلاف والاتفاق بين المدرستين أمراً قائماً وموجوداً، فالانتشارية لا ترى في الواقع الإنساني كلاً عضوياً متماسكاً، وإنما تنظر إليه مجزأ، لذلك فإن العناصر الثقافية الفرعية يمكن أن تهاجر منفردة وليس حالة ثقافية كلية. وهذا ينسجم مع رؤيتها في أن الوجود الإنساني وهو في أعلى مستوياته، لا يمثل أكثر من حالة من التراكم العشوائي لعدد من العناصر مثل الهجرة والانتقال بكل ألوانه وصوره. المهم في أنها لم تنظر إلى المجتمع على أنه يمثل كلاً عضوياً تتساند عناصره بنائياً ووظيفياً، على أية حال الانتشار بكل ألوانه وأدواته هو شكل أو نمط من أنماط التغير والتحديث.

- التنمية من المنظور الانتشاري:

يرى هذا الاتجاه أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال وهجرة العناصر الثقافية السائدة من حضارة أو مجتمع أو دولة متقدمة، إلى مجموعات بشرية أو دول متخلفة. عملية الانتقال تتم من المراكز الإنسانية المتقدمة إلى الدول والجماعات الأقل تقدماً، وتحديداً إلى العواصم، وبعد ذلك تقوم بهجرة داخلية إلى مراكز الدولة الأخرى.

الأساس الذي تبني عليه هذه النظرية فرضيتها أنه يمكن أن يؤسس للتنمية من خلال انتشار العناصر الثقافية بشقيها المادي والروحي من المراكز المتقدمة، إلى الأقل تقدماً، والمنقذم الآن هو الغرب، والمتخلف هو الشرق، وبالتالي الغرب وثقافته المهاجرة إلى الدول المتخلفة كقيلة بتحويل المتخلف إلى متقدم، وذلك من خلال حلول المنظومات القيمية والعلاقات الحديثة محل القيم والعلاقات التقليدية،

ويتبدل الإنتاج وأدواته، وأهدافه، وغاياته، ليتحول من اقتصاد طبيعي زراعي استكفاني، إلى اقتصاد يعتمد على السوق والمقايضة، والتبادل، والنقود، والصناعة، بديلاً عن الاقتصاد السابق إنه منطق الإحلال.

إذن إن الرؤية الانتشارية للتنمية تستند إلى مدى انتشار العناصر الثقافية المتخلفة التي هي بحد ذاتها تشكل عائقاً حقيقياً. أمام التنمية والتغير، فالثقافة المتخلفة هي من أهم العوائق للتنمية. المهم أن رواد هذا الاتجاه الانتشاري الذين يمثلهم، دانيال ليرنر، وإيرت مور، وكارل دونتش وآخرون غيرهم، والذين جاؤوا بأفكارهم هذه بعد الحرب العالمية الثانية، أرادوا القول أن هذه هي وصفة الدول المريضة، وعلاجها يحتاج إلى أمد زمني طويل، بمقدار ما يتقبل جسم هذه الدول العلاج، ومقدرتها على تمثل العناصر الثقافية القادمة وإحلالها محل العناصر الثقافية القديمة، فكانت الأدوية الموصوفة هي التكنولوجيا ورؤوس الأموال، والقيم، والنظم كعلاج لمرض التخلف العضالي المبتلاة به الدول المتخلفة.

فالانتشار هو عملية تتسم بالتدرجية والانتقال الزمني، ولكن دون أن يكون ذلك أمراً حتمياً. المهم أن يكون المناخ ملائماً لنمو العناصر المنقلة. فالانتشارية بالتعريف هي: الاسم الذي أطلق على العديد من نظريات تطور الثقافة التي تؤكد بصورة خاصة على عامل الانتشار^(٧٠).

- التطورية المحدثة وتحققها:

أياً كانت معالم وبوادر وإرهاصات العودة إلى التطور ظاهراً أو مخفياً، فإن الممثل الأبرز لهذا التطور المحدث، لا بل المؤسس لها هو بارسونز، ولكن ذلك لا يعفينا من تناول الجذور التاريخية لتطورية بارسونز.

- الجذور التاريخية للتطورية المحدثّة :

إن النظريات التطورية القديمة التي يبنى عليها معظمها التقدم وفق خط مستقيم تم رفضها، انطلاقاً من أن التاريخ البشري يفشل في إظهار اتجاه عام وفق خط واحد، يتجه نحو المزيد والمزيد من الاستتارة، وإن القطاعات المتنوعة لأي مجتمع تميل عادة لأن تبدأ بخطى متقدمة، حتى باتجاهات مختلفة، (فالعلوم مثلاً يمكن أن تتقدم على نحو تراكمي، بينما فرض المقاييس الأخلاقية موضوع التطبيق، قد يظهر تحسناً قليلاً أو لا يظهر أي تحسن إطلاقاً). كما أن المجتمعات المختلفة تتبع نماذج مختلفة من التطور، ومن الممكن أن تتغير إلى حالات مختلفة من النضج، فالنضج الروسي مثلاً سار في طريق مختلفة عن النضج في إنكلترا، وروسيا المصنعة مختلفة عن إنكلترا المصنعة^(٧٠).

فمن سبنسر إلى أوغست كونت الذي يرى أن تطور المجتمع هو عملية نمو وتقدم يسير وفق اتساق محدد صاغه في قانونه الشهير قانون الحالات الثلاث لتطور الفكر البشري. أما أوزوالد شبنجلر وفي مطلع القرن العشرين فقد كان له رؤية مناقضة لتفاؤل أوغست كونت، حيث رأى أن الوجود البشري هو عبارة عن «سلسلة» لا نهائية من الحلقات، لها أشكال صعود وهبوط، فالثقافات الكبرى تظهر، كما أمواج البحر، ترتفع إلى علو شاهق، ثم تختفي من جديد ليحل مكانها. وهكذا فالحضارة شأنها شأن الكائن الحي، دورة حياة تبدأ بالولادة، فالطفولة فالنضج، ثم الشيخوخة فالموت. هذه الرؤية التطورية لدى شبنجلر اتسمت بالعمومية والشمولية، ابتعاداً عن السياسة والألحجة التي وقع فيها الكثيرون من مؤسسي التطورية. أما فيلغريدو بارتيو فيرى أن التغير السياسي شيء مشابه للدولاب الذي يدور، بينما ينفي هو نفسه دون تغير، فالجماهير تبقى بعيدة عن المشاركة الفعالة في حكومتها، والتغير الذي يحدث ليس إلا استبدال نخبة مختارة بنخبة أخرى. ويرى بارتيو أنه عندما يعتري الوهن سلالة نخبة مهيمنة، فإنه يتم الحفاظ على حيوية المجتمع واستمراريته من خلال تغيير الحارس، ولكن

الحراس وطبيعتهم كأقلية متحكمة أو غير قابلة للتغير، وزيادة على ذلك فإن التغير لا يتم استجابة للتحرك السياسي بين الجماهير أو بين طبقات اجتماعية معينة، بل هو مسألة داخلية صرفة، أو قضية تتم بين النخب الممتازة^(٧٢).

أما بالنسبة للماركسية فهي الأخرى نظرية تقدم، ولكنه التقدم الذي يحصل، ولكن ليس وفق خط مستقيم، فالتقدم نحو مجتمع لا طبقي يمر عبر صراعات جدلية تطيح كل طبقة بنقيضها حتى العودة إلى المجتمع الأولي البدائي، أي مجتمع بلا طبقات. ماكس فيبر جمع في نظريته عن المجتمع وتغيره النظرية الدائرية للتطور الاجتماعي مع النظرية المستقيمة. على أية حال فإن النظرية التطورية أبرز أعلامها من سبنسر إلى أوغست كونت إلى بارتيو، وماكس فيبر، إلى الماركسية وتونيز وشبنجلر وغيرهم كثير، على الرغم من اتفاقاتهم حول جوانب متعددة من النظرية إلا أن الاختلافات هي الأخرى كانت كبيرة، لكن ما يشكل إجماعاً لدى أصحاب هذه النظريات هو تأكيدها على أن قوى التاريخ تنشأ من داخل المجتمع البشري من ثقافته وبنائه الاجتماعي، وهي بذلك قد أرست الأسس التي يركز عليها علم الاجتماع المعاصر الرافض لعدد من النظريات التي تنظر إلى المجتمع وتغيراته، باعتبارها محكومة حتماً بقوى تنشأ من خارج النظام الاجتماعي. إنها النظريات التي تفسر مسار التاريخ البشري بالرجوع إلى قوى ما وراء الطبيعة.

- الاتجاهات الحديثة في النظرية الاجتماعية :

شككت رغبة علماء الاجتماع الأوائل في فهم وإدراك المعاني الكامنة خلف الظواهر الفاعلة في عمليات التغير الاجتماعي، وما يطرأ على تلك المجتمعات من تغيرات وتبدلات بفعل هذه الظواهر. «لقد سعى هؤلاء الرواد إلى تجاوز التفكير المجرد والمعطي إلى ما هو أبعد من تفسير الأحداث الجسيمة في تلك الفترة، وفوق هذا وذلك، فقد سعوا إلى تطوير الوسائل الكفيلة بدراسة العالم

الاجتماعي وتفسير أنشطة المجتمعات عموماً وإدراك طبيعة التغير الاجتماعي. غير أن دركهيم وماركس وقيبر انتهجوا سبلاً مختلفة لدراسة العالم الاجتماعي. ففي الوقت الذي ركز فيه دركهيم وماركس على قوة المؤثرات الخارجية في الفرد، انطلق قيبر من قدرة الفرد على التأثير بصورة خلاقة في العالم الخارجي. وفيما أشار ماركس إلى هيمنة القضايا الاقتصادية وتوسع قيبر في دراسة مجموعة العوامل المهمة الأخرى... وترتبط بكل من دركهيم وماركس وقيبر على التوالي ثلاثة من الاتجاهات النظرية الحديثة وهي : المدارس الوظيفية، والصراعية؛ والتفاعلية الرمزية»^(٧٣).

وفيما يلي استعراض لاتجاه كل مدرسة من المدارس الفاعلة والمؤثرة في صياغة النظرية الحديثة:

١ - الوظيفية:

نرى المدرسة الوظيفية أن المجتمع نظام معقد تعمل شتى أجزائه معاً لتحقيق الاستقرار والتضامن بين مكوناته «ولدراسة الوظيفة التي تؤديها إحدى الممارسات أو المؤسسات الاجتماعية فإن علينا أن نحلل ما تقدم المساهمة أو الممارسة لضمان ديمومة المجتمع. وطالما استخدم الوظيفيون ومنهم «كونت» دوركهيم مبدأ التشابه العضوية للمقارنة بين عمل المجتمع بما يلاحظه في الكائنات العضوية. ويرى هؤلاء أن أجزاء المجتمع وأطرافه تعمل سوياً وبصورة متناسقة كما تعمل أعضاء الجسم البشري لما فيه نفع المجتمع بأكمله»^(٧٤).

إن تحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبنى الدور الذي تؤديه في استمرار وجود المجتمع ودوام عافيته، والكلام «لفيدنز». أما بارسونز فإنه يحدد عافية النسق وبقائه بأربعة متطلبات:

- ١- التكيف: إن كل نسق لا بد أن يتكيف مع بيئته.
 - ٢- تحقيق الهدف: لا بد لكل نسق من أدوات يحرك بها مصادره كيما يحقق أهدافه وبالتالي يصل إلى درجة الإشباع.
 - ٣- التكامل: وكل نسق يجب أن يحافظ على التوازن والانسجام بين مكوناته، ووضع طرق لدرء الانحراف والتعامل معه، أي لا بد له من المحافظة على وحدته وتماسكه.
 - ٤- المحافظة على النمط: ويجب على كل نسق أن يحافظ بقدر الإمكان على حالة التوازن فيه^(٧٥).
- إن المدرسة الوظيفية تشدد على أهمية الإجماع الأخلاقي في الحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع. ويتجلى الإجماع الأخلاقي هذا عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع في القيم نفسها. ويرى الوظيفيون أن النظام والتوازن يمثلان الحالة الاعتيادية للمجتمع. ويتركز التوازن الاجتماعي على وجود إجماع أخلاقي بين أعضاء المجتمع. لقد كان ماكس فيبر من أشد المؤيدين والفاعلين في تلك الرؤية الأخلاقية من خلال تأكيده على دور الدين في زيادة تماسك الناس بالقيم الاجتماعية الجوهرية، ومن ثم يبرز دور الدين كداعم ومساهم في زيادة التماسك الاجتماعي^(٧٦).
- وجهت انتقادات عديدة للوظيفية على الرغم من انتشارها الكبير، ولا سيما أن لكل من بارسونز، وروبرت ميرتون، الدور الكبير في الاتجاه الوظيفي، ولكن الانتقادات التي وجهت للوظيفة تنبع من مغالاتها في التأكيد على العوامل المؤدية إلى التماسك الاجتماعي على حساب العوامل الأخرى التي تفضي إلى التجزئة والتناقض والصراع. وكان المجتمع محكوم فقط بحتمية الاتجاه الواحد وهو التوازن والاستقرار. دون الاهتمام بالعوامل النابذة والطاردة للتناسق مثل التباينات القائمة في المجتمع من طبيعة وعرق وجنس، واختلاف في الأدوار ... الخ.

٢- نظرية الصراع:

يلتقي أنصار نظرية الصراع والوظيفيون في التأكيد على أهمية البنى المجتمعية إلا أن أنصار المنظور الصراعى يرفضون رؤية الوظيفيين في التناسق والإجماع ويبرزون بدلاً من ذلك أهمية الخلاف والنزاع والصراع بكل أسبابه ومكوناته داخل المجتمع من التمايز الطبقي إلى الدولة واستخدام القوة والملكية.. الخ فالصراع واحتمالاته أمر قائم بصورة دائمة، لأن الناس يختلفون على المصالح بصورة دائمة. لذلك يميل أصحاب الالتزام بنظرية الصراع إلى دراسة مواطن التوتر بين المجموعات المسيطرة والمستضعفة في المجتمع سعياً منهم باتجاه فهم الكيفية، والأسباب الكامنة وراء علاقات السيطرة. أبرز ممثلي لا بل مؤسس هذا الاتجاه كارل ماركس الذي أكد في جميع أعماله على مقولات الصراع الطبقي، كما يعتبر عالم الاجتماع الألماني رالف دارندورف من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث يبدو ذلك واضحاً في أبرز عمل له، وهو بعنوان «الطبقة والصراع الطبقي في المجتمع الصناعي». فالمجتمع من وجهة نظر «دارندورف» مسرح للصراع بين من يملكون وبين من لا يملكون، فمن يمتلك السلطة يقصي غيره أي الصراع بين الحكام والمحكومين.

نظرية الفعل الاجتماعي أو نظرية الأفراد الفاعلين:

إن ما تؤكد عليه هذه النظريات أي نظريات الفعل الاجتماعي هو إيلاؤها قدراً كبيراً من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع في تكوين هذه البنى.

يعتبر ماكس فيبر من الداعين إلى ضرورة تبني الفعل الاجتماعي. وبما أن ماكس فيبر يعدّ بنائياً تاريخياً وصديقاً لماركس، إلا أنه وبالرغم من اعترافه بأهمية ودور البنى الاجتماعية تمثل الطبقات والأحزاب السياسية، وأصحاب

المكانة، إلا أنه اعتقد في الوقت نفسه أن الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هي التي تخلق مثل هذه البنى.

تبني بارسونز مدخلاً خاصاً لنظرية الفعل الاجتماعي متجاهلاً علم الاقتصاد في بناء نظريته «ولعل ذلك ثم بالنظر إلى ثلاثة اعتبارات أساسية، الأول، أنه أراد أن يفسر الحقائق الاجتماعية بحقائق من ذات الطبيعة، وهي مقولة أعدها إميل دركهايم أحد رواد الوظيفية الكلاسيكية في علم الاجتماع. بينما يرتبط الاعتبار الثاني بموقفه من الماركسية، وإذا كان ماركس قد أثبت فاعلية المتغيرات الاقتصادية في تفسير الحقائق الاجتماعية، فإن تالكوت بارسونز - وعلم الاجتماع الأمريكي الذي تأثر به - قد اختار على فاعلية المتغيرات السيكولوجية والاجتماعية والثقافية في تأسيس الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها، في حين يرتبط الاعتبار الثالث بكون تالكوت بارسونز بشكل حلقة في تيار فكري متطور ومتتابع بدأ «بهيكل» ودلتاي، مروراً بفير، ودركهايم، خلال المرحلة الكلاسيكية، وانتهاءً بتالكوت بارسونز والروافد الراديكالية لعلم الاجتماع الأمريكي، وهو التيار الذي أكد كثيراً على المتغيرات الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى المتغيرات السيكولوجية تحت تأثير فرويد»^(٧٧).

يتكون نسق الفعل الاجتماعي عند بارسونز من ثلاثة أنساق فرعية هي النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية. بالإضافة إلى نسقين آخرين هما نسق ما وراء الطبيعة، ثم النسق الطبيعي (العضوي). ويتحقق تأثير النسقين الآخرين من خلال الأنساق الثلاثة الأساسية. فنسق ما وراء الطبيعة يؤدي فاعليته من خلال نسق الثقافة والقيم، بينما يؤدي النسق الطبيعي، أو العضوي تأثيره من خلال نسق الشخصية^(٧٨).

بناءً على ما تقدم فإن بارسونز يعتبر ممثلاً نموذجياً للتطورانية المحدثة، حيث يرى أن بقاء أي مجتمع إنساني مرهون بوجود متطلبات أساسية معينة هي: الدين والاتصال عن طريق اللغة والتنظيم الاجتماعي من خلال القرابة والتكنولوجيا.

وهذه في رأيه من المتطلبات العامة الأساسية المطلوبة لقيام المجتمع الإنساني.. أما الثقافة بالنسبة لبارسونز تعني وجود التكنولوجيا، وهي في شكلها غير المتباين عبارة عن تركيبة، أو توليفة من المعرفة التجريبية والأساليب العملية. فالمجتمع الإنساني يعرف بشكل أساسي كما يرى بارسونز بقدرته على صنع الثقافة والقدرة على نقلها»^(٧٩).

إن ما يراه بارسونز هو أن عملية التطور أمر حتمي الحدوث تتم فيه عملية الانتقال من الموروثات والتقاليد إلى أنظمة بديلة المكانة فيها والدور ليس للعوامل المكتسبة بل للنظم البديلة كالنظام البيروقراطي ونظام السوق والنظم الصناعية، التي يرى فيها بدائل عن الأنظمة التقليدية. وتستمر تطورية بارسونز وصولاً إلى علاقات الارتباط الديمقراطي وهذا النمط له أربع خواص: وضع القيادات في مكاتب على أساس الانتخاب، وحق الانتخاب، ووجود نظم إجرائية للاقتراع أو الانتخاب، والعضوية على أساس تطوعي»^(٨٠).

إن النظام الذي يتحدث عنه بارسونز هو نظام الغربي الأوروبي الأمريكي، ويحدد كما يرى هاريسون أن بارسونز يقدم نماذج للتطور الاجتماعي، ويرى فيها أشياء ضرورية لكل مجتمع وهي القرابة والتكنولوجيا والدين، ومع الزمن والتطور التدريجي سيتحقق الميل إلى الحداثة بعيداً عن البدائية.

أما محددات التنمية عند بارسونز فهي ثلاث مراحل هي: أولاً: المرحلة البدائية، ثانياً: المرحلة المتوسطة، والمرحلة الثالثة وهي الحداثة والتي يتحدث عنها بارسونز بشيء من التفصيل مبدئياً تأكيداً على عالمية هذه المرحلة وتجاوزها بكثير من السلبيات التي علقته بحداثة بعض المجتمعات، مشيراً إلى أن الحداثة الأكثر تقدماً وتطوراً هي حداثة المجتمع الأمريكي بما حملت من مساواة في التعليم، وتجاوز الانتماءات العرقية والوراثية وصولاً إلى نظام المساواة التي

يتجاوز الأنظمة السابقة التقليدية حتى بعض جوانب الحداثة المتباعدة في مجتمعات أخرى، أي أن التحديث عند بارسونز يتضمن الانتقال من الوراثة إلى التحصيل.

لقد أكد بارسونز في تطوريته أهمية الانتقال من الخصوصية إلى العمومية، ومن الانتشارية إلى التخصصية، مؤكداً وحدة عملية الانتقال بالنسبة لجميع المجتمعات على وحدة المراحل التي تنتقل فيها المجتمعات من البدائية إلى الحداثة، دون أن يعني ذلك حتمية انتقال جميع المجتمعات فبعضها ينجح والبعض الآخر يفشل. وفي صدد وصف بارسونز لعملية التحديث يقول:

أولاً : إن الاتجاه نحو التحديث أصبح ظاهرة عامة ، فالصفوات خاصة في معظم المجتمعات غير الحديثة، تقبل الجوانب المهمة من قيم الحداثة.

ثانياً: أن مجموعة دول العالم الثالث يمكن أن تبرز كعامل توازن في السياسة العالمية، وكعامل من عوامل التحديث.

وثالثاً: وأخيراً فهو يأمل أن تصبح اليابان نموذجاً هاماً لتحديث المجتمعات.

بالطبع ليس بارسونز هو الحدوثي التطوري الوحيد، وإنما هناك آخرون غيره، من هؤلاء ليفي الذي يرى أن عملية التنمية مسألة حتمية عل الرغم من تطوريته، إلا أن هناك نقاط اختلاف بينه وبين بارسونز من حيث شكل وأساليب الوصول إلى التحديث حيث يرى ليفي أن التحديث ممكن حتى مع الاستعمار، وإمكانية استبدال البنى الاجتماعية القديمة ببنى جديدة ملائمة ومناسبة لعملية الانتقال إلى التحديث.

ومما سبق يتضح لنا أنه ما جاء على لسان «جوليان هـ. ستوارد» يبدو مهماً في جوانبه النقدية لنظرية التطور بقوله: «في عالم الحياة أصبحت نظرية

التطور في الوقت الحاضر، أكثر رسوخاً مما كانت عليه في السابق. وأصبحت في علم الكون المصدر الرئيسي لتفكير الإنسان في هذا الكون. غير أنها بالنسبة للتاريخ البشري كانت ذات قصة مخيبة بسبب ارتفاعها وانخفاضها، فقد قوبلت بحرارة أيام دارون، ثم بدأت تخبو في بداية هذا القرن، وهي الآن تعود إلى الحياة والنشاط. ففي هذه الأيام وجدت طريقة جديدة للمسألة أعطتنا الأمل مرة أخرى، في أن نحصل على فهم لتطور الثقافات الإنسانية وفق مصطلحات تطورية (....) لقد افترض التطوريون أن الكون مصمم لإنتاج إنسان وحضارة، وأن التطور الثقافي في كل مكان لا بد أن تحكمه المبادئ نفسها ويسير في الخط نفسه، وإن الجنس البشري يرمته يتقدم نحوه حضارة تشبه حضارة أوروبا (.....) لكن القليلين جداً من باحثي التطور في الوقت الحاضر، يوافقون على أن الكون يسير وفق غاية تجعل التطور حتمياً في النطاقين البيولوجي أو الثقافي. وبالتأكيد لا يوجد شيء في العملية التطورية، يبين أن التطورات الخاصة التي حدثت في كوكبنا كانت تطورية حتمية^(٨١).

على أية حال فإن انتقادات كثيرة وجهت لمختلف نظريات التنمية الغربية التي يمكن رسم معالم بعضها.

أولاً: جميع اتجاهات التنمية الغربية النابعة من نظرية التحديث ومتفرعاتها تعاني من ضعف في كفاءتها النظرية والأمبريقية.

ثانياً: افتقادها القدرة على إيجاد سياسات فعالة قادرة على تحقيق تنمية اقتصادية وإحداث تغيرات ثقافية فعالة وعلى كل المستويات.

ثالثاً: إن بروز جوانب الخلل في التصورات التنموية الغربية بالنسبة لبلدان العالم الثالث انطلقت من خلفيات إيديولوجية وأرادوا فيها استخدام نظام المماثلة المجتمعية وإن ما ينطبق على المجتمعات الغربية ينطبق على غيرها.

رابعاً: سعيهم باتجاه بناء منظومة نظرية ذات طابع عالمي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتطبيق ذلك على المجتمعات المتقدمة ومن ثم على المجتمعات المتخلفة.

خامساً: يرى البعض أن هذه النظريات لم تؤد إلا إلى تعزيز دعائم التخلف وليس العكس.

سادساً: أغفلت النظرية الحديثة البعد التاريخي لتخلف دول العالم الثالث.



الفصل الخامس

الننمية الاجتماعية وسوسولوجيا التآلف

■ تعريف الننمية الاجتماعية والمفاهيم ذات العلاقة:

يشير رواد الاقتصاد والاجتماع المعاصرون إلى الاختلاف القائم بين اصطلاحى النمو والنانمة، فاصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب معين من جوانب الحياة، أما النانمة فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، فالزيادة الثابتة فى النسبة المئوية للمتعلّمين إلى مجموع السكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعى، أما النانمة فتحدث فى التعلیم فى مرحلة النمو الاجتماعى السريع وخلال فترة ممتدة من الزمن.

والنمو يحدث فى الغالب الأعم عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجى، أما النانمة فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتآلف إلى حالة التقدم والنمو. والظواهر والأشياء حينما تنمو لا بد أن تتغير خلال فترة النمو غير أن القدر الحاصل عن التغير عن طريق النمو ليس إلا نزراً ضئيلاً، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفى. أما التغير الذى يسبق النانمة أو ينتج عنها فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية، كما يتناول الجوانب الوظيفية وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفى منه إلى التغير الكمي. والتغير الكيفى من سماته العمق والجذرية والسرعة، ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وانتقالها من حالة إلى أخرى.

«فالتنمية إذن تحيط بجميع جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية عميقة وشاملة».

«كما أن النمو ينظر إليه على أنه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية فهي تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة».

«ويختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه، فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات».

«فعلى سبيل المثال تعني التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي».

والتحليل الدقيق لمختلف تعريفات التنمية توقفنا على اتجاهات ثلاثة في التنمية الاجتماعية:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني: يطلق أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.

الاتجاه الثالث: يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد.

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشمل على جزأين أساسيين:

أحدهما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد مساسبة لروح العصر.

والثاني: إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

بالرجوع إلى النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، فكل نظام اجتماعي يقوم أساساً حول إشباع حاجة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان على الوجه التالي:

١- النظام الاقتصادي: يشبع حاجة الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

٢- النظام الأسري: يشبع حاجة الإنسان إلى المحافظة على النوع واستمرار نوع من العلاقات الطيبة التي تقوم على المحبة والتعاون.

٣- النظام الديني: يشبع حاجة الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون تمنحه للطمأنينة وتساعد على العيش في أمان مع نفسه ومع الآخرين.

٤- النظام السياسي: يشبع حاجة الإنسان إلى الأمن والحماية وضمان الحقوق الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.

٥- النظام التعليمي: يشبع حاجة الإنسان إلى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهماً لأساليبها وأنظمتها.

٦- النظام الترويحي: يشبع حاجة الإنسان إلى الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد حيويته والتنفيس عن الضغوط التي يقابلها في حياته.

٧- النظام الأخلاقي: يشبع حاجة الإنسان إلى الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل إطار حتمي يرتضيه المجتمع.

٨- نظام الرعاية الاجتماعية: يشبع حاجة الإنسان إلى العيش متكيفاً مع غيره من الأفراد ورغبته في أن يكون له دور إيجابي في الجماعات التي ينتمي إليها والمجتمعات التي تعيش في إطارها.

وعلى هذا نجد أن التنمية الاجتماعية تتعامل مع جميع احتياجات الإنسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية حيث تختص بها التنمية الاقتصادية، وهذا الاستبعاد من الناحية النظرية فقط ليس له ما يسوّغه في عالم الواقع، وسوف يأتي الزمن الذي تختفي فيه الفوارق وتذوب فيه الحدود والفواصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

«وبناءً على ذلك نجد أن الآراء قد اختلفت حول مفهوم التنمية، حيث تعددت الاستخدامات، ففي بعض المناطق نجد أن التنمية تستخدم باعتبارها وظيفة تقوم بها الحكومة بحيث تتطلب وجود قسم أو مكتب أو إدارة تختص بشؤونها.

وتستخدم التنمية من ناحية أخرى فتشير إلى الأساليب المستخدمة في بعض صور التنظيم الاجتماعي الفعالة فيقال مثلاً: التنمية من أجل الرفاهية أو الصحة العامة - كما تشير التنمية إلى الوسائل الفنية التي تستخدم من أجل التشغيل وهذا الاستخدام يسيء إلى المفهوم باعتباره لا يعبر تعبيراً صادقاً عما يتضمنه المصطلح من معانٍ وأهداف.

وهناك نمط جديد من الاستخدام لمفهوم التنمية حيث يرى البعض أنها عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وأسلوب الحياة والتفاعل التعاوني ولا يتأتى كل هذا إلا عن

طريق التربية تلك العملية الضرورية الهادفة التي تمتد الأفراد بالمعارف والمعلومات وتهتم المبادئ الأساسية بحيث يشعر الأفراد بمسؤولياتهم تجاه المشاكل العامة والمشاركة التي تواجه المجتمع والفرد في آن واحد، إلى جانب معرفة كل من هؤلاء الأفراد بموقعه داخل المجتمع، ومن أجل هذا يجب أن تطبق التربية على مستوى المجتمع المحلي باعتبارها (برنامجاً مجتمعياً شاملاً يستهدف الوصول إلى حلول لمشاكل الفرد في عالمه العام والخاص. وتعتمد التنمية في تحقيق أهدافها على مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود ومرغوب في المجتمعات في حدود السياسة العامة للدولة).

(ويمكن تحديد مفهوم التنمية بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان).

«أما التنمية الشاملة فتستهدف تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال إجراءات مقصودة ومخططة لزيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، أي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد القائم لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وكذلك تحسين توزيع الدخل لصالح مجموعات السكان ذات الدخل المنخفض بحيث يحقق لها هذا التغيير البنائي الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل القومي لتنمية الطلب الاستهلاكي لها مع تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي، أي أن التنمية الاقتصادية في كونها تستلزم إجراء تغيير جوهري بنياني وهيكل في البنيان الاقتصادي القائم فإنها تهدف إلى تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد، وليس في الدخل الفردي فقط، إذ لا يكفي زيادة متوسط دخل الفرد النقدي بل

لا بد من بذل الجهد لزيادة دخل الفرد الحقيقي (نصيب الفرد من السلع والخدمات) وإلا أصبحت العملية مجرد حدوث نمو اقتصادي قد يكون نمواً جزئياً ناتجاً عن استغلال موارد طبيعية بنزولية على سبيل المثال، وبهذا تصبح بمنزلة زيادة ثابتة أو مستمرة تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، ولكن الهدف هو شمول التغيير البنائي واستمرار عملية التنمية وتغيير نمط توزيع الدخل القومي لمصلحة الجزء الأكبر من أصحاب الدخل الصغيرة.

«أما عن التنمية الاجتماعية فهي وإن كانت مرتبطة بالعنصر الإنساني والخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم - صحة - إسكان - خدمات ضمانية وتأهيلية وأسرية...) من الأهمية بمكان التركيز على كل ما يعيق من إجراء أو إدخال هذه الخدمات حتى تحقق هذه الخدمات الهدف من إنشائها مع الاهتمام بمشاركة الأفراد وأصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشمل على عنصرين أساسيين:

الأول: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.
الثاني: إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

ركائز التنمية الاجتماعية وعناصرها

نتلخص ركائز التنمية الاجتماعية في الآتي:

١- إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير، والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتوعيدهم على

أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التحديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم ونقاليدهم الراسخة.

٢- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالهم، بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد، إحداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساساً لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

٣- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع، ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان ممثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية. وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، يجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وبتكاليف أقل ما أمكن والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري ومهمة في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع، ولا يمكن الحصول على الثقة دون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم. إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، والعقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الإقناع، وأمكن اقتصار وقت وجهد كبيرين.

٤ - الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كان مادية أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث إنه يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالاً وظيفياً أوسع، وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع، فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له، وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية. فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع ولو كان أكثر كفاءة وقدرة.

عناصر التنمية الاجتماعية

يمكن تحديد عناصر التنمية الاجتماعية في ثلاثة أمور: تغيير بنائي أو بنياني ودفعة قوية واستراتيجية ملائمة، وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تعتبر ضرورية للتنمية الاجتماعية ولازمة لها ومن دونها لا تتحقق لها مقومات النجاح.

أولاً - التغيير البنائي أو البنياني:

يقصد بالتغيير البنائي أو البنياني ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.

والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن يحدث التنمية في مجتمع مختلف اجتماعياً دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع فقد ورثت البلاد النامية كثيراً من المشكلات التي ترسبت وتراكمت عبر السنين، وأصبحت تمثل خصائص البلاد النامية نفسها كالثنائية الاقتصادية والتكنولوجية وسيادة الطابع الزراعي عليها، والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل، وسيطرة أفراد الطبقة العليا على جهاز الحكم والسلطة، وانخفاض المستويات التعليمية.

كل هذه الخصائص تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية، ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو في هذه البلاد دون إحداث تغييرات بنائية لها صفة العمق والجذرية، ولها طابع الشمول والامتداد - أما الطابع الذي يعالج الأوضاع معالجة سطحية، ويضع حلولاً جزئية ومؤقتة للمشكلات الاجتماعية في البلاد النامية دون أن يستأصل الأوضاع القديمة من جذورها بحيث لا يغير البناء الاجتماعي في تلك البلاد تغييراً جذرياً، فلن تتحقق له مقومات النجاح. وعلى ذلك نجد أن التغيير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية، ومن دونه لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومات هذه البلاد.

ثانياً - الدفعة القوية :

لا بد لخروج المجتمعات النامية من المستويات المتخلفة فيها، من حدوث دفعة قوية أو مجموعة من الدفعات القوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. وهذه الدفعة أو الدفعات القوية لازمة لإحداث تغييرات كفيفة في المجتمع وإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن.

«تعتبر حكومات الدول النامية هي المسؤولة مسؤولية تكاد تكون كاملة عن إحداث الدفعة القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغيير، وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات المعيشة للأفراد» .

«ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل من التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً بقدر الإمكان وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان، وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات» .

ولمحاربة الأمية بين الكبار، فإنه من الممكن تحقيق الدفعة القوية عن طريق تعبئة جميع الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع، وبالاستعانة بالشباب المتعلم في المناطق الريفية والحضرية وتجنيدهم في حملات محو الأمية والاستعانة بوسائل الإعلام في إعداد برامج محو الأمية وسن القوانين ذات الصلة بتشغيل العمال في القطاعات الصناعية التي تشترط على العامل إجادة الكتابة والقراءة... وهكذا.

والدفعة القوية التي تحدث في المجال الاقتصادي والتي لا تصاحبها دفعة مماثلة في المجال الاجتماعي، تترتب عليها هوة ثقافية كبيرة ومشكلات اجتماعية ضخمة أقل أضرارها، مقاومة التغيير الذي يحدث في الجوانب الاقتصادية ووضع العقبات والعراقيل عن طريق هذا التغيير بشكل يهدد نجاحه ويضعف من فاعليته، بالإضافة إلى ذلك أن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال تتطلب الخطط الاقتصادية من خطة التعليم توفير القوى البشرية المدربة، وتتطلب من خطة الإسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في مواقع العمال، وكذلك بالنسبة لباقي الخطط الاجتماعية المختلفة. ثم إن ارتفاع مستوى الخدمات العامة يؤثر تأثيراً واضحاً في برامج

التنمية الاقتصادية، ويؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد، فارتفاع المستوى الثقافي والصحي للعامل، وعدم تعرضه للإجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل، كما يؤدي التعليم إلى زيادة الإنتاج في العمل، لذا فإنه من الضروري إيجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بحيث تكون الخطط متكاملة في وظيفتها، متوازنة في أهدافها ومتفاعلة نحو تحقيق هدف مشترك.

ثالثاً - الاستراتيجية الملانمة:

ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الاستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف، ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لا بد أن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطّة جيدة الإعداد تمكن واضع «التكتيك» من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً حسناً، وينبغي أن تقوم استراتيجيات التنمية في البلاد النامية على أساس تدخل الدولة في مختلف الشؤون بحيث توجه الدولة النشاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف اجتماعية عادلة، وبحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والرقى بالنسبة لجميع المواطنين، كما ينبغي أيضاً أن تقوم استراتيجية التنمية الاجتماعية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، أي تحقيق التوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

وتتوقف الاستراتيجية المختارة على عدة اعتبارات منها:

- ١- طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف، نوع الاستعمار الذي كان يحتل البلاد، الفترة الزمنية التي مرت منذ حصول الدولة على

استقلالها، نوع الحكم السائد في البلد بعد تحرره، درجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة وشكل الجهاز الحكومي، وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي وحجم المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.

٢- طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف بعيدة يراد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول إليها في المدى القريب.

ونجد أن الأهداف الاجتماعية للتنمية التي نصت عليها معظم الخطط في البلاد النامية تتمركز حول توفير فرص العمل للسكان، تقليل التفاوت في توزيع الثروة والدخل، رفع مستويات المعيشة. فعلى سبيل المثال تعتبر الحقوق الأساسية للمواطن المصري هي بمنزلة أهداف يسعى المجتمع لتحقيقها، ومن أمثلة هذه الحقوق: الحق في الرعاية الصحية، الحق في التعليم، حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب، حقه في الحصول على تأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض.

٣- تحديد دور الحكومة في التنمية الاجتماعية ودور المجتمعات المحلية والجهود الذاتية التي يمكن أن تسهم في عمليات التنمية، فمع ضرورة قيام الحكومة بالدور الفعال في عمليات التنمية، فمع ضرورة قيام الحكومة بالدور الفعال في عمليات التنمية في البلاد النامية، إلا أنه من الضروري أيضاً الإشارة إلى المشاركة الفعلية في برامج التنمية الاجتماعية سواء من ناحية التمويل أو الإدارة أو المتابعة أو التقييم.

وعلى ذلك يلزم باستمرار تحديد البرامج والخدمات التي تلتزم بها الدولة، والخدمات التي تتم على المستوى المحلي، وتشارك فيها الدولة بالمعونة الفنية والمالية، وكذلك الأعمال التي تعالج بالجهود الذاتية.

نماذج التنمية الاجتماعية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية التطبيقية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

أولاً - النموذج التكاملي:

يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطلق على المستوى القومي، والتي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل جميع المناطق الجغرافية في الدولة (حضر - ريف صحراوية) أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط بجمهورية مصر.

ويشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

ومن أمثلة النموذج التكاملي في التنمية خطط التنمية الشاملة بمصر (الخطة الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥، الخطة الثانية من ١٩٦٥-١٩٧٠، الخطة الثالثة والتي بدأت من السنة المالية ١٩٨٢-١٩٨٣ وسوف تنتهي بمشينة الله في عام ١٩٨٦-١٩٨٧م).

ثانياً- النموذج التكيفي :

يتفق هذا النموذج في التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي، ولكن الخلاف بينهما هو أن هذا النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج التكيفي لأنه لا يتطلب كما هو الأمر في النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

ومن أمثلة هذا النموذج، نموذج التنمية المحلية بغانا، وقد تلجأ كثير من الدول خاصة عقب استقلالها إلى هذا النوع من النماذج نظراً لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات، ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث إنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً- نموذج المشروع :

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين.

ومن أمثلة هذا النموذج مشروع الجزيرة بالسودان، مديرية التحرير، ومنطقة أبيس بجمهورية مصر، ومشروعات توطين البدو في المملكة العربية السعودية.

ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض، ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع كله، ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمنزلة نموذج تجريبي أو استطلاعي، يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

نظرية التخلف

العصر الراهن لا تعوزه الأحداث المروعة والمثيرة للاشمئزاز، والخوف والرعب، والقلق على المصير واستمرار الحروب، بالإضافة إلى ذلك كله هو استمرار حالة الجوع واسعة النطاق، يترافق ذلك كله أننا نعيش في عالم يتوافر فيه قدر غير مسبوق من الرخاء، المجاعات والحروب تدهم الكثير من البلدان بقسوة شديدة، إنه الجوع الشامل الذي يتسبب في بؤس ووهن وموت الملايين من البشر، وهنا لا بد من الحديث عن أن النظريات التي حاولت أن تقدم رؤية حول كيفية الانتقال من حال التخلف إلى التنمية والتحديث لم تكن معالجتها تقارب حقيقة كل ما سبق، لا بل ربما كانت تحمل في طياتها شكلاً من أشكال الإخفاء للأسباب الحقيقية للتخلف.

ظهر مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولا سيما أن عدداً كبيراً من الدول المستعمرة قد نالت استقلالها، ومع انتشار المصطلح الذي أصبح استعماله محصوراً بتلك البلدان المستقلة التي تعاني تأخراً واضحاً في مختلف جوانب الحياة، كل ذلك وفرت أرضاً خصبة لكتابات كثيرة ومتنوعة حاولت أن ترسم الأطر والمسارات التي تمكن تلك البلدان من الوصول إلى مستوى من التطور يمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة.

لم تقتصر انتماءات المساهمين في هذا الميدان على العاملين في حقل واحد من حقول المعرفة، وإنما ازداد وتنوع اختصاص وانتماء الباحثين في هذه المشكلة من الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤرخين والجغرافيين..

لقد أصبح مصطلح التخلف، ونظرية التنمية التي يتضمنها بالضرورة، خاصاً بطبيعة بلدان العالم الثالث، إذ لم يعد من الممكن اعتبار التخلف مشكلة اقتصادية محضة، مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدي وخارج إطار الزمان والسكان (.....) لقد كان يعتقد أنه يكفي لتحريكها اللجوء إلى الديناميات نفسها التي حركت العالم الصناعي، أي حرية التفاعل الاقتصادي والمبادرة الفردية، وتأسيس الأعمال والمشاريع الصناعية والإنتاجية. لقد أخفق هذا المنطلق بشكل واضح في بلدان العالم الثالث بعد استقلالها حين ظن أنه يكفي الحصول على رؤوس الأموال الكافية والأطر الفنية الملائمة، والإدارة التقنية، كي تتطلق على درب التنمية. لقد فشلت تماماً نظرية إدارة الاقتصاد انطلاقاً من الأساليب التي نجحت في البلدان الصناعية، وظلت هذه المحاولات في أحسن الأحوال جزراً متقدمة في محيط من الجمود والبؤس، عاجزة تماماً عن تحريك المجتمع بأكمله^(٨٢).

لقد قدمت نظريات التخلف ألواناً شتى من القراءات التي لم تكن مقارنة بصورة دقيقة للأبعاد الحقيقية للتخلف منها على سبيل المثال.

١ - الطريقة السطحية في دراسة التخلف:

هذه الطريقة ترى أن الفقر له سمات ومميزات منها: الفقر، حالة التغذية، الحالة الصحية، التعليم، وأهمها على الإطلاق متوسط دخل الفرد، وهنا تنقسم البلاد إلى عدة فئات من الأكثر تخلفاً إلى الأكثر تقدماً، وذلك بالاستناد إلى مستوى الدخل. إلا أن مؤشر الدخل القومي مقسماً على عدد السكان مفضل جداً لأن الدخل لا يتوزع بالتساوي، حيث إن هناك فئات تحظى بالنسبة الكبرى من الدخل، في حين أن الغالبية الكبرى من السكان تعيش دون مستوى الكفاف.

«لاكوست» يلخص المحطات السطحية للتخلف في ثلاثة : الدخل القومي للفرد في المتوسط، الوحدات الحرارية المستهلكة في التغذية، مستوى التعليم أو نسبة انتشار الأمية (....) وفي رأيه أن الجوع هو أخطر أعراض التخلف وأكثرها عمومية^(٨٤).

إن هذه الطريقة في مراعاة التخلف لا تتناول ظاهرة التخلف كظاهرة هي بحد ذاتها نتاج للخصائص البنيوية للعالم الثالث، وبالتالي فإنه تبتعد عن المعالجة الحقيقية، وتتخذ من مبدأ المماثلة بين المجتمعات كطريقة في المعالجة، ومقابلة المجتمعات النامية بالمجتمعات المتقدمة في مراحل تطورها الأولى مسقطه الظروف التاريخية والاجتماعية التي حلب بالبلدان النامية من الحسان، وعليه فإن دراسة التخلف وفق هذا المنظور تأتي ناقصة وبعيدة عن المصادقية المطلوبة.

٢- الطريقة الاقتصادية في دراسة التخلف :

اعتبرت هذه الطريقة أن التخلف هو مجرد تأخر تقني، وتخلف في وسائل الإنتاج، وتدن في مستوى التصنيع، وبالتالي فإن التخلف يكاد يكون مرادفاً لقلة التصنيع، وانعدامه أو استخدامه استخداماً بدائياً، ويميز «فالكووسكي» الذي يربط الاقتصاد المتخلف بمستوى الإنتاج وتطور أدواته، بين الاقتصاد المتأخر والاقتصاد قاصر النمو، والاقتصاد في طريق النمو. أما البلد المتأخر فينصف بالطابع السكوني للاقتصاد، وهذا يعني مستوى منخفضاً من القوى الإنتاجية، وبالتالي مستوى منخفض من وسائل العمل، ومهارة اليد العاملة (....)^(٨٥).

على أية حال التخلف ليس مسألة يمكن حصرها وتحديد ملامحها في مسألة التصنيع على الأقل بالنسبة لأوضاع البلدان النامية الآن، وبما هي عليه في ظروفها الراهنة واستيراد التكنولوجيا ولا حتى وجود رؤوس الأموال يمكن أن يؤدي إلى الانتقال من التخلف إلى التقدم. فالمسألة في القدرة على الملاءمة والتواء بين العامل التقني والعامل الاجتماعي.

الأمر الثاني وهو التخلف الاقتصادي البنيوي: لقد تم التركيز من جانب الطريقة الاقتصادية في معالجة التخلف على أدوات الإنتاج ومستوى تطورها التقني، ومن وجهة نظر دائرة المعارف العالمية، فإن بنية الاقتصاد المتخلف تتصف بصفات ثلاث:

١- التفاوت الهائل في التوزيع القطاعي للإنتاج.

٢- تفكك النظام الإقطاعي.

٣- التبعية للخارج.

٣- الطريقة الاجتماعية في دراسة التخلف :

في ضوء النقد الشديد الموجه للنظريات الغربية في معالجة التخلف، وفشل تلك النظريات فشلاً ذريعاً. بدأت تظهر ملامح نظريات اجتماعية جديدة خاصة بالبلدان النامية أخذت ترصد محكات التخلف الاجتماعي والاقتصادي، والحالة السكانية لتلك البلدان، ولربما فإن الحالة السكانية من المسائل الشديدة الخطورة على حد ما يراه «لاكوس» حيث يبين أهم خصائص سكان تلك البلدان على النحو الآتي:

١- الانفجار السكاني الذي تشهده بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والزيادات الكبيرة في معدلات الإنجاب، هذه الزيادة ناجمة عن عدة عوامل:

أ - انخفاض المستوى الثقافي.

ب- انحسار نسبة الوفيات بين الأطفال بفعل التقدم الطبي الكبير.

ج- صغر سن المرأة عند الزواج، مما يجعل فترة الإخصاب طويلة جداً.

يرافق تلك الزيادة الكبيرة في معدلات الإنجاب تدنٍ في مستوى الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى خلل كبير بين الزيادة السكانية والإنتاجية المتدنية، مما

يؤدي إلى مزيد من الأزمات والمآزق الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها الأوبئة والأمراض والمشكلات الاجتماعية التي من أكثرها انتشاراً هو شبح البطالة المزمنة وعلى حد ما يرى «لاكوست»، فالعالم الثالث هو عالم العاطلين عن العمل والبطالة المقنعة. ولكن الصور تبدو أكثر جلاءً عند بعض علماء الاجتماع، ومنهم «أ. هاجن» الذي يربط بين القلق والمجتمع التقليدي، حيث يحدد عروض المحركات لذلك المجتمع وهي على النحو التالي:

- ١- افتعال السلوك من جيل إلى جيل آخر، بشكل جامد إجمالاً.
- ٢- تحكم العادة والتقليد بالسلوك لا القانون.
- ٣- نظام اجتماعي تحكمه مرتبة جامدة.
- ٤- تحدد المكانة الاجتماعية للفرد ولادياً أكثر مما تتحدد من الكفاءة.
- ٥- إنتاجية منخفضة جداً.

والأهم من ذلك كله هو مقاومة التغيير، ولكن أياً كانت وجهة نظر «هاجن» إلا أن القصور ينتابها نظراً لتجاهله علاقة التحالف القائمة بين عناصر التخلف الداخلية والخارجية.

من دون شك أن كلاً من تلك المعالجات تجانب الحقيقة من بعض جوانبها، إلا أن النقص أو العيب قائم في كل منها نظراً لإغفالها أن جوهر التخلف هو اعتماده أسلوب القهر على الإنسان، والتسلط والإخضاع، فالتخلف باختصار هو أي شكل أو صورة تقتزع من الإنسان إنسانيته.

التنمية من منظور ماركس

نظرية التخلف الماركسية:

لقد قدمت الماركسية نظرية للتنمية كتنقيض للتخلف. ترى الماركسية أن التخلف هو نتيجة من نتائج القطاع الرأسمالي العالمي، وليس التنمية كما يرى أنصار الاتجاه البرجوازي الرأسمالي العالمي، والذي أشرنا إليه في الفصول السابقة، ومن أجل الوضوح والدقة فإن نظرية التخلف هي من صنع الماركسية المحدثة، انطلاقاً من إيمان هؤلاء أن الأشياء لا تعرف إلا بتناقضها، فإن الحديث عن التنمية يقتضي بالضرورة الحديث عن التخلف.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم التخلف لم يكن ذات أبعاد واضحة بالنسبة لمنظري الماركسية الأوائل، وتحديدًا بالنسبة لماركس وإنجلز ولينين، ولا سيما أن دول العالم الثالث لم تكن ذات مفهوم متبلور بالنسبة لهما، وبالنسبة للواقع أيضاً، وبالتالي لم يول هؤلاء اهتماماً واضحاً لمثل هذا المصطلح المحدد الذي أظهر بفعل الواقع الذي أفرز عمليات الانقسام بين بلدان متقدمة وأخرى متخلفة، وربما بنسب كبيرة جداً كان الاستعمار هو الرحم المولدة لدول العالم الثالث، وهنا تجدر الإشارة من باب الإنصاف إلى واحدة من الماركسيين الكلاسيكيين والتي كانت الأكثر قدرة على قراءة الواقع وملاءمته، وخاصة بالنسبة للعالم الثالث، فقد تساءلت في كتابها تراكم رأس المال Accumulation of capital عام ١٩١٠ عن القدرة الإنتاجية التي كانت تزيد بشكل أسرع من قدرة السوق على شراء السلع، حيث كان جوابها على ذلك العالم الثالث. إن وجود المناطق غير الرأسمالية، التي تشتري السلع الاستهلاكية، وتزود الغرب الصناعي بالمواد الخام، وتفتح أسواقاً جديدة لاستثمار رأس المال، هي التي حافظت على استمرار الرأسمالية الغربية. وبهذه العملية سيتم احتواء هذه

المناطق لتصبح جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي، ويتبع ذلك زيادة التنافس في الأسواق العالمية.

لقد رأت «روزا لوكسمبورغ» أن الرأسمالية تشتمل بالضرورة على الاستعمار، واستخدام القوى العسكرية، وأنها أداة رئيسية لتحقيق فائض القيمة (....) لقد توقعت ظهور نظرية التخلف، ولكن العالم الثالث بالنسبة لها، لا يحتل المكان الرئيسي في مسرح الأحداث. فهو بدلاً من ذلك حلبة الصراع التي يحارب فيها الرأسماليون معاركهم^(٨١).

الماركسية المحدثّة والتنمية:

إن أبرز الماركسيين المحدثين هم: إيرنست ماندل (Mandel)، بول باران (Baran)، بيير جاليه (Jelee)، وهربرت ماركوز (Marcuse)، ولين بياو (Lin Piao)، فرانز فانون (Fanon)، فالكووسكي (Valkowski)، واندر فرانك (Frank)، وآخرون. كانت انطلاق الماركسية المحدثّة رداً على إغفال النظرية الحديثة البرجوازية للواقع التاريخي للبلدان النامية أثناء معالجتها لأسباب تخلف تلك البلدان وتصوراتها لكيفية تحقيق التنمية فيها. لقد جاءت آراء الماركسيين المحدثين تطويراً لآراء ماركس وإنجلز ولينين، وبما يتصادق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات وظروفها التاريخية التي مرت بها، منطلقين من مبدأ فهمهم الأساسي أن العالم يجب أن ينظر إليه على أنه يشكل وحدة متكاملة مع ضرورة الإقرار بالخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي في أي من المجتمعات الإنسانية، فالتنمية يجب أن تخدم أولاً مجتمعاتها الأساسية، وعندها لا بد للتنمية من أن تحقق أهدافاً قومية لمجتمعاتها.

إن من أهم الخصائص التي تميز الماركسية المحدثّة عن الماركسية الكلاسيكية هو اعترافها بالأفراد والجماعات بغرض تقديم العون والمساعدة لهم

وضرورة إفساح المجال أمامهم أن يعبروا عن أنفسهم، انطلاقاً من خصائصهم وواقعهم.

لقد اتسمت الماركسية المحدثّة بشيء من العالمية واهتمامها بقضايا متعددة قبل الاهتمام بالطلاب ككتل عالمية، وبالمراة والفلاحين وبالأطفال.... الخ. ولم يقتصر اهتمامهم بالطبقة العمالية كطبقة وحيدة فورية من منظور الماركسية الكلاسيكية.

وفيما يلي سوف نستعرض القضايا الأساسية التي يستند إليها رواد هذا الاتجاه:

١- شارل بتلهيم C. Bettelhem :

أعاد بتلهيم ظاهرة التخلف في البلدان النامية إلى عوامل ثلاث:

أ - التبعية: وهي السمة الأهم من السمات الأساسية والبارزة التي تميز البلدان النامية، وهي على نوعين أو مستويين أحدهما التبعية السياسية، والثاني التبعية الاقتصادية، وكلا النوعين من التبعية تأتي في إطار العلاقة بين الدول النامية والدول الرأسمالية.

ب- الاستغلال: تتحكم الدول الرأسمالية بالموارد المالية، وهو ما يسمى برأس المال الاحتكاري الذي يهدف إلى أقصى ربح ممكن، وتتمثل العلاقة الاستقلالية في هدف الرأسمال العالمي الاحتكاري في السعي نحو الربح والاستقلال التجاري في إطار عملية التبادل غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

ج- التجميد: وهو الحالة التي يبقى فيها النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة من الجمود والركود، بفعل عوامل التأثير الخارجي والداخلي.

ومن أجل تجاوز هذه الحالة من الركود والانطلاق نحو التنمية، فإن ذلك يتم عبر شروط اقتصادية واجتماعية لا بد منها، وهي :

١- الشرط الأول: وهو تحقيق الاستقلال السياسي.

٢- الشرط الثاني: إنهاء الاستغلال الاقتصادي وذلك عن طريق تأميم المشروعات الأجنبية على أراضي الدول النامية.

٣- الشرط الثالث: إحداث تحول اجتماعي عميق، وذلك من خلال قيام الثورات الوطنية الديمقراطية.

٢- جوندر فرانك A. G. Frank :

يرى فرانك أن السبب الحقيقي للتخلف في البلدان النامية إنما يعود إلى الاندماج والتبعية لنسق الرأسمالي العالمي الذي احتضن كل المجتمعات التي لا تزال تجمع بين نسقي التنمية والتخلف.

ويرى فرانك أن التخلف نتاجاً للتنمية النابعة من سيطرة رأس المال الأجنبي ودوله المتقدمة على الدول المتخلفة وصناعاتها لتنمية تناسب اقتصادياتها. إن ما يؤكد عليه فرانك هو أن القضاء على التخلف هو مسؤولية أبناء المجتمعات المتخلفة من خلال وعيهم بواقع مجتمعاتهم (....). إن العلاج الوحيد للتخلف يكون بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية^(٨٧).

٣- بول باران (Baran):

أكد بول باران في كتابه (الاقتصاد السياسي للنمو) على أن علم اجتماع البرجوازية أعطى دعماً أيديولوجياً للاستغلال البشع للعالم الثالث الذي كان، في رأيه، شيئاً موروثاً في الرأسمالية، وعلى العكس من لينين قد قال إن مصلحة الرأسمالية إبقاء العالم الثالث متخلفاً ليكون مناطق نفوذ لا يمكن الاستغناء عنها.

إن تخلف بلدان العالم الثالث كما يرى باران، هو نتيجة مباشرة لتطور الرأسمالية في الغرب. إنها علاقة لا يمكن لأي مساعدة مهما بلغت، أو إصلاح زراعي أن يتجاهله (....) إن الطريقة الوحيدة كما يرى «باران» التي يستطيع العالم الثالث الخلاص بواسطتها من هذا المأزق الاقتصادي، هي الاستحباب من النظام الاقتصادي العالمي كلياً، وإدخال التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، فهو يمثل الحل العقلاني والحقيقة الواضحة التي لا لبس فيها^(٨٨).

إن باران يعدّ بحق من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين الذين تناولوا طبيعة التخلف وأسبابه ونتائجه.

أما الفئة الثالثة المستفيدة من الفائض الاقتصادي، فهي المشروع الأجنبي وهو يشبه إلى حد كبير، في أوجهه المتعددة المشروع المحلي مع فارق واحد هو أنه يعتمد بشكل أكبر على قطاع التصدير الهدف الأساسي من الاستثمار هو الربح الذي لا يستثمر في الدول النامية، وإنما في الدول المصدر لرأس المال. إنه باختصار وقف في أفكار موقف المناقض لعلم الاجتماع التلموي البرجوازي المتمثل في نظرية التحديث والتطويرية المحدثة.

أما الفئة الرابعة المستفيدة من الفائض الاقتصادي فهي الدولة، وهنا يشير باران إلى ثلاثة أنواع من الدول:

أولاً: الدولة المدارة مباشرة من الاستعمار، التي تستخدم مواردها من المواد الخام، وتعمل بحسب سياسة ملء البطن Full Belly Policy.

ثانياً: حكومة المستشار الوطني Comprador أو العميل، التي تحكم باسم الرأسمالية الغربية وهي تركز على تطوير الجهاز العسكري والأيدولوجي، وتهتم بأذواق الطبقة الفنية، ولا تبعاً برفاهية الجماهير.

ثالثاً: حكومة الصفقة الجديدة New Deal ، التي تشكل المظلة لتنافس المصالح الطبقيّة البرجوازية الوطنية، والإقطاع وعناصر الكومبرادورية، ويربط بينها جميعاً عنصر واحد فقط هو القومية^(٨٨).

إنه الأكثر راديكالية في الاتجاه الماركسي المحدث، وذلك من خلال تأكّيده على أن التخلف واستمراره، إنما يأتي كنتيجة طبيعية لرغبة الطبقات الحاكمة في الغرب، مؤكداً على أن لهذه الطبقات مصالح خاصة في استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في الدول النامية، ويرى «بول باران» أن التنمية عملية ثورية وليست تطورية»، رافضاً بذلك الأسلوب التدرجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية مؤكداً على أن التخلف هو نتيجة للتغلغل الرأسمالي الغربي في المجتمعات النامية، فالطريق إلى التنمية هو الطريق إلى الاشتراكية. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أو يستطيع العالم الثالث الخلاص بواسطتها من هذا المأزق الاقتصادي، هو الانسحاب الكامل من النظام الاقتصادي العالمي ، وإدخال التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، فهو يمثل الحل العقلاني والحقيقة الواضحة التي لا لبس فيه.

شكلت مواقف بول باران تحدياً حقيقياً لأفكار التنمية الرأسمالية المساندة، التي تعتبر بالنسبة لباران أفكاراً مدمرة لدول العالم الثالث.

لم يتجاهل باران (Baran) البناءات الطبقيّة الداخلية للمجتمعات المتخلفة، ولم يقل أن من المستحيل تحقيق فائض اقتصادي (...) إن الفائض الحقيقي، وليس المؤول أو المتوقع تحقيقه يتم إهداره.

أولاً: يذهب جزء منه لفئة البرجوازيين، وهي فئة غير محددة إلى حد ما، تشتمل على التجار، ومقرضي المال، ومكاتب تجارة العقارات، وآخرين غيرهم ممن يعتبرهم غير منتجين، وطفيليين.

ثانياً: يحصل المنتجون الصناعيون المحليون على قسط من الفائض الحقيقي فهم مبالون إلى الاحتكار مع أنهم ينتجون التنافس^(٨٩).

سوسيولوجيا التخلف

برز مصطلح التخلف بعد الحرب العالمية الثانية، مع حصول عدد من الدول المستعمرة على استقلالها الشكلي دون الاستقلال الفعلي والحقيقي، هذا الاستقلال دفع مع غيره إلى بروز عوالم ثلاثة: العالم الرأسمالي، والعالم الاشتراكي، والعالم الثالث.. اختلاف العالم الثالث عن العالمين الآخرين يبين وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن إجمالها جميعاً في مصطلح واحد، وهو «التخلف» الذي يعطي صورة ملتبسة عن الأوضاع الحقيقية لهذه البلدان، ولكن الواقع الحقيقي والفعلي أن هذه البلدان تختلف في واقعها عن البلدان الرأسمالية والاشتراكية. ونظراً للتجاذبات السياسية الكبيرة بين المعسكرين، فإن واقع الحال فرض عليهما ضرورة الاهتمام بواقع هذه البلدان، الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين، حتى السياسيين إلى الاهتمام بأوضاع هذه البلدان، وتحليل واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولكن المعالجات والتحليلات لم تأت بعيدة عن السياق الأيديولوجي لهذه الأنظمة الكونية الكبرى، فكتبت آلاف الصفحات والأبحاث حول التخلف وأسبابه ونتائجه، وكيفية الخروج منه، حتى إن الباحث المنقّب في هذا التراث النظري يكاد يفقد بوصلة الاتجاه لكثرة ما كتب، والتداخلات القائمة فيه، إلا أن ما يمكن الإجماع عليه أن جميع هذه الكتابات كانت تطرح التنمية كنقيض للتخلف، أو بالأحرى أصبح مصطلح التخلف ونظرية التنمية التي يتضمنها بالضرورة وتحديداً بالنسبة للبلدان النامية إلى الحد الذي أصبحت معه المفردات الثلاث متلازمة بعضها مع بعض (التخلف - العالم الثالث - التنمية).

لقد شكلت هذه المفردات الثلاث تحدياً كبيراً أمام عالم القرن العشرين دون أن تحل، وما زالت تظل بحملها الثقيل على القرن الحادي والعشرين، ولربما إلى حد أكثر خطورة عما كان عليها الحال في القرن العشرين، ولا سيما أن هناك متغيرات عالمية جديدة تثقل بنظمها واقع حال العالم الثالث، ولكن هذه المتغيرات الجديدة لا تضيف جديداً إلى القارئ الحصيف، أن الحال لم يتغير، وإنما الذي تغير هو أن أبناء بلدان العالم الثالث أصبحوا على يقين أكبر وعلم أعمق أن أسباب تخلفهم هي هي لم تتغير، عوامل خارجية تتمثل في الاستعمار، وعوامل داخلية تتمثل بمعادلة التخلف التي لا يمكن الفصل بين المعادلتين: معادلة التخلف الداخلي، والاستعمار الخارجي. وما هي العولمة كظاهرة سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية كونية، تفعل فعلها، ونلقي بتأثيراتها على العالم قاطبة، ولكن على الحلقة الأضعف فيه وهي بلدان العالم الثالث.

وتأسيساً على ذلك، فإن التخلف ليس لو لا يمكن عدّه مشكلة اقتصادية بحتة مرتبطة بنظرية الاقتصاد التقليدي خارج إطار الزمان والمكان. أي النظر إلى التخلف على أنه مسألة تأخر اقتصادي ليس إلا، وبمجرد دمج بلدان العالم الثالث ضمن منظومات العالم الرأسمالي، وإتباع نفس الديناميات والخطوات والآليات التي حركت العالم الصناعي، يمكن من خلالها الانتقال من التخلف إلى التنمية، ومنها على سبيل المثال إطلاق حرية المبادرة الفردية، وحرية التفاعل الاقتصادي، وتأسيس المشاريع والأعمال الصناعية والإنتاجية، والتركيز على الجوانب السيكولوجية، والدوافع والمنظومات الفنية والأخلاقية.... الخ.

إلا أن ذلك قد أخفق إخفاقاً كبيراً، وتجاوز عمر هذه النظرة أكثر من نصف قرن، وما زال التخلف منغرساً في بنيات تلك المجتمعات، لا بل أصبح هو النظام الفعلي والموجه الحقيقي لتلك البلدان، هذا بالنسبة للرؤيا والنظريات الرأسمالية التحديثية والبنوية والوظيفية والتفاعلية والرمزية ... الخ. جميع هذه

النظريات لم تفلح في تفكك أو تخلص بنية المجتمعات النامية من أحابيل التخلف، والحال لم يكن أفضل بالنسبة للاتجاه الثاني من نظرية التخلف، وهو الاتجاه الاشتراكي، فلا الاشتراكية انتصرت في أرضها، ولا هي انتصرت في أرض غيرها، لا بل بقية كلمات وشعارات وآمال وأحلام تزيين أدمغة الحاملين والمستضعفين في الأرض إبقاء على الأمل أمل الخلاص، وسيادة العدل، والمساواة بين البشر حفاظاً على توازن الإنساني والنفسي والعقلي والاجتماعي.. الخ. ولكن بالرغم من كل ذلك فإن الصراع مستمر بين النظريات والأفكار والأديان، والاقتصاد والثقافات. لقد فشلت رؤوس الأموال في إحداث التنمية والنشآت وكل الأطر الفنية حتى استيراد التكنولوجيا.... الخ. في خلق تنمية حقيقية تتجاوز حالة التخلف القائمة في بلدان العالم الثالث. النقد الشديد لروية الغربيين للتخلف وآلية تجاوزه في بلدان العالم الثالث جاءت على لسان «بول بران» في كتابه الاقتصاد السياسي للنمو، مؤكداً أن علم الاجتماع البرجوازي أعطى دعماً أيديولوجياً للاستغلال الشيوع للعالم الثالث الذي كان، في رأيه شيئاً موروثاً في الرأسمالية، وعلى العكس من «لينين» فقد قال باران: «إن من مصلحة الرأسمالية إبقاء العالم الثالث متخلفاً ليكون مناطق نفوذ لا يمكن الاستغناء عنها. لقد زودت العالم الغربي بمواد خام لا يمكن الاستغناء عنها ولها أهميتها. ومنها يحصل على فائضه الاقتصادي، ومع بداية الرأسمالية في الغرب استطاع الفلاحون والتجار تأمين رأس المال بسرعة، لكن هذا لم يكن ممكناً في المستعمرات. لقد كان معظم المستعمرين عازمين على الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب من البلدان التي استعمروها».

فالتخلف في جول العالم الثالث (....) هو نتيجة مباشرة لتطور الرأسمالية في الغرب (....)، وفي رأي «باران» أن الطريقة الوحيدة التي يستطيع العالم

الثالث الخلاص بواسطتها من هذا المأرق، هي الانسحاب الكامل من النظام الاقتصادي العالمي ، وإدخال التخطيط الاقتصادي الاشتراكي.. (١٠٠) إن أفكار التنمية الاقتصادية الغربية بالنسبة لبلدان العالم الثالث تعتبره أفكاراً مدمرة لدول العالم الثالث» (١٠١).

تأسيساً على ما سبق، وتأكيداً لرأي بول باران وغيره من الماركسيين المحدثين من أمثال «بيير جاليه Jallee» و«أندر جوندرك فرانك Frank» وغيرهم، الذين رأوا أن نظريات التنمية الغربية تعاني جميعها من ضعف ظاهر يتمثل في افتقارها لكل من الصدق الأمبريقي، والكفاءة النظرية، والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق تنمية اقتصادية وتغيراً ثقافياً، حيث أن هذه الاتجاهات انطلقت من نقطة بداية واحدة تعكس تشابهاً قوياً في الأيديولوجية التي اهتمت بها، وأسلوب التحليل الذي اتبعته (١٠٢) ويذكر فرانك بأننا لو نظرنا إلى الجهود النظرية التي تضمنتها أعمال أصحاب نظريات التحديث الغربية للاحظنا أنها تفتقر - تدريجياً - إلى وحدتها لتتخذ شكلاً فصامياً واضحاً فهم يبدؤون بتناول مجموعة من الخصائص تمثل جانباً مما يطلق عليه النظام الاقتصادي الاجتماعي العالمي، ثم ما يلبثون أن يطبقوها على مجموعة الدول المتقدمة، وحينما ينتهون من هذه المهمة يشرعون في مهمة أخرى، هي إقامة نظرية تتناول مجموعة الدول المتخلفة.

ويرى فرانك أن المنتفع لأعمال هؤلاء يرى أنها لا تستطيع أن تسهم في تحقيق التنمية بقدر ما تسهم في تدعيم التخلف» (١٠٣).

وإذا من شاهد حي على ما أورده فرانك وزملاؤه من الماركسيين المحدثين بالنسبة لبعض جوانب نظريات التحديث لديهم وتأكيدهم على الديمقراطية وأهميتها في صناعة التنمية والتحديث، إلا أن هذه الديمقراطية قد فقدت حتى من مجتمعاتهم الغربية وإحداث عام ١٩٦٨ الدليل الصادق على ذلك، أو ما يسمى

ثورة الطلاب التي اجتاحت معظم عواصم العالم من باريس إلى بون، وبراغ، ووارسو، ومكسيكو، وطوكيو، ونيودلهي، والقاهرة، وبيروت... إنها حصاد سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع نهاية هذه الحرب، ولدت دول العالم الثالث ومعها نظريات التنمية والتحديث، لكن الجامع الرابط بين مكونات الحركة الطلابية لعام ١٩٦٨ كان غياب وضياح الحلم الديمقراطي على المستوى العالمي الذي من أجله قاتل العالم النازية والفاشية. إن كل ما جرى في العالم الغربي يؤكد موت الديمقراطية على الرغم من تجاهل الغرب لذلك ونكرانه وتخليه عنها وعن مقوماتها وعناصرها، لكن الواقع يؤكد التراجع الدموي الساحق للديمقراطية، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما يؤكد ذلك هو الآتي :

١- «التحديث على حساب الديمقراطية، فبدلاً من تحسين الإنتاج وتجويد نوعيته، وتخفيض سعر السلعة، يتم الاستغناء الدوري عن العمال وإتلاف السلع حفاظاً على أسعارها.

٢- الازدهار على حساب الديمقراطية، بالعدوان العسكري المباشر على أو غير المباشر على الشعوب الأخرى في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وأفريقيا السوداء.

٣- التقدم على حساب الديمقراطية، باحتكار التكنولوجيا، والإبقاء على أساسيات النظام النقدي العالمي السائد، وإخفاق محاورات الشمال والجنوب والحوار العربي - الأوروبي، وتعاظم الاتجاهات العنصرية في الدولة والمجتمع، والاضطهاد المتزايد للأقليات العرقية والدينية والمذهبية من المهاجرين واللاجئين والعسالى الوافدين، واطراد نشاطات المافيا، وتعدد أشكال العنف»^(٦٢).

إذا كان هذا هو حال مُصنّري نظريات التنمية والتحديث من النظام الرأسمالي والعالمي، والأدلة على فرض الديمقراطية لديهم، فإن الحديث عن

ديمقراطية في بلدان العالم الثالث، فهو أمر لا يحتاج إلى أي نوع من العناية من أجل تأكيد عدم ولادة مثل هذه الديمقراطية، ولا سيما أننا نتحدث عن التنمية دون أن نغفل أننا كمجتمعات عربية تعيش التجزئة بكل أشكالها وألوانها الأكثر سوءاً، هذه التجزئة هي جزء لا يتجزأ من المنظومة العالمية التي تريد هذه التجزئة، ولا تريد سواها، لأنها تبقى على حالة الوهن والضعف القائمة داخل المجتمع العربي، والبلدان النامية أو المنخلفة، ولا سيما أن العالم يعيش على مبدأ القوة، فلا مكان فيه للضعفاء أيًا كانت أشكال هذا الضعف، ففي ضعفنا قوة الآخر، وفي غيابنا تصدر أحكاماً جائرة بحقنا خاصة أننا لم نكن فاعلين ولا مؤثرين فيما يحدث في العالم سلباً كان أم إيجاباً، لا بل نتلقى ما يحدث في العالم من أزمات بل تحل الأزمات على حسابنا، وليس أدل على ذلك من أن انتصار العالم في عام ١٩٤٥ كان من ثماره احتلال فلسطين وتوطين اليهود فيها، والسبب يعود في ذلك كما يقول غالي شكري: إننا لم نكن من أهل النصر في الحرب العالمية الثانية، في عام النصر الدولي وبعدها كنا مهزومين، أما أصحاب هذا النصر وشريكهم الصهيونية التي شاركت في تلك الحرب وبعده، فكانت حصتها من فلسطين. أما نصيبنا فكان مئات آلاف اللاجئين في هزيمة حرب عام ١٩٤٨، وعشية الأزمة العالمية وانتفاضة الطلاب كنا مهزومين في حرب عام ١٩٦٧، كنا في هزيمة مشتركة مع الديمقراطية في كل مكان من العالم. إذن خصوصيتنا الأولى كانت الهزيمة، صناع هذه الهزيمة هم الظاهرة الاستعمارية والصهيونية، والتخلف العربي الذي لا يزال مستمراً، وفي حالة من الوفاق والتعاون والتحالف مع الظاهرتين الأخريين، والمثل القريب جداً هو أن بلداً عربياً يمثل القلب بالنسبة للحضارة العربية والإنسانية، أيضاً يحتل من قبل أكبر دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية تحت ذريعة تحقيق الديمقراطية والأمن والاستقرار للعراق ولشعوب المنطقة، إنها الديمقراطية الأمريكية وديمقراطية «بارسونز»

الوريث الشرعي لنظرية التحديث الغربية، والأب الفعلي للتطورية المحدثة، لقد استوردنا المنظومات الغربية في العمل والثقافة والإنتاج، ولكننا لم نستورد العلم، بل استوردنا منتجات العلم، ولا يصح أن نقول إن العلم يصدر أو يستورد، فهما للتراكم والبناء والإبداع والحوار، أو على الأقل توطين العلم والتكنولوجيا في أرضنا، في عقولنا ونفوسنا وحياتنا.

محمل هذه الأزمات ابتداءً من أزمة عام ١٩٤٨ وصولاً إلى أزمة عام ١٩٦٧، ومروراً باحتلال بيروت عام ١٩٨٢، ووقفاً طويلاً عند احتلال العراق الكارثة عام ٢٠٠٣، هذا الاحتلال الذي سوف يستمر طويلاً، ولماحق ذلك من تبعات كارثية وتحالفات دولية وعربية، وصلت إلى حد التحالف مع العدو ضد الأخ في الأرض والوطن والانتماء والهوية، وهذه هي الظاهرة الجديدة الناجمة عن الظواهر الثلاث السابقة: الاستعمار - الصهيونية - والتخلف العربي، وحرب تموز عام ٢٠٠٦ مثلاً صارخاً لجيلنا الحالي الذي يجب أن يسجل، ويدون، وينقل، ويعلم أبناءه الأصلح، ولا استسلام، ولا هزيمة أما أصحاب المشروع الأمريكي دعاة الشرق الأوسط الكبير، وعاصمته دولة الكيان الغاصب إسرائيل.

بعد ذلك كله، هل يجوز للعاملين في الحقل الاجتماعي قراءة هذا الواقع، وفق مقاييس ومحددات نظريات التحديث الغربية، من الوظيفية إلى البنوية إلى التطورية المحدثة.. ولا سيما أن هذه النظريات في أوطانها الأصلية تعاني من أزمة خانقة، ألا ينبغي للفكر الاجتماعي والعلمي الاجتماعي أن يستفيد إلى أقصى حد ممكن من واقعه الراهن والاستقلال في قراءاته الراهنة لواقع مجتمعاته باستخدام أمثل للعقل، بدلاً من الاستغراق في الماضي وتمجيده، أو في الخارج والافتتان به، ولا سيما أن «فكرة استخدام العقل لتحديد مجتمعات أفضل وأكثر قبولاً والنهوض بها، كانت عاملاً قوياً محركاً للبشر في الماضي، ولا تزال حتى

الآن.. اتفق أرسطو وأجاثون على أن الماضي لا يمكن أن يغيره أحد، ولكنه رأى أيضاً أن المستقبل حق لنا أن نبنيه، ويمكن أن يتحقق هذا بأن نقوم اختياراتنا على أساس العقل»^(٩٣).

تأسيماً على ما سبق، وتأكيداً على ما جاء به غالي شكري من أن كلمة تخلف تحمل الدلالات الآتية:

- ١- التخلف ليس مفهوماً علمياً.
 - ٢- القول أن المجتمع العربي أو (المجتمعات النامية) مجتمعات متخلفة ليس من العلم بشيء.
 - ٣- التخلف هو مفهوم أيديولوجي برجوازي له دور محدد بضرورة إخفاء علاقة السيطرة الإمبريالية، ونقل الصراع الرئيسي من صراع طبقي ضد الإمبريالية إلى صراع غير طبقي هو في أحسن حالاته مباراة رياضية بين (عالم التقدم وعالم التخلف) هدفها لحاق هذا بذاك.
 - ٤- إن (مفهوم التخلف) يستند في أساسه النظري إلى منطق ضمني من التقسيم هو منطق كمي يأخذ القوى المنتجة مقياساً له (....) فالبرجوازية هي التي تنظر إلى الحركة في تطور القوى المنتجة على أنها حركة تقدم مستمر إلى الأمام، لا يحدها عائق، ولا تحددها بنية. ولقد وجدت النظرة التطبيقية هذه تعبيرها الأيديولوجي في الوضعية التي أسسها أوجست كونت»^(٩٤).
- لقد وجهت انتقادات عديدة لمصطلح التخلف من الغرب ومن الشرق، فالانتقادات التي جاءت من الماركسيين المحدثين، وهنا نشير إلى ماركسي غربي فرنسي بقوله: «إذا كانت مشكلات الشعوب المحرومة تسمى مشكلات (البلاد المتخلفة) ولا تحمل اسماً أدق علمياً، فإنما يرجع ذلك إلى الشعوذة التي تمارسها - عن وعي أو من دون وعي - الأيديولوجيا البرجوازية (...) إن الاقتصاديين

الذين يستخدمون اصطلاح (البلاد المتخلفة) دون نقد يسلمون صراحة أو ضمناً بالفكرة القائلة بأن تلك البلدان المسماة (بالمتخلفة) توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، متخلفة عن تلك التي بلغتها البلدان المتقدمة، وهذه الفكرة لا تعبر بصفة عامة عن الواقع. إن الفكرة خاطئة لأن البلاد التي تسمى «متخلفة»، توجد في وضع متخلف جذرياً عن ذلك الذي كان سائداً قبل قرنين أو أكثر. في البلدان الصناعية»^(١٥).

بناءً على القراءة الخاطئة للتخلف من منظور غربي، والانتقادات السوجيه لها، أي لنظرية التخلف الغربية من قبل الماركسية، وخاصة المحدثه، فإن التخلف لا يعود مقولة برجوازية غربية أو فرضاً غربياً، وإنما هو ظاهرة بنيوية لها تاريخ ولها جغرافيا، ولها اقتصاد، ولها مجتمع، بل لها سيكولوجيا. لقد جاء التأصيل الماركسي للتخلف ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالثبعية، ومن مختلف جوانب وقطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وفيما يلي سوف نستعرض بعض نظريات التخلف الاقتصادي، وبعض جوانب النقص فيها، وهي بالحد الأدنى عالجت التخلف من منظور سبائي بين حالتين أو طرفين، في محاولة لتفسير التخلف على أساس العوامل الجغرافية، والثقافية، والاجتماعية، والعلاقات الدولية.

نظريات التخلف الاقتصادي

يجري تفسير التخلف الاقتصادي استناداً إلى وجهات نظر مختلفة تبعاً لوجهة نظر الكاتب أو الباحث من جهة، والزاوية التي ينظر إليها في الأساس الذي يمكن خلف هذه الحالة من جهة أخرى.

يرى البعض أن أساس التخلف يكمن وراء عوامل جغرافية وطبيعية غير ملائمة، بينما يرى البعض الآخر أن الأساس يكمن في حالة التخلف الثقافي

والاجتماعي التي تسود البلدان المختلفة في حين يفسر البعض التخلف على أنه نتيجة للتأثيرات السلبية التي أفرزتها العلاقات الدولية ولذلك سوف يتم عرض وجهات النظر هذه ومناقشتها تباعاً كما يلي:

أولاً : تفسير التخلف على أساس العوامل الطبيعية (الحتمية الجغرافية)

يجري تفسير التخلف على أساس العوامل الجغرافية والطبيعية، إذ يرى البعض أن المناخ يهيئ أساساً لتقدم بعض الدول في حين أن المناخ غير الملائم لا يهيئ مثل هذا الأساس.

وقد تم ذلك انطلاقاً من واقع أن معظم الدول المتقدمة في الوقت الحاضر تقع في مناطق ذات مناخ معتدل في الوقت الذي تقع فيه البلدان المتخلفة في مناطق ذات المناخ الحار، ولذلك برزت تسميات تتلاءم وهذا الاتجاه في تفسير حالة التخلف مثل دول الشمال والجنوب وما إلى ذلك، ويمكن أن نرد الأمور التي تؤيد هذا الرأي:

١- إن المناخ المعتدل يساعد على الحركة والنشاط، وبالتالي على زيادة إسهام الفرد فيبذل الجهود الإنتاجية، وتحقيق التقدم بعكس المناخ الحار الرطب الذي يؤدي إلى الخمول وضعف النشاط، وبالتالي يقلل من إسهام الفرد في بذلك الجهود الإنتاجية ويساعد على استمرار حالة التخلف.

٢- إن المناطق الحارة والاستوائية الرطبة تساعد على انتشار كثير من الأمراض المتوطنة الأمر الذي يحد من نشاط الفرد ويضعف من قابليته في المساهمة في الإنتاج، في حين أن المناطق المعتدلة لا تساعد على انتشار تلك الأمراض، وبالتالي لا تتأثر إنتاجية سلباً بسبب ذلك.

٣- إن المناطق الاستوائية لسبب تعرضها للأمطار الغزيرة والفيضانات المتكررة تؤدي إلى تعرض الأرض للتعبية والانجراف، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان خصوبتها.

٤- فمن الصعوبة استخدام الأسمدة الكيماوية لأن المناطق الاستوائية تتعرض إلى الانجراف.

٥- إن المناطق الاستوائية بيئة ملائمة لكثير من الآفات والحشرات التي تفتك وتعرض المحاصيل الزراعية للآفات، فيكون المردود قليلاً. ورغم أهمية ما ذكر أعلاه من أمور تسوّغ مثل هذا التفسير إلا أن هناك اعتراضات كثيرة ترد على مدى القبول بأن يكون المناخ سبباً للتقدم أو التخلف ومن هذه الاعتراضات (نقض النظرية):

٦- إن هناك بعض الدول تدخل في عداد الدول المتخلفة رغم وقوعها في مناطق معتدلة كما هو الحال في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك دولاً تقع في مناطق مناخية غير ملائمة لكنها تعتبر متقدمة مثل سيبيريا في الاتحاد السوفييتي السابق.

٧- إن العديد من النتائج التي تفرزها حالة المناخ غير الملائم يمكن التغلب عليها أو التقليل منها كما هو الحال في مكافحة الأمراض التي تصيب الإنسان، ومعالجة مسبباتها، وكذلك بالنسبة للآفات والحشرات التي يتعرض لها النبات وما إلى ذلك.

٨- إن هناك مناطق تعتبر الآن في عداد الدول المتخلفة في الوقت الذي كانت فيه مركز حضارات ازدهرت واتسمت بتفوقها وتقدمها بغيرها في الماضي، رغم أن ظروفها المناخية لم تتغير أو تتبدل بشكل محسوس في الوقت الحاضر، بالقياس إلى فترات الازدهار والتقدم التي عاشتها في الماضي.

٩- إن المناطق الاستوائية تعتبر بيئة مناسبة لإنبات الكثير من المحاصيل الزراعية ذات المردود الاقتصادي الهام.

ومما سبق يتبين أن المناخ الملائم يمكن أن يكون سبباً يساعد على تحقيق التقدم ضمن أسباب أخرى قد تفوقه أهمية، في حين أن عدم توفر المناخ الملائم لا يعد سبباً في تفسير التخلف، وإنما يكون سبباً يساعد على استمرار الحالة ضمن أسباب أخرى.

كذلك يعتبر البعض ضمن وجهة النظر هذه أن توفر الموارد والثروات يعتبر سبباً في التقدم، وأن عدم توافرها يعد سبباً للتخلف، ولعل استنتاجاً من خلال تجربة الثورة الصناعية هو الذي تم الاستناد إليها، إذ أن الثورة الصناعية قامت على أساس توافر المعادن في إنكلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الأقطار التي بدأت فيها الثروة.

إلا أن اعتبار وفرة المواد والثروات الطبيعية سبباً للتقدم وعدم وفرتها سبباً للتخلف، يدفع بالكثير من الاعتراضات منها:

١- إن العديد من الدول التي تعتبر من أغنى البلدان بالموارد والثروات الطبيعية سواء كانت أراضي خصبة أو ثروات معدنية تعد في عداد البلدان المتخلفة لعدم قدرتها على استغلال مواردها والاستفادة منها بالشكل الأمثل، كما هو الحال في الدول النفطية.

٢- إن هناك دولاً تتقارب من حيث امتلاكها للموارد الطبيعية، إلا أنها تختلف من حيث مستويات التطور فيها حيث إن البعض منها أكثر تقدماً من الآخر.

٣- إن هناك بعض الدول تعتبر بالقياس النسبي تفقر إلى الموارد والثروات الطبيعية، ولكنها في عداد الدول المتقدمة، كما هو الحال في اليابان وسويسرا.

٤- إن موارد المجتمع وثرواته الطبيعية عرضة للتغير من حيث الكمية والقيمة الاقتصادية نتيجة عوامل كثيرة من بينها درجة استغلالها الاقتصادي، إذ تتعرض هذه الموارد إلى النقص أو النفاد بسبب الاستغلال.

مما سبق نستنتج أن وفرة المواد والثروات يمكن أن يهيئ إمكانات أكبر تساعد في تحجیل العمل من أجل تحقيق التقدم إذا ما تم استغلالها وبكفاءة، وفي حين أن عدم توافرها يكون أحد العوامل التي تعيق تحقيق التقدم.

ثانياً : تفسير التخلف على أساس العوامل الثقافية والاجتماعية (الحتمية الثقافية)

يربط البعض بين التخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والثقافي، ويرى البعض أن سبب حالة التخلف العامة التي يعاني منها الاقتصاد المتخلف هي حالة التخلف الثقافي والاجتماعي التي يعاني منها أفراد الدول المتخلفة بسبب تدني المستويات الثقافية والاجتماعية مما يؤدي إلى بروز الكثير من النتائج التي يترتب عليها عدم إتاحة الفرصة الكافية لتحقيق التنمية وتشكيل عقبات عديدة تعترض هذا التحقيق، وترتبط بذلك لأن العادات والتقاليد والقيم والطموحات المرتبطة بالمستوى الثقافي والاجتماعي المنخفض السائد في هذه الدول يجعل من عملية التنمية أمراً صعباً، وبالتالي يسهم في إرساء حالة التخلف. ومن أبرز ما يفرزه من تأثيرات:

١- أثر العادات والتقاليد على الإنفاق الاستهلاكي، إذ أن هذه العادات والقيم السائدة في الدول المتخلفة تدفع المرء إلى المغالاة في الإنفاق الاستهلاكي الذي يكون في معظم حالاته ليست قليلة من قبل الاستهلاك البذخي أو المباهاة والتفاخر، مما يجعل معظم مجالات هذا الإنفاق غير عقلانية، أي لا يرتبط بتحقيق منفعة، بل يرتبط بوجود قدر غير قليل من الموارد التي يتم هدرها دون منفعة.

٢- إن العوامل الثقافية والاجتماعية التي تعكس بشكل مباشر عادات وتقاليداً وقيماً ودوافعاً تؤثر في توجيه المدخرات بحيث يؤدي إلى التوجه إلى مجالات غير استثمارية كالمضاربة في شراء العقارات، وبالتالي عدم توجه

هذه المدخرات صوب المجالات الاستثمارية المنتجة نظراً لقلّة المخاطرة وانعدام النظرة طويلة الأجل والمرتبطة بانخفاض المستويات الثقافية والوعي لدى الأفراد.

٣- إن المستوى الثقافي والاجتماعي المنخفض وعدم وجود قدر كافٍ من الوعي يؤدي إلى الهدر في استخدام الوقت، وعدم استخدامه بشكل عقلائي.

٤- إن المستويات الاجتماعية والثقافية السائدة في الدول المتخلفة، يترتب عليها جمود هذه الدول من خلال ما يتركه ذلك من تأثيرات تتمثل في عدم توفير الفرص الكافية لحركتها وتطورها، ويحصل ذلك في عملية الاختيار لإشغال الوظائف والمراكز الإدارية، غالباً ما يتم بعزل الكفاءة والخبرة والمؤهلات الشخصية في الكثير من هذه الدول، بل استناداً إلى معايير أخرى لا علاقة لها بذلك، وتقوم على العلاقات الشخصية والمحسوبية وما إلى ذلك.

٥- إن انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية، وانخفاض دوافع الأفراد وطموحاتها في الدول المتخلفة، يؤدي بكثير من الأفراد إلى الاكتفاء بالحد الأدنى للعيش.

٦- المستويات التعليمية المنخفضة، وانتشار الأمية، وعدم تشجيع عمل المرأة تؤدي إلى انخفاض قدرات وكفاءة الأفراد الإنتاجية.

٧- إن حالة التخلف الاجتماعي والثقافي تؤدي بالغالب إلى انخفاض في المستويات الصحية، وخاصة المرتبط منها بالوعي الصحي والوقائي، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة وتوطنها في هذه الدول التي تصيب الأفراد، مما يترتب عليه انخفاض في قدراتهم الإنتاجية، وبالتالي انخفاض حجم الدخل والإنتاج القومي في هذه الدول.

٨- إن المستوى الاجتماعي والثقافي السائد في الدول المتخلفة يترافق معه في الغالب انخفاض الكفاءات الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كفاءات المشروعات الاقتصادية عند قياسها بعملها.

ورغم أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في تفسير حالة التخلف الاقتصادي، إلا أن هذه العوامل هي نتائج حالة التخلف، نظراً للعلاقة والتأثير المتبادل بين حالة التخلف الثقافي والاجتماعي، وبين حالة التخلف العامة، بما فيها التخلف الاقتصادي، ولا شك أن التخلص من الحالة العامة يتم من خلال العمل على تطوير المستويات الاجتماعية والثقافية في إطار العمل، من أجل تحقيق التنمية، وصولاً إلى التقدم المنشود، وبالتالي فإن وجود جزء من هذه الظاهرة لا يعتبر وجود الظاهرة كلها، وإنما ينبغي البحث عن الأسباب التي تكمن خلف هذه الظاهرة بجزيئاتها وهي ظاهرة التخلف التي تسود هذه الدول بما فيها التخلف الاجتماعي والثقافي.

ثالثاً : التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية

يحاول عدد غير قليل من الكتاب تفسير حالة التخلف بالاستناد إلى التأثيرات السلبية للعلاقات الدولية غير المتكافئة^(١٦)، إذ يرى هؤلاء بأن حالة التخلف وحالة التقدم لم تكن حالات بارزة وواضحة، بحيث يمكن اعتمادها كأساس للفصل بين الدول، إذ لم توجد حالات متقدمة مقابل حالات متخلفة بشكل واضح وكبير في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية، ومثال ذلك أن حالة الهند كانت مقاربة من حيث مستويات التطور إلى حالة إنكلترا، حتى إن الهند كانت متقدمة على إنكلترا في بعض حالات الصناعة أم بعد الثورة الصناعية، فقد برزت حالات تتميز بالتقدم الواضح، في حين وجدت حالات تقابلها تتسم بالتخلف، إذ إن امتلاك دول معينة إمكانيات معينة، وتوافر ظروف ملائمة استطاعت من خلالها تحقيق تطور نسبي فيها، وهذه الدول في البداية إنكلترا - ألمانيا - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث استطاعت من خلال هذا التطور تحقيق تطور ملحوظ في جميع المجالات، وخاصة الصناعة. وقد عملت هذه الدول خلال حركة تطورها، وضمناً لتوفير مستلزماتها على إعاقة الدول

الأخرى، وتوظيف حركتها بالشكل الذي يسهم في استمرار حالة التقدم فيها من خلال العلاقات الدولية غير المتكافئة.

لقد تم فرض العلاقات الدولية غير المتكافئة هذه بأساليب شتى، من بينها الاستعمار، والسيطرة المباشرة على الدول الأخرى، ومدى السيطرة غير المباشرة من خلال الشركات التي تم زرعها داخل الأخرى التي يطلق عليها في الوقت الحاضر البلدان المتخلفة من خلال علاقات التبادل التي تتم في إطار كل ذلك وفي ظروف احتكارية أو شبه احتكارية، ولذا يتم التوصل إلى نتيجة هي أن معظم البلدان المتخلفة عانت من سيطرة الدول المتقدمة في السابق بدرجات مختلفة، حتى الدول التي لم تخضع لمثل هذه السيطرة لم تنتج لها مجالات التطور الطبيعي، حيث وجدت نفسها أمام منتجات الدول المتقدمة وضعف قدراتها على التنافس معها، وتيسر الحصول عليها من تلك الدول عن طريق إيجاد بعض المحاصيل النقدية التي تسد حاجتها إلى الاستيراد، وبذلك تم تحطيم الاكتفاء الذاتي، واقتصاد الكفاف الذي كان يسود معظم البلدان المتخلفة ليحل محله الاقتصاد التبادل السلعي، ويفتح على العالم الخارجي في إطار التبعية الواضحة للدول المتقدمة، وتدمير الحرف، وتبديد الفائض الذي يمكن توليده، ووقف عمليات الاستثمار وإعاقة التطور الصناعي، وتوجيه الموارد نحو المجالات غير الإنتاجية، وخاصة في التجارة والمضاربة بموجودات مستوردة من الدول المتقدمة.

إن ما تقدم يشير إلى فشل نظرية الاعتماد، ومعها فشل نظرية التبعية، ونظرية الإحلال... الخ.

■ صفات التخلف:

تنقسم البلدان المتخلفة بعدة سمات وهي:

١- السمات البنوية.

٢- السمات الظاهرية.

أولاً - السمات البنوية للتخلف:

تنقسم البلدان المتخلفة بالكثير من السمات البنوية التي تتصف باختلال الهيكل الاقتصادي فيها، وهذه السمات تقرباً فيما بينها بحيث يصعب فصل بعضها عن البعض الآخر، ذلك أنها تعود أساساً إلى هذا الاختلال المتصل باختلال الهيكل الإنتاجي فيها، ومنها:

١- التخصص بالإنتاج الأولي: تنقسم الدول المتخلفة بأنها تخصص بالإنتاج الأولي، أي أن هيكل الإنتاج يعتمد بشكل رئيسي على المراحل الأولى من العمليات الإنتاجية كالزراعة والصناعة الاستخراجية، دون أن تمتد إلى عملية الإنتاج، بحيث يجري تحويل الإنتاج الأولي إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية بصورة مهمة، ولذلك تنخفض أهميتها في هذه البلدان، وهي حالة معاكسة لما هو موجود في الدول المتقدمة التي ترتفع فيها مساهمة قطاع الصناعة التحويلية سواء في تكوين الناتج أو في التشغيل^(١٧).

٢- ازدواجية الاقتصاد: في ظل ارتباط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة في إطار التبعية والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة، برزت نشاطات معينة استدعت الحاجة إلى تحريكها وتطويرها في الدول المتخلفة من أجل خدمة هذا التطور في الأقطار المتقدمة لتحقيق أمرين مهمين الأول: احتياجات هذه الدول الأخيرة من الموارد الأولية والسلع الغذائية والأيدي العاملة التي تحتاج إليها عملية استمرار التطور. وثانياً: توفير دخول نقدية في الدول المتخلفة التي يمكن أن تستخدم حصيلتها في تشكيل طلب في الأقطار المتخلفة في حين أدى الأمر نفسه إلى إعاقة تطوير النشاطات المختلفة تحت

تأثير المنافسة غير المتكافئة التي نجمت عن الأخذ بسياسة السوق المفتوحة مع الدول المتقدمة وذلك نظراً لكون سلع الدول المتقدمة بالجودة والسعر المنخفض الذي يجعلها في وضع تنافسي أفضل بحيث قضى ذلك على الصناعة المحلية الناشئة في الدول المتخلفة وأعاق التوجه نحو إقامة مشاريع منتجة للسلع، وأدى إلى استخدام الموارد المتاحة في مجالات تتصل بالاستيراد والتصدير بشكل كبير، مما أعاق توجهها نحو تطوير النشاطات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبرز بسبب ذلك قطاع تقليدي واسع يضم جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يشملها التطور بدرجة محسوسة وقطاع حديث مرتبط بالخارج، وموجه نحو التصدير، الأول يعتمد على الكفاف، والثاني يرتبط بالتصدير مما أدى إلى تشويه الاقتصاد وإزواجهيته، وإعاقة التطور في قطاعات واسعة منه، فضلاً عن أن هذين القطاعين لم يتطورا بشكل متكامل ومتناسق، ومثل القطاع الحديث بعض حقول الصناعة الاستخراجية، وبعض المحاصيل الزراعية التي تحتاجها هذه الدول. في حين مثل القطاع التقليدي بقية أجزاء الاقتصاد الأخرى. وقد اتسم هذان القطاعان بسمات تختلف في أحدهما عن الآخر إن لم تكن السمات السائدة في كل منهما تتناقض السمات التي توجد في الأخرى على الأغلب.

٣- اختلال هيكل الصادرات: تعاني الأقطار المتخلفة من ظاهرة واضحة وهي التجارة الخارجية، حيث تحتل أهمية كبيرة في اقتصادها، حيث تمثل نسبة كبيرة إلى دخلها القومي، وهذه الأهمية تجعلها عاملاً مؤثراً وبشكل مهم في نشاطاتها الاقتصادية وفي تطورها، وقد تتشابه في هذه الحالة مع بعض الدول المتقدمة من حيث إن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصادها والذي تمثله كونه نسبته إلى الدخل القومي مرتفعة إلا أن هناك اختلافات واضحة في ذلك، وهي أن الصادرات وكذلك الاستيرادات تنوع إلى حد

كبير في الدول المتقدمة، في حين أن صادرات الدول النامية تتسم بعدم التنوع إذ يتم الاعتماد على سلع محدودة العدد، وغالباً ما تكون سلعة أو ملعتين وعدم التنوع بالصادرات، وهذا ما يطلق عليه باختلال هيكل الصادرات الذي يؤدي إلى إحداث تقلبات كبيرة في اقتصاديات هذه الأقطار في حالة تعرض صادرات سلعة معينة فيها إلى ظروف تجعلها أقل من حيث الكمية والقيمة، وذلك نظراً لكون صادرات أي سلعة في إجمالي صادراتها تشكل نسبة كبيرة، ولأن إمكانية هذه الأقطار في التعويض منخفضة سواء عن طريق الإحلال أو عن طريق الاستيراد.

ثانياً : السمات الظاهرية :

يوجد في البلدان المتخلفة العديد من السمات التي تظهر فيها بشكل واضح، ومن أبرز هذه السمات:

١ - الضغوط السكانية: تعاني الكثير من الدول المتخلفة من الضغوط السكانية التي تتمثل بعدة وجوه منها وجود حجم من السكان يتجاوز الحجم الأمثل للسكان (وهو الحجم الذي يتناسب وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة في ظل ظروف معينة، ومستوى معين من التطور التكنولوجي، وفي ظل درجة معينة من استخدام الموارد والحد الأمثل للسكان، وهو الذي يصل معه الناتج الفردي أعلى مستوى له في ظل ما سبق). وبالتالي فإن قطراً معيناً يمكن أن يعاني من الضغط السكاني وإن توافرت لديه الموارد الاقتصادية الوفيرة، عندما لا تسمح درجة التطور، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة والظروف المحيطة بعمل الاقتصاد باستغلال موارده استغلالاً كاملاً وكفوءاً، ولا يستطيع توفير فرص العمل والعيش المناسب لسكانه، في الوقت الذي يمكن أن تعاني الدول نفسها من شح السكان عندما تزداد درجة استخدام الموارد وكفاءة أعلى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على استيعاب السكان

وتزداد كلما ازداد مستوى التطور وبالعكس، بافتراض حجم معين من الموارد الاقتصادية غير البشرية.

ثم إن مشكلات السكان لا ترتبط فقط بتجاوز الحجم الأمثل، بل يمكن أن تتصل بتزايد السكان بمعدلات نمو مرتفعة لا تسمح الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدم منها خاصة بتوفير فرص العمل والعيش الكافية لمثل هذه الزيادات السكانية العالية. كما أن الضغوط السكانية في الدول المتخلفة يمكن أن تصل باختلال تركيب الأعمار حيث ترتفع نسبة صغار السن وتخفض نسبة من هم في سن العمل.

إن أبرز آثار الضغط السكاني تتمثل في الضغط على الموارد المتاحة للدولة، بحيث تجعل حجم الموارد الموجهة نحو زيادة الخدمات لمقابلة احتياجات الزيادة السكانية من هذه الخدمات سواء أكانت خدمات تتصل بتوفير السكن والمواصلات أو بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات المختلفة.

٢- نقص رأس المال وتختلف طرق الإنتاج: تسود في البلدان المتخلفة طرق إنتاجية متخلفة، ولا يقتصر وجود هذه الطرق على قطاع أو نشاط اقتصادي معين، وإنما يشمل ذلك معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

ثم إنه يشمل معظم المناطق الجغرافية في البلاد المتخلف عدا وجود بعض المجالات المحدودة التي تستخدم طرق إنتاج حديثة نسبياً، وهذه المجالات التي تتركز فيها الاستثمار الأجنبي، وترتبط بالخارج أساساً وتكاد تكون معزولة عن باقي أجزاء الاقتصاد، في حين تسود القطاعات الإنتاجية والخدمية أساليب إنتاجية متخلفة وبدائية، تترك تأثيراتها الواضحة على انخفاض إنتاجية المشتغل والأرض ورأس المال ومستلزمات الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، والمثال الأكبر على ذلك طرق الإنتاج في

القطاع الزراعي، وهذا لا يعني أن القطاعات الأخرى لا تسود فيها مثل هذه الطرق، وإنما تكون بدرجة أقل مما عليه في القطاع الزراعي. ومما يلاحظ أن البلدان المتخلفة لا تعاني من تخلف طرق الإنتاج، وإنما تعاني من نقص رأس المال، ويتمثل هذا النقص في ضالة الحجم المتاح لرأس المال لكل فرد، إضافة إلى انخفاض نوعية رأس المال وعدم تنوعه. إذ أن حصة الفرد من رأس المال في الدول المتخلفة أقل بكثير مما عليه في الدول المتقدمة. ويرز النقص في رأس المال من خلال انخفاض المعدل التكويني الرأسمالي أو معدل الاستثمار الذي هو بالإضافة السنوية إلى رصيد المجتمع من رأس المال. إذ أن هذا المعدل منخفض في الأقطار النامية، وأقل بكثير مما يتحقق في الدول المتقدمة، وبحيث لا يتجاوز في معظم الحالات (١٥%) وقد يصل في بعض الحالات إلى (٥%) بينما في الدول المتقدمة يتجاوز (٢٠%) فأكثر.

٣- تخلف السكان: تعاني الدول المتخلفة من انخفاض نوعية السكان المتصل بضعف قدرة هذه الدول وإمكاناتها على توفير الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الأفراد ومهاراتهم، كما أن البعض من هذه الدول لم يتجه إلى ذلك حتى في حال توفر القدرة والإمكانات المطلوبة لتحقيق ذلك. أو أن استخدام القدرة والإمكانات لا يتم بشكل كفاء الذي يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة في هذا الصدد، ونتيجة لهذا يبقى السكان غير قادرين على إيجاد واستنباط موارد جديدة أو تطوير ما هو موجود من هذه الموارد، إضافة إلى انخفاض درجة الانتفاع من الموارد المتاحة، وضعف الكفاءة في استخدام ما يتم استغلالها منها، ولذلك تكون قدرة الإنسان منخفضة في التأثير على محيطه الاجتماعي والاقتصادي، ويكون دوره أقل إيجابية إن لم يتسم بقدر كبير من السلبية، الأمر الذي يجعل فاعليته في الحياة أقل، ويبقى مصيره

محكوماً إلى حد غير قليل بالظروف والإمكانات المحيطة فيه دون أن يسهم في إحداث تغيير وتطوير مهم في هذه الظروف والإمكانات.

ولذلك يلاحظ بشكل بارز في الدول المتخلفة انخفاض إنتاجية عنصر العمل، إضافة إلى انخفاض إنتاجية المستخدمات الأخرى في العملية الإنتاجية، بسبب ضعف كفاءة الإنسان في هذا الاستخدام، ويبرز كثير من الظواهر التي تترافق مع هذا الانخفاض في الإنتاجية منها الهدر في استخدام الموارد الاقتصادية المختلفة، وسوء استخدامها، وبالتالي ارتفاع القدر المستخدم منها قياساً مما تعطيه من إنتاج، إضافة إلى تعرض الآلات للعطل المتكرر وتعرضها للاندثار منها، قياساً مما تعطيه من إنتاج إضافة إلى تعرض الآلات للعطل المتكرر، وتعرضها للاندثار بسرعة، الأمر الذي يجعل مساهمة الموارد الاقتصادية في تكوين قدر معين من الإنتاج والدخل الأقل، ولذلك الإنتاجية أقل بكثير في الدول النامية منها في الدول المتقدمة.

يضاف إلى المشاكل السابقة مشكلة شديدة الخطورة، وهي «أن خبراء السكان في العالم يقدرون أن وصول عدد سكان العالم إلى بليون نسمة، قد استغرق نحو عشرة آلاف سنة من عمر البشرية، ثم قرن واحد منذ مطلع القرن التاسع عشر، حتى مطلع القرن العشرين، ليصل إلى بليون نسمة، وتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات خلال القرن العشرين، بحيث وصل في أوائل القرن الحالي - الحادي والعشرين - إلى ما يقرب من ستة بلايين نسمة، وتتردد الآن مخاوف من أن عدد سكان العالم قد يصل في أواسط القرن الحادي والعشرين مستويات لا تستطيع الموارد البيئية الطبيعية والمادية والمستحدثات الوفاء باحتياجاتها المعيشية الضرورية»^(٩٨).

وتشير الدراسات الديمغرافية إلى أن الأنماط السكانية تتأثر في نموها وارتفاعها وهبوطها بثلاثة عوامل رئيسة وهي: معدل المواليد، ومعدل الوفيات،

والهجرة. الآثار الأكثر سلبية ستكون واقعة لا محالة على بلدان العالم الثالث، حيث يتوقع عدد من المراقبين أن تسفر التغيرات الديمغرافية عن فورات وأزمات متزايدة على مرافق البنية التحتية، وإلى تصاعد معدلات الجريمة، ونشوء المستوطنات السكنية العشوائية الرثة، بالإضافة إلى ذلك هناك مخاطر أخرى تمثلها المجاعات ونقص الأغذية، وتشير التقديرات المالية إلى وجود أكثر من ٨٣٠ مليوناً من الناس الذين يعانون الجوع أو سوء التغذية، بل أن ثلث السكان في بعض مناطق العالم يعانون سوء التغذية بالفعل^(٩٩).

ألا يكفي ما سبق الإشارة إليه أن الأزمات والمشكلات التي يواجهها العالم كبيرة جداً، وربما صح القول إن أحد أهم مسببات هذه الأزمات، هو النظام العالمي الحالي (الرأسمالي) الذي لا يفكر بوضع الحلول، وإنما يفكر في كيفية خلق المزيد من المشكلات لدول العالم الثالث.

بيبلوغرافيا الفصول الأول والثاني والثالث والرابع والخامس

- ١- توماس - غولد شتاين، ت. إي زال اسيمون، ت. أحمد حسان عبد الواحد، المقدمات التاريخية للعلم الحديث، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٩٦ (الكويت: المجلس الوطني والفنون والآداب، ٢٠٠٣)، ص ٧.
- ٢- المصدر السابق، ص ٧.
- ٣- المصدر السابق، ص ٨.
- ٤- المصدر السابق، ص ٨.
- ٥- برتراند رسل، حكمة الغرب، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، ج د، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب ١٩٨٢)، ص ٣١٦.
- ٦- عبد الله عمر، ظاهرة العلم الحديث: دراسة تحليلية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٠٨٣) ص ٣٧.
- ٧- د. محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص ٩.
- ٨- إيان كريب، ت. النظرية الاجتماعية من بارسنز إلى هابرماس، ت. محمد حسين غلو، م. د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، إبريل - نيسان ١٩٩٩)، ص ١١.

- ٩- ديفيد هارسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ت. د. محمد عيسى برهوم، عمار، دار صفاء للنشر والتوزيع ١٩٨٨، ص ١٥.
- ١٠- محمد أحمد الزعبي، مصدر سابق، ص ٥٠.
- ١١- محمد أحمد الزعبي، المصدر السابق، ص ٥٦.
- ١٢- سمير نعيم أحمد، «النظرية في علم الاجتماع»، دار المعارف في القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٨.
- ١٣- ديفيد هارسون، مصدر سابق، ص ١٤.
- ١٤- إيميتاي أنزيون، وإيما أنزيون، التغيير الاجتماعي مصادره - نماذج - نتائج، ت. محمد أحمد حنونة، مراجعة عبد الكريم ناصيف، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٤، ص ٢٤٤.
- ١٥- ديفيد هارسون، مصدر سابق، ص ١٧.
- ١٦- إيميتاي أنزيوني وإيفا أنزيوني، مصدر سابق، ص ٢٤٥.
- ١٧- إيميتاي وإيفا أنزيوني، المصدر السابق، ص ٢٤٦.
- ١٨- إيميتاي وإيفا أنزيوني، المصدر السابق، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.
- ١٩- محمد الجوهري، علياء شكري - علي ليلى - التغيير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٥.
- ٢٠- انظر ديفيد هارسون، مصدر سابق، ص ٢٢.
- ٢١- انظر آلان تورين، نقد الحداثة - الحداثة المظفرة، ج ١، ت. صياح الجهم، سورية، وزارة الثقافة السورية ١٩٩٨.
- ٢٢- محمد أحمد الزعبي، مصدر سابق، ص ص ١٨-١٩.
- ٢٣- محمد أحمد الزعبي، المصدر السابق، ص ١٩٢.

٢٤- عبد الله عامر الهمالى - التحديث الاجتماعي معالمه - نماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراته، الجماهيرية العربية الليبية.

٢٥- عبد الله عامر الهمالى. المصدر السابق، ص ١٥.

٢٦- الهمالى، المصدر السابق نفسه.

٢٧- الهمالى، المصدر السابق نفسه، ص ١٦.

٢٨- انظر نيجل كروس، دافيد إيليوت روبرن روي، ت، وليد شحادة - مستقبل يصنعه الإنسان - قراءات في المجتمع والتكنولوجيا والتصميم، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٦، ص ص ٩٥-٩٦.

٢٩- نيجل كروس وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٩٩.

Payse sdanfeh. Political Ideology and Economic Modernizations World politics 1975 vol. P. 171.

٣١- مجد الدين عمر خيرى، علم الاجتماع - الموضوع والمنهج، الجامعة الأردنية، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٧، ص ١٧.

٣٢- عبد الله عامر الهمالى، التحديث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ١٨.

٣٣- عبد الله عامر الهمالى - مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢١.

٣٤- انظر مجد الدين عمر خيرى خمش، علم الاجتماع - الموضوع والمنهج مع التركيز على المجتمع العربى، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٩، ص ص ٢١٨-٢١٩.

٣٥- عبد الرحيم تمام أبو كريشة - المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٧٢-٧٣.

٣٦- د. عبد الرحيم تمام أبو كريشة - المصدر السابق، ص ٦٤.

٣٧- أبو كريشة، المصدر السابق، ص ٥٥.

٣٨- ديفيد هارسون - المصدر السابق، ص ٢٤.

- ٣٩- إيان كريب - المصدر السابق، ص ٦٥.
- ٤٠- إيان كريب - المصدر السابق، ص ٦٥.
- ٤١- إيان كريب - المصدر السابق، ص ٦٦.
- ٤٢- إيان كريب - المصدر السابق، ص ٢٠٩.
- ٤٣- إيان كريب - المصدر السابق، ص ٦٧.
- ٤٤- ديفيد هارسون - مصدر سابق، ص ٢٦.
- ٤٥- ديفيد هارسون - مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.
- ٤٦- إيمثاي وإيفا اتزيوني - مصدر سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.
- ٤٧- محمد أحمد الزعبي - مصدر سابق، ص ٥٥.
- ٤٨- الزعبي - مصدر سابق، ص ٥٧.
- ٤٩- مكلياند - الجوهري.
- ٥٠- عبد الرحيم تمام أبو كريشة - مصدر سابق - ص ٢٠٣-٢٧٠، ٢٧١.
- ٥١- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية - القاهرة - جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية - المطبعة العالمية - ١٩٧١ ص ١٤٣، ١٧٣.
- ٥٢- سهير لطفي، التنمية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤٩.
- ٥٣- أبو كريشة، مصدر سابق، ص ٨٢-٨٥.
- ٥٤- انظر عبد الباسط حسن، مصدر سابق، ص ٥٥، ص ٢٧٢.
- ٥٥- محمد جوهري وآخرون.
- ٥٦- عبد الباسط حسن - مصدر سابق - ص ٢٧٩.
- ٥٧- محمد الجوهري وآخرون - مصدر سابق، ص ١٧١ - ١٧٢.
- ٥٨- ديفيد هارسون - المصدر السابق - ص ٧٤-٧٥.

- ٥٩- ديفيد هارسون - المصدر السابق - ص ص ٧٣-٧٤.
- ٦٠- ديفيد هارسون - المصدر السابق - ص ٨٠.
- ٦١- ديفيد هارسون - المصدر السابق - ص ٨١.
- ٦٢- (بيرغر Perlier) «١٩٧٧»، ص .
- ٦٣- الجوهري وآخرون - مصدر سابق، ص ١٧١-١٧٢.
- ٦٤- أبو كريشة، مصدر سابق، ص ٦٤.
- ٦٥- أبو كريشة، المصدر السابق، ص ٧١.
- ٦٦- مصطفى حجازي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٧.
- ٦٧- عبد الباسط حسن، مصدر سابق، ص ٢٦٧.
- ٦٨- أبو كريشة، مصدر سابق، ص ٦٧.
- ٦٩- مارلينوفسكي ، ١٩٦٠ ، ص ٦٧.
- ٧٠- أ. ل. كروبر، التغير الاجتماعي، وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٤، ص ٢٤١.
- ٧١- إيمتاي وإيفا أنزيوني - مصدر سابق، ص ١٢٧.
- ٧٢- أنزيوني - المصدر السابق ، ص ١٠.
- ٧٣- أنتوني كينتز ، ت. ر فايز الصايغ ٢٠٠٥ ، ص ٧٣.
- ٧٤- أنتوني كينتز، المصدر السابق، ص ٧٤.
- ٧٥- إيان كريب - المصدر السابق ، ص ٧٤.
- ٧٦- إيان كريب - المصدر السابق ، ص ٧٤.
- ٧٧- الجوهري وآخرون - مصدر سابق، ص ١٠٨.
- ٧٨- الجوهري وآخرون - المصدر السابق، ص ١٠٩.
- ٧٩- ديفيد هارسون - مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

- ٨٠- ديفيد هارسون - المصدر السابق، ص ٦١.
- ٨١- جوليان . هـ. استوارد، ١٩٨٤، ص ص ٢٠٥-٢٢٧.
- ٨٢- انظر : سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية - موضوعات أساسية رؤيا واقعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩، ص ٣١٦.
- ٨٣- مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص ١٧-١٨.
- ٨٤- مصطفى حجازي، المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.
- ٨٥- مصطفى حجازي، المصدر السابق، ص ٢١.
- ٨٦- ديفيد هارسون - مصدر سابق، ص ٩٩.
- ٨٧- سهير لطفي - مصدر سابق، ص ٢٤٢.
- ٨٨- ديفيد هارسون - مصدر سابق، ص ١٠٦.
- ٨٩- ديفيد هارسون - المصدر السابق، ص ص ١٠٧-١٠٨.
- ٩٠- انظر، بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية.
- ٩١- عبد الرحيم أبو كريشة، مرجع سابق، ص ٩٣.
- ٩٢- غالي شكري، دكتاتورية التخلف العربي، مقنمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة. [بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر]، ١٩٨٦، ص ٧.
- ٩٣- أمارينا حن، ترجمة شوقي جلال، التنمية الحديثة، مؤسسات حرية وإنسان متحرر من الجهل والمرض، والفقر، عالم المعرفة العدد ٣٠٣ مايو/أيار، ٢٠٠٤، ص ٢٩٣.
- ٩٤- مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية، بيروت ١٩٧٤، ص ٥٣.
- ٩٥- محمود عبد المولى، «العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات، وقائع، آفاق»، تونس، ١٩٨٢، ص ٣٨.

- ٩٦- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ص ٢٠٢.
- ٩٧- جبرالد، ماير، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، ج٢، ترجمة يوسف عبد الله الصايغ، بيروت ١٩٦٥، ص ص ١٧-١٩.
- ٩٨- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع (م.س) ترجمة فايز الصايغ، ص ٦٢٩.
- ٩٩- أنتوني غيدنز، علم الاجتماع (م.س)، ترجمة فايز الصايغ، ص ٦٣٨.





الفصل السادس

علم اجتماع التنمية وفرانك

فرانك Frank، اقتصادي، خريج جامعة شيكاغو، داعية لنظرية الاعتماد، ومؤيد للثورة الكوبية، واشتراكي ملتزم. كان متأثراً جداً بباران Baran وبالمفوضية الاقتصادية، وأعد نفسه لمواجهة ما كان يمثل، في رأيه، علم اجتماع التنمية الذي كان سائداً في أواخر الستينيات من القرن العشرين .

إن نظرية التحديث طبقاً لفرانك Frank، كانت غير قابلة للتطبيق، وهي نظرياً ليست ملائمة، وسياسياً ليست مؤثرة. فهو يشير إلى الأسلوب المثالي النموذجي، الذي ينظر من خلاله إلى التنمية فيصفها بأنها تغير من نمط، أو من مرحلة لأخرى من مراحل تطور المجتمع. ويعطي أمثلة على ذلك، مثله في ذلك مثل هوزيليتز Hoeselitz، الذي يستخدم نمط المتغيرات لبارسونز، ومراحل التطور التي طرحها روستوف Rostow. وفي رأي فرانك، لا المجتمعات المتقدمة، ولا المتخلفة، يمكن أن تنطبق عليها الصفات التي اقترحها هوزيليتز Hoeselitz. فالحالات الخصوصية للتوجيه، على سبيل المثال، هي حالات شائعة في المجتمعات المتقدمة، في حين أن العمومية حالة شائعة في المجتمعات المتخلفة. وعلى أية حال، فهو يقول بأنه لا يوجد دليل على وجود مثل هذه الخصائص التي تقرر، في الحقيقة، التنمية أو التخلف. إن أطروحة هوزيليتز Hoeselitz، تعتبر

غير ملائمة من الناحية النظرية، نظراً لأن كل الأدوار تعطى القيمة نفسها. فهي عاجزة عن تحديد أي قطاع من قطاعات المجتمع، يمكن أن يكون وحدة التحليل. وأهمها جميعاً أن أطروحة هوزيليتز Hoeselitz، تغفل الأسس التاريخية والبنائية للتخلف، ونتيجة لهذا كله، فإن فرانك Frank هو الآخر، لم يتكون لديه انطباع جيد عن السياسات المستخلصة من هذا المدخل، ويشير إلى أن الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية، أزرت الدكتاتوريات العسكرية باستمرار وأنها نمت وترعرعت على حساب الطبقة الفقيرة:

«لم تحدث التنمية الاقتصادية، والتغير الثقافي للدولة المتخلفة من خلال ظهور، الطبقات المتوسطة وارتقائها (أو نمط المتغير الخاص بها). لأنه، وضمن عوامل أخرى، كان يستحيل حدوث ذلك من الناحية الفيزيائية، بالنظر إلى طبيعة بناء النسق. لأن ذلك يؤدي فقط إلى تخلف أكثر بين أغلبية السكان»^(١).

رغم أن هوزيليتز Hoeselitz، قد أنكر بناءات التخلف كلياً، إلا أن ما بقي واضحاً بالنسبة له ولبارسونز، أن التنمية الأميريكية للعالم الثالث، كانت قضية ثانوية. وفي رأي فرانك، يمكن أن يوجه النقد نفسه لنظرية المراحل عند روستوف. إن هذه المراحل، ببساطة، لا ترتبط بالماضي ولا بالواقع المعاش للمجتمعات المتخلفة. ولا توجد في العالم الحديث دولة يمكن أن توصف بأنها دولة «تقليدية» (المرحلة الأولى من مراحل النمو عند روستوف). وعلى الرغم من توغل الرأسمالية (غالباً على مر العصور)، فإن متطلبات مرحلة الانطلاق مشكوك فيها في غياب مثل هذه المتطلبات. ويناقش فرانك، تحليل روستوف للتنمية فيقول إن بريطانيا، وبعض الدول الأخرى، لم تتطور معتمدة على جهودها الخاصة، وهو ما يمكن إثباته بالدليل القاطع^(٢).

إن أسلوب النموذج المثالي الذي طرحه هوزيليتز، وبارسونز، غير مقنع كلياً لفرانك. إن مثل هذا الأسلوب:

«بكل تنبأياته، يغفل الحقيقة البنائية والتاريخية للمجتمعات المتخلفة. وهذه الحقيقة هي نتاج العملية التاريخية نفسها، والبناء المنظم، اللذين أوجدا ما يسمى الآن بالدول المتقدمة»^(٣).

أما النقد الثاني الذي يوجهه فرانك، فقد تركز على المنظور الانتشاري أو الثقافي. ويبدو أنه يقترح بأنه إذا فشلت التنمية في الحدوث، يرجع السبب في ذلك إلى وجود معوقات داخل العالم الثالث تحول دون حدوثها. ويقول، إن من الممكن إدخال مثل هذه التنمية لمثل هذه المجتمعات. ويقول أيضاً إن الفقر لم يمنع المجتمعات المتخلفة من الاستثمار في مستقبلها، ولكن تدفق رأس المال الصافي إلى الغرب هو الذي منعها من عمل ذلك. وباختصار، فإن العالم الثالث أسهم في تنمية العالم المتقدم. وازدادت العملية تأزماً، نتيجة لتدفق الأرباح، والحصص، والعمالة الماهرة. وتفاوضت عملية التنمية في العالم الثالث بشكل أكبر، نتيجة لانخفاض نصيبها في التجارة الدولية، وسيطرة الأجنبي على صناعاتها، والتوطين المقيد لتحول التكنولوجيا وتوطينها. وفي الواقع، إنه أينما يحدث الانتشار الاقتصادي، فإن ذلك يكون في غير مصلحة الدول المتخلفة.

حتى هذه النقطة، لم يقل فرانك Frank إلا القليل عن الانتشار الثقافي، وهو مفهوم رئيسي في نظرية التحديث. وحقيقة الأمر، أنه ليس من المستبعد أنه توسم الخير الكثير في الانتشار الثقافي، مما دفعه لأن يوصي به. ويشير إلى أن القيم المتصلة بنظرية الاقتصاد الحر (وبشكل محدد التجارة الحرة)، قد أعاققت تنمية العالم الثالث. وشيبه بذلك، ما ذكره عن مفهوم التحرر الاجتماعي، الذي كان تأثيره فعالاً. إن مثل هذه الحرية بالنسبة له، هي حرية الحركة والاحتكار لمجموعة صغيرة من الأفراد، مما يترتب عليه تقييد التنمية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٤).

وهكذا فإن الانتشارية، ولا سيما، الانتشار الاقتصادي، تعتبر في نظر فرانك Frank عملية غير أميرية، بمعنى أنها لا تؤدي إلى حدوث تنمية حقيقية

في العالم الثالث. إن هذه التنمية نظرياً، مبنية على الفكرة الزائفة التي تقول إن المجتمعات المختلفة تنقسم إلى نوعين من أنواع الاقتصاد: الحديث، والتقليدي، بينما نحن نتعامل بالفعل، مع فرع من فروع النظام الاقتصادي الكلي. وتعتبر الانتشارية غير صحيحة، نظراً لأن وحدة التحليل غير صحيحة هي الأخرى وستكون في مثل هذه الظروف غير فعالة من الناحية السياسية.

ويوجه فرانك، في نقده للمنظور النموذجي المثالي، اهتمامه بشكل رئيسي لروستوف، وهوزيليتز، وكلاهما كما نعلم اقتصادي. فقد ركز، في نقده للانتشارية والتناقض على العوامل الاقتصادية: رأس المال، والاستثمار، والتكنولوجيا، والأرباح، والحصص.

أما نقده الثالث فقد وجهه إلى التفسيرات النفسية للتنمية، كذلك التي طرحها هيجن Hagen ١٩٦٢ وماكيلاند (١٩٦١). ويمكن أن ينظر إلى هذه التفسيرات، على أنها منسجمة مع الانتشارية، لأنها تشير إلى أن التنمية يمكن أن تحدث عندما يتم تغيير اتجاهات الناس. ويمكن أن يأتي مثل هذا التغيير من الخارج. لقد تم طرح أفكار مشابهة لهذه، من قبل ليرنر Lerner سنة ١٩٥٨، الذي رسم صورة لما أسماه بالشخصية الدينامية. وسبقه انكز، وسميث سنة ١٩٧٤، في بحثهما عن «شكل نظري عام للحدث». وتتبع اعتراضات فرانك على المنظورات النفسية، النمط السائد الآن. فهي في جوهرها، تهمل هذه المنظورات الظروف التاريخية التي دعمت وجود نظام اقتصادي واحد، كان العالم الثالث قد أسهم في تنميته.

ويوجه فرانك نقده إلى علم اجتماع التنمية. وقد يبدو هذا، إلى حد ما، شيئاً غريباً إذا سلمنا بأن أكثر الذين وجه نقده إليهم، لميموا علماء اجتماع. وأنه في الفترة التي شُن فيها هجومه على علم اجتماع التنمية، لم يكن هناك أي فرع أكاديمي يمكن أن يطلق عليه اسم علم اجتماع التنمية. وعلى أية حال، فإنه يمكن

القول، إن إسهامات بارسونز التي تلت تدخل فرانك، لم تكن تحظى بموافقة فرانك. وإن التطورية، عند كل من بارسونز، وليفي، وليرنر، وكذلك المنظور المنظور لبيرجر Berger وزملائه، لم تعالج، ولم تزعم أنها عالجت موضوع البناءات الاقتصادية الداخلية للتخلف. وبهذا المعنى، إذا لم تكن انتقادات فرانك، لسبب آخر غير الذي سبق ذكره من أسباب، فإن انتقاداته يمكن أن تنطبق على ما سبق ذكره. وأن الحقيقة الواضحة، هي أن أي شخص يعتبره فرانك عالم اجتماعي برجوازي، ليس لديه الكثير الذي يمكنه أن يقدمه. إن مثل هؤلاء المنظرين، ولا سيما أولئك الذين يؤيدون التصنيف الثنائي: تقليدي - حديث، لديهم انفصام فكري/سياسي^(٥). إن هذه الكلمات قوية، وهو الأسلوب الذي يستخدمه فرانك. وليس بالضرورة أن تكون هذه الكلمات موجهة للكتاب البرجوازيين. فقد كانت هناك مناسبات، هاجم فيها فرانك، بشكل مشابه، أشخاصاً يحملون أفكاراً مشابهة لأفكاره^(٦). والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو: ما الذي يقدمه لنا فرانك كبديل؟

فرانك ومقولة النظام العالمي:

يمكن القول، من نواح كثيرة، أن البديل الذي طرحه فرانك لعلم اجتماع التنمية، يمكن استنتاجه من خلال نقده. وعلى كل حال، فهو واحد من كتاب عديدين يمكن إدراجه ضمن قائمة المنظرين في موضوع النظام العالمي. فدوس سانتوس DosSantos، ووالرشتاين Wallerstein، وإيمانويل Emanuel، وأمين Amin، يمثلون جميعاً اتجاهات متنوعة حول الموضوع نفسه. وسأقدم في هذا الجزء، وفي الصفحات التالية، الجانب الخاص بفرانك، مبيناً نقاط التركيز المختلفة في منهجه الكامل. لماذا نبدأ بفرانك؟ إنه بالتأكيد، لم يكن أول من طرح وجهة النظر الخاصة بالنظم العالمية. ولا بد أن يكون واضحاً للجميع، إنه مدين

كثيراً لنظرية الاعتماد، وإباران Buran، وللمفوضية الاقتصادية بشكل خاص. وعلى أية حال، فقد كان من أكثر الناس ترويحاً لنظرية الاعتماد. لقد كان صوته يتسم بالحماس، والجدية، والتزمت والإصرار، بحيث استجاب له طلبة أواخر الستينات والسبعينات من القرن العشرين. ولكن، يمكن القول إنه كان له تأثير كبير على جيل الطلبة. وإذا لم يكن أي شيء آخر، فإنه كان يمثل الاحتجاج الراديكالي في عصره.

ويمكن أن نستخلص عدداً من المبادئ الأساسية، التي تلخص موقف فرانك، والتي تبدو كأنها تغيرت قليلاً على مر السنين:

أولاً: لا يمكن أن تكون هناك نظرية للتخلف لا تأخذ في اعتبارها تاريخ المجتمعات المتخلفة. فأي نظرية من هذا النوع، سوف تعترف بأن التخلف هو نتيجة، ونتيجة مباشرة لوجود علاقات مع الدول الرأسمالية، وبعيداً عن كونها مجتمعات ثنائية تنسم بوجود قطاع تقليدي، وآخر حديث. فقد تغلغل النفوذ الرأسمالي إلى المناطق التقليدية النائية لمجتمعات العالم الثالث، مغلفاً إياها بغلاف النظام الرأسمالي العام. وهكذا نجد أن التنمية والتخلف، هما وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي.

وثانياً: هناك سلسلة من العلاقات مع دول المحور والدول التابعة Metropolitan/ Satellite في بناء هذا النظام العالمي الواسع، الذي تتعدى حدوده، الحدود الوظيفية للدول. فداخل الدولة الواحدة، تقوم المناطق النائية بتزويد المدينة باحتياجاتها التي تقوم بدورها باستغلال المناطق النائية. وفي المقابل، فإن المدينة، وهي في العادة مركز التجارة الخارجية تعتمد على دول المحور، الدول الغربية:

«عندما نتفحص بناء المحور والمناطق التابعة، فإننا نجد بأن كل دولة من الدول التابعة بما في ذلك إسبانيا، والبرتغال، المتخلفتين، تستخدم كأداة لاستنزاف

رأس المال أو الفائض الاقتصادي من المناطق التابعة لها. وتوجه جزءاً من هذا الفائض لدول المحور، التي تعتبر الأولى تابعة لها. وفوق هذا وذلك، فإن كل منطقة حضرية، سواء أكانت محلية أو قومية تساعد على فرض، والمحافظة على وجود البناء الاحتكاري والعلاقات الاستغلالية للنظام العالمي. طالما أن هذا النظام يخدم مصالح سكان الحضر الذين يستغلون هذا النظام، البناء القومي والمحلي، لتحسين أوضاعهم الخاصة وزيادة ثراء الطبقات الحاكمة في بلدانهم» (٧).

وثالثاً: إن القول بأن التصنيع والتنمية، يحدثان فقط، عندما ترتبط الدولة بعلاقة قوية مع الغرب هو قول غير صحيح. وليس ضرورياً أن تكون هذه الارتباطات مبنية على أساس وجود استثمار رسمي، لكنها يمكن أن تقوم على أساس اقتصادي، من خلال استثمار رأسمالي وتوطين للتكنولوجيا، يساعدان في عملية الاعتماد فقط. فالدول التي كانت في وقت من الأوقات مرتبطة بالقوى العلاقات بالقوى المركزية (دول المحور)، هي أكثرها تخلفاً على الإطلاق. وقد استغلت دول المحور عائدات مناطق مثل: جزر الهند الغربية، وشمال شرق البرازيل، ومناطق التعدين في أمريكا اللاتينية، ثم أهملتها فيما بعد. ونظراً لأن بناءاتها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية موجهة لمكانتها التابعة، فإنه لم يكن لديها بديل، سوى انكفائها على نفسها وتحولها إلى مناطق متخلفة جداً، كما هي عليه في الوقت الحاضر (٨). ويؤكد فرانك، من خلال ذكره لحالات كل من: الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والشيلي، أن هذه الدول استطاعت، خلال الحربين العالميتين مثلاً، أن تحقق نمواً، ونهضة صناعية ذاتية، عندما كانت علاقاتها ضعيفة مع دول المحور (٩). وقد تعثرت فيها التنمية، مرة أخرى عندما أعادت علاقاتها مع تلك الدول. وبالمقارنة، يشير فرانك إلى اليابان، التي في رأيه، رغم غياب المصادر الطبيعية فيها، إلا أنها استطاعت أن تصبح دولة

صناعية، لأنها لم تكن تابعة لأية دولة من دول المحور. ومما يثير الاهتمام، أن الأمر ترك لبندكس، مُنظر الحداثة، الذي كتب في الفترة نفسها التي كان يكتب فيها فرانك، للإشارة إلى تداخل القوى الطبقيّة الداخلية مع النظام العالمي، أثناء عملية التحديث في اليابان.

ورابعاً: إن البناات الطبقيّة الداخلية للدول التابعة، في نظر فرانك، هي في نهاية الأمر انعكاسات لبناءات اقتصادية كبيرة. فالبورجوازية، في أمريكا اللاتينية، أو البورجوازية الصغيرة، كما يحلو له أن يسميها، تشتمل على: الصفوة التقليديّة، والتجار، والمحامين ورجال الصناعة. ولكن فرانك، عاصه، يعاملها جميعاً كمجموعة متماثلة. فقد تكون بينها اختلافات من حين لآخر، ولا سيما عندما تصبح العلاقات ضعيفة مع دول المحور، ولكن مصالحها تتفق في غالب الأحيان، مع مصالح الرأسماليين الأجانب.

لم تكن في أمريكا اللاتينية، مع منتصف القرن الثامن عشر، سياسة تنمية حقيقية^(١٠). لقد كانت هناك، بدلاً من هذا كله، دولٌ هزيلة، لم تحقق استقلالاً حقيقياً، لكنها كانت، ببساطة، وما زالت، أدوات فعالة في تنفيذ سياسة البرجوازية الصغيرة لتحقيق تنمية جزئية^(١١). وإذا سلّمنا بهذا النوع من الوصف، فإن من المستهجن أن نجد بأن فرانك، يستخدم الطبقة الاجتماعيّة كمُغيّر مستقل في تفسيراته. نحن نعلم، مثلاً، بأن التنمية الأسترالية اختلفت، بشكل أساسي، عن التنمية الأرجنتينية بسبب اختلاف العوامل الطبقيّة الداخلية:

«إن أستراليا لم تثر بناءً طبقيّاً مثل الأرجنتين. ومن الواضح، أنه نتيجة لاكتشاف الذهب في هذا البلد، سنة ١٨٥٨، ظهرت طبقة عاملة أثبتت قدرتها على إجبار الحكومة على تبني سياسات فعالة للحماية الجمركية، وللجراة، ولأسباب تتعلق بمصالح ذاتية أكثر منها تنموية. إن تبني مثل تلك السياسات، هو الذي جعل التنمية ممكنة في أستراليا»^(١٢).

وقد أزمَ فرانك المشكلة، فيما بعد، فقال إنه خلال الحربين العالميتين، كان بإمكان كل من أستراليا، وكندا معاً، استغلال علاقتهما الضعيفة مع الدول المحورية. ولكن، بسبب اقتصادهما القوي، كان باستطاعتهما استقطاب الاستثمار الأجنبي في قطاعات تنموية متقدمة تكنولوجياً. وليس واضحاً، لماذا أثرت العوامل الطبقية مثل هذا التأثير الفعال في أستراليا وليس في أمريكا اللاتينية. ويتساءل المرء كذلك، لماذا كرس الاستثمار الأجنبي التخلف في أمريكا اللاتينية، في حين كان له أثر معاكس في كل من أستراليا، وكندا، وأوروبا الغربية^(١٣).

إن الاقتراح القائل بأن أستراليا، وكندا، شهدتا نمطاً معيناً من الإنتاج يزيد الأمر تعقيداً.

وأخيراً: فإن تاريخ المجتمعات المتخلفة، لم يكن، ولن يكون بأي حال من الأحوال صورة طبق الأصل عن تاريخ الغرب الرأسمالي، بسبب تأثير القوى الصناعية الغربية. وفي الحقيقة إن كلاً من التنمية والتخلف، يعتبران جزءاً من عملية عالمية تراكمية، عملية بدأت في الفترة التجارية (١٥٠٠ - ١٧٠٠)، واستمرت في فترة الرأسمالية الصناعية، وانتهت بالاستعمار (١٨٧٠ - ١٩٣٠). وقد وجدت أثناء هذه العملية، المستعمرات، وشبه المستعمرات والمستعمرات المحدثنة لخدمة الدول الرأسمالية بشكل أساسي. ونتيجة لذلك كله، أصبحت متخلفة. وإن قطع، أو إنهاء مثل هذه الارتباطات هو الكفيل بتحقيق التنمية وبإختصار، فإن العالم، بالنسبة لفرانك، هو عبارة عن نظام اقتصادي شامل، يحتوي بشكل تدريجي على المعسكر الشرقي، المكون من مجموعة من الدول التابعة والمحورية، تقوم كل دولة من الدول المحورية بنجوع الدولة التابعة لها، وذلك من خلال مصادرة فائضها الاقتصادي. فالتنمية في منطقة ما، هي نتيجة طبيعية للتخلف في منطقة أخرى، وأن عملية الاحتواء في النظام العالمي تجعل التنمية عملية مستحيلة. ويمكن الإشارة إلى هذا المنظور، الذي

ورثه فرانك من باران، على أنه نظرية Sec - Saw في التنمية والتخلف. وهي نظرية ليست جديدة، فقد تم استخدام منظور مماثل، يعود إلى العقد الرابع من هذا القرن، من قبل وليامز Williams سنة ١٩٦٤، لبيان العلاقات القوية التي ربطت العبودية بالثورة الصناعية، وكان أيضاً، علامة مميزة لمنظري نظرية الاعتماد في أمريكا اللاتينية.

متغيرات نظرية التحديث:

من الشائع الآن، ولا سيما بين أنصار نظرية التخلف، تصويرهم لنظرية الحدائة، بأنها تتداخل إلى حد ما، مع النظرية التطورية، المحدثه لبارسونز. ومن دون شك، فإنه على مستوى تغير النظرية، أو النظرية الكبرى، فإن بارسونز كان راعياً. فقد كان مفيداً بتقديمه الأساس النظري للبنائية الوظيفية، الذي اعتمدت عليه دراسات التحديث الأولى إلى حد كبير، وبعد ذلك ألقي بثقله المتجدد على التطور. وعلى مستوى أقل تجريداً، فإن بعض البنائيين الوظيفيين من أمثال: سملزر Smelser في عام ١٩٦٩، وآيزنشتات Eisenstadt في أعوام (١٩٦٤)، (١٩٦٦ ١٩٦٨)، أنتجوا نماذج كان المقصود منها تطبيقها على دراسة التغير في العالم الثالث. وعامة فإن المفاهيم المستخدمة والمعيار الأساسي لعملية التحديث، تم استخلاصهما من تعميمات علماء الاجتماع الأوائل. ويصدق هذا أيضاً على مفهوم التطور، ففي كتابات آيزنشتات سنة ١٩٧٠ هناك تلخيص كامل لنظرية الحدائة المحدثه في ذلك الوقت. فالمجتمعات تعامل على أساس كونها بناءات وظيفية بنائية متكاملة، مكونة من مؤسسات وأفراد في مواقع بنائية. وكما هي، فهي أنساق تكيفية، والنقدم من مرحلة تطورية لأخرى، يمكن تمييزه بوجود تباين متزايد واعتماد متبادل ليس داخل النسق فحسب ولكن أيضاً في الإطار العالمي. وخاصة أن هناك حاجة لوجود تجار صغار، أو نخبة قادرة على طرح حلول

لسلسلة من المشكلات الجديدة، وكلما زاد نفوذ الصفوة زاد التقدم. وبالطبع فإن التباين المتزايد يجلب معه تعقيداته، فالجماعات الاجتماعية الجديدة أميل للصراع، ولا بد من ضبطها وتكاملها. إن الإجابات عن هذه المشكلة - وما ينتج عنها من بناءات مؤسسية - سوف يختلف نظراً لاختلاف نقطة البداية للمجتمعات الحديثة، وبسبب وجود أساليب مختلفة سيتم تبنيها من قبل الصفوة التي تقوم بعملية التحديث.

وعلى مستوى أكثر تجريبية، فإن علماء الاجتماع، وعلماء آخرين في الحقول الاجتماعية الأخرى، كانوا مهتمين بالدور الذي تقوم به عوامل التغير الفردية، وبالعمليات الثنائية: الانتشار والإبداع. وعامة، فقد كان هناك افتراض بأن الإبداع قد حدث في المجتمعات الحديثة وتم نقله إلى المجتمعات التقليدية. ولم يتم إغفال التغير التكنولوجي تماماً، ولكن في ثقافة التبادل - ولا سيما القيم والمعايير الحديثة - اعتبر التغير التكنولوجي المفتاح الرئيسي في عملية التغير الاجتماعي. أضف إلى ذلك، أنه لم يتم إهمال المؤسسات الاجتماعية الأكثر تخصصاً، وأصبحت الإشارة إلى تحديثها شيئاً طبيعياً يتماشى مع طبيعة العصر: التعليم والقانون والإدارة والتكنولوجيا والصناعة والزراعة والمدينة والاتصالات والجنس البشري نفسه، الذي يمكن بل يجب أن يتم تحديثه، حيث يكمن سر النمو الاقتصادي. وقد تم إذاعة هذه الأخبار السارة في وسائل إعلام العالم الثالث، بما في ذلك إذاعة صوت أمريكا. وصدقاً، فقد كانت هناك مشكلة الدجاجة والبيضة، لم يكن واضحاً أبداً ما إذا كانت التغيرات في القيم سابقة للتغير الاقتصادي أم أن العكس هو الصحيح. وعلى أية حال فقد تم الاتفاق على أن للتغير الثقافي مهم جداً في عملية التنمية التي تعتبر عادة نمواً اقتصادياً.

وكان يمكن للتطوريين المحدثين أن يسيطروا في نهاية العقد السادس من القرن العشرين، ولكن ارتفعت أصوات عدم الرضا حتى بين منظرية التحديث، وقد استمع لبعض هذه الأصوات حتى قبل نشر هجوم فرانك Frank على نظرية

التحديث سنة ١٩٦٩، الذي نشره باللغة الإنكليزية ولم تتم الموافقة العالمية، على سبيل المثال، على القول بأن التقليد والتحديث، هما شيان متعارضان. وقد أصر سنجر Singer سنة ١٩٦٦ على أن الأديان فيما عدا البروتستانتية المسيحية، كانت قادرة على إحداث التنمية الصناعية، وأن المجتمعات الآسيوية بعيدة عن كونها نتصف بالثبات، كانت قادرة على تطوير مؤسساتها الدينية لمتطلبات التحديث. لقد ردد سنجر Singer صدی صوت سرينيفاس Srinivas سنة ١٩٦٢، في إشارته إلى العلاقات القائمة بين السنسكريتية، حيث تتنافس الطوائف الدنيا، مع الطوائف العليا بشكل متوازن، وبين حركة التغريب Westernization في الهند، واقترح بأن الديانة الهندية كانت قادرة على استيعاب عمليات التحديث وليس على إعاقتهما.

ومن منظور مختلف تماماً، يقول سميث Smith، بأنه قد جرت العادة أن تتعاش المتغيرات النمطية المتعارضة في مجتمع معين، وأنها ببساطة، مضیعة للوقت أن نركز على الانسجام القيمي والسمياري. وقد طور فكرة "المجتمع التعددي"، مع الإشارة بشكل خاص إلى المجتمع الكاريبي، وهو مجتمع تحول اقتصادياً وعرقياً من خلال العبودية والاستعمار. ونتيجة لذلك فإنه لا يوجد نسق قيمي عام، وبدلاً من ذلك، يوجد تنظيم طبقي متباين، لكنه متجانس داخلياً، ثم ربطه بشكل أولي من خلال الحاجة الاقتصادية، وتمت المحافظة على علاقاته المنظمة من خلال ممارسة الأقلية لسلطتها على الأكثرية. ولا يمكن دراسة التنظيم الطبقي دراسة مناسبة في إطار الاتجاهات القيمية، فهي تمثل نظاماً متداخلاً مع النظام السياسي مبنياً على مبادئ بنائية ثابتة^(١). إن فكرة المجتمع التعددي كان لا بد من تعديلها بشكل جذري. فقد حاول سميث أن يقول فيما بعد، إنه بينما يمكن أن تختلف أشكال الترابط الاجتماعي، والمؤسسات الثقافية في التنظيم الطبقي، مع وجود المساواة على المستويين القانوني والسياسي، فإن عدم

توافر فرص الوصول إلى الملكية العامة، يمكن أن يؤدي إلى وجود ثقافات، وأشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي. وهكذا يصبح من الممكن الإشارة إلى التعددية البنائية، والاجتماعية، والثقافية، حيث يمكن أن تتعايش الأخيرتان معاً، دون أن يكون هناك ازدواجية بنائية. وحيث تتطلب التعددية البنائية، وجود تعددية اجتماعية، وأن كلاً من التعددية البنائية والاجتماعية، تتضمنان اختلافات في الثقافة. ويرى سميث أن كلاً من التعددية البنائية والاجتماعية، تفترض وجود تعددية ثقافية، ولكن بأشكال مختلفة، وتأكيدات متباينة^(١٥). ومن المهم، بالنسبة لسميث فهم المبادئ البنائية، حيث يتم دمج الجماعات والأفراد في مجتمعات. وإن منهجه البنائي، الذي تطور في دراسته لجزء من العالم الثالث، والذي تم وصفه بالعالم غير النامي، أو الذي هو في طريقه إلى النمو والتحديث، يشكل تحدياً مباشراً لنظرية الإجماع لبارسونز، ولو أنه غير معروف بما فيه الكفاية. إن النقطة التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد، هي أنه بالنسبة لسميث كما هو الحال بالنسبة لأخرين غيره، لم تساعد متغيرات النمط المشهورة بين منظري التحديث، في فهم التغير الاجتماعي في العالم الثالث. ولتأكيد توجيه الدور، كان لا بد من التركيز على المشتق، أو الثانوي. ويمكن أن يكون التركيز الأكثر واقعية على المبادئ البنائية التي تشكل أساس الارتباط الاجتماعي والاقتصادي. وفي المحصلة النهائية، فإن القوة السياسية تعتبر هي الأساس.

وجاءت أشد الاعتراضات التي وجهت لتصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة، وأيضاً لمنظور التطورية المحدث في نظرية التحديث، من بندكس Bendix، وهو عالم الاجتماع السياسي المهتم كثيراً بتنمية الأقوام الجديدة. وعلى المستوى النظري، يعتبر بندكس - من أتباع مدرسة فيبر - مهتماً بطبيعة القوة والسلطة السياسية، وباستخدام بناءات النمط المثالي لمقارنة الظواهر الاجتماعية

في مجتمعات مختلفة. فهو شأنه في ذلك شأن فيبر، يستخدم الأنماط المثالية للتركيز على الأطر التجريبية، ويجمع بينها بإدخال تحليل تاريخي واسع المدى: أولاً: يقول بندكس إن الطبيعة الانفصالية للتقليد، والعمومية، فيها مبالغة وتبسيط للحقيقة. إن مثل هذه العنونة تؤدي إلى اختلاط الطبيعة المتجردة للأنماط المثالية مع الحقيقة الأمبريقية، وتعرض لخطر انعكاس التجربة الغربية على العالم الثالث، كعملية حتمية الوقوع ورسمية. وباختصار، فهي مثال للتطورية الموضوعية في غير محلها.

ثانياً: ليس صحيحاً أن التقليد، والحدثة هي صفات عامة لأنساق تعمل ذاتياً. فهناك عناصر للتقليد يمكن أن توجد في المجتمعات الحديثة، وكذلك يمكن أن توجد صفات حديثة في مجتمعات تقليدية. وعلى أية حال، فمن غير المعقول أن نعتبر "الشعوب الحديثة" مغلقة، تعمل أنساقها ذاتياً. وكما يشير بندكس، فإنه منذ الثورتين الإنكليزية والفرنسية - حتى بعد ذلك - فإن كل عملية تحديث جمعت بين تغيرات جوهرية (ذاتية)، ومثيرات خارجية. فالاتصال، على سبيل المثال، عملية عالمية، ومن أجل فهم كيفية حدوث التحديث، لا بد لنا أن نختبر الطرق التي تنتشر من خلالها الأفكار، مخترقة الحدود الإقليمية للدول. إن المسؤولين الحكوميين خاصة، والمفكرين يخضعون لمؤثرات من الخارج: «والحقيقة، أن للمفكرين دوراً أساسياً في المساعدة على تحويل البناء الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة وفي غالب الأحيان، عملوا كثيراً من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية في الخارج. ولعب المسؤولون الحكوميون كذلك دوراً رئيسياً في تطوير الموارد الاقتصادية، أو أنهم دعموا ونفذوا إطاراً مؤسسياً سهل حدوث التنمية»^(١٦).

ويذهب بندكس إلى القول، أنه بمجرد بدء عملية التحديث، أصبح لها فروع خارج المجتمع الذي حدثت فيه، وسوف تلمو المجتمعات التابعة تبعاً لذلك. ونتيجة لذلك، يتغير الإطار القومي والعالمي كله. وإذا حدثت عملية التصنيع في

أي مكان، فإن هذه الحقيقة في البيئة العالمية للمجتمعات الأخرى ستتغير، وهناك بعض المنطق في القول، أنه بسبب عامل الزمن، وتتابع أحداث التصنيع التي لا تحدث بالطريقة نفسها مرتين.

ومن الواضح، أن مثل هذا الرأي يتعارض مع منظوري التطورية المحدثة، والبنائية الوظيفية اللذين يؤكدان على الطبيعة الحتمية والأحادية الخطية للتحديث. أضف إلى ذلك، أن بندكس يقول إنه يمكن إدخال بعض مظاهر التحديث، مثل نشر التعليم، وزيادة الخدمات الطبية، وإدخال حق الانتخاب، قبل الوصول إلى مرحلة الحدثة الكاملة كما هي معروفة في المجتمعات الرائدة.

وحقاً، فإن المجتمعات التابعة يمكن أن تدخل هذه التغييرات على أمل اختصار المسافة التي يمكن أن توصلها إلى مرحلة الحدثة. ويشير بندكس، إلى أنه قد يكون من الأسهل إدخال مثل هذه التغييرات عوضاً عن إدخال التكنولوجيا الرأسمالية المتقدمة. ويعتبر بندكس دور حكومات العالم الثالث دوراً أساسياً والذي، إلى حد كبير، تم تجاهله من قبل التطوريين الذين نظروا إلى الحكومة كظاهرة مصاحبة أو ثانوية:

«إن وجهة النظر التي تعتبر الحكومة جزءاً لا يتجزأ من البناء الاجتماعي، غير أن لديها القدرة على إحداث تغير ملموس فيه، ليست هي التيار الرئيسي في النظرية الاجتماعية ... ومع ذلك فإنه من المفيد اعتبار البناء الاجتماعي والحكومة شيئين متداخلين عند دراسة التحديث في المجتمعات المعقدة نسبياً ولكنها مجالات مستقلة فكرياً وعملاً»^(١٧).

يتضح اهتمام بندكس بالبناءات الاجتماعية الداخلية، وارتباطاتها بالإطار الاجتماعي العام، في دراسته الأمبريقية للتحديث عن اليابان، التي يربطها بشكل واضح بدراسة فيبر للأخلاق البروتستانتية. فهو يركز بشكل أساسي على دور الساموراي الذي كان له دور فاعل في تغيير المجتمع الياباني في نهاية القرن التاسع عشر. فقد توقفوا بعد قرنين من الزمن عند ملاك زراعيين، وعسكريين،

ثم أصبحوا بدلاً من ذلك مستخدمين حضريين. ورغم ذلك كله، فهم ملتزمون إيديولوجياً بضبط النفس، والعمل، والروح العسكرية. وعندما أصبحت اليابان مهددة من قبل أمريكا، وأرغمت على تحديد أهدافها القومية، استطاعت من خلال ثقافة الساموراي، وقيمهم القديمة، مواجهة التهديد والتحدى. وأصبح كل من المآثر القديمة، والطبقة المتغيرة، مفتاح النظام الجديد. وفي الحقيقة فإن الساموراي كانوا هم العناصر الوظيفية، المرادفة للبلوريتاريين (المتطهرين) في المسيحية.

«ليس هناك حاجة لاختبار الاختلافات الواضحة بين حركة الإصلاح الإنكليزي، والاستجابة اليابانية للتحدى الغربي. ففي كلتا الحالتين تم تأكيد الدافعية ضمن خطة واضحة وثابتة، ويرجع ذلك إلى أن هذا الإطار، أثار اهتماماً كبيراً بأهمية قيمة التوضحية الشخصية أو التكامل القومي خاصة. وكلتا الحالتين تدلان على أن الشروط الثقافية، والتعليمية، المطلوبة للتنمية الاقتصادية يمكن فهمها بشكل إذا تم تحليل البناء الداخلي للمجتمع في علاقته مع بنائه السياسي ومع الإطار العالمي»^(١٨).

وليس معنى ذلك، أن بوندس يرفض نظرية التحديث المعترف بها رسمياً، إنه يقبل وصف سميلزر Smelser لنتائج التنمية الاقتصادية للبناءات الاجتماعية، أي التغيرات التي رافقت عملية التحول من التكنولوجيا البسيطة إلى المعقدة، ومن نظام زراعة الكفاية إلى نظام المحاصيل النقدية، ومن الاعتماد على الجهد الحيواني والإنساني إلى الاعتماد على الصناعة، والتحضر المتزايد. ويعترف بوندس إضافة إلى ذلك، بأن الوظيفية البنائية يمكن أن تكون مفيدة في دراسة التغير الاجتماعي في العالم الثالث، ولكنه يعارض أسلوب النظام المقفل، ويدرك بأن التنمية في العالم الثالث ليست أمراً حتمياً أو أحادية خطية. وهذا بالإضافة إلى أنه يحذر من خرافة العصر الذهبي في دراسة التنمية الغربية الأوروبية،

وخرافة الحتمية المتكررة في محاولة فرض نمط منظم للتنمية يطبق على كل الأمم والشعوب. إضافة إلى هذا كله، فهو يأخذنا بعيداً عن منطق تناسل النسق وتكامله، وعن التطورية المحدثة إلى اختبارات امبريقية للبناء الاجتماعي:

«إن النقطة التي يؤكد عليها أن البلدان التي جاءت إلى التنمية في مرحلة متأخرة تملك بناءات اجتماعية يجب فهمها في الإطار الذي حدثت فيه التنمية. وليس على أساس مرورها بمراحل انتقالية، انتقلت خلالها إلى نوعية المجتمع الصناعي نفسه الذي نشأ في انكلترا، حتى إذا أخذنا الأفضل، المجتمع الأمريكي» (١٩).

وفي رأي بندكس، هناك أنماط مختلفة من التنمية، تتنافس فيها شعوب حديثة، في إطار دولي لتكون مجتمعات "رائدة" و"تابعة"، حيث تلغى التكنولوجيا والأفكار عبر حدود هذه الشعوب. ومع هذا كله، فإنه من الواضح أن للبناءات السياسية، والاجتماعية، الداخلية، والانتماءات الطبقية، والقيم علاقة. وكان لدور المفكرين، والدولة أهمية كبيرة، مع العلم بأن هذا الدور يخضع لمؤثرات وقيود خارجية. وأن هذه الأفكار مطبقة بالفعل في الدراسات الأمبريقية والتاريخية للتغير الاجتماعي في مجتمعات معينة، وتتميز هذه الدراسات، أعمال بندكس من أعمال بارسونز. ويمكن القول، إن القوة والبناءات الاقتصادية العالمية، تبرز في أعمال بندكس ولكن بشكل بسيط. ولكن الحقيقة الثابتة، هي أنه يزودنا بنقد قوي للتطورية المحدثة والبنائية الوظيفية عند بارسونز، وذلك من خلال «نموذج نظرية التحديث».

ويمكن أن نجد نقداً لنظرية التطورية المحدثة، أكثر شمولية، وذلك في دراسة بارنجتون مور Moore الموسعة للأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية (١٩٦٧). وتتلخص أطروحته الرئيسة في أن هناك ثلاث مراحل

تبدأ بمرحلة ما قبل الصناعة وتنتهي بالمجتمع الحديث: الثورات البرجوازية، كما حدث في كل من إنكلترا، وأمريكا. والثورات الفاشية «من القمة»، كما حدث في كل من اليابان، وألمانيا. والثورات الشيوعية «من القاعدة»، كما حدث في كل من روسيا، والصين. وفي تحليله لكيفية حدوث هذه الثورات، ركز بارنجتون مور، خاصة على الروابط الداخلية للطبقات الاجتماعية، ولا سيما تلك الروابط التي تربط الطبقات العليا، مالكة الأراضي، بالفلاحين. وقد قام بذلك من خلال إجرائه لمسح تاريخي امبريقي، حدد فيه هذه المراحل، وصولاً إلى العالم الحديث. أضاف إلى ذلك أنه حاول توضيح لماذا لم تستطع الهند، في الوقت الذي كتب فيه هذه الكتابات أن تصل إلى تحقيق مكانة المجتمع الصناعي. إن الناقدين لبارنجتون مور قالوا إن عمله مسهب، ومفصل، وغير واضح وأن كثيراً من النتائج الأمبريقية التي توصل إليها تخضع لتفسيرات أخرى. وعلى أية حال، فإن هذه القضايا تعتبر ثانوية لا تخدم الأهداف الحالية. وما هو أكثر أهمية، هو أنه لم يحدد، مجموعة الظروف البنائية التي يجب أن تتحمل مسؤولية التفسير النهائي. وعلى أية حال، فرغم أنه يمكن اعتبار مور منظوراً للتحديث، وهو هنا يشترك مع بندقس في أشياء كثيرة، إلا أنه توجد بعض العناصر من نظرية التخلف في أعماله التي يمكن القول إنها تشمل على عناصر من المنظورين. وأن الارتباطات مع نظرية التحديث كثيرة:

فأولاً: يؤكد مور أن الإبداع على المستوى السياسي، يشكل العامل الأساسي في الدول الحديثة «الرائدة». وهذا لا يعني، أن هذا ينطبق على كل المجتمعات في كل الأوقات، وإنما هو اعتراف، بأن هناك مجتمعات معينة مرت، في أوقات تاريخية مختلفة، بتغيرات بنائية، والتي لم تؤد إلى حدوث تقدم اقتصادي ملموس في تلك المجتمعات فحسب، وإنما جعلت منها «سوديلات» نماذج لمجتمعات أخرى تحذو حذوها. وأما ما دون مستوى القيادة السياسية، فإن

مور على دراية وعلم بأهمية النشاط التجاري البسيط، والتغير التكنولوجي الخلاق. وعلى أية حال، فهو يحذرنا من التأكيد المبالغ فيه، على مثل هذه العوامل، مشيراً إلى أن السهم هو البناء الاجتماعي بأكمله، والذي يعمل من خلاله التجار الصغار والمبدعون. ومن الواضح، أن هذه القضايا تعتبر قضايا مألوفة بالنسبة لمنظري التحديث.

وثانياً: على الرغم من أن بارنجتون مور، مقتنع شخصياً بأن التكنولوجيا الغربية في العالم هي أمر حتمي الحدوث، إلا أن أطروحته الأساسية تبين بشكل واضح وجود مسارات مختلفة للتحديث. إنه ليس منظوراً خطياً أحادياً، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات الحديثة لا تحتاج أن تكون رأسمالية أو ديموقراطية. فيمكن أن تكون هناك، حداثة ديموقراطية، حتى غير ديموقراطية. وفوق هذا وذلك، فإنه من الخطأ القول إن التغيرات التي حدثت في بعض المجتمعات حتمية الحدوث في مجتمعات أخرى. ففي إنكلترا القرن التاسع عشر، حدث التحول السلمي نسبياً إلى الصناعة بعد قرنين اتسما بسيادة العنف، هما السابع عشر والثامن عشر. ولكن هذا الربط لم يكن ضرورياً ولا حتمي الحدوث. والتأكيد على غير ذلك هو تسويق للحاضر بالاستثمار بالماضي عن طريق حجة يستحيل إثباتها، وبمعنى مشابه، يؤكد مور على أنه لم تكن الثورة الفرنسية ولا الديموقراطية التي تلتها في فرنسا عمليتين حتميتين، وأن الركود الذي أصاب التنمية الهندية لم يكن حتمياً هو الآخر:

«إن الحديث عن دائرة مفرغة، قد يحمل في طياته المعنى بأن الوضع كان ميئوس منه. ولكن الأمر ليس كذلك فكما تدل الخبرة التاريخية في دول صناعية حديثة، أن هناك سياسة يمكن أن تحطم هذه الدائرة. فلكل مشكلة حل يتلخص في استخدام مزيج من الحوافز الاقتصادية، والضغط السياسي، وإشراك الناس العاملين في الأرض لتحسين الإنتاجية، وفي الوقت نفسه، اقتطاع جزء كاف من

الفائض الإنتاجي لبناء مجتمع صناعي. ونقف وراء هذه المشكلة، مشكلة سياسية، سواء ظهرت في المجتمع طبقة من الناس، أم لم تظهر، لديها الجرأة الكافية على شق طريقها خلال هذه التغيرات»^(٢٠).

وثالثاً: يبين النص السابق، أن مور Moore مثله مثل بندكس، يعطي أهمية كبيرة للناحية السياسية. فعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي بقي فيه الإنكليز في الهند بعد تأسيسهم الرقابة الاقتصادية، كان للعامل السياسي على ما يبدو أولوية على العوامل الاقتصادية الأخرى. ويؤكد مور، في أوقات أخرى، على أهمية القيادة السياسية القوية، كما هو الحال بالنسبة لغاندي، ونهرو. كما يعترف بأن أحداً لا ينكر، أو يقلل من أهمية الثقافة. وعلى أية حال، فهو مصمم على أن المتغيرات الثقافية وحدها، غير قادرة على تفسير فشل الهند في التنمية. فيجب أن ترتبط القيم باستمرار بالإطار البنائي الذي توجد فيه والتي يتم تشكيلها من خلاله. وهو هنا واضح في معارضته لمفهوم الأنساق المعياري لبارسونز، حيث يؤكد على حقيقة أن البناء الاجتماعي الداخلي، لا يمكن افتراضه، كما يجب ألا يؤخذ كشيء مسلم به. وما يمكن استنتاجه من هذا كله، أن بارنجتون مور يعترف بأهمية الأسباب الاقتصادية، فأسلوبه البنائي الاجتماعي، ليس له مكان بين التفسيرات السببية الفردية. وتؤدي كل من الثقافة والسياسة، والقيادة الفردية، والمصالح الاقتصادية، أدواراً خاصة بها، لكنها تؤدي أدواراً مختلفة في مجتمعات مختلفة، وفي أوقات مختلفة. وفي تحليل كهذا، ومع توفر كم هائل من البيانات الأمبريقية، فإن من المحتم أن يكون هناك عدم انسجام. ويعترف مور، بأن النظام الطائفي في الهند له قاعدة اقتصادية، ولكن هذا لا يمنعه من اللجوء إلى تحليل أكثر تقليدية، مستخدماً التصنيف الثنائي «لتقليدي» و«الحديث».

«و على مستوى من السببية أعمق فإن ميوتيني Mutini يبين كيف أن تدخل الغرب، من خلال تأكيده على التجارة والصناعة، واتجاهاته العلمية، والعلمانية

نحو العالم الطبيعي، وتأكيد على الكفاءة الظاهرة في العمل، أكثر من تأكيده على المكانة الموروثة، شكّل كل ذلك تهديداً للمجتمع الهندي. وأن هذه الملامح، مجتمعة كانت أم منفردة، كانت تتعارض مع المدنية الزراعية التي تدور في فلك الطائفة والجزاءات الدينية»^(٢١).

ويستخدم مور بعد ذلك، وفي معظم الوقت، مفاهيم موجودة في أعمال منظري التحديث، ولو بطريقة تلقي بظلال من الشك على إمكانية التطبيق الكلي لمثل هذه المفاهيم. إنه لا يعارض مفهوم التطور، مشيراً فقط إلى أنه لا يوجد مجتمع يمر بكل مراحل التطور، ولكنه فقط ينقل التنمية مسافة معينة خلال الإطار الخاص بحالته، وبمؤسساته. ومع ذلك، فلا بد أن يكون واضحاً بأن هناك أشياء مشتركة بين مور، وبيندكس أكثر من تلك التي بين مور وبارسونز، وربما يرجع التشابه بينهما إلى اهتمامهما المتبادل بالبيانات الأمبريقية. وفي الوقت نفسه، هناك منطوق في الطريقة التي أرخ فيها مور Moore لنظرية التخلف، أو على الأقل، لشعبيتها في العالم الناطق بالإنكليزية. إنه واضح تماماً عندما يقول بأن التغير يحدث في إطار عالمي، وليس على مستوى البناءات الاقتصادية فقط. إن نجاح الثورة الفرنسية أنهى الآمال بحدوث إصلاح سريع في إنجلترا، غير أن ثورة ديموقراطية سليمة في إنجلترا، تتطلب وجود أنظمة مقبولة في أوروبا^(٢٢). وفي إطار مختلف، فإن نجاح النظام العسكري الياباني، وما تلاه من احتلال للصين كانا شينين حاسمين في تحقيق انتصار الشيوعيين الصينيين. وفي الحقيقة، إن اليابان نفسها كانت مدفوعة إلى التحضر بسبب التهديد الذي كانت تواجهه من الغرب، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأسباب. فقد تم التحديث على يد نخبة قوية متحمسة للتحديث. وإذا انتقلنا إلى مجتمع آخر، فإن مور يقولها بصراحة ووضوح أن الحرب الأهلية الأميركية، كانت حسيطة ثلاثة أنظمة فرعية هي: الجنوب، والغرب، والشمال الشرقي، مع القوة الاستعمارية التي كان لها ضلع

كبير في ذلك. وهنا لا بد من التذكير، إذا كانت هناك حاجة لذلك، أن الثورات في مجتمع ما تتأثر إلى حد كبير بطبيعة العلاقات التي تربط هذا المجتمع بغيره من المجتمعات، ففي نظام اجتماعي واقتصادي عالمي، لا تكون العلاقات القائمة فعلاً مهمة فحسب، وإنما تاريخ مجتمع بعينه، مجتمع رائد، يمكن أن تكون له مصلحة كبيرة في تنمية مجتمع آخر.

ولا بد أن يكون واضحاً أن مفهوم «النظام العالمي» ليس غريباً بالنسبة لبارنجتون مور، ولو أنه لم يبلوره بالشكل الذي وضعه فرانك. وعلى أية حال، فلا بد من الإشارة هنا، إلى أن هناك نقداً جزئياً في أعمال مور لبعض المكونات الرئيسية لنظرية التخلف، على الأقل في أشكالها الأولى غير المنظورة. فهو على استعداد تام لإلقاء ظل من الشك على تفسير مبسط لتخلف مجتمعي الهند والصين:

«إن الماركسيين ببالفون في تضخيم الطريقة التي عطل فيها المستعمرون الغربيون التنمية الصناعية في الصين (القوميون في الهند يستخدمون هذا ككبح فداء أيضاً). وكان يمكن ألا يحدث ذلك لو لم تساعد في ذلك قوى محلية»^(٢٣).

وبحذرنا بالطريقة نفسها، من خطر فصل القوة الاقتصادية، عن القوة السياسية: «ليس بالضرورة أن يمارس الأشخاص في موقع السلطة سلطتهم لخدمة مصالح الطبقة التي ينتمون إليها، ولا سيما في أوضاع متغيرة»^(٢٤).

يجب أن تتم دراسة المجال السياسي بشكل منفصل. وفي الحقيقة، أنه يمكن أن تكون «الميكانيزمات» السياسية، عاملاً حاسماً في تحديد الكيفية التي تم فيها اقتطاع الفائض الاقتصادي في كل من فرنسا، وبريطانيا، والهند. ويعتبر بارنجتون مور، فشل الحكومة الهندية في جمع الفائض واستغلاله، عاملاً أساسياً في تخلف هذا البلد.

وعلى مستوى آخر، مختلف، فمور Moore مهتم بأثار التحديث على قطاع الزراعة. فالتحديث، بالنسبة للفلاح، يشتمل على زيادة في علاقات السوق، والإنتاج للسوق، وعلى حدوث انخفاض نسبي في إنتاج الكفاية. ويمكن أن يتحقق هذا كله في إطار السلم والاستقرار، الذي يمكن أن تدعمه حكومة مركزية قوية. وعلى أية حال، فإنه عندما يتم استغلال الفلاحين من قبل الحكومة المركزية، وعندما يفتقرون لوجود علاقات مع الطبقات العليا، المالكة للأرض، ويحرمون كذلك من فرصة المشاركة في الزراعة التجارية، فإن تحررهم يصبح أمراً مرجح الحدوث. ولا سيما إذا وجد التضامن الاجتماعي الكبير بينهم. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يتحول الاضطراب الفلاحي ليصبح تمرداً عاماً، حتى أنه يمكن أن يتحول إلى ثورة، إذا توافرت للفلاحين القيادة من خارج مجتمعهم. إن الفلاحين لم يكونوا في أي وقت من الأوقات، قادرين على تحقيق الثورة بمفردهم. وتتضمن عملية التحديث بالنسبة لمور، بغض النظر عن المسار الذي تأخذه، إلغاء نظام الفلاحة. فعلى مستوى القاعدة، يمكن القول أن كل أشكال التصنيع هي ثورات حدثت من الأعلى، فهي نتاج جهد مجموعة شديدة البأس.

ولا بد أن يكون واضحاً، أن بارنجتون مور ليس منظر تحديث بالمعنى البارسوني. لقد كان مهتماً كبارسونز بتطوير مفهوم الحداثة. وقد أولى اهتماماً بسيطاً، وقدم خدمة متواضعة لتطوير فكرة التطور. وعلى أية حال، فإن كثيراً من نقده نظرية التحديث الراسخة الجذور، كان نقداً خفياً. وهو كبندكس، قام برسم المسارات التي يتعين على مجتمعات معينة أن تسلكها وصولاً إلى التحديث. ومثله في ذلك، مثل بندكس، لاحظ أهمية العلاقات الخارجية سواء كانت اقتصادية، أم سياسية، وأثرها في أداء البناءات الاجتماعية الداخلية، والمحلية. وقد استخدم في تحليله أسباب التحديث منظوراً متعدد الأسباب، موضحاً بأن هناك دوراً تقوم به العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية،

والثقافية، في أوقات مختلفة. وأخيراً، حاول في تركيزه على الفلاحة، أن يبين الآثار التي تتركها عمليات التحديث على طبقة الفلاحين كطبقة اجتماعية. ويقول، إنه بغض النظر عن المسار الذي تتبعه عملية التحديث، فإن الفلاحة هي التي تدفع الثمن في النهاية.

ومن الملاحظ، أنه باستثناء جزئي لمور، فإن قلة من منظري التحديث قامت باختيار الطرق التي تؤثر فيها عملية التحديث على الحياة اليومية. وعلى أية حال، فإن هذا النقد لا يمكن أن نأخذه على مستوى نقد بيرجر Berger نفسه وزملائه الذين قاموا، من خلال تطويرهم لعمل سابق، بوصف أثر التحديث على ضمائري الناس العاديين. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن بيرجر، ولو كان Berger & Lukman، أكدوا على أنه يمكن اعتبار المجتمع الإنساني، من الناحية الموضوعية، حصيلة الخبرة، وأنه من صنع الفرد. ولو أخذنا دوركهيم، وفيبر معاً، نجد أنهما ركزا على «الميكانيزمات» التي يقوم الأفراد بواسطتها بعملية توحيد مع العالم الخارجي. ومع ذلك، فهم يقومون بإعادة تشكيل، وتغيير العالم الاجتماعي الذي هم جزء منه (أو الذي ولدوا فيه). إن الواقع يتم بناؤه اجتماعياً، والإنسان هو المسؤول عن ذلك. وإلى حد ما، تبرز على مستوى الشعور الإنساني، الحقيقة الموضوعية والذاتية، بغض النظر عن مستوى التنمية الحادثة في المجتمع. إن عملية التحديث هي نفسها سواء أكان المجتمع حديثاً أو في طريقه إلى التحديث. ويتطابق المنظور الفينومينولوجي الذي تم استخلاصه من بيرجر، ولو كان، فإن بيرجر ورفاقه، يصورون التحديث على أنه عبارة عن:

«المصاحبات المؤسسية للنمو الاقتصادي الذي يتم إدخاله تكنولوجياً. وهذا يعني أنه بكل بساطة ووضوح، ليس هناك شيء اسمه «مجتمع حديث»، وإنما توجد مجتمعات أقل أو أكثر تقدماً تقع على متصل للتحديث. فالتحديث إذاً يشتمل على نمو وانتشار مجموعة من المؤسسات التي يتم إنشاؤها أثناء عملية تحول الاقتصاد التي تتم من خلال إدخال التكنولوجيا»^(١٥).

وفي عملية التغير الاجتماعي هذه، التي أحدثتها التكنولوجيا، تعتبر بعض المؤسسات أهم من غيرها. فالمؤسسات المرتبطة بالاقتصاد، أو بأجهزة الدولة الحديثة، مثل المؤسسة البيروقراطية تعطي أهمية خاصة بصفاتها الناقل الرئيسي لعملية التحديث. أضف إلى ذلك، أن هناك عمليات تنظيمية أخرى تساعد في صنع التحديث، وتسمى بالناقل الثانوي.

إن بيرجر وزملاءه، مهتمين خاصة بآثار التغير التكنولوجي على الغير، وعلى الطرق التي يدرك فيها الأفراد عالمهم وموقعهم فيه. وهم، بهذا المعنى، يركزون باستمرار، في نظرية التحديث، على القيم، ودور الثقافة في هذه العملية. وعلى أية حال، فبدلاً من الارتقاء بمستوى الوعي إلى مستوى "المحرك الرئيسي"، أو إعادة الدراسات النفسية الاجتماعية للقيم، فإنهم يستخدمون المنظور الفينومينولوجي لبيرجر ولوكمان (١٩٦٧). ويفترضون بأن الوعي بالحياة اليومية، هو «شبكة المعاني» التي يتم تبادلها مع الآخرين، والتي تشكل في مجموعها حياة اجتماعية معينة^(٢٦).

إن التكنولوجيا، والبيروقراطية، تفرضان نوعاً من العقلانية الفعيرة على عملية الإنتاج، وعلى جميع المشاركين فيها. وعلى أية حال، فإن تأثيرهما لا يتوقف عند مدخل المصنع، أو عند باب المكتب، بل يتعداه إلى مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية، حيث تتم مخاطبة، وحل مشكلات الحياة الاجتماعية، وحيث تصبح الهوية موضع تساؤل. وإن مؤسسات أخرى مثل التعليم ووسائل الاتصال، تعمل "كناقل ثانوي". وهكذا، فهي تدعم المنظور الحديث الذي يتضمن في حده الأدنى احتواء الحياة الاجتماعية.

وفي مواجهة مثل هذه الضغوط، لا يمكن أخذ العالم كشيء مسلم به. لذا يجب اتخاذ القرارات بناء على معايير متعددة. وعلى الأفراد أن يبتاعوا من ضمن قيم متنافسة، إيديولوجيات ومشروعين. وباختصار، فإنهم يخبرون

اللامعيارية Anomie، والديانة التقليدية، ولن يكون في استنارة السلطة التقليدية، بعد الآن أن تحقق الأمن المطلوب. ويمكن وضع النتيجة النهائية لهذا كله بشكل مبسط (رغم أن البساطة خادعة)، وهي أن الإنسان العصري يعاني من وضع عويس من الشعور بالغربة^(٢٧).

وفي الواقع، أن ما يقوم به ببرجر وزملاؤه، هو تطوير عمل كل من دوركهيلم، وفيرر. فهناك نتائج معينة تترتب على عملية التحديث تعتبر حتمية الحدوث، رغم اختلاف خبرة مجتمعات العالم الثالث، أو حتى خبرة المجتمع الواحد لهذه الخبرات. ويمكن القول، إن مثل هذه النتائج تختلف في الدرجة أكثر من اختلافها في النوع. ولو استخدمنا التعبيرات اللغوية غير المصقولة، فإن مصطلحات: التكوينية، والعقلانية المتعددة، والقدرة على الصنع، والتعددية، التقدمية والعلائقية المتعددة، هي أشياء ضرورية للإنتاج التكنولوجي. ويمكن تعميمها جميعاً على محاولات النشاط غير الاقتصادي. فمن خلال تأثير التنظيم البيروقراطي، ينظر إلى المجتمع كحقيقة موضوعية، يمكن العمل عليها وتغييرها، وإن يكن ذلك ضمن مناطق بيروقراطية محددة. والحقيقة، أنه يمكن تقسيم الحياة الاجتماعية، إلى قطاعات خاصة وأخرى عامة وهذا التقسيم هو نتائج طبيعي لسيطرة التفكير البيروقراطي.

إن التحديث، الذي يقوم الغرب بنشره، ينجح إلى إيجاد مقاييس جديدة للمقارنة. فالفقراء يكتشفون مقدار فقرهم، ويزداد وعيهم بوضعهم من خلال مقارنة أنفسهم بالأغنياء. ويمكن أن يوجهوا استياءهم، وعدم رضاهم نحو الغرب ونحو حكوماتهم، أو الاثنين معاً، ويمكن أن تخفف القومية من حدة الاختلاف، لبعض الوقت. وعلى أية حال، فإن هناك إمكانية محتملة لظهور دعم متزايد للحركات السياسية المتطرفة (الراдикаلية). وفي الحقيقة، أنه في مثل هذا الوضع، يكون للاشتراكية منافع واضحة. وإذا كان بالإمكان وصف التحديث على أنه حالة منتشرة من الشعور بالغربة، فإنه يمكن فهم الاشتراكية على أنها

الوعد بالبيت الجديد^(٢٨)، وبالطبع، فإن المدى الذي يمكن أن يتحقق معه الوعد سوف يختلف. وفي موضع آخر، ينتهي بيرجر (مثلته في ذلك مثل مور) إلى القول، إن هناك ثمناً باهظاً يتم دفعه في كلتا الاستراتيجيتين التتمويتين الاشتراكية والرأسمالية.

وقد تجري محاولات لمواجهة عملية التحديث: «يمكن احتواء التحديث وخصره في منطقة تحيط بها أنماط الحياة التقليدية، وتستمر الحياة فيها كالمعتاد، وسيتم تقديم التنازلات»^(٢٩). وقد تظهر إيديولوجيات جديدة، تتدرج من الترحيب التام إلى المعارضة الصريحة، ومع ذلك، فإنه حتى معارضة التحديث، يمكن أن تلقي بظلالها على عملية التحديث. وكما جاء في وصف فيبر لتطور العقلانية في العالم الحديث، فإن مثل هذه المعارضة تكون مخالفة لروح العصر.

ويمكن ربط عمل بيرجر وزملائه، بعمل دوركهيم الذي أكد على التعقيد المتزايد للحياة الحديثة، تحت شعار تقسيم العمل. وبالنسبة لفيبر، الذي تعتبر آراؤه حول انتشار البيروقراطية، والعقلانية، في جوهرها تطورية. وقد اعتبر بيرجر وزملاؤه عملية التحديث في مجملها، عملية مماثلة للتنمية الغربية، مثلهم في ذلك مثل دوركهيم وفيبر.

خاتمة

لقد أضافت التطورية المحدثة لبارسونز Parsons وأتباعه، التي ظهرت في أواسط عقد الستينيات من القرن العشرين، درجة من الدقة لنظرية علم اجتماع التنمية. إنه دليل على أهمية بارسونز الذي سيطر على الفكر السوسيولوجي في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية. فمع التحول الذي طرأ على تفكيره، كان هناك تحول له ارتباط بنقطة التركيز في علم الاجتماع بشكل عام. وعلى أية حال، فإن الفصل بين الفصلين يمكن اعتباره تعسفياً إلى حد ما، فالمحصلة هي تيسيرية أكثر من كونها معرفية. فالتطورية المحدثة كانت بعثاً للتطورية الكلاسيكية، حيث ركز النقاد غير الماركسيين، على التقاليد الفكرية السابقة، ولا سيما ماكس فيبر. هذا وسيتم في الفصول القادمة أيضاً إظهار الإسهام الفكري الكبير لمنظري التخلف والماركسيين المحدثين الأوائل.

ويجب أن يكون واضحاً الآن، أنه مع نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين، لم تكن هناك نظرية واحدة للتحديث. وكان هناك، بدلاً من ذلك، مجموعة كبيرة من المداخل التي تتدرج تحت مصطلح التحديث، تتراوح بين النفسي والرياضي، إلى جانب مجموعة كبيرة من البحث الأمبريقي. ويمكن أن يتوقع الشخص، أن الأصول الفكرية لهذه المنظورات لها صفة الانتشارية أيضاً. ومن الممكن ملاحظة بعض الموضوعات والافتراضات المألوفة. ولكن، يجب أن نتذكر بأنها ليست على المستوى نفسه من المشاركة من قبل أتباع المدرسة نفسها، مع أنه أصبح انتقاد نظرية التحديث شيئاً مألوفاً ومقبولاً^(٣٠).

هوامش الفصل السادس

- 1) Smith ,1966 , p.174.
- 2) Smith, 1974 , p.335.
- 3) Bendix , 1967 , p.327.
- 4) Bendix , 1967 , p.333.
- 5) Bendix, 1966, p.278.
- 6) Bendix, 1964, p.213.
- 7) Moore, 1967, p.385-6.
- 8) Moore, 1967, p.427.
- 9) Moore, 1967,p.31.
- 10) Moore, 1967, p.177.
- 11) Moore, 1967, p.37.
- 12) Berger, etal, 1974, p.15.
- 13) Berger, etal, 1974, p.18.
- 14) Berger, etal, 1974, p.77.
- 15) Berger, etal, 1974, p.124.
- 16) Berger, 1974, p.139.
- 17) Bernstein, 1971 and 1979; Tipp, 1973.
- 18) Frank, 1969, p.34
- 19) Frank, 1969, p. 46
- 20) Frank, 1969, p.34.
- 21) Frank, 1969, p. 46.

- 22) Frank, 1969, p. 471.
- 23) Frank, 1969, p. 60.
- 24) Frank, 1969, p. 77.
- 25) Frank, 1978, pp. 65 – 66.
- 26) Frank, 1969, p. 6 – 7.
- 27) Frank, 1969, p. 13.
- 28) Frank, 1969, p. 10.
- 29) Frank, 1972, p. 57.
- 30) Frank, 1972, p. 58.



الفصل السابع

نظرية الأنساق العالمية

إن فرانك ليس هو المنظر الوحيد للنظام العالمي، ولكنه أسهم بتقديم موضوعات أساسية لنظرية النظام العالمي. وقد طوّر آخرون، الجوانب الخاصة بهم في هذه النظرية، وهناك في المدرسة نفسها بعض الأشياء المثيرة، بل المهمة أحياناً. ويتركز الهدف في هذا الجزء، في الإشارة إلى زمان ومكان حدوث هذه الاختلافات، قبل الدخول في مناقشة عامة حول طبيعة نظرية النظام العالمي.

إن النقطة الأولى، التي يجب الإشارة إليها هنا، هي أن كل منظري النظام العالمي يركزون على الخلفية التاريخية لكل من الدول المتقدمة، والمتخلفة. وهذا ليس غريباً البتة، إذا أخذنا في الاعتبار، الاتجاه الماركسي القوي لهؤلاء الكتاب. فالماضي هو أساس في تفسير الحاضر. فقد اقترح والرشتاين Wallerstien، مثله في ذلك مثل فرانك، أن النظام الاقتصادي الحديث تطوّر من خلال مراحل تاريخية واضحة، ومحددة المعالم. واقترح، أيضاً أربع مراحل لهذا التطور مضيفاً لمرحل فرانك الثلاث (١٤٥٠ - ١٦٤٠، ١٦٥٠ - ١٧٣٠، ١٧٦٠ - ١٩١٧)، مرحلة رابعة هي مرحلة الاندماج بعد سنة ١٩١٧. وتجدر الإشارة، إلى أن والرشتاين، يعتبر أن الرأسمالية وجدت نظاماً، في أواسط القرن الخامس عشر. فهو يتجنب بذلك مشكلة الانتقال من مرحلة الإقطاع، إلى مرحلة الرأسمالية. ويعتبر هذا امتداداً لتعريف والرشتاين للرأسمالية الذي يعتبر الإنتاج من أجل البيع، بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح، السمة الأساسية للرأسمالية^(١).

ويتطور تقسيم العمل مع تطور الاقتصاد العالمي، ويزداد التخصص في
بقاع جغرافية مختلفة. وعلى أية حال، فقد نغف المصالح، والاختلافات السياسية
والثقافية، عقبة في طريق قيام نظام اقتصادي عالمي مفتوح. وفي الحقيقة، إن
التخصص الإقليمي نفسه، يبرز من محاولات العاملين في السوق لتجنب الأداء
الطبيعي للسوق، إذا لم يحقق لهم أكبر قدر من الأرباح^(١).

ويقوم أمين Amin، هو الآخر، بجدولة التغيرات الحادثة في طبيعة النظام
الرأسمالي، والتي يدعي بأنها بدأت مع بداية الرأسمالية التجارية، ثم تطورت كما
حدث في منتصف القرن التاسع بإنجلترا، ثم تحولت لتأخذ شكل الإمبريالية.
ويدعي أمين، مثله في ذلك مثل بارسونز، أن هذه العملية ليست آلية. لقد فاق
بارسونز في تعبيره عن البنائية الوظيفية، عندما قال: عندما قضت الصناعات
الأوروبية حديثة النشأة، كجزء من الثورة الصناعية، على الصناعات اليدوية
وقامت باستقطاب العاملين فيها:

«رغم أن هذه العملية الثنائية، كانت مصحوبة بالفقر والبطالة، إلا أنها
مثّلت تقدماً في تنمية القوى المنتجة. وأن التوازن الاجتماعي الاقتصادي، الذي
ظهر نتيجة لهذا التحول إلى الرأسمالية المركزية، كان توازناً أكبر من ذلك الذي
كان سائداً في مجتمع ما قبل الرأسمالية»^(٢).

أما الصفة الثانية، التي تعتبر مفتاحاً لنظرية النظام العالمي فهي أن هناك،
كمكونات للنسق نوعين من المجتمع هما على طرفي نقيض، ربما مع وجود نوع
ثالث يقع في الوسط. والطرفان المتضادان بالنسبة لفرانك هما، المحور والتابع.
ويوجد ملحق هاماً، وهو أن هناك منطقة ما، يمكن أن تكون منطقة حضرية
بالنسبة للمناطق النائية فيها، ومنطقة أخرى تابعة بالنسبة لمنطقة تكون أكثر
تطوراً. وبهذا، يردد فرانك أصداء وصف المنظمة الاقتصادية لدول أمريكا
اللاتينية F.C.I.A «لمجتمعات المحور» و «المجتمعات التابعة». وعلى أية حال،

فإن نظام فرانك العالمي لا يشتمل على المناطق المتقدمة والمتخلفة فحسب، وإنما يشتمل كذلك، على المناطق المتطورة تطوراً جزئياً:

«لقد حدثت التنمية الجزئية في جنوب أفريقيا، وروديسيا، وفلسطين، التي يحتلها جميعاً مهاجرون بيض، وشعب غير متجانس. أما باقي المستعمرات (شبه المستعمرات، والمستعمرات الجديدة أو السابقة)، التي تشكل الغالبية العظمى من الجنس البشري، فأصبحت مناطق متخلفة»^(١).

إن المعنى الدقيق لمصطلح «التنمية الجزئية» ليس واضحاً، ويظل هذا التصنيف نفسه تصنيفاً غير متطور، لكنه يشير إلى وضع تم فيه إدخال التغيير الاقتصادي البنائي من قبل أقلية بيضاء مستوطنة، سارعت إلى احتكار المنافع التي جلبتها التغيرات التي أحدثتها.

أما فرانك، فعلى العكس من أمين Amin، فقد ركز على النظام الاقتصادي العالمي، وقسمه إلى نوعين من الأنظمة: أنظمة متمركزة حول نفسها Self-Centered، وأنظمة تابعة. ويكون الإنتاج في النوع الأول بغرض الاستهلاك الجماهيري، ويوجد عقد اجتماعي بين رأس المال والعمل، مما يقلل من وجود أسباب الصراع. وهذا النظام متمركز حول ذاته، بمعنى أنه يملك قواه الدافعة الداخلية، غير متأثر بالعلاقات الخارجية. وبالمقارنة، توجد المناطق التابعة بهدف تلبية حاجات المركز التي تحققها، بشكل رئيسي، من خلال الصادرات. وأي رأس مال متراكم يتحول إلى المركز. والمعدلات المنخفضة للأجور، والسوق المحلي المشوه، الذي يلبي فقط، حاجات الطبقات المحظوظة من السلع الكمالية، هدفها حتماً، إفقار الجماهير وتهميشها. وبناء على هذا الرأي، فإن المشاركة في النظام العالمي يترتب عليها دفع ثمن باهظ، ينعكس في: تدهور أوضاع صغار المنتجين الزراعيين، والصناعات الصغيرة، وتحويل المناطق الريفية إلى مناطق عمالية، وانتشار البطالة، والبطالة المقنعة. وهكذا، فإن الفقر في مناطق المحيط،

يعمل على المحافظة على الثروة وزيادتها بين أفراد الطبقات المحظوظة في تلك المناطق، وفي المركز كذلك. ينتقد والرشتاين Wallerstein، أمين Amin، لأنه فشل في إدخال قسم ثالث يقع في الوسط، في تقسيمه الثنائي للنظام العالمي. ويقول والرشتاين، إنه رغم أن الدول المحيطية لم يكن باستطاعتها، في العادة، التحرك في وضعها المتدني إلى منطقة المحور، فإنه كان بإمكانها أن تتوقف عن كونها مصدرة للسلع ذات الكلفة المتدنية فقط، لتبدأ في إنتاج جزء من السلع للمركز المحلي. ولذا، فإن والرشتاين قسم الاقتصاد العالمي إلى ثلاثة أقسام: أولاً: مناطق محورية، تشتمل على دول قوية تستطيع أن تفرض علاقات تبادلية غير متكافئة ترجح فيها كفتها، وتستولي على فائض القيمة من دول المحيط. وثانياً: مناطق مستغلة، تتصف بأنها زراعية، ذات نظام زراعي راق، يعتمد على تصدي منتجات ذات كلفة رخيصة الثمن. وثالثاً: الدول شبه المحيطية، وهي فئة متوسطة تعمل كمناطق عازلة، تفصل دول المحور عن دول المحيط، التي تقوم بإنتاج منتجات عالية الثمن، لكنها منخفضة الكلفة. وهي مستغلة من المركز، لكنها في المقابل تستغل المحيط. إن الدول شبه المحيطية، تشكل المظلة التي يستظل في ظلها الرأسماليون، ولا سيما الشركات غير الوطنية، التي يواجه بعضها بعضاً، بشكل واضح كما أنها تواجه البدائل الاشتراكية. ويمكن أن تصبح الدول شبه المحيطية، نتيجة لذلك، أكثر قوة من الدول المحيطية، وتستطيع في وقت من الأوقات (مثلاً، في أوقات الكساد العالمي)، تحسين وضع الدول شبه المحيطية مقابل دول المركز. وفي الحقيقة، إن والرشتاين يربط، بشكل خاص قوة أجهزة الدولة بالوضع الثنائي للمجتمع في إطار الاقتصاد العالمي، وفي الأساس، فهو انعكاس للبناء العالمي الشامل، وليس لعوامل ثقافية - جينية. وهكذا، يكون لدينا نظام اقتصادي عالمي يتكون من مركز، ومحيط، وشبه محيط، تسانده وتحافظ على استمراريته قوة عسكرية من خلال وجود التزام

إيديولوجي للنظام كله^(٩)، ولا سيما بين أولئك الموجودين خارج المركز، الذين يستفيدون من النظام ومن مكوناته الثلاث. وإذا اختلف الوضع عن ذلك فإن النظام العالمي سوف يتفكك. وباختصار، تتم المحافظة على استمرار النظام وبقائه، من قبل المنطقة شبه المحيطية، التي تخفي التوترات القائمة بين مجتمعات المحور، والمجتمعات المحيطية.

بينما يبدو تصنيف فرانك للمجتمعات النامية، بشكل جزئي، مقصوراً على مناطق قليلة من العالم، يسيطر عليها المستوطنون البيض، فإن عدد المجتمعات شبه المحيطية، الذي تحدث عنه والرشتاين، عدد لا بأس به:

«تشتمل المجتمعات شبه المحيطية، على المجتمعات القوية اقتصادياً في أمريكا اللاتينية مثل: البرازيل، والمكسيك، والأرجنتين، وفنزويلا، ويمكن إضافة التشيلي، والبيرو أيضاً. وهي تشتمل على الجزء الخارجي لأوروبا: الجزء الجنوبي من البرتغال، وبعض الأجزاء الأخرى، مثل: النرويج، وفنلندا. وتشتمل أيضاً على مجموعة من بعض الدول العربية: كالجزائر، ومصر، والسعودية. وأما في أفريقيا فتشتمل على الأقل: نيجيريا، وزائير. وتشمل في آسيا على: تركيا وإيران والهند، واندونيسيا والصين، وكوريا، وفيتنام. كما تشمل على دول الكومنولث: كندا، وأستراليا، وجنوب أفريقيا، ونيوزيلندا»^(١٠).

توجد اختلافات واضحة بين فرانك، ووالرشتاين، حول وضع أي دولة من دول هذا التقسيم. ففرانك مثلاً، يعتبر أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، دولاً متقدمة، بينما يعتبرها والرشتاين، شبه محيطية. وما هو أكثر أهمية، أن والرشتاين يضع أكثر الدول الاستراكية في الفئة الوسطى، قائلاً إنها تختلف عن نظيراتها من الدول الرأسمالية، فقط، في دورها السياسي في النظام العالمي، وفيما تتلقاه من فائض القيمة الذي تتم مصادرتة. أما من الناحية الاقتصادية، فإن الأدوار متماثلة. فالمنطقة شبه المحيطية، بالنسبة لوالرشتاين، مهمة في عمل نظامه

العالمي، لأنها تساعد في ضبط التوترات بين المركز المستغل، والمحيط المستغل. وتتعامل المنطقة شبه المحيطية تجارياً مع الاثنين، محققة بذلك كلتاوظيفتين من المحيط للمركز، ومن المركز إلى المحيط. وفي هذا الوضع المتوسط، ومع وجود قدر كافٍ من سيطرة الدولة على القرارات الاقتصادية، فإنها يمكن أن تؤدي دور السوق العالمي، أكثر من المجتمعات المحيطية أو المحورية. وأنه بسبب كونها تمثل هذا الوضع المتوسط في الاقتصاد العالمي، فإن بناءها الداخلي يشتمل على دور متعاظم للدولة.

وفي الحقيقة، إن الصفة الثالثة انظرية الأنظمة العالمية، التي تبرز من تركيزها على البناءات العالمية لعدم المساواة، هي نزعتها للتعامل مع البناءات الداخلية الاقتصادية - الاجتماعية لأنها تقع في مرتبة ثانية من الأهمية، حتى يمكن اعتبارها ثانوية. وعلى الرغم من وجود نوع من عدم الاتساق، يبدو أن هذا هو موقف فرانك. ويبدو للوهلة الأولى، أن دوس سانتوس يعطي حرية حركة أكثر للبناءات الطبقة في مجتمعات العالم الثالث. ويحل ذلك، بأن تبعية أمريكا اللاتينية ليست نتيجة للسيطرة على الفائض من قبل دول المحور فحسب، وإنما بسبب الطبيعة الجامدة نسبياً لبناءاتها الداخلية، التي يتم توجيهها من قبل العلاقات الدولية التي تتسم بالاعتمادية^(٣). ويستطرد قائلاً، إن طبيعة أمريكا اللاتينية الاعتمادية تغيرت تاريخياً، مع مرور الزمن. ويرجع السبب في ذلك إلى السيطرة الاستعمارية، أو الرقابة المالية - الصناعية. بينما اعتمدت، في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، بشكل متزايد، على نفوذ الشركات الأجنبية. وعلى أية حال، ففي كلتا الحالتين، فإن عدم المساواة الموجودة في النظام العالمي، قد تم تصديرها إلى العالم الثالث. وقد عكست نفسها في بناءاتها الداخلية، التي تشير بوضوح، إلى وجود السيطرة المستمرة للأنظمة التسلطية التقليدية، وعدم عدالة توزيع الثروة والدخل، والاستغلال البشع. وقد وضع

الأغنياء في العالم الثالث أيديهم في أيدي نظرائهم من دول المحور، لاستغلال الفقراء في العالم الثالث. وفي الحقيقة، إن دوس سانتوس قد توصل إلى النتيجة نفسها، حيث توصل إلى القول إن المصالح، والبناءات الطبقية، تتحدد من خلال اعتماد أمريكا اللاتينية التابعة على الإمبرياليين، وعلى الحوافز الاستعمارية.^(٨)

أما بالنسبة لأمين Amin، فإن البناءات الداخلية محددة بالإطار الدولي. فعلى الرغم من حقيقة أن التشكيلات الاجتماعية للعالم الثالث شهدت صورا، وأشكالا مختلفة من الإنتاج، فإن انتشار الرأسمالية الغربية دفع المجتمعات المحيطية، بشكل متزايد، أنقايدها بعضها ونظراً لأنها وجدت لتلبية متطلبات، واحتياجات دول المحور، فإن أنظمتها الاقتصادية، بشكل أساسي تشير إلى وجود عدم مساواة صارخة في الإنتاج والأسعار، وتمنع من تكوين، أو تطوير، طبقة رأسمالية وطنية. وبدلاً من ذلك كله، فإن الطبقة المسيطرة، هي طبقة رأس المال الزراعي Agrarian Capital، بالتعاون مع رأس المال التجاري الكومبرادوري Comprador^(٩). وفي ظل هذه الظروف، فإن الدافع للتصنيع، توجهه البيروقراطية الوطنية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال نوع من رأسمالية الدولة، ويتم نهب ما يتبقى من فائض في المحيط، ويتم السيطرة عليه من قبل هذه الطبقة ولمصلحتها.

وتختلف طريقة معالجة والرشتاين للبناءات الاجتماعية في العالم الثالث، عن أسلوب دوس سانتوس، وفرانك، وأمين، فهو يقول، توجد في الاقتصادي العالمي قواعد مختلفة لاتخاذ إجراء جماعي، وتشكل الطبقة الاجتماعية واحداً منها. أما القواعد الأخرى، فيدرجها تحت مصطلح «الأقوام الاثنية»، التي تشمل على الأقوام، والجنسيات، والشعوب، والجماعات العرقية^(١٠).

وفي إطار الدولة القومية، يمكن أن تفوق وحدة التحليل التقليدية، وعضوية السلالة، والجماعات العرقية، وجماعات المكانة الأخرى في أهميتها أهمية

عضوية الطبقة. وعلى أية حال، فإن الرشتين يعتبر عضوية الطبقة أساساً لعرض مثل هذه الأمثلة التي تدل على التوحد، والعمل الجمعي، في إطار الاقتصادي العالمي. وأخيراً، فإن مصالح الطبقة تتعدى حدودها السياسية، ولكن توجد داخل هذه الحدود مناورات دائمة تقوم بها جماعات معينة (طبقات أو أقوام عرقية)، تسعى كل جماعة منها إلى تحريفه، أو تخريب عمل السوق العالمي، من خلال إيجاد مناطق نفوذ لها داخل هذا السوق:

«إن الصراعات السياسية للأقوام العرقية، أو أجزاء من الطبقات داخل الحدود القومية تعتبر الشغل الشاغل للسياسة المحلية. ويمكن تحليل أهميتها، والتبعات المترتبة عليها، بشكل نافع ومفيد، إذا استطاع الشخص الذي يقوم بعملية التحليل، وإبراز النتائج المترتبة على نشاطها التنظيمي، أو مطالبتها السياسية المتصلة بعمل الاقتصادي العالمي»^(١١).

قد تبرز في الداخل، خلافات واضحة في كل من المركز، والمحور، وشبه المحور. ويؤكد الرشتين على وجود الاختلافات بين المركز، وشبه المحور. ويقول، إن المجتمعات الرأسمالية شبه المحورية، بالمقارنة مع المجتمعات المحورية، أميل لأن يكون فيها قطاع مهني أصغر. ولكن العاملين فيه، يتقاضون أجراً أكبر، هذا إلى جانب وجود قطاع برجوازي صغير نسبياً، وغير متجانس، وضعيف، يرتبط في العادة بشركات أجنبية مركزها دول المحور. أضف إلى ذلك، أنه سيكون في هذه المجتمعات الرأسمالية شبه المحورية، طبقة بروليتارية أصغر، تتقاضى أجوراً قليلة، بالإضافة إلى وجود طبقة شبه بروليتارية، لكنها أكبر وأقفر، تحصل على دخلها بشكل جزئي من أجره عملها. وعندما يتعامل الرشتين مع الطبقة الاشتراكية شبه المحورية، فإنه يميزها عن نظيراتها الرأسمالية، وذلك بالإشارة إلى برجوازية غير متجانسة وأصغر حجماً، وربما غير موجودة. وهو بقوله هذا يشبه فرانك، في أنه يقبل البرجوازية الخارجية،

الموجودة في دول المركز التي تعمل من خارج الحدود، والتي يمكن أن تمارس تأثيراً كبيراً وملموساً، حتى في الدول الاشتراكية شبه المحورية. وفي الحقيقة، إن الاشتراكية الحقيقية، من وجهة نظره، لا تستطيع أن تتطور في ظل اقتصاد عالمي رأسمالي.

إن هذا الرأي، عن البناءات الداخلية في العالم الثالث، هو بالتأكيد، أكثر تفصيلاً، ويؤخذ بجذبة أكثر من رأي كل من فرانك، وأمين. وعلى أية حال، فعلى الرغم من المسار الذي سلكه والرشتاين، فإنه توصل إلى الهدف نفسه وهو: أن الصراع الطبقي هو في الأساس ظاهرة عالمية، ويمكن رغم ذلك، أن يأخذ أشكالاً من العلاقات البديلة غير الواضحة، وربما كان هذا هو الوضع في مجتمعات المحور حيث:

« يوجد التناقض الأساسي بين المصالح الموجودة في دول المركز، وبين حلفائها المحليين من جهة، وأغلبية السكان من جهة أخرى. وإظهاراً للحقيقة، فإن أي صراع قومي ضد الاستعمار، هو في حقيقة الأمر، شكل من أشكال التعبير عن المصالح الطبقيّة»^(١١).

لقد حاولت حتى الآن، أن أبين أن منظري الأنظمة العالمية يختلفون في أساليبهم لمعالجة الأسس التاريخية التي قام عليها الاقتصاد العالمي، وأنهم يميلون إلى استقطاب المجتمعات التي تشكل هذا النظام، غالباً بإضافة فئة ثالثة متوسطة. وبطرقهم المختلفة أيضاً، يميلون إلى معاملة البناءات الاجتماعية، والاقتصادية للعالم الثالث، في الأصل، على أنها نتاج لعمل السوق العالمي. وهناك أيضاً، اتفاق تام فيما بينهم على الآلية التي يتم من خلالها المحافظة على عدم المساواة. ومكسفة رابعة لنظرية الأنظمة العالمية، فإن من الضروري التركيز على التبادل غير المتساوي، وهو في نظر الاقتصاديين الماركسيين موضوع يتضمن قضايا

معقدة. ومن الواضح أن أمين Amin، وفرائدك، ووالرشتاين كانوا متأثرين إلى حد كبير، بالجدل الدائر حول التبادل المتساوي، ولا سيما بأعمال إيمانويل سنة ١٩٧٢ Emanuel. وعلى مستوى آخر، فإن التبادل غير المتساوي يشير فقط، إلى عدم المساواة في العلاقات التجارية بين المجتمعات الصناعية المتقدمة، وبقيّة مجتمعات العالم ... عدم مساواة واضحة لأي إنسان. وعلى كل حال، فإن محاولة تفسير سبب حدوث التبادل غير المتكافئ هو شيء آخر. فبالنسبة لإيمانويل، فإن نظرية البورجوازية الأسعار المقارنة، التي تحاول تفسير، وفي العادة تسويغ، التقسيم الدولي للعمل، هي نظرية غير مناسبة. فهو يؤكد بدلاً من هذا كله، على التبادل غير المتكافئ، لأنه أكثر الآيات التحويل بدائية. فهو يعطي الحق للدولة المتقدمة، أن تبدأ بدمية غير عادلة وأن تستمر فيها وأن تقيم علاقات تجارية غير متماثلة، أو تكون فيها هذه الدول الشريك السيد. ويوجد في صلب هذه النظرية الافتراض القائل، بينما يسمح لرأس المال بالانتقال داخل الحدود الدولية، ولا يسمح للعمل بذلك، فإن النتيجة ستكون عندها وجود الفروق الواضحة بين أجور العمال في العالم الثالث، وأجور نظرائهم في الغرب الصناعي. ويتبع هذا، أن منتجات العالم الثالث يتم إنتاجها من قبل أناس يقيم عملهم بأنه، نسبياً، أقل قيمة من الناحية النقدية، فإن المنتجات نفسها هي نسبياً، أقل، وأرخص ثمناً، من تلك التي يتم إنتاجها في الدول الرأسمالية المتقدمة. وهذا بدوره يعني، أن شروط التجارة متحيزة جداً للغرب، ونبتل كل ما في وسعها لتشجيع العالم الثالث على الإنتاج بهدف التصدير. ومن الواضح أن الاستثمار الأجنبي هو أحد أشكال هذا التشجيع في قطاع التصدير. في العالم الثالث، فحسب رواية أمين Amin:

«هذا هو الإطار المرجعي لنظرية التبادل غير المتكافئ. إن المنتجات التي يتم تصديرها من قبل دول المحيط سومة إلى درجة أن عائد العمل سيكون أقل مما هو في دول المركز. ويمكن أن تكون أقل إلى الحد الذي يصبح المجتدع فيه،

بكل وسيلة اقتصادية، وغير اقتصادية، مسخراً للقيام بهذه الوظيفة، أي إنتاج عمل رخيص لخدمة قطاع التصدير»^(١٣).

إن هذا الجانب من التبادل غير المتكافئ، ليس بعيداً عن الجدل. فمثلاً، ينتقد ماندل Mandel افتراض إيمانويل، بأن رأس المال متحرك عالمياً، ويؤيده في ذلك كل من فرانك ووالرشناين. فإذا كانت هذه هي الحالة، فإن الدول ذات الأجور المتدنية، سيغمرها رأس المال الأجنبي، ولن يكون هناك تخلف. ويشير إلى مثال إمبيريكى واضح، وهو أن رأس المال الأجنبي، في الحقيقة أعد باستمرار لقبول معدلات متباينة من الربح في الاقتصاد العالمي. ويقول إن الاختلافات العالمية في القيمة، والثمن لسعة قوة العمل، التي يعطيها إيمانويل قيمة أقل مما تستحق، إنما هي نتائج للتنمية غير العادلة للشكل الرأسمالي للإنتاج، أو لإنتاج العمل في العالم، ولكنها ليست الأسباب^(١٤).

وإذا كانت معدلات الأجور هي نتيجة لتنمية غير عادلة، أكثر من كونها سبباً لها، فإنه يصعب استخدامها لتفسير التبادل غير العادل، والذي تعتبره مؤشراً له فقط. ويمكن حل ماندل Mandel لهذه المشكلة، في الإشارة إلى هذه البناءات الاجتماعية للمجتمعات المتخلفة، مثله في ذلك مثل فرانك، ليس كأمثلة من نوع أو آخر لرأسمالية تابعة، وإنما كمجموعة معينة من علاقات الإنتاج لمراحل ما قبل الرأسمالية، وشبه الرأسمالية، والرأسمالية ولا يرجع سبب ذلك لافتقار المجتمعات المتخلفة لرأس المال، ولكن إما لأنه أجنبي (ترسل الأرباح فيما بعد للخارج)، أو أنه يتم استثماره في مشروعات غير منتجة. ويستمر هذا الوضع ويستمر معه التخلف، ما دامت أسواق العالم الثالث أسواقاً محدودة وصغيرة، والقطاعات الزراعية الأهلية متخلفة، ورأس المال الوطني مقيداً. ومن المستبعد أن يتغير هذا الوضع في ظل الاقتصاد العالمي الحالي، وهي وجهة النظر التي يشارك فيها ماندل، أصحاب نظريات الأنظمة العالمية. واكن أليات التخلف،

بالنسبة له، تفسر في إطار التبادل غير المتكافئ فهي نفسها نتيجة للتخلف وليس سبباً له. وإن النقاش الذي يدور حول مفهوم التبادل غير المتكافئ معقد ومفصل، ويتصل جانب كبير منه بمدى صلاحية، أو عدم صلاحية نظرية القيمة لماركس للنظام العالمي الجديد. ورغم ذلك، يعتبره كل من فرانك، ووالرشتاين، وأمين مكوناً رئيسياً لتحويل الفائض من دول المحيط، إلى شبه المحيط، إلى دول المركز، ويدور النقاش بينهم ليس حول وجود التبادل غير المتكافئ أو عدم وجوده، وإنما حول سبب وجوده في مجال الإنتاج، أو في السوق، أو في الاثنين معاً. إنه نقاش شغل مساحة كبيرة في تفكير التخلف، وبعض نقاد الماركسية.

ربما يكون تقريراً لشيء واضح، القول إن الخاصية الخامسة لنظرية الأنظمة العالمية تتعامل مع العالم كله، على أنه وحدة أساسية للتحليل. وزيادة في التأكيد، يعتبر العالم الذي نحن بصدد، عالماً رأسمالياً. وهناك بعض الاختلاف حول الحد الذي يمكن معه اعتبار دول المعسكر الشرقي جزءاً سهماً من النظام العالمي. وينظر فرانك إلى هذه الدول، بما في ذلك الصين، كجزء مكمل للنظام العالمي، مضحية بالتزامها تجاه الثورة الاشتراكية. وأما والرشتاين، فينظر إليها (دول المعسكر الاشتراكي)، وإلى الصين، كدول شبه محيطية تقع داخل النظام الاقتصادي العالمي. بينما من المعروف أن أمين Amin، اعتبر هسين ماو Mao نموذجاً للتنمية الاشتراكية، المتمركزة حول الذات. ولكنه لا يعتبرها، أو يصورها كذلك، في فترة ما بعد ماو. حقاً أن وصف أمين Amin للنظام العالمي، يقع بشكل واضح في إطار النظرية البنائية الوظيفية أكثر من فرانك، ووالرشتاين. إن تأكيده حيث يتركز، تأكيده، على العلاقة بين البناءات الاقتصادية المركزية، والمحيطية، في إطار عملية رأسمالية عالمية لتراكم رأس المال. ويدور النقاش، عامة، في إطار عمل الأنظمة، وحاجة رأس المال، ومتطلبات الرأسمالية. وفي الحقيقة، أن كل شكل من أشكال الإنتاج المنقسمة، يحدد وجود شكلين آخرين

متعارضين، ولكنهما متحدان في الوقت نفسه، بالنسبة لهذا الشكل من أشكال الإنتاج. وفوق هذا كله، فإن كل فئة من هذه الفئات، تعرف من خلال الوظيفة التي تؤديها في عملية الإنتاج. إن النظام الذي تحدث عنه أمين Amin هو العالم بأكمله، الذي يتكون من المركز، والمجتمعات المحيطة. وكل مجتمع له مواصفات مختلفة عن المجتمعات الأخرى، فيما يتعلق بأشكال الإنتاج. وتوجد من خلال هذه الأشكال، طبقات محورية، موحدة ومنقسمة على نفسها في آن معاً، ويتم تحديدها من خلال وظائفها في عملية الإنتاج. فهو يعترف في حقيقة الأمر، أن التشكيلات الاجتماعية أكثر تعقيداً مما يعكسه هذا النموذج، نموذج الطبقتين. ورغم ذلك، فحتى عندما نحاول التعامل مع التعقيدات الأميريكية، فإنه من الصعب التهرب من الانطباع السائد، بأن النظام التجريدي abstract هو الواقع Reality بالنسبة لأمين. حتى عندما يقبل بمقولة أن الوظائف الاقتصادية ما هي إلا مظهر من مظاهر التنظيم الاجتماعي، فإنه لا يمكن إنكار انتمائه الوظيفي:

«لا يمكن اختزال المجتمع إلى بنيته التحتية. فالطريقة التي تنظم بها هذا البنية (بمعنى آخر الحياة المادية) تتطلب القيام بوظائف معينة سياسية، وإيديولوجية، لها ارتباط أو اتصال بالشكل السائد للإنتاج، وعملية ربط حالات أو أشكال الإنتاج المختلفة التي تشكل بناء معيناً. ويمكن أن تقوم الطبقات التي تم تحديدها سابقاً بمثل هذه الوظائف، بشكل مباشر، أو أن تقوم بها جماعات اجتماعية تعتمد عليها. إن البناء الحقيقي لمجتمع معين سيكون مطبوعاً بطابع الجماعات»^(١٥).

ورغم وجود مثل هذه المرادفات الوظيفية، إلا أن حاجات النسق هي المسيطرة. وإن الأجزاء المكونة للنسق، سواء أكانت الطبقات أو، مكافئاتها الوظيفية، تبقى ضرورية لضمان استمرار عمل النسق. وعلى كل حال، فإنه حتى عند التعامل مع مناطق جغرافية معينة، يتردد أمين في أن يمثل لفئاته

Categories، بجماعات اجتماعية حقيقية. فليس من الواضح مثلاً السؤال لماذا استطاعت مجتمعات القرية، في العالم العربي، أن تقاوم الرأسمالية الزراعية لفترة زمنية طويلة^(١٦).

أو بشكل أكثر عمومية، لماذا تم تقييد قطاع التجارة الكوميرادوري (الاستشاري)، من قبل ظواهر تميز ببناءات المجتمع الحضري، وثقافة وإيديولوجية الطبقات الجديدة المسيطرة^(١٧). ومن الواضح أن إبراز أهمية الثقافة، والقيم، والبناءات الاجتماعية هو أمر مقصود، ولكننا لا نعرف كيف، ولماذا. ففي مصر، مثلاً، كانت الطبقة الثالثة من الحرفيين، والكتبة، ورجالات القرية، ورثة الثقافة التقليدية. لقد قاوم هؤلاء الاستعمار، بشكل فعال، في نهاية القرن التاسع عشر. ومع ذلك فقد تم إهمال طبيعة ومحتوى هذه الثقافة التقليدية. هل كانت مجرد انعكاس لمعارضتهم لاستيراد السلع الأوروبية؟ وماذا كان نوع علاقة هذه الثقافة بمجال الإنتاج؟

وفي الحقيقة، إن العوامل الفاعلة في نظام أمين العالمي، هي «الفئات» Categories. وتعرف في إطار الوظائف التي تؤديها في العملية الجارية لتراكم رأس المال، التي تبرز أهميتها، بل أهم من ذلك، أحقيتها الإيديولوجية بمصطلحات مثل: العوامل الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة، واشتراكية البرجوازية الصغيرة، والقومية المعتدلة، وقومية الفلاح الثائر، وهكذا. والشئ الناقص من هذا الكل، وأجزائه العاملة، هو خلوه من أي مفهوم للعمل الإنساني الهادف، الحادث في بيئة ثقافية ذات معنى.

إن نظام والرشتاين، الذي يشتمل على المركز، والمحيط، وشبه المحيط، هو نظام تجريدي أيضاً. وهو واضح في قوله، إذ يمكن أن يكون لتقسيمه الثلاثي للعالم علاقة بسيطة بالواقع:

«لا أقول أن هناك ثلاث طبقات موجودة في الواقع، ولكنني أقول بوجود محورين. إنني لست، في الواقع، متحيزاً لهذه الأفلاطونيات، وإنما أريد أن أؤكد أن الصراع الطبقي يتركز سياسياً حول محاولة الطبقات المسيطرة إيجاد طبقة ثالثة، والإبقاء عليها لمواجهة محاولة الطبقات المضطهدة استقطاب الحقيقة وإدراكها»^(١٨).

لنعد إلى نقطة سبق ذكرها، رغم اتهامنا بالانشغال بالماهيات الأفلاطونية، وهي لماذا نحتاج إلى تقبل فكرة إدخال كثير من المجتمعات المختلفة في فئة المجتمعات شبه المحيطية، في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الفئة موضع تساؤل. وكما هو الحال بالنسبة لبارسونز، منظر الأنظمة القديم، فإنه يبدو، في بعض الأوقات، أن العلاقات التي تربط التجريدات الخاصة بالنظام العالمي، مع الواقع الإمبريقي هي علاقات واهية.

وأخيراً، يجب الإشارة إلى أن فرانك، ووالرشتاين، وأمين، يوافقون على الإصلاحات التي يمكن إدخالها لعلاج المشكلات التي أحدثها النظام الرأسمالي العالمي. إن الإجابة عن ذلك بالنسبة لفرانك، هي قيام ثورة اشتراكية على مستوى العالم، تقودها البلدان الاشتراكية التي تحافظ على التزامها بالاشتراكية، وذلك من خلال مشاركتها في النظام العالمي. إن الثورة في بلد واحد غير ممكنة، ويشكك والرشتاين، في مصداقية المجتمعات الاشتراكية الموجودة في الوقت الحاضر. ففي الوقت الذي حدثت فيه الثورات الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، والصين وكوبا، يسلم بأنه قد تم إعادة توزيع الاستهلاك الداخلي، وتم تأمين وسائل الإنتاج. ولكنه يؤكد، بأنه لا تلك الإجراءات، ولا الزيادة في الاعتماد على الذات، يمكن أن تحقق الاشتراكية. فملكية النولة والاعتماد على الذات، والاشتراكية في دولة ما، ليست وحدها كافية:

«إن الإنتاج من أجل الاستهلاك، وليس الربح، والقرارات المنطقية حول التكاليف الربحية (في معناها الواسع) للاستخدامات البديلة، هو شكل مختلف من أشكال الإنتاج. شكل يمكن اعتماده في التقسيم الأحادي للعمل هو الاقتصاد العالمي، والذي يتطلب وجود حكومة واحدة»^(١٩).

وباختصار، فإن الاشتراكية الحقّة، تتطلب وجود نظام عالمي جديد. ويزودنا أمين Amin بالحل نفسه، مؤكداً أن التنمية الحقّة، المعتمدة على الذات، لا يمكن أن تحدث إذا لم تحطم دول المحيط، القيود التي تربطها بدول المركز. إنه إجراء ضروري، لكنه في المحصلة النهائية، ليس كافياً، فيجب أن يكون الهدف إقامة مجتمع اشتراكي شامل Global، وسوف يأتي المحرك لذلك من المحيط، وليس من المركز. وفي الحقيقة، إن هذه إحدى أطروحات أمين الأساسية:

«عندما يكتمل نمو نظام ما، ويصبح مهيمناً، فإن هذا يبدأ من المحيط، وليس من المركز. وهناك مثالان يمكن إعطاؤهما لتوضيح هذه الأطروحة - ظهور الرأسمالية في محيط الأنظمة الكبيرة السابقة، في مرحلة ما قبل الرأسمالية، والأزمة المعاصرة للرأسمالية»^(٢٠).

ولا بد من الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه عندما يأتي الأمر إلى تأكيد الإمكانات السياسية لتطبيق اشتراكية شاملة، فإن فرانك، ووالترشتاين، وأمين، متشائمون حيال هذا الموضوع. ويستمر النظام الرأسمالي في البقاء، على الرغم من وجود الأزمات المستمرة، ويستمر مع هذا الوضع دمج المجتمعات الاشتراكية التي تتنازل عن مبادئها المعلنة، وتحتل من التزامها الثوري وذلك من خلال المساعدة في تدعيم نظام يقوم على استغلال فقراء العالم، عن طريق البرجوازية العالمية. ويبقى النظام الاشتراكي العالمي الأحادي في المستقبل.

نتائج :

لقد شاهدنا عند كل من فرانك، ووالرشتاين، وأمين، الشكل غير المزخرف لما عرف بنظرية الأنظمة العالمية. ومن الواضح، أنهم يختلفون في تفاصيل كثيرة، فهم يركزون إلى حد ما على مناطق مختلفة، ولكن، ورغم كل ذلك، تجمع بينهم أشياء مشتركة بما في ذلك المعارضة الشاملة لنظرية التحديث. ومع المخاطرة في الإفراط في تبسيط الأمور، فإنه يمكن تلخيص آرائهم من خلال طرح بعض النقاط الرئيسية:

١- إن التنمية، والتخلف، هما في الأساس، مظاهر العملية الاقتصادية نفسها، وإن تحقيق التنمية كان على حساب زيادة التخلف. وفي الحقيقة، أنه يمكن النظر إليها كتطبيق دولي «لمقولة الجيد المحدود»، حيث ينظر إلى العالم ككعكة إذا حصلت جماعة من الجماعات على نصيب كبير منها، فيجب أن تنفع الجماعات الأخرى، بأخذ نصيب أقل من هذه الكعكة. فوجود النظام الرأسمالي العالمي، يعني أن استعداد التنمية لدى الدول المختلفة قد سَدَّ أمامه الطريق.

٢- لقد بدأ النظام العالمي الرأسمالي، عندما طورت الشعوب الغربية علاقات تجارية مع البلدان الأخرى غير الأوروبية. ثم انضم إليها، بالترتيب، وعلى مراحل، بقية العالم في نظام عالمي للتبادل. وأن كل المجتمعات، بما في ذلك، تلك التي ليس لها تاريخ مباشر مع الاستعمار، وتدَّعي بأنها اشتراكية، هي الآن جزء من هذا النظام.

٣- إن الآليات التي يستمر بها عمل النظام الرأسمالي العالمي، هي موضع نقاش وجدل، ولكن جوهر القضية هو التبادل غير المتكافئ. وهذا يشير في الواقع، لوجود علاقات قوى غير متوازنة، تكون فيها مجموعة من

الشعوب، وهي المتقدمة بالطبع، قادرة على تحقيق مكاسب تجارية، تحرز من خلالها تفوقاً على الآخرين، التي تعكس بدورها اختلافات في مجال القوة العسكرية والاقتصادية.

٤- ينقسم العالم إلى مجموعتين، أو ثلاث مجموعات رئيسية من الشعوب. ففي جانب، هناك الشعوب التي تملك القوة الاقتصادية وهي: المتقدمة، والمحور، والمركز، أو المناطق المتحضرة. وفي الجانب الآخر، هناك الشعوب التي تنفقر إلى القدرة على التأثير في الآخرين: المتخلفة، والمحبطة، أو النابعة. ولا تختلف هذه الأقاليم، أو هذان المحوران المتضادان في النظام العالمي، في مستويات الحياة فحسب، بل يختلفان أيضاً في بناءاتهم الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك، أنه بالنسبة لبعض المنظرين، هناك فئة تقع في الوسط - الشعوب النامية جزئياً، أو شبه المحبطة - التي تشير إلى تلك المناطق المستغلة من قبل دول المركز، والتي تستغل بدورها المناطق التي تستفيد من الفئات الذي يتساقط من على سائدة السيد الرأسمالي.

٥- إن العالم في الأساس، هو نظام اقتصادي تمثل المؤسسات فيه وحدات التحليل الرئيسية التي تمثل قطاعات مختلفة من العمل، ورأس المال. يعتبر الشكل الذي يتم به استقطاع فائض القيمة من العمل شيئاً أساسياً في هذا التحليل. ولكن، من المسلم به أنه يجب أن لا تعتمد الرأسمالية، في المناطق المحيطية، على أجور العمل فقط. وبالمثل، يتم تعريف الطبقات الاجتماعية، بناء على وضعها في النظام الكلي. وأن الظواهر الاجتماعية، والثقافية، والسياسية هي، على الأقل، في المثال الأخير، نابعة من المجال الاقتصادي. ويمكن تفسيرها، في نهاية الأمر، بالرجوع إلى البناءات الاقتصادية. وتعتبر الشركات الأجنبية، خاصة، الأدوات الرئيسية للاستعمار الجديد. فهي آلة

حبيوية في عملية تحويل الفائض من الدول المحيطية، أو شبه المحيطية، إلى دول المركز. ويعتبرها منظرو النظم العالمية، الصورة المصغرة للرأسمالية، ولها أثارها المدمرة على استعداد العالم الثالث للتنمية. إنها تمثل الأدوات الرئيسية لنقل الرأسمالية.

٦- إن مجال الحركة للدول المتخلفة محدود. فقد تمت تنمية هذه المجتمعات فقط، عندما انهارت، أو ضعفت علاقاتها، إلى حد كبير، مع المراكز الرأسمالية. وعليه، يمكن القول أن الأمل الوحيد للدول المتخلفة يكمن في قطع أو تجميد علاقاتها، إلى أبعد حد ممكن، مع الدول الرأسمالية، وأن تعتمد على ذاتها في تنمية نفسها. وتختلف الكيفية التي يمكن أن تتحقق بها التنمية من كاتب لآخر. ولكن ما هو متفق عليه، عامة، أن مزيداً من الاعتماد على الذات، والاشتراكية يمثل جزءاً مهماً من الإجابة. ويمكن أن يرافق ذلك، مزيداً من التعاون مع دول اشتراكية أخرى.

هوامش الفصل السابع

- 1) Wallerstien, 1979, p. 15.
- 2) Wallerstien, 1979, p. 17.
- 3) Amin, 1976, p. 204.
- 4) Frank, 1978, p. 11.
- 5) Wallerstien, 1979, p. 22.
- 6) Wallerstein, 1979, p. 100.
- 7) Wallerstein, 1976, p. 76.
- 8) Frank, 1972, p. 1.
- 9) Amin, 1976, p. 202.
- 10) Wallerstein, 77, pp. 23 ... 4.
- 11) Wallerstein, 1979, P. 25.
- 12) Wallerstein, 1997, p. 200.
- 13) Amin, 1974, p. 13.
- 14) Mandel, 1978, p. 353.
- 15) Amin, 1976, p. 24.
- 16) Amin, 1976, p. 298.
- 17) Amin, 1976, p. 298.
- 18) Wallerstein, 1979, p. 224.
- 19) Wallerstein, 1979, p. 91.
- 20) Amin, 1976, p. 10.

الفصل الثامن

منظور النظم العالمية

لقد ذهب منظرو الأنظمة العالمية، إلى أبعد مما ذهب إليه أسلافهم من المفكرين. ومن الواضح، أنهم حادوا كثيراً عن الماركسية الكلاسيكية، التي اعتبرت الرأسمالية مرحلة ضرورية من مراحل التنمية، أضف إلى ذلك، أنهم وسعوا، بل يمكن القول، إنهم حرفوا، عمل أصحاب النظرية الاعتمادية في أمريكا اللاتينية، الذين ركزوا جيداً، على التنمية التاريخية لمجتمعات أمريكا اللاتينية، وعلى العلاقات الجدلية بين البناءات الخارجية للاعتمادية، والبناءات الداخلية لتشكيلات اجتماعية معينة.

لقد نظر، فرانك خاصة، ومنظرون آخرون للأنظمة العالمية، إلى الاعتمادية نظرية عامة، ولذا فقدت مكوناتها الدينامية وتأكيداً على الصراع الداخلي. ومن المهم، أن كثيراً من منظري الاعتمادية كانوا مستعدين لقبول الفكرة القائلة إن هناك نوعاً من التصنيع يجري في أمريكا اللاتينية. واختبروا الطرق التي تتغير من خلالها البناءات الاجتماعية غير المتجانسة. وعلى أية حال، فإن المنهج المفتوح - المقفل، الذي ميز نظرية الاعتماد، كان في العادة متضمناً في منظور النظم العالمية، مع الأخذ في الاعتبار أن فرانك هو، المتحدث غير المنتخب باسم نظرية الاعتماد. وقد تم استخدام الاعتمادية، والنظام العالمي، والتخلف، بشكل مترادف ومتراصف لوصف منهج واحد وعام. وبالتأكيد، فإنه رغم اختلاف مجال هذه النظريات إلا أن رسالتها إلى حد ما واحدة.

ويمكن تقسيم انتقادات نظرية النظم، إلى تيارين :

- التيار الأول، هو التيار الماركسي .

-- أما التيار الثاني، فهو التيار المخالف لوجهة النظر الماركسية.

ويمكن أن يوضع تقسيم آخر، مع وجود تداخل كبير، بناء على درجة

تركيز الانتقادات على القضايا الأمبيريقية والنظرية.

الانتقادات الماركسية :

يشتمل الخلاف بين الماركسيين، ومنظري النظم العالمية، على المستويين الأمبريقي والنظري، على ادعاءات متنافسة تتركز حول من الذي يقدم الجانب الأكثر نقاء من النظرية الماركسية. وتوجد، في حقيقة الأمر، انقسامات ملحوظة بين الجانبين. ويقول بعض النقاد، إن نظرية النظم العالمية نظرية مشوشة مفاهيمها، ولا سيما فيما يتعلق باستخداماتها للفئات الماركسية. وقد تمت الإشارة سابقاً، من وجهة نظر منظري النظام العالمي، إلى أن عملية الاندماج مع النظام العالمي الرأسمالي، بدأت مع بداية التوسع الغربي في العالم الجديد وذلك في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر. إن المعنى الواضح لهذا الوضع، هو أن النظام العالمي الرأسمالي وجد في أوروبا الغربية، قبل ظهور الثورة الصناعية بوقت طويل، يمكن القول إن الاندماج في النظام الاقتصادي الغربي، لم يكن متناعماً مع تبني الشكل الرأسمالي للإنتاج. وهو رأي تبناه لاكلو Lachau، مع الإشارة بشكل خاص لأمريكا اللاتينية. فقد قال إن الرأسمالية عملية إنتاجية يحركها حافز الربح، وهو ببساطة تعريف غير مناسب، وهو موقف اتخذته كل من فرانك ووالرشتاين. وبهذا العمل، فإنه يتم تجاهل علاقات الإنتاج، وتصبح الرأسمالية في وضع مضطرب مع وجود نظام اقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإنه يجب النظر إليها كشكل من أشكال الإنتاج تتسم، في جوهرها ببيع العمال

لقوتهم العاملة، التي تفترض مقدماً انفصالهم عن وسائل الإنتاج. ويأخذ
والرشتاين ذلك في الاعتبار، فيميز بين العمل الحر الماهر في المركز وبينه في
المناطق التابعة، حيث يوجد عمال أقل مهارة في منطقة المحيط، ويتعايشون على
النظام الرأسمالي العالمي، مما دفع لاكلو Laclau لأن يهتف بأعلى صوته، إن
والرشتاين بعمله هذا لا يبدو أنه واع لمعنى «العمل الحر» ونتيجة لذلك فقد نسي
ما يعرفه أي ماركسي^(١). وبالمثل، استطاع فرانك أن يؤكد بأن أمريكا اللاتينية لم
تعد إقطاعية، وأنها أصبحت رأسمالية بعد أن غزتها أسبانيا فقط، لاعتقادها بأن
الشكل الإقطاعي للإنتاج، لا يمكن أن يتنافس مع اقتصاد السوق، ومع الزيادة
القهرية الاقتصادية للعمالة. وبالمقارنة، يصير لاكلو Laclau على أن شكل
الإنتاج عبارة عن تجريد، وأنه يجب أن لا نخلط بينه وبين أنظمة اقتصادية
معينة، وثابتة، يمكن أن تفرز أشكالاً متعددة من أشكال الإنتاج. ويذهب إلى القول،
بأن رأس المال التجاري يمكن أن يعمل، وأنه قد عمل بالفعل، بشكل مستقل
نسبياً، لمدة طويلة من خلال أشكال غير رأسمالية للإنتاج.

ويأتي في صلب النقد الموجه لاكلو، القول إن نظرية النظم العالمية مبينة
على وجهة نظر مغلوطة لطبيعة الرأسمالية، وبشكل أكثر عمومية لأشكال
الإنتاج. وهناك وضع مشابه، يتبناه برنر Brenner، (١٩٧٧)، لكنه أكثر شمولية،
يوافق فيه على أن تعريفه للرأسمالية المبني على السوق، هو تعريف سليم. وإذا
كانت هذه هي الحالة، فإنه يمكن أن تعرف الرأسمالية من قبل الأفراد العاملين
ذوي النوايا الذاتية، الذين تكون دوافعهم الربحية كافية للدعوة لإقامة نظام
رأسمالي. وبدلاً من هذا كله، فإنه يجب اعتبار الرأسمالية كنظام من الإنتاج،
مبني على استغلال العمل الحر، الذي يكون فيه التراكم، والتنمية، والإبداع، جزء
من النظام وهي نتاج للوجود السابق للقوة العاملة الحرة. وبناء على هذا الرأي،
فإن السوق في حد ذاته، لا يمكن أن يؤدي إلى التنمية، أو إلى الاعتماد، فبدلاً من

هذا، فإن القوة الدافعة للتنمية، والتغير، من حالة من الإنتاج إلى حالة أخرى، هما ميزان القوى الطبقية، التي هي نتيجة لصراع طبقي مستمر. إن عدم الأنساق مع نظرية النظم العالمية، ليست ببساطة خلافاً حول تعريفات، لأنه إذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك لا يمثل الطبيعة الرأسمالية وأصولها. ويعارض برنر Brenner أيضاً، الفكرة القائلة إن التنمية، والتخلف مرتبطان سببياً، وأن الآلية التي تربطهما هي التبادل غير المتكافئ وبالمقارنة، فإن التنمية هي: «وظيفة للنزعة إلى تراكم رأس المال من خلال الإبداع، وجزء من بناء تاريخي ستطور من العلاقات الطبقية، يحكمه نظام حر من الأجر العمالي. وانطلاقاً من هذه النقطة المحورية، فإنه لا التنمية الاقتصادية، ولا التخلف، يعتمدان بشكل مباشر على بعضهما البعض، ولا تربطهما أية علاقة سببية. وكل منهما نتاج لعملية تطور معينة في مجال العلاقات الطبقية، قررتها جزئياً رأسمالية خارجية، ارتبطت بعلاقة إنتاج غير رأسمالية»^(٢).

ليس معنى ذلك أن برنر Brenner ينكر الاختلافات بين مجتمعات العالم الثالث، والغرب الصناعي، أو أنه ينكر وجود التبادل غير المتكافئ. فهي، على كل حال، عوامل ثانوية في تنمية الرأسمالية واستمرارها، التي تعتمد على إنتاجية قوتها العاملة الحرة. ومقارنة مع المجتمعات قبل الصناعية، فإن الرأسمالية التي تتصف بوجود التنافس بين جماعة المنتجين، الذين يعتبرون أن الطريقة التي تقيهم متفوقين على غيرهم، تكمن في التقليل من الوقت الضروري لاختلاط العمال اجتماعياً أثناء عملية الإنتاج. وإذا وضعنا هذا بشكل مختلف، نقول إن هذا يمكن تحقيقه بشكل كبير من خلال زيادة ما أسميناه بخصائص العمل النمسي، وليس المطلق^(٣)، وتشتمل العملية على إبداع دائم، ومستمر من قبل الرأسماليين المتنافسين، إنها عودة مثيرة لنقطة محورية في نظرية التحديث.

وفي إصرار برنر Bernner، على أنه لا بد من التركيز على مجال الإنتاج، والعلاقات الطبقية، والصراع الطبقي، إنما هو يكرر بذلك موضوعات

سُغلت الماركسية الكلاسيكية، والتي، في رأيه، تم التشويش عليها من قبل نظرية الأنظمة العالمية. ويشير إلى أهمية الصراع الطبقي أيضاً، كل من : ليز Leys، (١٩٧٧-١٩٧٨-١٩٨٠)، وبتراس Petras، ١٩٧٨ وفيلبس Phillips ١٩٧٧، وجميعهم يهتمون نظرية النظم العالمية، بأنها تعالج عملية التشكيل الطبقي، والصراع الطبقي كرواسب. إنها شكوى عامة، فالعلاقات الطبقية تبرز في تشكيل فرائك، لكنها تظهر كقنات تحليلية جانبية، تنفقر إلى محتوى ذات معنى^(٤). ويقول برنر أيضاً، إن والرشتاين كان مذبذباً، لأنه وضع الصراع الطبقي في تحليله على الهامش. ومن المفير للاهتمام، أن ليز كان في فترة من الفترات، داعية متحمسة لنظرية التخلف. واعتبر تطبيقها على كينيا تقدماً هائلاً، تتفوق فيه على نظرية التنمية التقليدية من الناحيتين : السياسية والفكرية، وبعد سنتين فقط، وصفها بأنها نظرية جامدة، ومكررة، وغير قادرة على حل، حتى على صياغة مشكلات استراتيجية التنمية، وبأنها تنفقر لأي تأثير عملي على الصراع الشعبي. وما هو سوا من ذلك كله، أنها معرضة للاحتماء من قبل التنمويين البرجوازيين ، وفوق هذا وذاك، ليس لديها تعريف محدد للتنمية، والاستغلال، وتستخدم مفاهيم بدائية تصف بالعمومية، وهي مجرد مفاهيم مضادة لمفاهيم النظرية البرجوازية. وأخيراً، تنفقر إلى الانسجام وأنها أيديولوجيا أكثر من كونها نظرية عملية، حيث عملت مفهوم الطبقة الاجتماعية، الذي هو في المحصلة النهائية متخلف، وغير فعال.

ويقول كل من ليز Leys، وبتراس Petras، إن نظرية النظم العالمية، جنب التركيز على مضامين قومية، وعالمية للصراع الطبقي. ويشير بتراس خاصة، إلى أنه رغم أهمية العلاقات الخارجية، فإنه يجب أن لا نعتبرها مبررات، وإنما هي عناصر نظام طبقي عالمي. وفي الحقيقة، إن هذه الدعوة مودة إلى الدولة القومية كوحدة من وحدات التحليل، وهو ما يمكن اعتباره أشد، أعنف نقد وجه لنظرية النظم القومية.

وبين بتراس Petras :

«أن النزعة الموجودة لدى منظري النظام العالمي، تميل إلى تجزئة القضية إلى سلسلة من الصيغ التتموية التجريدية، مستخرجة، أو مستبطنة من نظام طبقي شامل وثابت، يشبه إلى حد بعيد، المتطلبات الوظيفية، ونماذج التوازن، في علم اجتماع بارسونز»^(١٥).

لقد رافق الإسهال النسبي للبناءات الطبقية في العالم الثالث، من قبل منظري النظم العالمية، الانتقاص من قدر البرجوازيات الموجودة في العالم الثالث، نظراً لأنها، في أغلب الأحيان، تخدم ببساطة، مصالح الرأس المال العالمي. وقد نتج عن هذا وضع غريب، بالنسبة لرأس المال القومي والتنمية القومية، اللذين عطلتهما بناءات الاعتماد العالمية، حيث اعتبر كلاهما مترادفين. وقد ترتب على ذلك : «أن رأس المال القومي، أعطى الفرصة ليطرح نفسه ممثلاً للمصلحة القومية، ولكنه في نهاية الأمر رفض، ليس لأنه رأس مال، بل لأنه غير قادر على أن يكون وطنياً بما فيه الكفاية»^(١٦).

ويعني آخر، إنها ليست الرأسمالية في حد ذاتها، هي التي تم رفضها و إنما التنمية الرأسمالية الموجهة من قبل الأجانب ونتيجة لذلك، فإنه إذا قدر للسياسات الوطنية أن تسلم لطبقة رأسمالية محلية، أمكن أن تأخذ التنمية مجراها. إن الافتقار لبرجوازية متجانسة هو، حقاً، الذي يجعل الفرصة مواتية لبدائل أخرى. ونقول فيليبس Philips، يتعين على الماركسيين أن يتوقفوا عن التساؤل فيما إذا كانت الرأسمالية تستطيع الارتقاء بعملية التنمية. وعليهم، بدلاً من هذا، أن يركزوا على طبيعة الصراع الطبقي في العالم الثالث. وهكذا، تعيدنا فيليبس Philips ، مرة أخرى إلى التركيز على البناءات الاجتماعية غير المتجانسة. ويجب أن يكون واضحاً، أن بعض الماركسيين هم أقل اقتناعاً بالتشكيلات النظرية للنظام الرأسمالي العالمي. وأن مثل هذه النزعات، ليست متعلقة

بالتفصيلات الفكرية الدقيقة، مع أنها تتضمن ادعاءات متنافسة حول من هو أقرب إلى كتابات، أو روح كارل ماركس. وتتعكس المواقف التي يجب اتخاذها في هذا النوع من النقاشات، ليس فقط في طريقة عرض المادة الامبيريقية واختيارها، ولكنها تعكس نفسها كذلك في الاستراتيجيات السياسية، والاقتصادية، للتنمية في الواقع العملي للعالم.

وعلى مستوى أكثر امبيريقية، هناك ماركسيون يقولون إن نظرية النظم العالمية عاجزة في تفسيرها للبيانات الامبيريقية المتاحة حول تنمية العالم الثالث. ويقال باختصار، إن التنمية حادثة، وإن الرأسمالية تحقق رسالتها التاريخية. إن هذا الموقف مرتبط جداً بموقف وارن Warren (١٩٧٣، ١٩٨٠) الذي يدعي بأن التنمية الرأسمالية الناجحة في كثير من الدول المتخلفة هي إمكانية حقيقية. وأن العقبات الرئيسية التي تواجهها، ليست موجودة في العلاقة القائمة بين العالم الثالث والغرب، لكنها تكمن في التناقضات الداخلية للعالم الثالث نفسه^(٧).

وحقيقة الأمر، أن نمو الرأسمالية الوطنية في العالم الثالث، سوف يؤدي إلى انتهاء الاعتماد، ويقول وارن Warren في معارضته لوجهة نظر النظام العالمي، إن الرأسمالية تجلب معها التخلف لمجتمعات العالم الثالث :

«إن البيانات الامبيريقية، تفقد هذه الصورة. فقد حدثت في فترة ما بعد الحرب، تحسينات لم يسبق لها مثيل في مجال نمو القدرة الإنتاجية، وتحقيق الرفاهية المادية لغالبية السكان. أثبتت المجتمعات الرأسمالية النامية في آسيا، وأفريقيا في قدرتها بشكل متزايد، على استحداث موارد داخلية قوية للتوسع الاقتصادي، وتحقيق مكانة اقتصادية، وسياسة مستقلة»^(٨).

إن هذا الرد القوي لنظرية التخلف، لم يكن شائعاً بين الماركسيين المحدثين، نظراً لأن جانباً كبيراً من حجة وارن Warren، أخذ من مصادر غير ماركسية. وفي مثل هذه المظاهر، يكون مصدر البيانات نفسه. ورغم ذلك، فإن وارن Warren يقدم دعماً كافياً لموقفه، يمكن تلخيصه على النحو التالي :

١- ... ارتفعت ... عموماً ... معدلات النمو، منذ الحرب العالمية الثانية، في أجزاء كثيرة من العالم الثالث، أكثر من نظيرتها في الدول المتقدمة، وقد رافق ذلك النمو اتساع الفجوة بين الفقراء، والأغنياء في العالم الثالث. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن وارن Warren قال أيضاً، إنه قد ينتج عن التنمية الرأسمالية، في مراحلها الأولى، شيء من عدم المساواة الاجتماعية .

٢- ... تعمل الطبقة الرأسمالية الوطنية في مناطق متعددة، ورئيسية من العالم الثالث، بنشاط وفعالية، على تشجيع الإبداع، وتراكم رأس المال، والانشغال بالتصنيع، فهي تقوم بالوظائف التي تناسب الطبقة الرأسمالية .

٣- إن عملية التحضر، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، هي توسع نشاط للسوق، رغم أنها غير مخططة، تتزايد مع تقسيم العمل في المجتمع، وتساعد على كسر طوق العزلة الاقتصادية، التي تتميز بها مجتمعات ما قبل الصناعة. إنها تمثل، عامة، تقدماً ملحوظاً في الظروف المعيشية للمهاجرين. ويستخدم Warren وارن بيانات الأمم المتحدة الإحصائية، ليقول إن مثل هذه التحسينات، إلى جانب الزيادة في عدد السكان، ترتبط مباشرة بالزيادة في الناتج القومي الإجمالي (GNP).

٤- يمكن أن نلمس دليلاً آخر يدل على أن الطبقات الفقيرة في العالم الثالث، تستفيد من التنمية الرأسمالية، وذلك من خلال التحسينات الجارية في المجتمعات المختلفة في ميادين مختلفة، مثل : التعليم، والتغذية، والصحة ، ومعدل الوفيات، والإسكان، أضف إلى ذلك كله، أن الصفوة في العالم الثالث، وحدها، لا تشكل السوق المحلي للسلع الاستهلاكية طويلة الأجل. وثبين المعلومات المتوافرة، عوضاً عن ذلك، أنه مع وجود التحضر، فإن الجماعات متدنية الدخل توفر بشكل متزايد، سوقاً للجملة لبعض البضائع، مثل : الدراجات الهوائية، وأجهزة المذياع، وأجهزة التلفزيون، والدراجات

النارية، والثلاجات، وبالطبيعي، كما يعلم وارن Warren، أنه يمكن القول إن عملية الاختيار عند الفقير هي أمر محير، وأن الطبقات الفقيرة أفسدت، نتيجة لسيطرة النزعة الاستهلاكية الغربية عليها. ولكنه يتدارك ذلك حين يقول، وهو محق في ذلك، إن أولئك الذين يملكون مثل هذه السلع بكثرة، هم وحدهم الذين يشعرون بأنه من غير المناسب القول، إنه ليس من المرغوب فيه أن يمتلكها الآخرون^(٩).

٥- على الرغم من أنه كان هناك إهمال نسبي لقطاع الزراعة في العالم الثالث، إلا أنه من المحتمل أن يكون هذا الإهمال مؤقتاً. فقد انتشرت وبسرعة، العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، والأساليب الزراعية الرأسمالية، في المناطق الريفية. ورافق هذا الانتشار نمو في أجور العمال، مما زاد التباين بين المزارعين، وزاد معه التوسع في نسبة الناتج الزراعي الذي يذهب إلى السوق .

٦- إن التصنيع دوراً أكثر أهمية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمجتمعات المختلفة. وتتساوى أهمية هذا الدور، في بعض أجزاء العالم الثالث، هذا إن لم يكن أكثر أهمية من مثيله في الغرب الصناعي. وتتسم بعض دول العالم الثالث، نتيجة للتصنيع، بسمات أبعد ما تكون عن الاقتصاد النموذجي للدول المتخلفة^(١٠).

إن وارن Warren لا يقول إن كل شيء يسير على ما يرام في العالم الثالث، أو أن التنمية الرأسمالية لا تخلو من المشاكل. فهو يعترف، في الحقيقة، بأن الكثير مما يقوله لا ينطبق على الدول الفقيرة في العالم الثالث - الدول التي استفادت بعض الشيء من الرأسمالية، نظراً لأنها حرمت بشكل أساسي من وجود رأس المال فيها. أضف إلى ذلك كله، أن بياناته الإمبريقية لم تتجو من النقد^(١١).

وعلى أية حال، فإن النقاش الذي دار بين وارن Warren، ونظرية النظم العالمية، استند في أساسه إلى أساليب مختلفة في معالجتها للمثالي والواقعي. واتباعاً لخطى باران Baran، فإنه يوجد في أذهان منظري النظم العالمية أنموذج للتنمية الاشتراكية لم يتحقق بعد. فبينما ينظر وارن، ومؤيدوه إلى العالم (الرأسمالي) الحقيقي كما هو، ولكن بمقاييس إحصائية، فإنهم يعترفون بمحض إرادتهم أنه أبعد ما يكون عن الكمال. إن الدليل الأميريقي لوارن، يمكن نقده على أساسين واضحين تماماً، أولهما: أنه يسوي بين النمو والتنمية. وثانيهما: أن الدول الأقل تقدماً ونمواً، ولكنها تنمو بسرعة، هي استثناء. وعلى كل حال، يقول أحد اتباع وارن Warren:

«إن كلا القولين لا يمكن تأييدهما. فالحجة الأولى مبنية، أحياناً، على توقع أخلاقي بأن الرأسمالية يجب أن تكون مفيدة، أو جيدة أو ... على أساس الرأي القائل أن النمو الرأسمالي في دول المحيط مشوه، والذي يعني ضمناً استبداله بنوع من النمو الرأسمالي الصحيح. أما الحجة الثانية فهي توضيح للحركة الدائرية للنظرية الاعتمادية، فكل الدول الأقل نمواً هي دول معتمدة إلا إذا كانت غير ذلك»^(١٢).

لقد طبق تحليل وارن على أفريقيا، باعتباره توضيحاً كلاسيكياً لنظرية الاعتماد. واستنتج الذين طبقوا هذا التحليل، على أساس من البيانات الاقتصادية المتوافرة، أن ظهور العلاقات الاجتماعية الرأسمالية للإنتاج، بشكل العملية الديناميكية المركزية بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية^(١٣).

لقد حدثت زيادة كبيرة في إنتاج السلع، وفي أجور العمال، وفي الأسواق المحلية والعالمية، ولا سيما حينما نجح تدخل الدولة في تأمين الدعم، وزيادة الفرص لتراكم رأس المال المحلي. وفوق هذا وذاك، فإنه لا يمكن أن يعزى فشل بعض المجتمعات الأفريقية في التنمية للبيئة الاقتصادية العالمية المعقدة فحسب،

ولكن للإهمال المتعمد لقطاع التصدير . وهو إهمال شجعته تبني سياسات، تتبع بشكل مباشر من نظرية الخفاف .

«إن الطرف المطلوب والمعترف به لمثل هذه الاستراتيجيات، هو الثورة الاستهلاكية، رغم أن الأساس الطبقي أو القوى السياسية التي تؤكد، وتدعم مثل هذه الثورة لم يتم تحديدها بشكل جيد. وفي الوقت نفسه، فقد جرت المبالغة بقدرة الاحتمالات المستقبلية في حدوث الثورة الاشتراكية في أفريقيا، نظراً للضعف المفترض للأساس السياسي، والاقتصادي للرأسمالية. وفي غالبية النظم الاقتصادية الإفريقية، حيث إن الثورة الاشتراكية، ليست موجودة على جدولها القريب أو البعيد المدى، فإن التحليلات ليس لها أي ارتباط سياسي عملي، ولا تشكل أساساً لتدعيم قوى سياسة تقدمية»^(١٤).

وبإلقاء اللوم على القوى الخارجية، باعتبارها المسؤولة عن الإخفاقات الداخلية، فإن مثل هذا التسوية، بصرف الخطر عن الصراع الطبقي، يقلل من أهمية زيادة عدد أفراد الطبقة العاملة. كما أنه يضعف الحاجة المتريدة للتركيز على ظروف العمل، وحقوق اتحادات غرف التجارة، وحال دون وضع استراتيجيات اقتصادية، ومقترحات محددة، لتدخل الدولة التي توجد جنورها في الواقع المعاش^(١٥).

ويقول أتباع وارن Warren، إن النتيجة الرأسمالية كانت دائماً غير متكافئة. ويؤكدون على الأخطار المترتبة على معاملة العالم الثالث ككيان موحد. ويمكن أن يكون لنقدهم هذا أساس، عندما ينفقون البيانات الإحصائية المستخدمة في الوصول إلى مؤشرات التنمية. ولكن مثل هذه البيانات الكمية (معدلات المواليد والوفيات، والأرقام الخاصة بمعدل الدخل القومي، والإنتاج، والتجارة... الخ) متوافرة، رغم أنها ناقصة. ويمكن اعتبار المعدلات غير كافية، في بعض الأحيان. ولكن، عندما يتم قول وعمل كل شيء، لا يكون لمنظري الأنظمة أي

مسوّغ للنّزمر عندما يستخدمون هذا الفئات للتقسيم إلى فئات المركز، والمحيط، مع احتمالية إضافة فئة ثالثة وسيطة، تتأرجح بين الفئتين السابقتين. ويكون من المستحسن في المحصلة النهائية، اختبار الارتباطات الخارجة، والبناءات الطبقيّة الداخلية لمجتمعات معينة، بدلاً من التركيز على النظام كله، وذلك من اختبار تأثير التنمية الرأسمالية. إن هذا هو ما يدعو إليه وارن Warren في الحقيقة .

تقول انتقادات الماركسيين لنظرية النظام العالمي، إنها نظرية مشوشة في مفهومها بالنسبة لتعريفاتها، ولمعالجتها بعض المفاهيم الحيوية، والأساسية، مثل : الرأسمالية، والإقطاع، وأشكال الإنتاج والاستغلال. فالرأسمالية مشوشة، فيما يتعلق بمشاركتها في السوق العالمية، حيث نجد أن التركيز على الاستغلال، قد حول الانتباه عن البناءات الداخلية للعالم الثالث. وبهذا خدم مصالح الصفوة في العالم الثالث، التي يمكن أن تدعي بأنها تحافظ على مصالح الجماهير، ضد مصالح الإمبريالية الغربية. ويقال إن هذا ليس أكثر من كونه «عالمية ثالثة Third Worldism» ، يخفي في طياته المظاهر الدولية للصراع الطبقي. وتتناين الأساليب البديلة التي تم ترشيحها، تبعاً للاتجاه النظري في النقد. فيؤكد البعض على التجريد بينما يقترح الآخرون - وهم في بعض الأحيان يغلبون الجانب الإمبريقي - اختبار صراعات وبناءات طبقية محددة، وعمل تحليل مفتوح ومقل للتعيرات الاجتماعية الاقتصادية الحادثة في العالم الثالث. ويمكن فهم بعض هذه الأوضاع أو الحالات. ويضم إيمانويل نظريته عن التبادل غير المتكافئ، إلى اعتقاده بأن العالم الثالث يبقى مختلفاً لأنه غير رأسمالي بما فيه الكفاية، وأنه يحتاج إلى التكنولوجيا التي يتم إدخالها من قبل الشركات الأجنبية^(١٦). وهناك تناقضات أخرى أكثر وضوحاً فإذا تم تحديد الرأسمالية، مقدماً، كسبب رئيسي للبطالة، فإنه لا يمكن اعتبارها في الوقت نفسه القوة الدافعة للتنمية. وأن الاستراتيجيات السياسية، التي يتم استنباطها من هذه المداخل النظرية، هي على

طرفي نقبض ، وبالدرجة نفسها. ومن منظور نظام عالمي، فإن الأمل الوحيد المتبقي للدول المتخلفة، هو أن تصبح، ما أمكنها ذلك، معتمدة على الذات، وأن ترتبط مع دول اشتراكية أخرى (رغم أنه لم تعد هناك دول اشتراكية في الوقت الحاضر)، بهدف تحقيق الهدف النهائي، وهو إقامة نظام دولي اشتراكي حقيقي وجديد. وبالتبادل، إذا قادت الرأسمالية التنمية، فإن انتشارها في العالم الثالث يجب أن يتم تشجيعه، ويجب أن ترحب الحكومات، والعمال في العالم الثالث ترحيباً حاراً بالرأسمالية وبالشركات الأجنبية .

لقد كان هذا النقاش، نتيجة لاهتمامات الماركسيين الكلاسيكيين، الذين كانوا مهتمين، بشكل أساسي، بما يسمى أو ما يمكن تسميته الآن بالمركز الرأسمالي. فهم يقولون إن منظري النظم درسوا علاقات المركز بالمحيط ولكن، كما يدعون، كان ذلك على حساب إهمال البناءات الاجتماعية - الاقتصادية للعالم الثالث، وسوء فهم طبيعة الرأسمالية. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لإهمالهم المظاهر التاريخية للإمبريالية، وأنهم أصبحوا معرضين لخطر التحول إلى مجرد معادلة ذات طبيعة أيديولوجية صرفة^(١٧).

الانتقادات غير الماركسية :

إن المعارضة غير الماركسية، كانت معارضة صامتة. وفي الحقيقة، أنه على مستوى التعليم العالي، وفي بريطانيا بالتأكيد، تحول الماركسيون المحدثون إلى نظرية التخلف، أو نظرية النظم العالمية، ليصبحوا أصحاب العقيدة الجديدة. ما منظرو التحديث، فقد التزموا الصمت بشكل واضح. ويمكن أن يصنق القول نفسه على الكثيرين في العالم الثالث. ويبدو أن نظرية التحديث، في أمريكا الشمالية، استمرت وكأنها لم تتعرض للهجوم أو النقض. وفي الحقيقة، إن هناك كثير مما يمكن مناقشته، وإثارة التساؤلات حوله، في نظرية التخلف، من وجهة نظر نظرية التحديث :

أولاً : يمكن القول على المستوى النظري، إن نظرية النظم العالمية، هي في أساسها شيء مكرر، وهي وجهة نظر تنبأها بعض النقاد الماركسيين. إنها منظور نظري يستبعد إمكانية وجود أي استثناءات، فقد قالت النظرية، نظرية النظم العالمية، إن الإمبريالية الرسمية كانت مسؤولة عن تخلف العالم الثالث، ومن السهل في المقابل، القول إن أولئك الذين لم يبقوا تحت السيطرة الاستعمارية الرسمية، لم يتطوروا أكثر من أولئك الذين خضعوا لها، وعلى كل حال، فإن نظرية النظم العالمية تستبعد بشكل واضح وصريح مثل هذا النوع من التقسيم، وذلك من منطلق أن الرأسمالية اخترقت كل مجتمع في العالم الثالث، بغض النظر عن العالم الثالث كمستعمرات، أو شبه مستعمرات، أو مستعمرات مستحدثة، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن مجتمعات المعسكر الشرقي، والصين، حيث تم دمجها في النظام العالمي. فالكل موجود في القارب نفسه، لأنه لا يوجد قارب آخر يمكن أن يكونوا فيه. ولو وضعناه بشكل مختلف، فإنه يمكن القول إننا نواجه مشكلة الحقيقة المضادة، إذا لم تكن هناك طريقة لبيان النقيض لما تطرحه النظرية، فإننا لا نستطيع أن نبين صدقها. وفي مواجهة هذا الطرح النظري، هناك فسحة قليلة من الاختيار علينا أن نسلم تسليماً كاملاً. وليس من قبيل المصادفة، أن يتم طرح نظرية النظم العالمية بشكل يوحي بأن أي شخص لا يوبدها تأييداً كاملاً، هو في حقيقة الأمر عدو الطبقة.

ثانياً : إن استخدام المصطلح، لوصف مجموعة واسعة من العلاقات بين الدول، يمكن أن يخفي أكثر مما يبطن، فقد دار نقاش مؤداه أن كنده دولة معتمدة على أمريكا اقتصادياً، وثقافياً^(١٨). وقد ورد ذلك في مجلة مخصصة لجزر الكاريبي.

إن المعنى المتضمن واضح، فوضع كنده، إلى حد ما، مشابه لوضع جزر جامايكا، وباباروس، وجرينادا. ويمكن أن يقال كذلك، إن : السعودية، والبرتغال،

وجوانيمالا، وهانتي، وبريطانيا، كلها دول معتمدة على الولايات المتحدة، ولكن هذا لا يساعد كثيراً. فالاعتماد على الولايات المتحدة ليس جديداً، ولا هو بالشيء غير العادي. وبالمقابل، يمكن أن نقول إذا لم يكن أي من هذه الدول مستقل حقاً، فإن من الأصح أن نشير إلى الاعتماد المتبادل. ولكن المصطلح الجديد، ليس بأفضل من سابقه في عملية التفسير. فمن الواضح، أن التأكيد على علاقة الاعتماد، أو الاعتماد المتبادل شيء، وتحديد الآليات التي أحدثت مثل هذا الموقف وكيفية حدوثه، ويمكن أن تتغير هي شيء آخر مختلف تماماً.

«تدل مكونات النموذج بشكل واضح، عند استخدام هذا المدخل، أنه يمكن تحقيق حالة عدم الاعتماد، رغم أن هذه المكونات تتجنب أي تعريف لعدم الاعتماد، أو أية محاولة جادة لما يمكن أن يكون عليه الاقتصاد غير المعتمد»^(١١). ويستطرد ربي Ray قائلاً، إنه يمكن أن يوجد الاعتماد بين الاتحاد السوفيتي وبين الدول التابعة لهم، والتي تشترك في بناءاتها الطبقيّة، إلى حد ما، مع دول المحيط الرأسمالية، مما دفعه إلى القول، إن القاسم المشترك ليس الرأسمالية وإنما الاختلاف البسيط في القوة^(١٢). ويطرح ربي Ray سؤالاً منمقاً، إلى حد ما، هو : إلى أي حد يمكن اعتبار كوبا، على سبيل المثال، أقل اعتماداً في تجارتها على الاتحاد السوفيتي، أكثر مما كانت عليه من الدول الغربية. وإلى أي حد انعكس اعتمادها الأكيد على الاتحاد السوفيتي في اتباعها لسياسته، فيما يتعلق بعدد من القضايا الاقتصادية، والسياسية. ومما يثير الدهشة والاستغراب. أن ربي لم ينطرق، من قريب أو من بعيد للسياسة الخارجية حيث كان الدعم الكوبي للاتحاد السوفيتي فعالاً. ولكن نقطته الأساسية واضحة بما فيه الكفاية، فحتى داخل المعسكر الاشتراكي، هناك بالعون، ومشرون، وعلاقات قوة متباعدة، وبنعكس هذا في التخصص كما يعكس نفسه عليه :

«إنها ببساطة تأكيد واضح لمبدأ الفائدة المقارنة. إن المبدأ ثابت في عالمي التجارة الاشتراكي، والرأسمالي، على حد سواء. رغم أن منطري الاعتماد غير واعين لهذه الصفة العالمية»^(١٣).

يقول ربي Ray، إنه في الوقت الذي نوافق فيه على أن الاستقلالية هي عملية مستحيلة، ونسلم بدلاً من ذلك بأن هناك درجات من الاعتمادية، فإنه يمكن تحويل الاهتمام إلى السياسات العملية التي تهدف إلى تقليل الاعتمادية. وعلى كل حال، من المفيد الاستئناس، والرجوع إلى نماذج، أو مقاييس الاعتماد المتبادل، وهناك بعض الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، وأن معظم ما تم التوصل إليه هو باللغة الأسبانية، وغير منشور. ويقال إنه انتهى إلى تأطير تاريخي، وساعد في صرف النظر عن العناصر الدينامية للتغيير الاجتماعي^(٢٢). ومع ذلك، فإنه إلى أن يتم استخدام مصطلح الاعتماد بشكل مقارن، سيظل هذا المصطلح أكثر قليلاً من كونه شعاراً يتردد.

وثالثاً : في الوقت الذي يوجد فيه تسوية كاف للتأكيد على البناءات الاقتصادية العالمية، من قبل نظرية النظم العالمية، والتي دون شك، لم يتناولها كثير من منظري الحداثة بالشكل الصحيح، هناك الكثير الذي يمكن أن يقال عن الحياة الاجتماعية، أكثر من الذي قيل. ويميل هذا المنظور، في الحقيقة، إلى تقويم الفعل، والتفاعل الاجتماعي، والثقافة والنظر إليهما على أنهما يمثلان أو يعبران عن مصلحة اقتصادية موضوعية. ويشير نقاد الماركسية إلى فشل الماركسيين في معالجتهم للطبيعة الاجتماعية بشكل مناسب، كما كانت تعمل في البناءات الداخلية للعالم الثالث. ولكنهم يقللون أيضاً من أهمية الثقافة داخل الحدود الوطنية. وكذلك الحال بالنسبة للثقافة، فلها تفرعاتها العالمية، وهي نقطة لم يبدل منظرو النظم العالمية جهداً كافياً لتطويرها وهناك روابط غير اقتصادية للدول المحيطة تربطها بدول المركز لا يمكن تجاهلها، تختلف باختلاف الخصائص الثقافية لدول العالم الثالث. وكما لاحظ ناقد دقيق الملاحظة لنظرية التخلف :

«أن المنافسة، بصفتها وسيلة لتحقيق طموحات المكانة عند المفكرين والديبلوماسيين والعسكريين، الذين يرحلون إلى مكان تحت شمس هذا العالم،

وما يكمن في العادة من حسن ورفض وراء هذا التنافس وأثر الانتشار المنسوب للمطور الأخير لإيديولوجيات، المساواة أو المحافظة، أو اللانمو، التي تعتبر من إنتاج الدول الغنية في مراحل الانتعاش أو الازدهار. والتحويل المشابه غير المنتمي، إلى مرحلة المؤسسات : الموظفين، وأنظمة الإدارة، وأنماط الاعتماد الوظيفي، والحكومة البرلمانية. وهكذا، يمكن أن تختلف قوة هذه العلاقات السببية المتعددة من مجتمع لآخر، فالاستغلال، والمصالح الذاتية لطبقة الكومبرادورية، يمكن أن تفسر الكثير في كل من : كينيا، وجواتيمالا. ولكنها لا تصل إلى المستوى نفسه من التفسير في كل من : البرازيل، أو الهند أو تايلاند»^(١٣).

إن نظرية النظم العالمية، لا تماك إلا القليل للتحديث عن مثل هذه الظواهر. وفي الحقيقة، إن تعليقات دور Dore تشير إلى العمليات الاجتماعية التي تعمل على مستوى مختلف جداً عن ذلك الموجود في البناءات الاقتصادية. وعليه، فيجب أن لا يتم استنتاجها منها. إن نظرية النظم العالمية، لا تقول الكثير عن هذه العمليات الاجتماعية، فهي في النهاية لها أولوياتها، لكنها تعطي الانطباع بأنه لا علاقة لها بالموضوع. ويجب أن يكون واضحاً، أن نظرية النظم العالمية تستبعد أي اعتبار للفعل الاجتماعي، وقد وجه النقد، على المستوى نفسه، إلى نظرية النظم لبارسونز وهي حقيقة لا يمكن دحضها. ويعرف والرشتاين، على سبيل المثال النظام الاجتماعي في إطار اقتصادي قائلاً :

«إننا نعتبر أن الصفة التعريفية للنظام الاجتماعي هي وجود تقسيم العمل فيه، الذي تكون معه القطاعات المختلفة داخل النظام، معتمدة على التبادل الاقتصادي مع الآخرين من أجل ضمان تزويد سلس، ومستمر، لسلجات المنطقة، ويمكن أن يوجد تبادل اقتصادي كهذا في غياب وجود بناء سياسي عام. وبشكل أكثر وضوحاً، وجود ثقافة موحدة»^(١٤).

بما أن والرشتاين، سبق أن عرف النسق الاجتماعي في إطار تقسيم العمل، فهو يذهب إلى القول إنه يمكن ربط حدود النسق بشبكة، تلبي إلى أحد بعيد توقعات الغالبية العظمى من العاملين داخل النسق.

وباختصار فإن النظام العالمي هو نظام اجتماعي. ويمكن تعريف الأنظمة الاجتماعية تبعاً للدرجة التي تلبي فيها حاجات، وتوقعات الأفراد الاقتصادية. إن الأفراد العاملين اجتماعياً هم، أولاً وأخيراً، الأشخاص الفاعلين اقتصادياً. ويستطيع الفرد انطلاقاً من هذه القاعدة، أن يحل الأنواع الأخرى من الفعل الاجتماعي، والتي تستند بالضرورة إلى المصالح الاقتصادية. ولا بد من التأكيد هنا، على أن هذا هو افتراض عام في نظرية ماركس، لا يمكن عرضه. وعلى أية حال، فإن الرشتاين ومنظرين آخرين للنظم العالمية، يستطيعون، بهذه الطريقة، تخطي الأساليب الاجتماعية التي تركز على الفعل الاجتماعي، وتضمن اعتبار المعنى الذاتي المتصل بالفعل الذي يصدر عن فرد من الأفراد، أو عن أفراد مثاليين. وليس معنى ذلك، التقليل من أهمية الطبقة الاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً إعطاء أهمية قليلة لأي تجمع اجتماعي يمكن تحديده في إطار الوظائف، أو الخلل الوظيفي الذي يمكن أن يؤديه في إطار عمل النظام الاقتصادي العام.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الرشتاين يعترف، في فهمه للنظم العالمية، بوجود التباينات في الثقافة فهو يميز، في الحقيقة، بين النظم الصغرى والنظم العالمية. إذ تنصف النظم الأولى بوجود تقسيم كامل للعمل في إطار ثقافة واحدة. أما النظم الثانية، ولتكن إمبراطوريات عالمية، فتتنصف بوجود نظام سياسي واحد، أو نظم اقتصادية عالمية تشتمل على عدة نظم سياسية فرعية وعلى مجموعة من الثقافات. ولا بد أن نذكر، على أية حال، أنه يمكن فهم هذه الأقوام العرقية، وتجمعات أخرى داخل النظام العالمي، في إطار نشاطها التنظيمي أو مطالبها السياسية، اللازمة لعمل النظام الاقتصادي العالمي^(٢٥). وبما أننا فسرنا وظائف هذه الجماعات، من خلال الإشارة إلى حاجات النظام العام، فليس من الضروري أن ننظر إلى مستوى الفعل الاجتماعي، والثقافة. وفي النهاية، فإن

الفكرة القائلة إن الإنتاج الاقتصادي يلبي الحاجات الأساسية، يمكن أن يتحقق فقط، من خلال إطار ثقافي يتم تحديده مسبقاً، هي فكرة منسوبة^(٢٦)، وإذا لم تكن منسية، فهي ليست في الحسبان وعلى مستوى أقل تجريداً، يستطيع والرشتاين، تفسير بداية ظهور الرأسمالية في الغرب فقط، من خلال الإشارة إلى سلسلة من الأحداث : تاريخية، وإيكولوجية، وجغرافية^(٢٧). ويستدل على الثقافة من خلال عدم وجودها. وقد قادت هذه العبارة أحد النقاد إلى القول :

«إن هذا يعود إلى الاعتراف (إذا لم يكن ماركس، و فيبر قد قاما بذلك)، بأنه يمكن دفع التجمعات الاجتماعية الداخلية، إلى هوامش الإطار النظري، وذلك للأضرار بالإطار النظري نفسه»^(٢٨).

ربما يكون من غير الصحيح القول، إن نظرية الاعتماد قادت إلى التركيز على بعض جوانب السيطرة غير الاقتصادية، بما في ذلك الجوانب الثقافية. ونتيجة لذلك، فقد نظر إلى الاعتماد الثقافي على أنه يعكس الاعتماد الاقتصادي، والسياسي، وعلى أية حال، إذا اتبعنا هذا الخط من التفكير، فإنه من غير الممكن أن نفترض أن كل الثقافات تقع على المستوى نفسه من عدم القدرة مقاومة تقدم حسي الاستهلاك الغربية. فبعض الثقافات، يجب أن تكون أقوى من البعض الآخر في هذا الاتجاه. وستكون مواطن القوة والضعف النسبية مهمة بالنسبة لأية حكومة في العالم الثالث، في محاولاتها لتأكيد استقلالها الوطني وللسنا بعيدين عن خطوة قصيرة عن هذا الموقف، فنؤكد مع سيرز Sears، على أنه يمكن أن يكون الاعتماد الثقافي أعلى مرتبة من حيث الأهمية من الاعتماد الاقتصادي. فهو، في الغالب، شبيه بحالة حجر تم رفضه من البنّاعين، لكنه أعطي دوراً رئيسياً في بناء مجتمعات العالم الثالث المستقلة. وعندما يذهب سيرز Sears، وهو ليس سديفاً لنظرية التحديث، إلى التأكيد على أهمية وجود الدافعية، وقوة الإرادة، القدرة على الحكم على الأمور، والذكاء، لدى القادة السياسيين الحاكمين أو

المنتظرين^(٢٩)، فإنه، في الحقيقة، يثير الاهتمام إلى قضية أساسية في نظرية التحديث.

وبعد هذا كله، يمكن القول، نظرياً، إن نظرية النظم العالمية مكررة، فهي تستبعد أية إمكانية للاستثناءات، وترتفع قليلاً إلى أكثر من كونها تقريراً لما هو واقعي وواضح. فعلى المستوى الإجرائي، يعتبر مفهوم الاعتماد مشكلة في حد ذاته، ولا يمكنه التعامل بشكل مناسب مع العلاقات المعينة التي تربط مجتمعات العالم الثالث، المختلفة اختلافاً واسعاً، مع نظيرتها في دول المركز الرأسمالية، والاشتراكية. وهكذا، تتساوى قدرة نظرية الاعتماد على التفسير مع عدم قدرتها. أضف إلى ذلك كله، إنه إذا استبعدنا الحاجة لاختبار دقيق للظواهر الاجتماعية الداخلية، والمهمة، مثل: الفعل الاجتماعي، وتشكيل الطبقة الاجتماعية، والأطر الاجتماعية التي تحدث فيها، فإن هذا يزودنا فقط، بمساهمة جزئية لفهمنا لعمليات التنمية والتخلف. وبشكل أكثر بساطة، لو عرض علينا منظور يعامل بشكل ثانوي، كل القضايا المتعلقة بالوطن، والوطنية، والتشكيلات الاجتماعية المختلفة، والواسعة، الموجودة في العالم الثالث، التي تعتبر الثقافة أحد مشنقات البناء الاقتصادية العالمية، فإننا نكون قد قدمنا اقتراحاً هو في أحسن حالاته أقل ملاءمة، مهما كانت درجة اقتناع والتزام المناصرين له به.

وأخيراً، فمن الضروري التعليق على اعتراضات غير الماركسيين على الأساس الأمبيريقى لنظرية الأنساق العالمية. وفي الحقيقة، هناك شبه إجماع، أو اتفاق، مع نقاد الماركسية، على أنه يمكن أن تأخذ التنمية مكانها في العالم الثالث، وأنها مرتبطة بشكل مباشر بتشكيل علاقات وثيقة مع مجتمعات المركز. وعندما تضعف هذه العلاقات، يزداد تخلف مجتمعات المحيط. وهذا هو، في جوهره، موقف بلات Platt، المؤرخ الاقتصادي الذي يعارض النتائج التي توصل إليها فرانك Frank، ويمكن أن ينظر إلى عمله، على أنه يمثل معارضة البرجوازية لنظرية النظم العالمية.

ويقول بلات Platt إن من الخطأ التأكيد، وببساطة، على أنه قد تم ضم أمريكا اللاتينية إلى الاقتصاد العالمي كشريك تجاري معتمد، في الفترة الواقعة ما بين ١٨٦٠-١٩٢٠، وهي العقود التي تلت الاستقلال عن إسبانيا:

«إن الاستقلال عن إسبانيا، لم يحولها في الواقع إلى مصدر رئيسي لمواد تموينية، ومواد خام للعالم الخارجي. كما أنه لم يستقطب أمريكا اللاتينية إلى السوق كمستورد كبير للسلع المصنعة. إن السبب في ذلك بسيط، فأوروبا الغربية في الداخل، وفي مستعمراتها، وأوروبا الجنوبية والشرقية، والولايات المتحدة، كانت جميعها مزودة بشكل كامل بالمواد التموينية، والمواد الخام الصناعية. فلم يكن بإمكان أمريكا اللاتينية، أن تبيع أي شيء لأوروبا، ولم يكن بمقدورها كذلك، أن تشتري أي شيء في المقابل»^(٣٠).

إن ما يؤكد عليه بلات، هو أن الافتقار إلى العلاقات التجارية مع أوروبا كان سبباً في جعل أمريكا اللاتينية متخلفة في تلك الفترة. لقد كانت بحق، منطقة محيطة في الاقتصاد العالمي، مستقلة، ومكتفية ذاتياً " ضد إرادتها ". أضف إلى ذلك، أن غياب الروابط التجارية القوية، جعل أمريكا اللاتينية تعاني من نقص الاستثمار الأوروبي. وقد تمت، في الحقيقة، تلبية حاجات الصناعة الأسبانية الأمريكية، بشكل رئيسي، من المصادر المحلية، وذلك قبل إقامة شبكات السكك الحديدية. وكان هذا التمويل متوافراً حتى عندما كان التمويل الأوروبي مطلوباً لإقامة السكك الحديدية، لوجود عائد مشجع على الاستثمار، وليس لأنه كان من المؤمل أن تؤدي السكك الحديدية خدمة قطاع التصدير. ففي الأرجنتين مثلاً، تطورت السكك الحديدية من أجل خدمة السوق الداخلية. وقد مرت خمس عشرة سنة أو أكثر، قبل أن ينعكس ذلك على صادرات الأرجنتين لبريطانيا^(٣١). ويذهب إلى القول، إن من الخطأ إعطاء أهمية كبيرة للتنمية في أمريكا اللاتينية كسوق للبضائع، أو السلع الأوروبية المصنعة. فحتى العقد السابع من القرن التاسع عشر،

لم تكن معظم أقطار أمريكا اللاتينية في وضع يسمح لها بدفع ثمن مثل هذه الواردات. ولا يمكن تفسير فشل الصناعة الوطنية، بعد هذه الفترة، في إطار البناءات الاعتمادية. لقد كان الفشل نتيجة لعوامل داخلية تتصل بمجتمعات أمريكا اللاتينية مثل: نقص الأيدي العاملة، وقلة المواد الخام والمواد الصناعية المستغلة، والأسواق المحلية الصغيرة، ونذرة رأس المال اللازم للصناعة على نطاق واسع. وكان من الطبيعي في مثل هذه الظروف، أن تتطور أمريكا اللاتينية وتنمو، من خلال إيجاد ثروة زراعية، ورعوية، ومعنية، وإقامة المنشآت الصناعية اللازمة، لمعالجة بعض الصناعات مثل: السكر، والقمح، واللحوم، والقطن، والجلود.

ينكر بلات Plant، في الواقع، وجود عقيدة مركزية خاصة بالاعتماد، ونظرية خاصة بالأنساق العالمية، حين يؤكد، على أن فشل مجتمعات أمريكا اللاتينية في تنمية قاعدتها الصناعية، إنما يرجع بشكل أساسي لعوامل داخلية، أكثر من كون هذه القاعدة موجهة من قبل البناءات الاقتصادية العالمية. ومما يثير الدهشة، أن هذا الرأي قد تم تحديده على أسس مختلفة. ويدعي منتقدو بلات Plant، بأنه يقلل من أهمية الاستثمارية في بناءات الاعتمادية، التي تم تأسيسها خلال فترة الاستعمار الإسباني، واستمرت خلال العقود الأولى لاستقلال أمريكا اللاتينية. ورغم تأثير العلاقات التجارية مع الغرب تأثيراً كبيراً بالفراغ السياسي، على المستويين الوطني والعالمي، وهي التي أدت إلى الاستقلال، فإنه يقال إن الإحصائيات التجارية تدعم الرأي القائل، إن أمريكا اللاتينية بقيت مرتبطة ارتباطاً قوياً بأوروبا الغربية. وأن تصدير المنتجات الجديدة مثل: السكر، وجلود الحيوانات، والمواد الملونة، ساعدت في جعل مجتمعات أخرى في أمريكا اللاتينية مثل: كوبا، والأرجنتين، وفنزويلا، جزءاً من الاقتصاد العالمي.

يدور كثير من النقاش حول أهمية الإحصائيات التجارية، التي اتفق الجانبان على ضرورة التعامل معها بحذر، فيقول ستاين Stein، بأنه في الفترة

الواقعة ما بين ١٨٢٠-١٨٥٠، استوردت أمريكا اللاتينية بضائع إنجليزية بلغت نسبتها ٨٦% من تلك التي استوردتها أمريكا من بريطانيا. وكان لهذه المستوردات، ولا سيما المنسوجات، أثر كبير في أضعاف اقتصاد دول أمريكا اللاتينية، خلافاً لما حدث في الولايات المتحدة، حيث لم تتمكن هذه الدول من تطوير صناعاتها. إضافة لذلك، فقد اتهم ستاين Stein، وبلات Platt، بإنكار الأهمية المستمرة لأمريكا اللاتينية في قطاع التعدين، على سبيل المثال : تصدير الفضة من المكسيك في فترة ما بعد الاستقلال. وتتلخص استجابة بلات لهذا النقد في مقولة أن العقد الثالث من القرن التاسع عشر كانت فترة نموذجية، تميز بالإنارة الشديدة في أمريكا اللاتينية. ولو أخذنا الفترة الواقعة ما بين ١٨٦٠-١٩٣١ نجد أنه مقارنة بأرقام الولايات المتحدة، فإن أمريكا اللاتينية، حتى بما في ذلك البرازيل، كانت تستورد جزءاً أقل من المنتجات البريطانية، فلم تتعد النسبة في أي وقت من الأوقات ٥٦%. وفي الحقيقة، أنه باستثناء البرازيل، التي وجه ستاين Stein النقد لبلات Platt من أجلها، فإن الأرقام تنخفض إلى الثلث تقريباً. ويضيف بلات Platt، بأن أية بيانات تدلل على الأهمية المستمرة لصادرات الفضة من المكسيك، لا تشير إلى وجود أساس قوي لعلاقة تجارية سليمة، نظراً لأن المكسيك ليس لديها أي شيء آخر تصدره. ونتيجة لذلك، فإن القول إن تأثير بريطانيا على نمو اقتصاد المكسيك كان كبيراً، ومهماً، قول ليس له ما يؤيده^(٧٢).

وعلى أية حال، فالجدل الذي دار بين بلات Platt، وكل من وستاين Stein، لا يقتصر على الأرقام التجارية. فقد اتهماه بحذف البرازيل، وكوبا، والبيرو، من تحليله، رغم الحقيقة القائلة إن هذه الدول تشكل شركاء هامين لبريطانيا في الفترة ما بين ١٨٢٠-١٨٥٠ وقال إن بلات Platt، أساء تمثيل استخدام الحقائق التي جاء بها من مصادر أخرى لتدعيم رأيه. وفي الحقيقة، أنه تم إظهار موقفه على أنه موقف غير سليم بحتاً :

«وهكذا فإنه إذا استثنينا مناطق رئيسية في أمريكا اللاتينية، وربطنا مناطق أخرى باعتماد غير واضح أحياناً، غير أخذين في الاعتبار، أو محرفين للتاريخ الاقتصادي لبعض ثالث من المناطق (فنزويلا، وتشيلي، وكولومبيا)، ومغفلين فوق هذا كله، التعددين في أمريكا الإسبانية، ما قبل وما بعد فترة الاستعمار، بينما ننكر التعقيدات السياسية، والاجتماعية للإمبراطوريات الإسبانية، أو البرتغالية في علاقاتها الداخلية والخارجية»^(٤٣).

يتعين على الشخص، غير المؤرخ، أن يدخل في هذا الصراع بحذر شديد. فعلى أية حال، لو سلمنا بأن الخلاف حول مدى اعتماد مجتمعات أمريكا اللاتينية على نفسها في فترة ما بعد الاستقلال قد انتهى، فمن المفيد أن نشير إلى أنه، لا يلات Platt، ولا ستاين، وستاين Stein، عرفوا في الواقع مصطلح الاستقلالية. ورغم أن ستاين، وستاين، ينتقدان يلات Platt، لأنه قال ضمناً، بأن الاستقلالية يجب أن تقابل مصطلح غياب التجارة، فإنهما لا يقدمان تعريفهما، وبدلاً من ذلك، يتبادل كلا الطرفين الحقائق والتأكيدات، بشكل حذر، لدعم موقفهما مأخوذة من بيانات كثيرة متوافرة ترتبط بمنطقة جغرافية واسعة، نابعة من سياسات، واقتصاديات كثيرة ومتعددة. ما هو الاستقلال؟ وإلى أي حد يستطيع أي مجتمع أن يشارك في التجارة الدولية التي يجب أن تشمل على علاقات متوازنة، قبل أن يتم تصنيفه على أنه مجتمع معتمد؟ وما الاعتماد؟ هذه هي الأسئلة الأساسية التي تبقى معلقة دون إجابة.

ويمكن أن يتم، بوضوح، تفسير البيانات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والتخلف في أمريكا اللاتينية، أو في أي جزء من العالم بشكل مختلف. وكما تظهر المناقشة السابقة، يمكن أن يكون للحوار طبيعة فنية. ويمكن أن تكون نظرية الاعتماد، في بعض الأحيان، عامة جداً في معالجتها للاستثمار الأجنبي، فاشلة في إدراك حقيقة أن الأنماط المختلفة للاستثمار الأجنبي في مجال

الصناعات الاستخراجية، والصناعات المحلية، أو في مجال توسع الأسواق المحلية، يمكن أن يكون لها تأثير مختلف على التنمية الاقتصادية. وأن الإجراءات التي يتم تقويم التنمية من خلالها، هي أقل من أن تكون مناسبة لهذا الغرض. (٣٤) وعلى أية حال، فإن نظرية الأنساق العالمية، في الحقيقة، لم تتج من التحدي على أسس امبريقية. والحقيقة أيضاً، أنه عندما أشار النقاد لفشل نظرية الاعتماد في التعامل مع توطين التكنولوجيا بشكل مناسب، وكذلك التعامل مع عملية الانتشار في التنمية^(٣٥)، فكانهم يعودون بنا مرة أخرى إلى أرضية مألوفة، وهي تلك التي كانت تحنلها في وقت من الأوقات نظرية التحديث .

تطور نظرية التخلف :

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة، أن هناك ميلاً واضحاً لتدني مستوى الحماس لنظرية التخلف. ويرجع هذا، جزئياً على الأقل، إلى بعض الانتقادات التي تم استعراضها في هذا الفصل، وقد أصبحت إعادة تقويم نظريتي الاعتماد والنظم العالمية في الوقت الحاضر، عادةً. والتساؤل المطروح يدور حول ما إذا كان بقاءهما ضرورياً. أضف إلى ذلك، أن النمو الاقتصادي السريع للدول حديثة التصنيع (NICS) مثل البرازيل، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، وسنغافورة، يتطلب إجراء تقويم آخر لإمكانيات التنمية الرأسمالية في دول أخرى في العالم الثالث. ومما لا شك فيه، أن نظرية التخلف لها كثير من الإيجابيات : فقد استقطبت اهتمام العلماء حول البناءات الاقتصادية العالمية، ودفعت بالبعض إلى اختبار وجود المصالح الطبقية داخل الحدود الوطنية. وشجعت على إعادة الاهتمام بمعنى التنمية. وفوق هذا وذاك، فإنها طرحت على طلاب التنمية في العالم الثالث قضية مشتركة، نابعة من اهتمامهم بتخلف بلدانهم، التي كان الغرب سبب في تخلفها. ولا يمكن أن يكون هذا الاتجاه المتطرف، أكثر وضوحاً مما ظهر

عليه في اتجاه رودني Rodney، في كتابه بعنوان : كيف أسهمت أوروبا في تخلف أفريقيا (١٩٧٢)، وهو كتاب كان الهدف منه إيقاظ الشعور السياسي لدى الطلبة الأفارقة. وهذا المعنى الذي رمى إليه الكاتب اتضح باغتياله في غيانا Guyana سنة (١٩٨٠) ويجب الاعتراف بهذه الجوانب الإيجابية في نظرية التخلف، كما يجب الاعتراف أيضاً بجوانب القصور فيها. إن التركيز على نظرية الأنساق العالمية كان له جذوره، بشكل جزئي، في نظرية الاعتماد في أمريكا اللاتينية. ولكنه اشتمل على درجة عالية من التعميم، على المستويين: المفاهيمي والجغرافي. وفشل في استعادة الحس بالخصوصية التاريخية لأي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث. وأن إحدى الاستجابات لهذا التنظيم لنظرية الاعتماد، هي بالرجوع لأهداف أكثر تحديداً لأتباع النظرية الاعتمادية، والنظر بشكل أكثر تمعناً وتفحصاً لمجتمعات معينة، وإلى الطرق المختلفة التي ترتبط فيها الصراعات الطبقية، بشكل دينامي داخل هذه المجتمعات، مع عدم المساواة دائمة التحول الموجودة حالياً على مستوى النظام الدولي. وهنا نجد أن هناك ميلاً لإعطاء النظام الداخلي الوزن نفسه الذي يعطى لنظيره الخارجي على أقل تقدير. وأن السيطرة والصراع، وهي أشياء ضرورية، وحقيقية، وموجودة في المجتمع، لا توجهها أو تسيرها قوى غير شخصية في النظام، وإنما هي بدلاً من ذلك، قوى معاشه يتم فرضها من قبل جماعات، وطبقات اجتماعية، والتي تعتبر في هذه العملية عوامل تؤدي دوراً في حدوث التغيير الاجتماعي. وهذا، على أي تقدير، هو منظور كاردسو Cardozo، الذي يرفض فكرة إنشاء جدول رسمي لعصبة الاعتماد، بهدف إدخال تحسينات على نوعية التحليل البنائي التاريخي. أنه منظور يحافظ على نوع من المحددات لنظرية الاعتماد ويتجنب :

«الاختصار المبسط الذي يسود هذه الأيام بين جامعي الفراشات، وهم أكثر في العلوم الاجتماعية، والذين يتجولون في التاريخ مصنفين أنواع الاعتماد،

وأساليب الإنتاج، وقوانين التنمية والشعور الخادع بالسعادة، بأن نتائجهم يمكن أن تلغي من التاريخ الحس، والمفاجآت، وكل الأمور الغامضة»^(٢٦).

يردد صدى هذا الوضع بالما Palma الذي توصل، بعد القيام بمسح شامل لأدبيات الاعتماد، إلى نتيجة مفادها، أن نظرية واحدة شاملة للاعتماد هي مسألة غير ممكنة التحقيق، وأنه لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية عالمية للتنمية. إن مجتمعات أمريكا اللاتينية، هي جزء من النظام الرأسمالي، لكنها تختلف إلى حد كبير في بناءاتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي مواردها الطبيعية وأهميتها الجغرافية. ونتيجة لهذا كله، فإن البناء الداخلي والخارجي مرتبطان الواحد بالآخر بانتظام:

«يظهر نظام السيطرة الخارجية ثانية كظاهرة داخلية من خلال الممارسات الاجتماعية للجماعات والطبقات المحلية، التي تشترك معها في قيمها ومصالحها. وهناك قوى وجماعات أخرى، تتطلب مصلحتها معارضة هذه السيطرة. وتتشكل من خلال تنمية هذه التناقضات الراسخة للدينامية المعينة للمجتمع»^(٢٧).

ويستورد بالما Palma في اقتباس كاردوسو، لتأكيد وجهة نظره. وعلى أية حال، فإن بالما ينظر إلى الاعتماد باعتباره منهجاً لدراسة حالات ثابتة في الاعتماد، وهو ككاردوسو (Cardoso)، يحذرنا من أية محاولة لجعلها نظرية عامة، يمكن تطبيقها على المجتمعات المتخلفة كلها.

لا ينكر كاردوسو، وبالما، الفائدة الكبيرة لمفهوم النظام الرأسمالي العالمي، لكنهما يقولان إنه يمكن فهم استخدام هذا النظام بشكل أفضل، من خلال إجراء دراسات إمبريقية على نطاق معين. وأقل طموحاً من الناحية النظرية، إن مثل هذه الاستجابة هي في معناها الحقيقي، اقتراح للعودة إلى شكل معين من التحليل التاريخي، ويكرر الدور الفكري للعامل الإنساني في عملية التغير الاجتماعي. إن

الرغبة في إعادة هذا التركيز، ووضع الفعل الإنساني في إطار التنسيق الاجتماعي، ليس شيئاً جديداً في علم الاجتماع.

إن أتباع وارن Warentes، يدعون إلى العودة إلى وجهة النظر الماركسية الكلاسيكية التي تقول إن الإمبريالية كانت وسيلة تم من خلالها دخول الرأسمالية إلى العالم الثالث، ولو بشكل غير متكافئ، وتدرجي، يؤدي بشكل نهائي إلى تغيير أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية. وتزامن ذلك مع ظهور البرجوازيين الوطنيين، الذين حملوا الرسالة التاريخية لنظراتهم الحضريين في دول المحور. إن هذا الموقف الذي يشترك في أشياء كثيرة مع برجوازية نظرية التحديث، معارض لخصائص نظرية التخلف. لقد أثار هذا الموقف جدلاً عنيفاً بين الماركسيين من مختلف القاعات. وسوف أبحث في بقية هذا الجزء في موضوعين برزا من حوار التنمية والتخلف، أولهما: الانشغال المتزايد في بعض الدوائر بمفهوم أسلوب الإنتاج، وهو انشغال يشتمل على مستوى عالٍ من التجريد النظري. وثانيهما: اهتمام متجدد بالطبقة الاجتماعية، والدولة. وهي محاولة للتعامل، بشكل أكثر جدية، مع خصائص التشكيلات الاجتماعية المحددة للعالم الثالث.

أساليب الإنتاج وارتباطاتها :

لقد كان مفهوم أسلوب الإنتاج، هو المفهوم المركزي في الجدل الذي دار بين لاكلاو Laclau، ومنظري النظم العالمية. ويقال إن الفريق الثاني استخدم فيه مفهوماً غير مناسب للرأسمالية، والذي انطلق بدوره من تعريف ضعيف لأسلوب الإنتاج. وفي الحقيقة، إن التحليلات السابقة للتحويل الأوروبي من الإقطاع إلى الرأسمالية، تتركز على التغيرات الحادثة في أسلوب الإنتاج.

وحدثنا، كان هناك اختلاف حول تحول القطاع الزراعي الهندي إلى قطاع رأسمالي. فقد اقترح إعادة تعريف فكرة الأسلوب الرأسمالي للإنتاج، لتشمل على فرعين متباينين، حتى نتمكن من الإشارة إلى أسلوب إمبريالي للإنتاج، وأسلوب إنتاج آخر. لما بعد الاستعمار. وكلاهما يتعايشان في نظام رأسمالي عالمي واسع الانتشار، يسيطر عليه الغرب. وقد أظهر الألفي سنة ١٩٧٥، في محاولة لجمع أفكار كل من لاكلاود، وفرائك، وجود أربع صفات أساسية يتصف بها الأسلوب الرأسمالي للإنتاج وهي : الإنتاج السلعي العام، والقوة العاملة الحرة، واستخراج القيمة الفائضة، والعلاقات الطبقية. وفي أسلوب الإنتاج الرأسمالي المتكامل الذي يوجد فيه نظام الإنتاج السلعي، هناك رافد للعمل الحر المأجور تستولي فيه البرجوازية على الفائض. ويمكن أن نستنتج ضمناً، أن الصراع الطبقي هو في جوهره صراع بين البروليتاريا، والبرجوازية. ويعقد ألفي Alavi، مقارنة بين هذا الأسلوب وبين الأسلوب الإقطاعي في الإنتاج، ويلاحظ وجود اختلافات جوهرية بين أساليب الإنتاج المختلفة. حيث نلاحظ أن هناك أسلوباً في أسلوب الإنتاج الإمبريالي، يمكن أن نطلق عليه اسم الأسلوب المشوه. إنه عبارة عن عملية إعادة إنتاج ممتدة، تم فرضها من الخارج، تقود إلى انفتاح نسبي في التجارة مع دول المركز، لكنه اقتصاد داخلي مغلق أو مقطع الأوصال. ويتصف الإنتاج السلعي بالعمومية لكنه هو الآخر مفروض من الخارج. ورغم أنه يمكن اعتبار نسبة كبيرة من القوة العاملة حرة، من الناحية الفنية، إلا أنها تبقى في واقع الحال معتمدة إلى درجة كبيرة على الملاكين الريفيين. ولا يستبعد ألفي Alavi، في الحقيقة، إمكانية وجود العبودية في أسلوب الإنتاج الإمبريالي، كما حدث في أوروبا الشرقية منذ مطلع القرن السادس عشر، حيث شهدت ما وصفه «بأسلوب الإنتاج السابق على أسلوب الإنتاج الإمبريالي»^(٣٨). وأن أي فائض تستولي عليه البرجوازية الأجنبية. ويشتمل نمط الصراع الطبقي على كل

الطبقات الخاضعة ولا سيما في الهند، حيث توجد طبقة فلاحية عنيفة، تستخدم العنف لمواجهة التحالف القائم بين البرجوازيات المحلية ونظيراتها الأجنبية (الوطنية والكمبرادورية). ويتألف هذا التحالف من إقطاعيين، وفلاحين أغنياء. ولو استخدمنا المصطلحات الطبقيّة نقول إن «هذه الترتيبات أو التنظيمات هي تنظيمات بنائية وصراعات خاصة بالأسلوب الإمبريالي في الإنتاج، وليست تلك التنظيمات الخاصة بأساليب الإنتاج الإقطاعية، أو الرأسمالية».

ويستطرد آلافي Alavi قائلاً، إن هذا النوع من التشكيل الاجتماعي، الذي يعكس كل الصفات التي ترتبط بعملية التخلّف، هو فرع من فروع الرأسمالية، ويجب أن يفهم كجزء من نظام عالمي كبير. انبثق منه، وأن استمراره مرتبط به. فهو، من دون شك، شكل من أشكال الإنتاج الرأسمالي. ولكنه، وعلى المستوى نفسه، يختلف في مظاهره البنائية الأساسية، عما يمكن وصفه بالرأسمالية الحضرية الأرثوذكسية، كما سبق أن أوضحنا في الشكل السابق. ويقول آلافي، أخيراً، إن التغيرات التي حدثت في الاقتصاد الهندي، والتي يعود تاريخها إلى زمن الاستقلال السياسي تقريباً، جلبت معها دوراً نشطاً ومتزايداً للبرجوازية غير الوطنية. وقد كانت رغم خضوعها للرأسمالي الأجنبي، قادرة على المحافظة على حصّة كبيرة من الفائض. أضف إلى ذلك كله، اتساع السوق المحلي بالنسبة للصناعات الهندية، وحدوث تطورات تضافرت مع بعضها لتفرض درجة متزايدة، وكبيرة من الاستقلالية للرأسماليين الهنود. وقد كانت واضحة المعالم من الناحية البنائية، مكنت من الإشارة إلى حدوث تغيير في أساليب الإنتاج، من أسلوب إنتاج ساد في فترة الاستعمار إلى أسلوب إنتاج ساد في فترة ما بعد فترة الاستعمار. يعتبر آلافي، أن التمييز بين حالتي الإنتاج : ما قبل الاستعمار وما بعده، اللتين تتضمنان البناءات السياسية، والاقتصادية معاً، عملية مفيدة. فهما تلقيان الضوء بشكل ساطع على بعض الجوانب التي أغفلتها نظرية الاعتماد :

«ونرى أنه لا بد من توضيح مفهوم أسلوب الإنتاج الاستعماري، وأسلوب ما بعد الاستعمار، في أطر أخرى، حتى يفودنا ذلك إلى صياغة مفاهيم مناسبة لبناء العالم الرأسمالي المعاصر»^(٢٦).

إن ما يقوله ألافى Alavi، هو أنه يجب أن يتسع مفهوم أسلوب الإنتاج الرأسمالي ليشمل أشكال الإنتاج في العالم الثالث. ويمكن أن يكون لهذه الأشكال بعض الذاتية، ولكنها تبقى رغم ذلك معتمدة على المراكز الرأسمالية، التي ما زالت تستولي على جزء كبير من القيمة الفائضة، رغم أنها قلّت عن ذي قبل. وعلى أية حال، فإن من المشكوك فيه أن تلقي هذه المناقشة الضوء على هذا الجانب، أنها يمكن أن تعقد المسائل :

أولاً : ليس هناك سبب واضح، على سبيل المثال، لماذا تصنف أساليب الإنتاج في فترة الاستعمار وما بعده، كأساليب مستقلة بذاتها. إن موقف ألافى، يتضمن تناقضاً واضحاً، كما أنه يعترف بها كأجزاء مكونة لأسلوب إنتاج رأسمالي عام. وإذا سلمنا بأن أسلوب الإنتاج، عبارة عن شيء تجريدي، نظري، فمن المتوقع أن تتفرغ منه الحقيقة المبريقية. وعلى كل حال، فإنه يصعب التهرب من النتيجة التي توصل إليها ألافى، التي نقول بأنه يمكن اعتبار أسلوب الإنتاج في فترة الاستعمار مرحلة تقليدية تقود في ظروف (غير محددة) ، إلى أسلوب إنتاج لمرحلة ما بعد الاستعمار، والتي هي أقرب ما تكون إلى الأسلوب النظري. إن الحقيقة القائلة، بأن الترتيبات الطبقية في العالم الثالث تختلف باختلاف المكان والزمان، لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع النموذج.

ثانياً، إن ألافى، يخلط وجود مجتمعات العالم الثالث، التي لها حدود سياسة محددة واضحة، مع عمل النظام الرأسمالي العالمي. فرغم وجود القيود، إلا أنه ليس بالضرورة أن تتم معاملة الحدود الوطنية والسياسية كقيود، أو كمحددات،

تحد من نشاط هذا النظام. وفي الحقيقة، إن الحدود الوطنية من منظور النظام العالمي، لم تعد لها أهمية أكثر من غيرها، فحتى المراكز الرأسمالية الراسخة الجذور تشتمل على مناطق كانت تعتبر في وقت من الأوقات، مناطق مختلفة. وليس معنى هذا، بأي حال من الأحوال، أن الحدود الأتنية، والثقافية ليست مهمة. ويمكن القول، إن مفهوم أسلوب الإنتاج أداة غير مناسبة لتحليل هذه المجتمعات. ويرجع سبب الاهتمام الواضح، الذي يوليه ألافى، للقضايا الوطنية مثلاً، ولدور البرجوازية الهندية الوطنية، إلى اهتمامه بالهند كشعب، وليس بسبب وجود عيوب في مفهوم أسلوب الإنتاج. وهو بذلك يشارك في مفهوم العالمية الثالثة Third Worldism، والتي تميز نظرية الأنساق العالمية.

ثالثاً : هناك رغبة في مساواة أسلوب الإنتاج الرأسمالي بالنظام العالمي الرأسمالي، أو أسلوب الإنتاج الاستعماري. إنها رغبة يأخذها ألافى في الاعتبار ويقاومها :

«بأي منطق نستطيع أن نسلم بوجود وحدة أو نظام استعماري موحد ؟ هل يمكن التسليم بوجود مثل هذا النظام على أساس مفهوم التجانس، أم أننا نفترض وجود وحدة متدرجة من البلدان الاستعمارية، تحت زعامة الولايات المتحدة مثلاً. أو هل نعترف، مرة أخرى ، بعدم توحيدها، ووجود أطراف متنافسة داخل هذه المجموعة الاستعمارية. وأيا كانت الحقيقة، فلا نستطيع اتخاذها كسلسلة»^(٤٠).

إن هذا الكلام غامض جداً. فمفهوم أسلوب الإنتاج، لا يعني بالضرورة تجانس الأنظمة الاقتصادية الفردية، والسياسية، والثقافية، أو أي شيء آخر. وحقيقة الأمر، إنه إذا كانت الرأسمالية تتضمن تنمية غير متكافئة، فإن من المفترض وجود التدرجية مقدماً، فقد توقع الماركسيون التقليديون بالفعل، ظهور عدة مراكز رأسمالية. وتوقعوا كذلك، عدم وجود الوحدة وظهور التنافس. أضف

إلى ذلك، أنه ليس واضحاً أي حقيقة لا يمكن إثباتها من خلال تعريف مسبق، سواء أكانت وحدة التحليل، حالة الإنتاج الرأسمالي، أو النظام العالمي، أو النظام الاستعماري، فإن من الضروري وضع التعريف مقدماً. فالنظام موجود ببساطة، لأنه نظرياً محدد. ويمكن استخدام النموذج الناتج فيما بعد، لتحليل الواقع الامبريقي. وأي رفض للنموذج، يجب أن يبنى على أساس الاعتقاد بأنه لم يعد أداة تحليل مفيدة، وأن القول بأنه غير موجود، هو في الواقع تحصيل حاصل. والمهم، هو تقرير ما إذا كان البناء المفاهيمي مناسباً لهذه الغاية أم لا. وينتهي ألافي Alavi، إلى القول إن التشكيلات الموجودة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي ليس لها قيمة كبيرة في تفسير البناءات الاقتصادية، والاجتماعية، لمجتمع الهند، وينسحب هذا على العالم الثالث. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو هل كان مفهوم أسلوب الإنتاج أكثر فائدة من سابقه وهناك دليل ضعيف على أنه زاد من فهمنا زيادة ملحوظة للعلاقة القائمة بين مجتمعات العالم الثالث، وبين الرأسمالية الغربية. وفي نشرة لاحقة يشير ألافي إلى :

«أنه حيثما يوجد أسلوب الإنتاج الرأسمالي المحيطي الذي يمثل مختلف الطبقات، يكون للبرجوازيات الحضرية وجود في هذه المجتمعات»^(١١). يبدو أن هذا أسلوب من الإنتاج الاستعماري تحت عنوان جديد. ومرة أخرى، ليس هناك تناقض بنائي بين هذه الطبقات المتنافسة التي لها مصلحة مشتركة في استمرار النظام الرأسمالي. وتنتمى الدولة نفسها بقدر كبير من الاستقلالية، حيث إنها تعمل على التوفيق بين المصالح المتنافسة وليس المتعارضة :

«وهكذا فإن مجتمع ما بعد الاستعمار، الذي يوصف بأنه رأسمالي، يوجد فيه تنظيم طبقي، ودولة تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وعن تلك الدول التي يحكمها الاستعمار»^(١٢).

إن هذه التعديلات لمفهوم أسلوب الإنتاج الرأسمالي، يمكن أن تشوه المعنى الذي يعطيه الماركسيون في العادة. وهذا ما يعترف به صراحة ألافى Alavi، الذي يقول إن أساليب الإنتاج الاستعماري، وما بعد الاستعمار، ليست وحدات تتمتع بانسجام بنائي رغم أنها ليست وحدة متكاملة. ويعتبر البحث عن مفهوم بديل، عبارة عن تدريب في علم دلالات الألفاظ وتطورها. ولكن ليس من السهل إقناع نقاد الماركسية، أو التسليم بفكرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي المحيطي .

وعلى مستوى أدنى من التحليل، تبقى مشكلات أخرى معلقة. فليس من الواضح أبداً كيف تحدث الصفة المركزية لأسلوب إنتاج ما بعد الاستعمار - الأهمية المتزايدة للبرجوازية الوطنية، وهي القضية الأساسية التي تميز أتباع وارن Warren، عن أتباع نظرية النظام العالمي. إنها العامل الرئيسي للانتقال من مرحلة الاعتماد، إلى مرحلة الرأسمالية الأكثر استقلالاً، وهذا ما تجنبه ألافى Alavi في إعادة صياغته المشكلة. وأن القول أن الزراعة الرأسمالية في الهند يمكن أن تنمو وتتطور، فقط في إطار الرأسمالية، مع وجود علاقات بنائية من المصالح هو ببساطة، تكرار للرأي القائل أن التنمية الوحيدة المحتملة الحدوث في العالم الثالث هي التنمية المعتمدة.

ورغم محاولة ألافى Alavi، تضمين أفكار فرانك Frank، ولاكلو Laclau، فإن أشكال الإنتاج الرأسمالي الجديد، أو فروعها، لم تضاف الكثير لتوضيح الجدل الدائر. إنها تعيد طرح الاعتماد، ولكن بطريقة، وشروط مختلفة عن تلك التي طرحتها نظرية النظام العالمي. وتنتشر خبر مشكلة كيفية تحويل الرأسمالية المعتمدة، في العالم الثالث، إلى رأسمالية أكثر استقلالاً، إلى رأسمالية وطنية. لم تعد القضية: هل الزراعة في الهند أو في أي مكان آخر رأسمالية. ولكن المهم هو ما نوع الرأسمالية التي تمثلها، وإلى أي مدى يمكن أن تستمر قبل أن يتبعها نوع آخر من النوعية نفسها. وتبقى الرأسمالية نظاماً، ولكن المشكلة الآن تتلخص

في عدد النظم الرأسمالية، أو تعريضاتها، وكيف ترتبط مع أشكال الإنتاج التي تسبقها من الناحية التاريخية والمنطقية. إن علاقة أشكال الإنتاج، كانت المحور الرئيسي في بناء الماركسية الفرنسية، ولا سيما، عند ألنشر Althusser. ويقول ألنشر Althusser، باختصار، إن أعمال ماركس الأخيرة، كانت تقدماً جذرياً مقارنة مع كتاباته الأولى. فقد ساعدت في طرح فلسفة جديدة للجدلية المادية، كانت المعرفة فيها نتاج الممارسة النظرية، التي شملت على أسباب بقائها وهدفها في آن معاً. إن العنصر الرئيسي لهذه الممارسة، والذي يبينه ألنشر في أعمال ماركس الأخيرة، هو التشكيل الاجتماعي الذي تفاعلت من خلاله أشكال الإنتاج المختلفة، التي يمكن أن يكون أحد أشكالها هو المسيطر في وقت من الأوقات. ورغم أن المجال الاقتصادي يمكن أن يكون هو المسيطر في المثال الأخير، إلا أن المجالات الأيديولوجية، والسياسية تمتلك هي الأخرى "استقلالية نسبية". ويحتوي التشكيل الاجتماعي على جزء من البناءات الثلاث مجتمعة، مرتبة بشكل تدريجي داخلياً، وبين بعضها. فالكُل يتفاعل ويكمل بعضه بعضاً، ويمكن فهم هذه العملية فقط من خلال معالجة ألنشر Althusser للمادية التاريخية.

إن أعمال ألنشر Althusser، هي أكثر انطباقاً على العالم الثالث. ويشارك معه في ذلك كل من ربي Rey، وتاييلور Taylor. ولسوء الحظ، فإن الكثير مما قاله ربي ليس متوافراً في الوقت الحاضر بالإنجليزية. ولهذا السبب، سوف ألخص آراءه بشكل سريع، قبل الانتقال إلى فحص إسهامات تاييلور في هذا النقاش، بشكل دقيق ومتعمق. وكما وصفه فوستر كارتر سنة ١٩٧٨، فإن ربي، ينظر إلى أشكال الإنتاج كعملية موحدة، ومتراصة تحدث على مراحل ثلاث. فترتبط الرأسمالية، مبدئياً، بأشكال إنتاج ما قبل مرحلة الرأسمالية وتدعمها، وذلك في مجال التبادل. وعندما يتطور الاستعمار الحديث، يصبح الإنتاج خاضعاً للرأسمالية بشكل متزايد. وتختفي في المرحلة النهائية، مرحلة ما قبل الرأسمالية

التي لم تصلها مجتمعات العالم الثالث، أشكال إنتاج ما قبل الرأسمالية نهائياً. وتسود الرأسمالية بشكل قطعي. وبناء على هذا الرأي، توجد الأشكال متعددة الإنتاج. ويرجع السبب في ذلك، بشكل أساسي، للاختلافات بين أشكال الإنتاج السابقة على وجود شكل الإنتاج ما قبل الرأسمالي. وكما يقترح فوستر كارتر Foster- Carter، فإن هذا النوع من التحليل، رغم أنه مفيد إلا أنه لا يخلو من المشاكل. فليس من الواضح حقاً، إلى أي مدى يمكن أن يؤثر العنف، أو أي شكل من أشكال الفعل الإنساني المحسوس، في الانتقال من مرحلة من مراحل التربة إلى مراحل أخرى. وليس من الواضح أيضاً، كيف يمكن لنا أن نعرف متى بدأت الرأسمالية في العالم الثالث. ويذهب فوستر كارتر Carter إلى القول، إنه بسبب تمييز ريبي Rey بين رأسمالية «غير معدلة» تأتي من الخارج، ورأسمالية «يتم تعديلها باستمرار» من الداخل، أي من داخل العالم الثالث، يصبح التمييز بين الداخل والخارج مشكلة في حد ذاتها. ورغم أن ريبي Rey يؤكد الطبيعة الوحشية للرأسمالية فإنه يقول:

«يتخذ كثير من الكتاب الماركسيين الذين كتبوا عن العالم الثالث كنقطة انطلاق لهم، عدم وجود التشابه في التكوين بين آثار الرأسمالية في الدول التي نشأت فيها من جانب، وتلك الدول، أو البلدان التي صدرت إليها من جانب آخر»^(٢٢).

ويبدو أن هذا النقد ينير تساؤلاً هو : ما الذي يجب أن يتوحد ومع ماذا، وما هي طبيعة هذا التوحد ؟ وعلى أية حال، ففي رأي فوستر كارتر Carter، يتطلب أسلوب ريبي Rey في توحد أشكال الإنتاج، وجود تركيز متكامل على النظام العالمي، مع تواجد وحداته غير المتكافئة والمتراصة داخلياً. ويرى برادلي Bradley، في مكان آخر، أن ريبي Rey يقول في الحقيقة، أن العالم الثالث يعمل لخدمة احتياجات رأس المال وسدها من المواد الخام، وحاجات أصحاب رؤوس

المال أيضاً (موقتاً)، لمنافع تنافسية في مجال إنتاج السلع. وهكذا، يستمر النظام في البقاء، ويمر أثناء انتقاله أو تطوره بمراحل متعددة، تصبح معقدة بشكل متزايد .

إن الجوانب المنظمة لأشكال الإنتاج أيضاً واضحة في أعمال تابلور Taylor، الذي يرى بأن نظريتي التحديث، والتخلف تقدمان على المستوى نفسه تفسيرات غير مفيدة لتغلغل النظام الرأسمالي في العالم الثالث. وفي حقيقة الأمر أن تيلور Taylor ينظر إلى العالم الثالث، على أنه عكس العالم الرأسمالي، وبالمستوى نفسه من التصميم والاختصار، فهو مبتعد لمقارنة عالم ثالث حقيقي مع شكل من أشكال النظام المستقبلي المؤمل أو المرغوب فيه. وبالنسبة له، وكذلك الحال بالنسبة لريي Roy، فإن التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث هي تشكيلات انتقالية تقرر في اللحظة الأخيرة، وتم إنتاجها، إلى حد كبير، نتيجة للتغلغل الاستعماري^(٤). وقد شهدت هذه التشكيلات، نتيجة لتداخل أشكال الإنتاج المختلفة، شيئاً من عدم الاستقرار في نظمها الاقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية. وفي الحقيقة، إن وجود الأشكال السابقة غير الرأسمالية، يجعل التنمية الرأسمالية في العالم الثالث مقيدة، وغير متكافئة. وتتقرر طبيعة مثل هذه البناءات، من خلال نجاح الرأسمالية في إدخال أشكال إنتاج غير رأسمالية، أو على العكس تماماً، من خلال قوة الأشكال الأخيرة، وقدرتها على مقاومة إدخال الإشكال. ونجد على المستوى الاقتصادي أن تعايش أشكال الإنتاج المختلفة ينتج عنه خبرات عالمية مختلفة تعكس نوعية الطبقات الاجتماعية، والأيديولوجيات. وتظهر جميعها التوتر المستمر بين الشكل الرأسمالي للإنتاج، الذي كان مسيطراً ذات يوم، وبين متطلبات شكل الإنتاج الرأسمالي التي تتنافس مع شكل الإنتاج غير الرأسمالي. ففي الوقت الذي تم فيه محاصرة الاستعمال في القطاع الاقتصادي الإنتاجي، والاستخراجي، فإنه يمكن أيضاً الحد من تأثيره الإيديولوجي والسياسي.

و على أية حال، يزداد تغلغل رأس المال واختراقه لكل القطاعات حينما يكون رأس مال. من المهم ملاحظة أن ترابط الأشكال المختلفة من الإنتاج، يتضمن تداخلاً في العلاقات. ويمكن أن يفيد وجود بعض المزارع التي تحتاج لعمالة موسمية مثل، الرأسماليين في قطاعات اقتصادية أخرى، الذين يستطيعون إبقاء أجور العمالة منخفضة، وهناك وظيفة أخرى مشابهة، تقوم بها بعض القرى التي يأتي منها عمال الأجرة. وهكذا، يكمل الريف الدخل المحصل من المراكز الحضرية، وذلك من خلال تلبية بعض حاجات العمال الضرورية، على الأقل. ولا يقتصر ترابط الأشكال المختلفة من الإنتاج على المجال الاقتصادي. ويستشهد تيلور عادة بكبار السن، الذين كانوا يشكلون الطبقة المسيطرة في أشكال الإنتاج والذين وجدوا في فترة ما في غرب أفريقيا الوسطى. وكان مصدر قوتهم، ينبع من حصولهم على فائض العمل الذي كانوا يقدمون في مقابلة الزوجات والعبيد. وعلى أية حال، عندما أدخلت السلطات الاستعمارية العمل المأجور، والذي رافقه تدهور في إنتاج القرية، أصبح من الصعب على الشباب تأمين المهر على شكل عمل. وبدلاً من هذا، أصبح العمال يدفعون نقداً، وكان يتم تأمينه من خلال العمل المأجور كعمال موسميين، أو وافدين. وبهذه الطريقة، فإن كبار السن، رغم أنهم كانوا محرومين من بعض سيطرتهم على عملية الإنتاج، فقد كانوا قادرين على تجميع رأس المال الذي كان يتم استثماره في المشروع الرأسمالي. وهكذا، أصبح لهم منفذ للدخول إلى شكل جديد من أشكال الثروة :

«الذي كان يمكن أن يحدث فقط، نتيجة لعملية ترابط تمت بين شكلين من أشكال الإنتاج - وهو ترابط أمكن تحقيقه من خلال الرفض المستمر للتغلغل الرأسمالي لأشكال العصبية»^(٤٥).

وهناك أمثلة أخرى على الروابط الاقتصادية لأشكال الإنتاج المختلفة، فيذكر تيلور Taylor البطالة الحضرية الواسعة النطاق، ونمو طبقة «شبه -

البروليتاريا»، وكلاهما جاء بعد انفصال العاملين في مجال الزراعة عن وسائل إنتاجهم. ويشير أيضاً، إلى تعايش أشكال، وتقسيمات العمل المختلفة، والتي تختلف باختلاف درجة تغلغل الرأسمالي.

تعكس البناءات الاقتصادية للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للعالم الثالث، التفاعل، والترابط، بين أشكال الإنتاج المختلفة، ويصدق هذا أيضاً على أبنيتها الاجتماعية. وكلما امتد نفوذ الرأسمالية، كلما تنوع البروليتاريا. ويمكن استبدال قوة عمل صغيرة، ومدرّبة تدريباً جيداً في مجال الصناعة الرأسمالية، بسرعة، بقوة عمل وافدة أقل منها تدريباً. بينما يستمر المنتجون في قطاع الإنتاج الحرفي، الأكثر استقراراً، الذي تسيطر عليه الرأسمالية الوطنية، فالعمل على أسس تقليدية. وعلى أساس هذا التدرج، يكون لدينا جمهور الحضر، وشبه البروليتاريا، اللذان يمران بظروف عمل مختلفة. وكنيجة لذلك، فإنهم يتأرجحون بشكل كبير في إيديولوجياتهم السياسية. ويختص هذا التصنيف الرباعي للبروليتاريا، كما صنّفه تايلور Taylor، بالتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للعالم الثالث فقط.

إن الفلاحين أيضاً متباينون، ويبرز هذا التباين في أجور العمل، والإنتاج الزراعي والمعيشي. ويعتمد هذا التباين، على المدى الذي تغلّغت فيه الرأسمالية إلى المجال الزراعي، ودرجة مقاومة شكل الإنتاج شبه الإقطاعي للتدخلات.

وترتبط القطاعات الريفية والحضرية بعضها ببعض، إلى حد ما، من خلال نشاطات البرجوازية الصغيرة، التي يعتبرها تايلور Taylor أقوى في العالم الثالث، منها في سكان نشأة الرأسمالية. إنها تعتبر ضرورية في عملية توزيع السلع لكنها، مرة أخرى، متباينة، فبعض أفراد هذه الطبقة، يميلون إلى التخصص في بيع المفرق للبضائع المستوردة، في حين يتعامل البعض الآخر، بشكل أساسي، مع الإنتاج المحلي، إنه تقسيم سيعكس نفسه في دعمهم لاستراتيجيات التنمية المختلفة، وللتفريعات المختلفة لرأس المال.

وتختلف التقسيمات بين الرأسماليين، هي الأخرى، تبعاً لدرجة تغلغل رأس المال في التشكيل الاجتماعي، ولا سيما في القطاع الزراعي. ويعتمد ذلك أيضاً على حجم السوق المحلية وعلى أية حال، فإنه قد يصعب تمييز طبقة الرأسماليين المحليين، بوضوح، من طبقة الملاك التي كانت مهيمنة. ويعتمد الكثير على نجاح الفئة الأخيرة (الملاك) في مقاومة انتشار الرأسمالية في الريف أو، في المقابل، في تشكيل مناطق جديدة للنفوذ كـرأسماليين. ويحتمل أن يتعارض، رغم ذلك كله، رأس المال الوطني مع البورجوازي الكومبرادوري، الذي يرتبط بحكم تعريفه مع رأس المال الأجنبي. وسوف يكون لهذه الطبقات، نتيجة لأوضاعها الاجتماعية في البناء الطبقي، بوليصات سياسية، واستراتيجيات اقتصادية مختلفة. وأخيراً : فيغض النظر عن الاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبع، فإن تشكل العالم الثالث سوف يشتمل على طبقة كبيرة من موظفي الدولة ليس لتنفيذ خطط التنمية فحسب، وإنما أيضاً لتأمين فرص العمل لسكان المدن العاطلين عن العمل. أضف إلى ذلك، أن هناك حاجة لعدد أكبر من التربويين، ليقوموا بتعليم المهارات الخاصة بنظم تقسيم العمل الرأسمالية، وتنشئة الأفراد وفقاً للإيديولوجية الجديدة، حتى يتمكن السكان من مواكبة التقدم المتسارع للرأسمالية. أما عن المستوى السياسي، فيعتمد مستخدمو الدولة على أولئك الذين يمسكون بزمام الأمور للمحافظة على مصالحهم، فهم يسيلون إلى جمع الدولارات من الرأسماليين الوطنيين، وممثلي الرأسمالية الأجنبية. وعلى أية حال، فهم يحافظون على إبقاء علاقاتهم مع الأوضاع غير الرأسمالية التي نشؤوا في ظلها والتي يستمرون في التفاعل مع الآخرين على أساس منها. وأن التوترات الناجمة عن ذلك، تجعل هذه الطبقة متقلبة من الناحية السياسية، ولا يمكن التنبؤ بسلوكها^(٤٦).

لا بد من التأكيد هنا، على أن تشكيلات العالم الثالث تتسم بوجود بعض الجمود في الولاءات الطبقية التي تتغير باستمرار، استجابة للتقدم الحادث في

التغلغل الرأسمالي. فعلى سبيل المثال، يحتاج رأس المال الأجنبي في المراحل الأولى، لمساعدة الطبقة المسيطرة غير الرأسمالية، التي ستتعاون معه ما دامت مصالحها غير مهددة. وعلى أية حال، عندما يتطلب رأس المال انتشار الشكل الرأسمالي في القطاع الزراعي، فإن الولاءات الجديدة مع طبقات أخرى، ربما بما في ذلك رأس المال الوطني، يمكن أن تكون مطلوبة للحد من قوة الملاك شبه الإقطاعيين. إن العملية محفوفة بالمخاطر، والصعوبات، والتناقضات، وقد يصعب السيطرة عليها. وفي وضع كهذا، ستكون هناك عودة إلى التحالف القديم، والذي يتم في العادة بمساعدة القوة العسكرية.

ويمكن أن نتوقع، أن تراطب الأشكال المختلفة للإنتاج يؤدي إلى وضع من التغير المتواصل على المستوى الإيديولوجي، ووجود أشكال مختلفة من الإيديولوجيات التي تتعايش معاً، وتتغير وفقاً للتغيرات الحادثة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية. وقد ظهرت إيديولوجيات جديدة، نتيجة لإدخال نظام تقسيم العمل الرأسمالي، بهدف إعطاء الشرعية للطبقات الاجتماعية، والأساليب الحياة الجديدة، ومن خلال المحاولات التي تمت من قبل الطبقات القديمة راسخة الجذور، للتحقق من مدى انتشار الرأسمالية. وطراً تحول على المؤسسات القديمة، فالأسرة الممتدة مثلاً، يمكن أن تستمر في إنتاج إيديولوجية أكثر ملاءمة شكل إنتاج العصبية، التي يطلب منها إعطاء الشرعية للعمال الوافدة. ومرة أخرى، سوف تعتمد التغيرات في البناءات الإيديولوجية وممارستها، على قدرة لأشكال المتعددة، في بناء مؤسساتها الإيديولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية الدفاع عنها.

ولا بد من القول هنا، إنه يمكن تحليل هذا التناول المتكامل، والشامل، لتشكيلات الاجتماعية للعالم الثالث الرأسمالي (وكل ما يشتمل عليه)، بالإشارة إلى تكامل أشكال الإنتاج. أضف إلى ذلك كله، أنه من المفيد أن نعلم بأنه من

غير المناسب عزل الممارسات السياسية، والإيديولوجية عن المجال الاقتصادي، مع أن تيلور Taylor لم يأل جهداً في عمل ذلك. وتنعكس تعقيدات العالم الثالث في الطرق المختلفة، غير المحدودة، التي يستطيع رأس المال العالمي الوطني أن يرتبط من خلالها بأشكال الإنتاج غير الرأسمالي، وعلى كل حال، وكما هو الوضع في المثال الأخير، فالمجال الاقتصادي هو الذي يحدد المجال السياسي، والإيديولوجي. ومن الصعوبة بمكان، التهرب من النتيجة القائلة إنه مهما كان تطور الرأسمالية غير عادل، ومفيد، فإنه حادث لا محالة. إن الحقيقة القائلة إن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية للعالم الثالث هي تشكيلات انتقالية، يعني أنها تتحرك في اتجاه نوع آخر من الرأسمالية أكثر تطوراً. ويقول تيلور Taylor إن هذه التشكيلات تشتمل في بنائها الداخلية على إمكانية التطور الاشتراكي، ولكنها لا تعطي الاهتمام الكافي. وإذا كانت هذه البناءات، لا تتحرك في اتجاه تحقيق السيطرة التامة لشكل الإنتاج الرأسمالي، ولا تتجه لتصبح اشتراكية، فعلى الشخص أن يفترض بأن جوانبها الرأسمالية ما زالت مقيدة وغير متكافئة، ترقى إلى منزلة التنمية المتعددة.

إن تيلور Taylor، شأنه في ذلك شأن ألنسر Althusser، يعمل بحساب منظور نظري يعتبر في نظر الاثنين موضوعياً، وعلمياً، يمكن أن يوصف في أحسن أحواله، بأنه منظور واقعي. ولا يتم الإفصاح عن أسباب الظواهر الاقتصادية في العالم الثالث، من خلال الاختبار الامبيريقى للحقائق التي تحتاج إلى توضيح، وإنما يمكن تحديدها فقط، بالرجوع إلى بناء نظري شامل موجود مسبقاً:

«إن أي ظاهرة اقتصادية يحللها أي شخص في تشكيل العالم الثالث المتحول، هي شكل ظاهري لا تكون محدداً واضحة المعالم : تكامل شكل

من أشكال الإنتاج، أو عناصره بحيث يظهر بشكل آخر. ونتيجة لذلك، وبدلاً من القول إن ظاهرة ما، مثل الأشكال المختلفة التي تتخذها العمالة الخدمية، هي نتيجة لوجود شكلين من أشكال الإنتاج، ونتيجة للطرق التي ترتبط فيها بعلاقات بعضها مع بعض. ويمكن القول، إنها نتاج لتكامل أشكال مختلفة من الإنتاج، شكلته المتطلبات الإنتاجية لشكل الإنتاج الرأسمالي من جهة، ومقاومة شكل الإنتاج غير الرأسمالي من جهة أخرى. وكلاهما، المتطلبات، ومستوى المقاومة يتغيران مع الزمن»^(٤٧).

إن البناء النظري موضع البحث، هو المادية الجدلية لألتوسر Althusser، وهو إطار نظري شامل، يدعي بأنه لا يتكافأ مع أي شكل من أشكال المخاطبة الأخرى، وأن أشكال المخاطبة الأخرى أيديولوجية. وفي الحقيقة، إن هذا يرقى إلى مرتبة الادعاء بالقدرة المطلقة التي لا يمكن تسويغها، فإما الإيمان أو عدم الإيمان بها.

ورغم أن تيلور Taylor يرفض، في الحقيقة، نظريتي التحديث والتخلف، لأنهما غير مناسبتين في نظره. وهناك، بكل تأكيد، أوقات يكون فيها مسروراً ومرتاحاً في الاعتماد على منظورات سابقة، مدعماً بذلك ما يقوم به من أعمال. تماماً كما فعل عندما أورد اسم فرانك Frank، ليدعم وجهة نظره الخاصة بالعلاقة القائمة بين رأس المال الوطني، والمثروبوليتاني في أمريكا اللاتينية، الفوائد الناتجة عن العزلة عن رأس المال الأجنبي^(٤٨). وبشكل أكثر عمومية، إن تيلور Taylor يقدم لنا نظامين، أو نظامين فرعيين متنافسين رأسمالي، غير رأسمالي، وكل منهما له تقسيماته الداخلية، وتناقضاته مع النظام الآخر من أجل الحصول على النفوذ السياسي، والاقتصادي.

ويزودنا تيلور Taylor، في حالة شكل الإنتاج غير الرأسمالي، بمفهوم لا يختلف عن مفهوم البناءات التقليدية، سواء أكانت اقتصادية، أو سياسية، أو

إيديولوجية. ويقدم لنا جانباً للتحديث في حالة شكل الإنتاج الرأسمالي. وفي الحقيقة، إن العملية التي تتكامل فيها أشكال الإنتاج الأخرى غير السائدة، يشبه إلى حد ما، التوازن الديناميكي الذي يذكر باستمرار في نظرية بارسوفز. أضف إلى ذلك، أن تبلور يشير، في الغالب، إلى ما يطلق عليه اسم الانتشار في نظرية التحديث، ولو تحت مسمى آخر :

«وهكذا نجد أنه في الإيديولوجيات المختلفة، في كل مرحلة من مراحل التوسع، التي تحرك الطبقات المسيطرة في علاقاتها مع الطبقات الأخرى، وما يتبع ذلك من الفئات الخاضعة لها داخل البناء الطبقي، يبدأ في تحقيق سيطرتها الإيديولوجية على مؤسسات العالم الثالث الرئيسية»^(٤٩).

من المعروف، أن شكل الإنتاج الرأسمالي لا يحصل على كل شيء يريده بطريقة الخاصة. فيمكن أن تواجهه عقبات، مثل التهديد الدائم لوجود الطبقات المحددة المعالم، بسبب الإنتاج المستمر لشكل الإنتاج شبه الإقطاعي، وفي مثل هذه الأوقات، عندما يدخل النظامان في صراع، تبدأ بالعمل كل «الميكانيزمات» التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث توازن جديد .

«وعلى أية حال، عندما يتوقف العمل بشكل الإنتاج السائد، نتيجة لظهور شكل جديد من أشكال الإنتاج (نتيجة للتغلغل الاستعماري)، فإن عملية تكامل الممارسات تضع أمامها هدفاً، وهو تحويل ما هو مناسب من الممارسات لشكل الإنتاج السابق. ويهدف هذا الإجراء إلى إعادة بناء هذه الممارسات، بما يتناسب مع المتطلبات الإنتاجية لشكل الإنتاج الجديد»^(٥٠).

وباختصار، يمكن أن نقف البناءات التقليدية عقبة في طريق تنمية المؤسسات الحديثة، هذا ويكون التشكيل الجديد لهذه المؤسسات ليس تقليدياً ولا حديثاً. وهكذا نرجع مرة أخرى إلى المجتمع البراق.

لا يحتاج تيولور Taylor للإشارة إلى شكل الإنتاج الاستعماري، أو ما بعد الاستعمار، لكنه مثل ألفي Alavi له تشكيلاته الاجتماعية الخاصة بالعالم الثالث، التي لها بناءاتها الاقتصادية المميزة. وعلى كل حال، إن شمولية مفهوم التشكيلات الاجتماعية هي التي تسمح له بوصف كل شيء، وأي شيء في العالم الثالث، نتيجة لتكامل أشكال الإنتاج، أو عناصرها. ويحدث الاتزان وعدم الاتزان، والفعل ورد الفعل، بشكل مستمر وبدون قصد، في نظام تيولور Taylor، أو في أنظمتها الفرعية. وتتم إقامة العلاقات الاجتماعية مع الطبقات الأخرى من خلال الإيديولوجيات. إن الفاعلين هم أعضاء في طبقات، أو مؤيدون لطبقات أخرى، أو لفروع تابعة لها، ويستجيبون لحاجات أو متطلبات أشكال الإنتاج المتكاملة. ورغم استخدام تيولور Taylor للبيانات الأمبيريقية، إلا أن نظامه عبارة عن بناء نظري يمكن تحليله تحليلًا نظريًا فقط. ورغم هذا كله، فإن نظامه فيه نزعة إلى التطور عبر مراحل انتقالية، مع وجود مفارقة كامنة لشكل رأسمالي من الإنتاج (متطور)، يتناغم مع وجود شكل غير رأسمالي (متخلف أو نامي)، وعدد غير محدود من المركبات، بما في ذلك نظام شبه إقطاعي بينهما. وبينما يلقي هذا الأسلوب الضوء على هذا التنوع المؤكد، الموجود في مجتمعات العالم الثالث، فإنه لا يضيف الكثير لفهمنا له. ويعطي قدرًا أقل من الفهم، لأولئك الذين يرغبون في استخلاص أو استنتاج سياسات مناسبة من هذه التشكيلات النظرية.

يمكن أن يُنظر إلى أعمال ألفي Alavi، وتيولور Taylor، على أنها استمرار للجدل الدائر بين فرانك Frank، ولاكلاو Laclau، حول طبيعة الرأسمالية ومفهوم أشكال الإنتاج. وفي الحقيقة، أن البعض يعتبر مسألة التكامل مسألة مركزية في أي فهم ماركسي لطبيعة الرأسمالية الحديثة^(١).

فبينما كان ألفي Alavi أيضاً، منشغلاً أو مهتماً بالدرجة التي أصبحت فيها لزراعة الهندسية رأسمالية، كان تيولور Taylor يحاول أن يزودنا بإطار نظري،

نستطيع أن نفسر من خلاله انتشار الرأسمالية في العالم الثالث. وقد انتهى كلاهما، إلى إعطاء أهمية للطبقة الاجتماعية، والدولة. وأكد ألفي Alavi ، على مصادرة الملكية الفائضة، والشكل الذي تتخذه الطبقة، أو الطبقات المستفيدة. في حين نظر تيلور Taylor إلى تكامل البناءات الاقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية، في إطار الأشكال المتداخلة، ومتطلبات النظام التنافسي. ويعتبر كلاهما من مجتمعات العالم الثالث التقليدية، مع وجود بناءات اجتماعية اقتصادية مميزة، أفرزها التاريخ الاستعماري. وكلا الأسلوبين من غير شك، يأخذاننا بعيداً إلى أبعد من نظرية النظم العالمية، حيث تصور الطبقات في العالم الثالث باستمرار، على أنها صور مكررة لنظرائها في المناطق الحضرية، وبأنها تخدم الرأسمالية الغربية، ويحكمها العمل البرجوازي، ورأس المال الأجنبي. وفي المقابل، يشير كل من تيلور، وألفي بطرقهما المختلفة، إلى إمكانية وجود رأسمالية أكثر استقلالية، مع وجود برجوازية وطنية في بعض الأحيان. ويبدو أن كليهما يشير إلى أن رأسمالية العالم الثالث سوف تظل رأسمالية معتمدة ، رغم ذلك كله.

جامعة دمشق
Damascus University

هوامش الفصل الثامن

- 1) Laclau, 1979, p. 76 .
- 2) Brenner, 1977, p. 61.
- 3) Brenner, 1977, p. 68.
- 4) Goodman Redclift, 1981, p. 43.
- 5) Petras, 1978, p. 37.
- 6) Phillips, 1977, p. 14.
- 7) Warren, 1980, P. 5.
- 8) Warren, 1980, p. 189.
- 9) Warren, 1980, p. 249.
- 10) Warren, 1980, p. 246.
- 11) Hoogveit, 1976, p. 77-85.
- 12) Smith, 1983, p. 74.
- 13) Smith & Sender, 1986, p. 128.
- 14) Sender and Smith, 1986, p. 130-1.
- 15) Smith & Sender, 1986, p. 132.
- 16) Emanuel, 1982.
- 17) Mommsen, 1981, p. 140.
- 18) Levitt, 1968.
- 19) Ray, 1973, p. 14.
- 20) Ray, 1973, p. 9.
- 21) Ray, 1973, p. 16.
- 22) Cordoso, 1947, p. 14-15.
- 23) Dore, 1977, p. 17.
- 24) Dore, 1974, p. 5.
- 25) Wallerstein, 1974, p. 25.
- 26) Sahlin, 1976.
- 27) Wallerstein, 1979, p. 18.
- 28) Halevy, 1981, p. 76.
- 29) Halevy, 1981, p. 11.

- 30) Platt, 1980, p. 115.
- 31) Platt, 1980, p. 121.
- 32) Platt, 1980, p. 148.
- 33) Stein, 1980, p. 140.
- 34) Ray, 1973, pp. 11-12.
- 35) Safford, 1978, pp. 253-255.
- 36) Cardoso, 1977, p. 21.
- 37) Palma, 1978, p. 910.
- 38) Alavi, 1975, p. 173.
- 39) Alavi, 1975, p. 193.
- 40) Alavi, 1975, pp. 190-191.
- 41) Alavi, 1983, p. 83.
- 42) Alavi, 1983, p. 83.
- 43) Foster Carter, 1978, p. 229.
- 44) Taylor, 1979, p. 103.
- 45) Taylor, 1974, p. 230.
- 46) Taylor, 1979, p. 252.
- 47) Taylor, 1979, p. 228.
- 48) Taylor, 1979, p. 225.
- 49) Taylor, 1979, p. 270.
- 50) Taylor, 1979, p. 227.
- 51) Eplow, 1980, pp. 1-43

الفصل التاسع

نظرية التحديث والتخلف

تاريخية نظرية التحديث :

ليس هناك نظرية تحديث واحدة، فمصطلح التحديث هو اختزال لعدد من المنظورات Perspectives التي طبقها غير الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين. وإن الموضوعات التي سادت في هذه المنظورات، برزت من التقاليد الموسيولوجية التي اشتملت على إعادة تفسير لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي. فالمنظور التطوري Evolutionism (بتركيزه على التباين المطرد)، والانتشاري Diffusionism والبنائي الوظيفي، ونظرية الأنساق، والنظرية التفاعلية، ساعدت في مجموعها على تشكيل مجموعة الأفكار التي عرفت بنظرية التحديث. وقد كانت هناك بعض المدخلات من حقول أخرى كالسياسة والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والجغرافيا. وقد ازداد الاهتمام في العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، بتطبيق هذه المنظورات على العالم الثالث.

ويمكن القول، إن البدايات الأولى لنظرية التحديث تعود في أصولها الأولى إلى علم الآثار عندما استخدمت فكرة التطور أول مرة في الإشارة إلى المجتمع الإنساني. ومن المؤكد أن فكرة التقدم، هي موضوع متصل في الفكر الغربي.

وعلى أية حال، فإنه لم تتم دراسة تطور المجتمعات بطريقة منظمة حتى القرن الثامن عشر، كما يشير بوك Bock.

«إن عملية طويلة وتدرجية من التغيير الثقافي اعتبرت عملية ثباين، إنها حركة مرت بمراحل محددة من البسيط إلى المعقد، ميزت الفكر الغربي وسادت خلال القرن الثامن عشر بهدف تأسيس علم الإنسان والمجتمع»^(١).

لقد قطعت التطورية الاجتماعية شوطاً كبيراً في القرن التاسع عشر عندما قام داروين بتأكيداتها من خلال أعماله الخاصة بالتطور البيولوجي، ولا يستثنى أحد من علماء الاجتماع الأوائل من استخدامه لهذه النظرية. ففي أوروبا الغربية، كان القرن التاسع عشر هو الوقت الذي أدرك فيه الناس بأنهم يمرون بتغيرات اجتماعية هائلة تحدث، تغيرات جذرية في بناء المجتمع. وكما أشار بوك Bock في مكان آخر (١٩٦٤)، فقد اتصفت نظريات التطور في القرن التاسع عشر بتأكيداتها على حتمية هذه التغيرات، وكانت معوقات التطور هي التي تحتاج إلى تغيير، وليس عملية التطور نفسها. فقد نظر إلى التطور على أنه عملية مستمرة، وبطيئة، وواضحة لأولئك الذين لديهم القدرة السليمة على فهم التطور من الناحية الاجتماعية. فعندما يحدث التغيير، فمن المحتم أن يتبع النمط نفسه، ويتم تمييز المجتمعات بعضها عن بعض من خلال احتلالها مواقع مختلفة على مقياس التطور. فكلما ارتفعت مكانتها على سلم التطور، كانت أقرب في نوعيتها للمجتمعات الغربية الصناعية، ويجب أن نشير هنا إلى أن مثل هذه المجتمعات اعتبرت من قبل غالبية الكتاب (من أصول غربية) بأنها أكثر أشكال المدنية تطوراً ورقياً.

لقد تحدثت ماركس، على سبيل المثال، عن قوانين، عن الرغبة الجادة في العمل بهدف الوصول إلى نتائج حتمية. واستطرد قائلاً إن البلد المتقدم صناعياً، هو وحده القادر على رسم الصورة التي يجب أن يكون عليها مستقبل البلد الأقل نمواً وتطوراً.

ومع الإعجاب الشديد والكبير بالإنجازات الغربية في مجال الصناعة والتكنولوجيا، إلا أنه اختلط بالخوف، فقد تم إنهاء النظام القديم، وانتهى معه الأمن، والتنبؤ، اللذان كانا يميزان مجتمع ما قبل الصناعة.

«ولا شك بأن الأفكار الخاصة عن الاجتماع الأوروبي يمكن فهمها بشكل سليم على أنها استجابات لمشاكل في النظام الأوروبي نشأت في القرن التاسع عشر نتيجة لانحيار النظام القديم تحت وطأة التصنيع والديمقراطية الثورية»^(١).

ويمكن ملاحظة العناصر السياسية لنظرية القرن التاسع عشر في التطور في أعمال دوركهيم ولا سيما في كتابه العمل^(٢). فبالنسبة له، تميزت مجتمعات ما قبل الصناعة، ولا سيما البسيطة وغير المجزأة منها، التي تقوم على أساس القبيلة أو العشيرة، بوجود التماسك الآلي. ففي مثل هذه المجتمعات وضعت القوانين على أساس الإجماع الكلي المسيطر. وغير المكتوب لكنه "الضمير الجمعي" وقد كان الأفراد متماثلين في الجوانب الأخلاقية والسلوكية. وقد نجم عن هذا التماثل تماسك اجتماعي وتوحد في ضمائر الأفراد، وكان آلياً بسبب سيادة الضمير الجمعي، الذي كان مبنياً في الأساس على المعتقدات والمشاعر الدينية.

وقد صور دوركهيم، بشيء من الريبة ظهور المجتمع الصناعي الغربي والانحدار الذي رافق ذلك في تأثير الضمير الجمعي، وأشار إلى زيادة عدم التجانس وسيادة الفردية والاعتماد المتبادل التي نتجت عن تقسيم العمل. وقد اعتبر هذه التطورات سبباً في ظهور نظام أخلاقي جديد وتماسك اجتماعي عضوي. وأضاف إلى ذلك قوله، إنه على وعي تام بأن الانتقال من نوع من أنواع التماسك إلى النوع الآخر ليس انتقالاً أوتوماتيكياً. وبحق فإنه أحس بأن المجتمعات الأوروبية الغربية شهدت شكلاً غير عادي من تقسيم العمل. ونظراً لحاجة كل المجتمعات لوجود الإجماع فقد انتصفت بوجود «اللاسيارية» أي الافتقار إلى الجذور أو التنظيم، وبرزت حاجة النظام الأخلاقي لأن يكون مبنياً

على الارتباطات المهنية التي تزود الأفراد بنظام أخلاقي، مع وجود حسن بالانتماء الذي يمكن أن يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي، والتعاون المتبادل. وبهذه الطريقة يكون تقسيم العمل قادراً على أن يحل محل الضمير العام. وهو الرابطة الأساسية الخاصة بالتجمعات الاجتماعية للتدريبات العليا⁽¹⁾.

وهكذا، فبالنسبة لدور كهائم، تتطور المجتمعات من المراحل الدنيا إلى المراحل العليا، وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة متباينة إلى مراحل أكثر تعقيداً، وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقويم العمل المنطور فيه، هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل مرحلة الصناعة، ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي والإجماع القيمي، ومجمل القول: إنه يمكننا أن ننظر إلى هذه الأفكار على أنها موضوعات مسيطرة للنظرية التطورية، التي يمكن أن تكون جزءاً من نظرية التحديث، وذلك من خلال دور كهائم وكتاب آخرين عاشوا في القرن التاسع عشر. وقد تم تشكيل هذه النظرية في فترة التغير الاجتماعي والاقتصادي، عندما كانت الأنظمة الاجتماعية التقليدية تتعرض للهجوم، وكانت قوانين المجتمعات الحديثة في طريقها إلى الصياغة، أو أنه لم تتم صياغتها بعد. فقد انتعشت بعد الحرب العالمية الثانية خلال فترة مشابهة للتغير السياسي والاقتصادي الاجتماعي. وعلى أية حال فقد أسهم التطور المنظم لبلدان العالم الثالث في تمرين عقول العلماء الاجتماعيين الغربيين.

إن التطورية كانت أحد العوامل التي أثرت في نظرية التحديث. وفي الحقيقة، حتى نهاية القرن التاسع عشر، واجهت التطورية تحدياً من أتباع النظرية الانتشارية الذين حاولوا إيجاد أسلوب بديل لدراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية. كما أن فكرة التطور تشير إلى ظواهر تنموية متطورة حدثت في زمان ومكان معينين، وليس في كل الأزمنة والأمكنة، وكذلك فكرة الانتشار فهي

تشير إلى انتقال المنتجات الثقافية، وسمات أخرى من منطقة لأخرى أو من مجتمع لأخر^(٥).

ارتبطت فكرة الانتشار في أنثروبولوجيا أمريكا الشمالية، بظهور مدرسة بوز Boas للأنثوجرافيا. وعموماً، تبين أن النظريات التطورية غير مناسبة لتفسير التغير الاجتماعي. فقد اعتبر تركيزها على مسار أو جانب واحد من التنمية هو تبسيط للأسور. أضف إلى ذلك، أن مجزرة الحرب العالمية الأولى، التي قتل وجرح فيها ملايين البشر، وجهت ضربة قاصمة للفرضية القائلة إن حضارة الغرب أكثر تقدماً من غيرها من الحضارات. ولم تخدم وجهة النظر التي تقول إن التفوق التكنولوجي هو بالضرورة شيء جيد ومفيد. ويقوم الاتجاه الانتشاري عامة، على الفرضية القائلة إن نمطاً ثقافياً عاماً، أو منتجات ثقافية مشابهة، هي من إنتاج شخص واحد وأن الإبداع قد لا يحدث مرة أخرى، فهو لا يخرج عن كونه عملاً يتكرر من قبل جماعات مختلفة في أوقات مختلفة.

إنه في الوقت الذي ركز فيه التطوريون على نقل الثقافة على مر الزمان، اختبر التطوريون الطريقة التي انتقلت فيها الثقافة مكانياً In Space، من خلال التفاعل الاجتماعي. وقد شجع كلام التطوريين على مقارنة الثقافات المختلفة، ولكن كليهما قاد إلى تأملات كثيرة غير مدعومة بالحجة والبرهان. وكان من الصعوبة بمكان إخضاع فكرة مراحل التنمية لأي اختبار تجريبي نظراً لاتساع الفترات الزمنية المتضمنة في الدراسة، وإلى صعوبة أخرى مشابهة، ظهرت في المناقشات الخاصة بانتشار السمات الثقافية. ولو مثلنا ذلك بالمثل البسيط التالي، وهو أنه عندما قام الأخوان هيرسكوفتز H&F. Herskovits بدراسة القرية الترينيدادية في عقد الثلاثينيات من هذا القرن، تبين لهما أن عادات الأكل في تلك القرية كانت أفريقية، وأن الرجال أكلوا قبل الأطفال والنساء^(٦) وفي رأيهما، أن هذه السمة الثقافية انتقلت من أفريقيا. وعلى أية حال، فقد لاحظ الشيء نفسه،

وفي الفترة الزمنية نفسها، كل من Arensberg & Kimball في أيرلندا الشمالية^(١)، نشر لأول مرة سنة ١٩٤٠، وهكذا أصبح مصدر هذه السمة الثقافية أقل وضوحاً. وعلى مستوى أرحب، ومع نهاية القرن التاسع عشر، قيل إن مصدر الحضارة هو مصر القديمة. وإذا سلمنا بهذا التعميم، فإنه ليس غريباً أن تصبح الانتشارية أقل قيمة وأهمية، فإن السمات التي تم فصلها عن محتواها الاجتماعي في الثقافة المعزولة، تم تجريدها من أهميتها في الجولة المستمرة من الحياة الاجتماعية، وأجبرت على أن تصبح مكوناً من مكونات التفسيرات المنمقة والجميلة.

ومع وجود بعض المشكلات في تفسيرات الاتجاه الانتشاري لكن هذا الاتجاه بقي المكون الأساسي، والمهم في الفكر الاجتماعي الأمريكي لفترة من الزمن. وقد اتضح لفترة من الزمن أن الاتجاه الانتشاري تداخل مع الاتجاه التطوري تماماً، واعتبر الاتجاهان اتجاهاً واحداً، فيقول وايت White، وهو أحد التطوريين الملتزمين، بأن مدرسة بوز Boas كانت مخطئة عندما قالت بأن نظريات التطور الثقافي قد تم نقضها من خلال حقائق الانتشار. وفي رأيه أن الانتشاريين الأوائل، كانوا على معرفة تامة بالفكرة الانتشارية وأنهم أي الانتشاريين، هم الذين خلطوا تطور الثقافة بتاريخ ثقافة الشعوب^(٢). هذا ولم يصر الانتشاريون على أن كل جماعة اجتماعية يجب أن تمر بكل مراحل التطور:

«إن الحقيقة القائلة، بأن القبيلة تكتسب مجموعة معقدة من السمات من مصدر خارجي، لا علاقة له بأي حال من الأحوال بسلسلة المراحل التي تمر بها هذه الثقافة وقد كان كل من مورجان وتايلور Morgan & Taylor، على علم بأن القبائل تستطيع اختصار الزمن من خلال عملية الانتشار»^(٣).

وكما أشار إلى ذلك إيفانز برنشارد Evans Pritchard (١٠) فإن الانتشارية لم يكن لها تأثيرها القوي في بريطانيا، وقد لا يكون لهذا أهميته هنا. فيما عدا أن

الحقيقة تشير إلى أن تالكوت بارسونز، وهو أحد رواد نظرية التحديث، كان متأثراً إلى حد بعيد بالمدرسة الأنثروبولوجية الاجتماعية البريطانية. وقد يكون هذا هو السبب في عدم بروز مفهوم الانتشار بشكل واضح في نظريته الرائعة، ولكنه ظهر في الدراسات التجريبية حول التحديث ولا سيما في محاولاته لفهم كيفية انتشار الإبداعات.

ولفترة من الزمن، اعتُبرت فكرتا التطورية والانتشارية بدائل للبنائية الوظيفية. وأن الصفات الرئيسية للبنائية الوظيفية معروفة تمام المعرفة: فأصبحت المجتمعات، إلى حد ما، أقل اكتفاءً ولها أنساق اجتماعية متكيفة، وتنتمى بدرجات متفاوتة من التباين أو التنوع وتتكون من وحدات رئيسية وهي المؤسسات والأدوار وليس الأفراد. وإن اتزان واتساق الأجزاء المختلفة للبناء، يمكن تحقيقهما المتطلبات الوظيفية المعينة متخصصة، ويمكن تفسير المؤسسة ما دامت تقوم بوظائفها على الوجه الأكمل. وأخيراً، فإن عمل نسق قيمي مركزي يتحقق فيه الاتساق الاجتماعي. ولا يعني ذلك بالضرورة، أن يكون هذا المنظور غير مناسق للتطورية ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى دوركهيم الذي كان حريصاً على أن يميز بين العناصر التاريخية والوظيفية في تفسيره الظواهر الاجتماعية حيث يقول:

«إن إظهار فائدة حقيقة ما ليس معناه تفسير جذورها، أو بيان ماهيتها. يمكن أن نستدل على الخصائص المعينة التي تميزها من خلال استخداماتها لكن ذلك لا يوجد»^(١١).

لم تندمج التطورية والانتشارية معاً في العقود الأولى من القرن العشرين، بحسب، لكنهما اختلطتا مع البنائية الوظيفية التي أصبحت المنظور المسيطر في كل من الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا. ويعود التأثير المتزايد لهذا المنظور للعالم الاجتماعي مالفينوسكي، الذي يعتبر أول من طور البنائية الوظيفية كأسلوب من

أساليب الدراسة العقلية. وقد أصرّ على أن فهم الحياة الاجتماعية ليس كافياً في حد ذاته للدخول في عملية التجريد الاجتماعي، فمن الضروري بدلاً من ذلك كله، الدخول بشكل كامل في الموقف الاجتماعي الذي نريد أن نفهمه، والعيش مع الناس، واستخدام لغتهم، وأن لا نلجأ إلى المترجمين، وأن تصبح ثقافتهم جزءاً منا. فرغم أن شهرة مالمينوفسكي اعتمدت على دراساته الميدانية، ولا سيما بين سكان تروبرياند Trobriand الذين عاش معهم أثناء الحرب العالمية الأولى، إلا أنه حاول أن يربط في تحليله بين الحاجات الفردية، والحاجات الثقافية والاجتماعية، فقال إن هناك حاجات فردية مثل: الطعام، والشراب والنوم، والجنس. وهذه الحاجات تعكس نفسها في حاجات كل أفراد المجتمع من أجل المحافظة على الأمن، والراحة الجسمية، والصحة الخ ذلك. وعلى المستوى الثقافي، هناك حاجات مكتسبة للإنتاج من خلال القرابة، والصحة، من خلال ممارسة علم الصحة. وهذا يقود بدوره إلى مجموعة أخرى من الحاجات وهي أن المجتمعات إذا أرادت الاستمرار في البقاء، فإن عليها أن توجد أنظمة اقتصادية لتقوم بالإنتاج، وتصنيع الأدوات، والبضائع، والسلع التي يستهلكها أفراد المجتمع. أضف إلى ذلك، ضرورة وجود الضبط الاجتماعي لتنظيم سلوك الأفراد. هذا إلى جانب وجود ناظم تربوي لتنشئة الناشئة. وأخيراً لا بد من وجود تنظيم سياسي يقوم على تنفيذ الأوامر التي تضمن بقاء استمرارية المجتمع. وبهذه الطريقة، تحرك مالمينوفسكي Malinowski من خلال مراحل واضحة كل الموضوع، ابتداء من مفهوم حاجات الفرد الأساسية وانتهاء بحاجاته المكتسبة التي لا بد من إشباعها للمحافظة على بقاء المجتمعات والثقافات واستمراريتها .

إن هذه المغامرة في الوظيفية البنائية لمالمينوفسكي، ليست مجرد استعراض تاريخي، لأن أعماله تركت أثراً كبيراً في تالكوت بارسونز Parsons كأحد الأعلام البارزين في علم الاجتماع وعلى نظرية التحديث في الفترة ما بعد

١٩٤٥. ومن دون شك، فإنه بالرجوع إلى التصنيف الرباعي للحاجات الفردية لسالينوفسكي، استطاع بارسونز أن يقول: إن هذا التصنيف يمكن اعتباره التصنيف الأمثل للمتطلبات Imperatives الوظيفية لأي نسق اجتماعي، أو لأي نسق فعل^(١٢)، وأن كثيراً من مكونات هذا «التصنيف الأمثل» اشتمل عليه تصنيف بارسونز البنائي الوظيفي. ونتيجة لذلك، فقد دخل هذا المنهج الذي برز من الدراسات الميدانية الأولى، التي أجريت على مجتمع من مجتمعات العالم الثالث، إلى ميدان علم الاجتماع في الخمسينيات. وقد أسهم في الوقت نفسه، في إيجاد نموذج مجرد لنسق الفعل الذي أوجده بارسونز والذي يعتبر أفضل ما وضع حتى الآن.

وفي أواسط القرن العشرين، سيطر الاتجاه البنائي الوظيفي على النظرية الاجتماعية، وقد تزعم هذا الاتجاه تالكوت بارسونز. وقد أشار مور Moore إلى أن منظور النسق كان واضحاً ليس في التحليلات الوظيفية الظاهرة فحسب، بل في الأعمال التحليلية التي تحدد الفرضيات النظرية وكذلك في بعض الأعمال الأكاديمية التي تتبنى بشكل واضح شكلاً من أشكال الاتجاه الصراع^(١٣).

وباختصار، فإن الوظيفية كانت نظام الحياة اليومي، وبأن تالكوت بارسونز كان مصدراً من مصادرهما. والآن دعونا نتطرق للجوانب الرئيسية لهذه النظرية.

نظرية التحديث :

أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Truman، سنة ١٩٤٩، في خطابه لمشهور آنذاك، برنامج المساعدات التنموية الذي سمي ببرنامج النقطة الرابعة، ثم أطلق عليه فيما بعد سياسة الولايات المتحدة لمساعدة الدول النامية لتنمية واردتها الاقتصادية وتحسين ظروفها المعيشية^(١٤).

وكما ألمح أولهن، وغيره كثيرون، إلى أن هذه السياسة، التي يصعب اعتبارها سياسة حديثة لم يتم وضعها من منطلق الإيثار. فدول العالم الثالث، التي بلغت في نظر الولايات المتحدة سن الرشد، تتعامل من الناحية السياسية، مع دولة غير مرغوب فيها هي الاتحاد السوفييتي. وإذا تم تصميم نظرية التحديث على يد بارسونز، فقد تم وضعها في مناخ تسيطر عليه الحرب الباردة. وفي هذا الوقت، كان الكثيرون متفائلين ويعتقدون بأن تقديم المساعدة بهدف التنمية، هي الجواب عن التخلف. وليس غريباً أن المعالجات الأولى لقضايا التنمية قد اتسمت إلى حد ما بعدم الوضوح أو اللامبالاة. وقد عبر عن هذه المخاوف الكامنة العديد من العلماء الاجتماعيين في كتاب: «تقدم المناطق المتخلفة أو غير النامية» الذي قام بتحريره بيرت هوزلتر Hoselitz سنة ١٩٥٢، وقد كان الكتاب استجابة لبرنامج النقطة الرابعة. وعلى الرغم من أن المفكرين الذين أسهموا في هذا الكتاب، كانوا ينتمون إلى حقول وميادين مختلفة، ولا يشتركون في نظرية تنمية معينة، إلا أنه برزت موضوعات Themes رئيسية سادت لعقدين متتاليين. وقد انصب اهتمامهم الرئيسي على العلاقة المتبادلة بين التغير الاقتصادي والاجتماعي، وبشكل أكثر تحديداً على آثار التكنولوجيا الغربية ونتائجها على المجتمعات غير الصناعية. وقد تم قبول النظرية القائلة بأن التغير في المجال الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات غير متوقعة في الجوانب الشخصية، والاجتماعية والثقافية. فالإبداع، والانتشار، واستيراد، أو إدخال التكنولوجيا من الخارج، والدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة التقليدية في إعاقة التنمية، كانت كلها موضوعات مطروحة على بساط البحث، إضافة لموضوع تأثير الخطر السوفييتي، إذا فشلت التنمية على الطريقة الأمريكية. وكان هدفهم أي علم الاجتماع، التفكير بما يجب عمله. ويجب أن لا نفترض بأن مثل هؤلاء الكتاب كانوا يتبعون خطأ أيديولوجياً، فالذين أسهموا في تأليف كتاب هوزلتر

(١٩٥٢)، كانوا على دراية تامة بأن تاريخ المجتمعات النامية تاريخ استعمار اتسم بالظلم وكان هناك اتفاق فيما بينهم، على أن النظريات التي تحدد سبباً واحداً لحدوث التغير الاجتماعي هي نظريات غير مناسبة. وعلى أية حال، فإنه لم يتم إبراز تأثير الاستعمار، كعامل رئيسي، في هذا الكتاب، بل على العكس من ذلك فقد تمت الإشارة إلى أن هناك عوامل داخلية هي أكثر العوامل حسماً في حدوث التنمية أو عدم حدوثها. وإن التركيز على العوامل الداخلية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، كان في حقيقة الأمر، من أبرز ما ميّز نظرية التحديث. وكغيره من المفكرين، الذين أسهموا في كتاب هوزلتر Hoselitz، كان اهتمام ماريون ليفي Levy ينصب بشكل أساسي على ما حدث من تغيرات، نتيجة لإدخال التكنولوجيا في الدول غير الصناعية. وقد حاول ليفي، بعكس الكتاب الآخرين استخدام الاتجاه البارسونزي في تحليله، واضعاً بذلك حالة دراسية سابقة لتستخدم في الدراسات اللاحقة، مركزاً في ذلك على متغيرات النمط Pattern Variable.

لقد قام بارسونز، لأول مرة، بتطوير المتغيرات النمطية نظراً لعدم قناعاته بما جاءت به الدراسات السابقة حول الطريقة التي تغيرت فيها العلاقات الاجتماعية نتيجة الانتقال من مجتمعات ما قبل الصناعة، إلى المجتمعات الصناعية. ويرى أن مثل هذه الأساليب أو الأطروحات، قدمت صورة غاية في التبسيط للتغير الاجتماعي مركزة على متغيرين رئيسيين. وقد رأينا أن دوركهلم على سبيل المثال، ركز اهتمامه على الانتقال من التماسك الميكانيكي إلى التماسك العضوي. وقد أبرز بارسونز نفسه، الفرق الذي طرحه تونيز Tonies بين العلاقات المبنية على أساس المجتمع المحلي Gemeinschaft، وتلك المبنية على أساس المجتمع العقدي Gessellschaft^(١٥).

وبالنسبة لبارسونز وشلز Shills، فإن المتغيرات النمطية تشكل الثنائية Dichotomy الأساسية في توجهات الدور. فكل شخص لا بد أن يقوم بخمسة اختيارات محددة قبل أن يصبح لأي موقف معنى محدد^(١٦)، وهذه الاختيارات الخمسة التي تشكل النسق، هي وحدها الاختيارات الممكنة. إنها تشكل جانباً مهماً وضرورياً من النسق القيمي العام. وعلى الأشخاص الفاعلين Actors، أن يقرروا هل يشعرون دافعاً معيناً أم يمارسون عملية ضبط للنفس، هل يعطون الأولوية للمصالح الشخصية أو المصلحة العامة (توجه ذاتي مقابل توجه جماعي) الأهداف الاجتماعية. بما فيها أشخاص آخرون، طبقاً لمبادئ عامة أم طبقاً لعلاقاتهم بالشخص الفاعل Actors (العمومية مقابل الخصوصية) ويجب أن نحدد المكانات الموروثة مقابل المكتسبة، إلى أي مدى يمكن أن تقرر أفعال الآخرين إحساساً بأهميتهم أو قيمتهم (الورثة مقابل الإنجاز). وأخيراً، يجب أن يقرر الأشخاص الفاعلون أي الخصائص والصفات الخاصة بالآخرين يمكن اعتبارها الأهم عندما تتفاعل معهم (الخصوصية الوظيفية أم الانتشارية الوظيفية).

وفي مرحلة من المراحل، قال بارسونز إنه وبالاعتماد على الكيفية التي تتجمع بها المتغيرات النمطية فإن من الممكن التمييز بين أربعة أنواع منفصلة من البناء الاجتماعي.

أولاً: المجتمعات ذات الأنظمة التطبيقية المفتوحة حيث الأدوار الوظيفية المترابطة والمعايير العامة Universalistic التي تسود في نظام من التبادل الحر، والفردية، ومستويات عالية من الاختيار الاستهلاكي، كلها صفات مبنية على أساس نمط التحصيل العام Universalistic - Achievement Pattern. يمكن اعتبارها جميعاً صفات محببة ومفضلة لحركة التصنيع الغربية.

ثانياً: المجتمعات الأقل تفضيلاً (مثل روسيا السوفيتية وألمانيا قبل النازية)، حيث كانت هذه المجتمعات تصنف على أنها مجتمعات تقوم على

المكانة الموروثة Universalistic - Ascriptive، إذ أن المكانة في هذه المجتمعات مبنية على أساس عضوية الجماعة، أكثر من كونها مبنية على التحصيل الشخصي للفرد، مما يترتب عليه انحياز في الحراك الاجتماعي.

ثالثاً: المجتمعات المؤسسة على نمط التحصيل التي لا تقيم وزناً كبيراً، أو أهمية كبيرة للمثل العامة Generalized Ideals وبدلاً من هذا، فإن القرابة سيطرت على النظام الوظيفي ونقزم نظام التحصيل ليقصر على الحصول على مكانة في النظام القرابي، ويعطي بارسونز مثلاً على ذلك مجتمع الصين الكلاسيكي. وأخيراً، فإنه في نظام يقوم على المكانات الموروثة Particularistic - Ascriptive، يخلو من التأكيد على أهمية التحصيل، فكل المكانات موروثة ونتمن المحافظة على وضع الاتزان، والتمسك بالتقاليد، تمشيناً عالياً. وبالنسبة لبارسونز، فإن الإسباني - الأمريكي، يعتبر مثلاً جيداً على هذا النمط الاجتماعي^(١٧).

وبعد سنوات قليلة، تم استخدام تصنيف بارسونز كما هو، دون أن يوجه له أي نقد من قبل شبنجلر^(١٨)، والذي تكون لديه انطباع خاطئ بأن إطار بارسونز النظري، يبنى بشكل جزئي، على النتائج الإمبيريقية^(١٩). وعلى أية حال، فإن إطار بارسونز النظري دوراً بسيطاً في تحليل شبنجلر فيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين القيم والنمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، إن ليفي Levy، وهو أحد طلاب بارسونز السابقين، كان أول من أخذ هذا الإطار واستخدمه للتحليل، وكان بالنسبة لبارسونز سلسلة في البناءات المثالية الموضوعية حيث قام ليفي بتطبيق نمط المتغيرات على العالم الثالث:

«عندما ينظر الشخص إلى البناء الاجتماعي للمجتمعات غير الصناعية فإنه يشاهد، أنماطاً متكررة من العلاقات التي تؤكد على أهمية التفكير التقليدي والخصوصية Particularism والانتشار الوظيفي. وهذا يبدو أكثر انطباقاً على لبناء الاقتصادي لهذه المجتمعات مقارنة بغيرها من المجتمعات»^(٢٠).

ويقول ليفي، بشكل واضح وصريح، إن التفاعل الاجتماعي - الاقتصادي في العالم الثالث تعيقه بشكل عام، القيم التقليدية التي تؤكد على الخاص، والصفات المعروفة للأشخاص المتفاعلين أكثر من تأكيدها على المعايير غير الشخصية، والرسمية، والعقلانية، التي يفترض أن تسود في المجتمعات الصناعية. وفوق هذا وذلك، يقول إن هناك بعض المعايير التي يمكن أن تقع بين اتجاهات الدور، والنمو الاقتصادي. وعلى عكس ما هو حادث في المجتمعات المتقدمة تتميز بوجود العقلانية، والعالمية، والخصوصية الوظيفية، وكلها شروط ضرورية للاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة. وفي الحقيقة، إننا لسنا بعديين عن القول، إنه لو قدر لتوجهات الدور الأساسية في العالم الثالث أن تصبح كذلك التي سادت في المجتمعات الغربية، فإن النمو الاقتصادي حادث لا محالة، ويمكن أن تصبح هذه المجتمعات مثل مجتمعاتنا.

وبعد عدة سنوات، أخذ هوزلتر Hoeslitz، وهو رجل اقتصاد، نمط المتغيرات من بارسونز وكرّر النتائج التي توصل إليها ليفي Levy. واعتبر الأدوار الاقتصادية في المجتمعات النامية: خصوصية، وعائنة وظيفياً functionally diffuse، وغير مكتسبة، وموجهة نحو الذات^(٢١). وعلى أية حال، فإن من الخطأ أن ينسب إليه الاعتقاد بأن التغير الاقتصادي يتجدد بعوامل اجتماعية وثقافية، فقد كان هدفه إبراز الحقيقة القائلة بأن التغير الاقتصادي لا يمكن تفسيره بالرجوع إلى العوامل الاقتصادية وحدها، وأما بالنسبة لمتغيرات النمط Pattern variables فقد دافع عنها أمام زملائه من الاقتصاديين:

«إن هذا البناء النظري يحذف بشكل واضح، في الشكل العام الذي هو عليه المتغيرات الاقتصادية البحتة التي يمكن أن تفسر ارتفاع متوسط الإنتاج الحقيقي مثل تراكم رأس المال والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الإسهامات النسبية للصناعات الأولية والثانوية. ومن جهة أخرى، تدخل بشكل واضح

وصريح مجموعة من العوامل التي غالباً ما يهملها الاقتصاديون والتي يمكن اعتبارها محدّدات اجتماعية أساسية لإحداث التقدم الاقتصادي. ويمكن إرجاع إهمالها قبل الاقتصاديين، إلى كون هذه العوامل نوعية، ولا تخضع لمعاني القياس المتعارف عليها. وهكذا فإنه يمكن إبرازها كمعامل موجودة بدرجة عالية أو متدنية، وقد تكون لها أهمية كبيرة أو صغيرة في إحداث التغير الاقتصادي» (٢٢).

إن الإشارة إلى «المحدّدات الاجتماعية للتقدم الاقتصادي» تبين بما لا يدع مجالاً للشك بالنسبة لهوزلتر Hoslitz، أن العوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، متداخلة ومتراصة وأن الارتباطات الداخلية، والأنماط السببية، تختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف الفترة التي تحدث فيها عملية التنمية. أما بالنسبة لنمو رأس المال الغربي، فإنه يتخذ حياله منهجاً متعدد الأسباب Multi-causes، حيث يقول إنه يمكن الافتراض بأن المتغيرات الاجتماعية البنائية هي التي أوجدت الظروف المواتية، أو الملائمة للتغير الاقتصادي (٢٣). فعندما يأتي الحديث عن التنمية الحديثة للعالم الثالث، حيث يتم في الغالب التخطيط للتغير الاقتصادي، فإن تراكم رأس المال وتحريكه، والمهارات الجديدة، التكنولوجيا الحديثة، لها أهمية كبيرة في هذا المجال. ويمكن أن تكون المتغيرات الاجتماعية، والثقافية هنا متغيرات ثانوية. أي أنها لا تسهم في إحداث النمو الاقتصادي، فالبناء الاجتماعي، والثقافي يفرضان تعديلات وفي بعض الأحيان يشكلان عقبات في طريق عملية التغير الاقتصادي (٢٤).

كذلك حاول هوزلتر أن يعالج موضوع الانتقال من مرحلة ما قبل التنمية إلى مرحلة التنمية فناقش بشكل مطول الإمكانية التي نقول إن الإبداع في مجال النشاط الاقتصادي يتم من قبل أشخاص يعتبرون في عرف المجتمع منحرفين اجتماعياً، ويعتبرون بطريقة أو بأخرى هامشين بالنسبة لبقية أفراد المجتمع.

وأن الفكرة التي نقول إن المقاولين (التجار الصغار) Entrepreneurs هم أشخاص ينتمون إلى جماعات منخرقة، جماعات ينكر عليها المجتمع اتباع الطرق المشروعة، شأنها في ذلك شأن الآخرين من أعضاء المجتمع، للوصول إلى تحقيق ما تريد، قد ظهرت وترسخت مع نهاية العقد الخامس من القرن العشرين (وقد تم استخدامها لتفسير دور اليهود في التجارة)، وقد أخذ بها كثير من أصحاب نظريات التحديث. وبالنسبة لهوزلنر فإن التركيز على المنحرفين على أنهم مبدعون، وتجار صغار Entrepreneur يثير الاهتمام، فهو سبب ضروري ولكنه ليس كافياً في معظم الحالات لتفسير واختيار عوامل أخرى لها تأثيرها في عملية التنمية: كنسبة الأرض/ للعمل على سبيل المثال، والتي أحسن بأنها تساعد في تقرير الدرجة أو الحد الذي يمكن أن تكون معه التنمية شاملة أو محدودة. فإذا ما قدر للتنمية الشاملة أن تطبق، فإنه يمكن توسيع الحدود الاقتصادية أو زيادتها من خلال المهاجرين، طوعاً أو كرهاً، بينما لو طبقت التنمية المحدودة، فإنها يمكن أن تتضمن تكثيفاً للنشاط الاقتصادي في منطقة جغرافية محدودة. كذلك ميز ليفي بين العوامل الداخلية والخارجية^(٢٥) حيث ركز، مثل هوزلنر، على العوامل الداخلية للتنمية بالأبنية السياسية، مقترحاً بأن التوسع محتمل الحدوث أكثر، في نسق طبقي مفتوح، بينما يعزّز ويرسخ التغيير المحصور أو المحدود للبناءات الطبقيّة الجامدة، ومركزية صناعة القرار.

لقد دار نقاش حول إهمال هوزلنر للبناءات السياسية، والاقتصادية، التي تنفّر إلى التنمية^(٢٦)، وبأنه لم يبرز بما فيه الكفاية، دور الاستعمار وتأثيره في التنمية. وعلى أية حال، فهو لم يهمله بمسورة كاملة كما يتضح ذلك من مرجع واحد عن أمريكا اللاتينية^(٢٧) ويتبع هذا فقرة، يمكن أن تكون قد كتبت مع بعض التعديلات، مع أحد نقاد نظرية التحديث سن الماركسيين الجدد، المتحمسين لإظهار الحواجز التي أقامتها الرأسمالية العالمية لإيجاد قيمة رأسمالية مستقلة في العالم الثالث:

«مما لا شك فيه أن الجماعة المسيطرة ستحاول منع تنمية قطاع متوسط، وستحاول أيضاً إخضاع أفراد الطبقة المتوسطة الجديدة لسيطرتها. وبالنسبة لطبقة متوسطة مستقلة، طبقة تتمتع بمصادر أو موارد اقتصادية ذاتية، ومستقلة لها قوتها، تُشكّل خطراً على الجماعة القيادية التي لها كل مصلحة في منع حدوث التنمية أو معارضتها»^(٢٨).

من السهل انتقاد هوزلتر، على البساطة التي طبق فيها نمط المتغيرات وذلك بسبب الدور الثانوي الذي أعطاه للاستعمار، والقوة العسكرية، وتأكيد على دور جماعات الصفوة^(٢٩). وعلى كل حال، فإن مساهمته لا تخلو من الذكاء، فقد حذّر من وجهة النظر التي تقول بأن المجتمعات النامية ستتبع المسار الأوروبي في التنمية، مؤكداً على أهمية بحث عملية التنمية في مجتمعات بعينها، وحاول أن يربط التغير الاقتصادي بالمتغيرات الاجتماعية، والثقافية والسياسية. إن اهتمامه بالعوامل غير الاقتصادية ذات الصلة بالتنمية انعكست في تأسيس دورية في العقد الخامس من القرن العشرين عن التنمية الاقتصادية، والتغير الثقافي، وأن هذا الإنجاز ليس بسيطاً بالنسبة لرجل اقتصاد يكتب في وقت ما زالت فيه بعض «الدول الجديدة» في مرحلة التأسيس، ويستخدم مفاهيم اجتماعية في وقت لم يُعر فيه علماء الاجتماع اهتماماً كافياً للعالم الثالث.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن إسهام ريجز Riggs، عالم السياسة، الذي كتب في الفترة نفسها التي كتب فيها هوزلتر (١٩٦٤)، ويبرز بشكل واضح تأثير بارسونز وليفي في كتابات ريجز Riggs (١٩٦٤). فقد أشار في تركيزه خاصة على الخصوصية الوظيفية، أخذ المتغيرات النمطية، إلى أن البناءات الاقتصادية، والاجتماعية، للمجتمعات الانتقالية مشكلة بطريقة يستحيل معها إيجاد مؤسسات على نمط المؤسسات الغربية. وباستخدام مصطلحات من علم البصريات Optical، يقول إن المجتمعات التقليدية هي مجتمعات متجانسة والمجتمعات

الحديثة ليست متجانسة، إلى حد كبير، لذلك فإن المجتمعات الانتقالية لا تنتمي لهذه أو تلك. فهي أشبه بالموشور الذي يستقبل الضوء الأبيض من مصدر ما ويوزعه في اتجاهات مختلفة وبألوان متعددة، تشتمل على عناصر، تمتزج فيها الألوان إلى حد كبير وتأخذ من كليهما: مصدر الاستقبال ومصدر التوزيع. ويمكن وضعها بشكل مبسط، وهو أن المجتمعات الانتقالية ليست كما تبدو لنا. فابنيتها السياسية الرسمية المفروضة عليها من الغرب، تبدو حديثة في ظاهرها فقط. وفي الحقيقة، فإن القوة السياسية تمارس سلطتها غير منقّدة بمؤسسات تراقب عملها كما هو الحال في الغرب، هذا إلى جانب افتقارها للإجماع القانوني. وتتنافس الجماعات الثقافية، العدائية إلى حد كبير، للحصول على السلطة والنفوذ والمكانة. وفي مثل هذه الظروف فإنها تعمل كأداة لنشر الفساد والسعي وراء المصالح الذاتية، هذا مع وجود البيروقراطيين الذين يعملون بشكل نشط لتسخير النظام لخدمة أغراضهم الشخصية.

وبينما يهتم رجز Riggs بشكل رئيسي بالإدارة في العالم الثالث، فإن هناك اعترافاً عاماً في أعماله، بأن ما يجب أن يقوله عن النظام السياسي والإداري، يمكن أن ينطبق كذلك على مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية. وليس هناك شك، في أنه متأثر ببارسونز وبمتغيراته النمطية، لكن هذا لم يمنعه من الذهاب إلى أبعد مما ذهب إليه بارسونز، وليفى باختباره للصراع والتناقضات التي قد تبرز عندما تطبق الأنماط الغربية للإدارة العامة والحكومة على المجتمعات التقليدية. ونتيجة لذلك كله، ورغم أنه يعتبر منظوراً في التحديث، فإن إنتاجه العلمي له وزنه بالنسبة لنقاد نظرية التحديث، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أنه لم يناصر أي منهج نظري خاص بموضوع التنمية والتخلف ليحسب بذلك على فريق أو آخر. ولذا فإن مجالات اهتماماته لم تتم متابعتها من قبل أي من الفريقين، ففي الوقت الذي كان يكتب فيه رجز Riggs حول هذا الموضوع، لم

يكن هناك أي منظور عام لتفسير التنمية. وقد كان متأثراً ببارسونز وليفي، لذلك فإنه قد استعار أفكاره واستوحاها من كتب ونصوص طبقت نماذج البنائية الوظيفية على كل المجتمعات، ولم يكن هناك في ذلك الوقت، منهج اجتماعي معين يمكن تطبيقه على العالم الثالث.

في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تم قبول التحديث بشكل عام من قبل العلماء الاجتماعيين والمخططين، والسياسيين، في الغرب وفي بلدان العالم الثالث على حد سواء. ورغم وجود اختلافات كبيرة في الرأي، في مدرسة التحديث، إلا أنه تم تبادل أفكار وآراء متعددة من قبل اتباع هذه المدرسة، وكانت الدولة القومية هي وحدة التحليل المشتركة فيما بينهم. وقد تم وضع مجتمعات العالم الثالث على أحد طرفي مقياس متدرج للتطور، في حين وضعت المجتمعات الغربية الحديثة على الطرف الآخر من هذا المقياس. وقد طرحت المجتمعات الأخيرة نمطاً، لو تم اتباعه في مجتمعات العالم الثالث، فإنه سيتيح لها فرصة اللحاق بالمجتمعات الغربية المتقدمة. وقد تم إعداد هذا النمط للشركاء (الأقل مرتبة ضمناً)، وذلك من خلال تزويدهم بالصفات المطلوبة للتنمية والتطور، لا سيما القيم الجديدة، والتكنولوجيا، والخبرة، ورأس المال. وتعتبر الصفوة المتعلمة في العالم الثالث، من أهم العوامل وأنشطها في عملية التحديث. وتتحصر مهمتها في إبعاد أفراد شعبها عن التقاليد، والانتقال بهم إلى التحديث مع شيء من الشدة والحزم.

إن المقارنة بين التقاليد والحداثة، دفعت بعض الكتاب إلى الإشارة إلى ثنائية Dualism مجتمعات العالم الثالث. لقد كان القطاع الحديث، والصناعي، والرأسمالي، والعقلاني إلى حد كبير، بمنزلة الخميرة التي يمكن أن تغير الأرض الريفية النائية، والمتخلفة والتقليدية. وكانت التطورية المحدثة، والبنائية الوظيفية،

والانتشارية، الأطر التحليلية التي تم استعارتها من علم الاجتماع، وتم تطبيقها على مجتمعات العالم الثالث، غالباً من دون نقد. وكان تالكوت بارسونز، في هذا كله، هو الشخص البارز في علم الاجتماع الحديث. وعلى أية حال، لا بد لنا أن نحذر هنا من أن التبسيط قد يكون ضرورياً، لكنه لا يبرز التشويه المغالي فيه. حتى نهاية العقد السادس من هذا القرن، عندما كان بارسونز يطور فكرته الخاصة بالنسق العالمي الجديد، وجهت لمدخله هذا انتقادات جديدة من داخل منظور التحديث. ففي أعمال بارنجتون مور Barington Moore، وبندكس Benedix، كان هناك تأكيد أكبر (أكثر إمبريقية)، على البناءات الاجتماعية - الاقتصادية، والسياسية لبعض المجتمعات الصناعية. وكان بيرجر Berger، وزملاؤه، يطبقون أفكار علم الاجتماع الفينوسينولوجيا (الظواهر)، لتحديث مجتمعات العالم الثالث. ولو طرحنا جانباً الحقيقة القائلة، إن نظرية الاعتماد كانت تشكل، خلال هذه الفترة، قوة لها وزنها في أمريكا اللاتينية، وجب أن يكون واضحاً، أنه لم يكن هناك علم اجتماع تنمية موحد في بداية العقد السابع من القرن العشرين.

ويمكن القول، إن لدينا، في الماركسية والكلاسيكية، شكلاً مختلفاً لنظرية التحديث. فمع نهاية العقد السادس من القرن العشرين، تم تحدي هذا التقليد، وظهرت عوامل مؤثرة متعددة مثل : المفوضية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA والاعتماديين Dependistas، وأعمال باران Baran، الذي قام فرانك Frank بتعميمها، إلى جانب إسهامات أخرى قام بها منظرون آخرون من منظري النسق العالمي، وقامت جميعها إلى إعادة تقويم الماركسية الكلاسيكية، ونظرية التحديث. ومرة أخرى، يمكن القول، بأن التلخيص هو بالضرورة تبسيط، ولكن قد تبرز منه عدة أفكار أو موضوعات. وينظر إلى التنمية والتخلف، على أنهما وجهان مختلفان لعملة واحدة، فيمكن أن تحدث التنمية في بلد ما على حساب

حدوث التخلف في بلد آخر. وفي الحقيقة أن المجتمعات النامية والمتخلفة، تشترك جميعها في النظام العالمي نفسه الذي نما وتطور، من خلال التوسع الرأسمالي الاستعماري. وترتبط أجزاء النظام بعضها ببعض في نمط من التجارة العالمية التي تتسم بالتبادل غير المتكافئ. وبناء على هذا الرأي، يجب تفسير التخلف بالإشارة إلى الوضع البنائي لمجتمعات العالم الثالث في الاقتصاد العالمي، وليس كما هو الحال في نظرية التحديث، من خلال تخلف شعوبها، وتقاليدها، والافتقار لنخبة متعلمة، أو القيمة التي تقضي إلى إحداث تنمية رأسمالية. صحيح أن بعض المجتمعات التي تصنف على أنها متخلفة، أمكنها الانتقال من الفئة الدنيا لتصبح نامية جزئياً في المجتمعات شبه المحيطية، ولكن نجاحها، إذا حاولنا أن نصفه كذلك، تحقق على حساب أجزاء أخرى من العالم الثالث. إن المازق الذي تعيشه مجتمعات العالم الثالث، الذي كان نتيجة لاشتراكها في النظام العالمي، يمكن أن نتخلص منه فقط، بإنهاء الارتباطات الاستغلالية مع دول العالم الأول. ويجب على مجتمعات العالم الثالث أن تصبح اشتراكية، وأن تعتمد بعد ذلك، على نفسها، أو ترتبط بعلاقات مع مجتمعات اشتراكية حقيقية (وهي غير موجودة في الوقت الحاضر). وهذا هو السبيل الذي يجب أن نتبعه لتحقيق التنمية الذاتية، بدلاً من المحاولة عبثاً، تكرار تاريخ التنمية الرأسمالية الذي حدث في الغرب.

يبدو أن المراكز الرئيسية لنظرية التخلف، تتعارض بشكل مباشر مع تلك الخاصة بنظرية التحديث، وتمثل (في أدنى حد لها) تغييراً رئيسياً في التفكير الماركسي. والحقيقة، أن الماركسيين كانوا أشد الناس نقداً لنظرية التخلف، حيث اختلفوا مع فهم نظرية التخلف للرأسمالية والاستغلال، أو مع أولئك الذين اعتبروا أن تركيز نظرية التخلف على الارتباطات الخارجية هو أمر مبالغ فيه، وفيه يتعاد عن التحليل الضروري واللازم للبناءات الاجتماعية، والسياسية. وقد حاول

بعض المنظرين تصحيح هذا الخلل باختيار كيفية اتحاد أشكال الإنتاج التي سادت في فترة ما قبل الرأسمالية في العام الثالث، مع الشكل السائد للإنتاج الرأسمالي. بينما حاول آخرون تهذيب مفاهيمهم (مثلاً، إنتاج السلع الصغيرة)، التي تنطبق على العام الثالث والغرب على حد سواء. أضف إلى ذلك، رفض الماركسيين وغير الماركسيين القيمة المساعدة لفكرة الاعتماد، جنباً إلى جنب مع البيئة الإمبريقية التي تزعم بأنها تظهر الإفقار المستمر للعالم الثالث من قبل الغرب. وبدلاً من هذا كله، فقد قالوا إن التنمية الرأسمالية، تحدث في العالم الثالث لصالح أغلبية المواطنين، وليس لصالح الطبقات الحاكمة فقط.

وتجد الإشارة في هذا المجال، إلى أن هناك تشابهات كثيرة بين هذه المنظورات، فهي :

أولاً : كلها أوربية التركيز، حيث تنطلق من بناء فكري يستند إلى خبرة أوربية، وقد تم تطويرها وتطبيقها، إلى حد بعيد، من قبل مفكرين، ومخططين، وسياسيين، نشؤوا وترعرعوا في هذا التقليد.

ثانياً: وكما هو الحال بالنسبة للأفكار الأخرى الخاصة بالتنمية، فهي تشمل على فترتين: فترة ما قبل وما بعد، مع وجود فترة وسيطة ظاهرة أو مستترة. وقد انطلق منظور التحديث، في نظرتهم إلى العالم الثالث من زاوية تطويرية، لها تميزها وتفوقها. فهي المجتمعات المتخلفة، أو الانتقالية (مجتمعات العلم الثالث)، في طريقها لتصبح مثلنا (في الغرب). وترى نظرية التخلف في المقابل، أن العالم الثالث يجب أن يتقدم في اتجاه يتخذ شكلاً مثالياً، إلى حد ما (اشتراكي)، لما كان يمكن أن يكون عليه الغرب في تقدمه، من دون تدخل عنيف من قبل الرأسمالية. حتى المثاليون، لا يترددون في الإشارة إلى العناصر الانتقالية الموجودة في مرحلة التكامل، وتربط أشكال الإنتاج، التي سبقت الرأسمالية، مع الشكل الرأسمالي للإنتاج. هذه لغة التغير والتقدم، وباختصار، التنمية.

ثالثاً : تجدر الإشارة إلى أنه، أعطي اهتمام بسيط لآراء، ورغبات، وحاجات، وطموحات أولئك الذين سنتم تمثيلهم. وعندما يؤخذون بعين الاعتبار، فإن ذلك يحدث في العادة، عندما يبدو أنهم معارضون للتصميمات الرائعة التي يصنفها العالم الاجتماعي الموضوعي. ولذا، فإن الممثل المينوس منه، يصنف على أنه مزيف للوعي، وغير واع من الناحية السياسية، أو أنه تقليدي. ويعتمد لوصف الصحيح، على مكانة الشخص الذي يقوم بالملاحظة. وهذا لا يعني بأن نظريتي التحديث والتخلف غير قادرتين على احتواء توجيه الفعل، ولكنهما في الغالب تركزان على المسائل الكبرى أكثر. وأخيراً: فإن نظريات التنمية بمختلف فروعها، لم تستطع إعطاء وضع محوري لعلاقات النوع. وعامة، فقد تم إهمال طلعات الطبقة الدنيا، ولكن أصوات النساء تم إهمالها بشكل منتظم، أكثر من تلك الخاصة بالرجال. وهناك أسباب كثيرة لذلك، بما في ذلك عدم مساواة بنائية في كل العالم (وليس فقط في العالم الثالث). ورافق ذلك كله، تحيز ذكوري مماثل من جانب المنظرين، والمخططين، والسياسيين، ومن جانب مستويات اجتماعية أخرى كذلك. وعلى أية حال، لقد تم اتخاذ إجراءات يجب أن لا يستهان بها، وتم الاعتراف بها. وقد أضافت زخماً إلى جانب الزخم الذي أضافه إعلان الأمم المتحدة، القاضي باعتبار الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) العقد العالمي للمرأة، واعتبار سنة ١٩٧٥ السنة العالمية للمرأة. ونتيجة لذلك كله، فقد تم توجيه الانتباه للاهتمام مشكلات المرأة في العالم الثالث، ولدورها في عملية التنمية، لا سيما في المجال الزراعي. وقد قامت الدراسات التي أجريت من منظور تحديثي، باختبار تأثير تعليم، والتصنيع، والتحضر، على المرأة وعلى أدوارها التقليدية. ومهما يكن، فقد اعتبر آخرون أن نظرية التحديث، نظرية غير ملائمة، لأنها فشلت في النظر في المرأة عنصراً فعالاً في عملية التنمية. وإن الفوائد التي جنتها النساء من خلال عمليات التحديث، هي في الواقع خادعة.

والحقيقة، أنه بدلاً من أن تلغي نظرية التحديث الأبوية، قامت بتحديثها. ولم تكن النظرية الماركسية، في المقابل، أحسن حظاً في هذا المجال. فقد قام أتباع نظرية الأنساق العالمية، وبعض الذين يدعون إلى ضرورة وجود الترابط، والتكامل، بدراسة الوضع التكاملي للعائلات في عملية الإنتاج، وإعادة الإنتاج، اللازمة لاستمرار الرأسمالية. وعلى كلٍّ فإن دراسات التنمية تبقى موجهة للرجل بشكل واضح، وكلمة الرجل هنا مرادفة لكلمة الشعب. وقد كان عدم الرضا عن الماركسية، هو العامل الرئيسي في تطور النظرية الاجتماعية الأنثوية Feminist في الغرب، وفي أماكن أخرى من العالم. وأن قضايا: الأبوية، وخضوع المرأة، والأسرة، والمنزل، ونقسيم العمل على أساس النوع، والعلاقة الجدلية بين هذه القضايا والطبقة الاجتماعية، كلها قضايا ذات علاقة بالعالم الأول، والثاني، والثالث. وإن من المناسب، في هذا السياق، الإشارة إلى أنه عند المقارنة بين منظري الماركسية التقليدية، ومنظري التخلف فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، نجد أن منظري المطالبة بمساواة الجنسين، هم أكثر قسوة في نقدهم. وكان لديهم، بالتأكيد، الرغبة في التركيز على الاستغلال المستمر للمرأة في المجتمعات الاشتراكية، والرأسمالية على حد سواء.

التحديث والتنمية :

ترتبط الآراء المتعلقة بالتنمية بفكرة التقدم لا محالة. وهي تتضمن التغير، وربما التطور من حالة لأخرى، ويمكن أن يكون كلاهما حقيقياً أو مثالياً. وتختلف المنظورات التي تمت مناقشتها في مفاهيمها، وتقويمها الاتجاهات التي يسير عليها العالم الثالث. وتؤكد نظرية التحديث، بل تؤيد اتجاه الحداثة الغربية الرأسمالية، وهو رأي تشارك فيه الماركسية الأرثوذكسية (المترمنة)، التي تفضل اعتبار الرأسمالية خطوة ضرورية على طريق الاشتراكية. وإن نظرية التخلف

أكثر تناقضاً، فهي تشكك في قدرة الرأسمالية على تطوير العالم الثالث. ويرجع السبب في ذلك، بشكل أساسي، إلى عدم قدرة الرأسمالية على إعادة إنتاج التصنيع الذاتي الذي يزعم أنه حدث في الغرب. ونقد طرح نظرية التخلف عوضاً عن ذلك، اختصار دائرة الاعتماد، وقطع العلاقات الاستغلالية، وإدخال الاشتراكية، ليس فقط في بلد واحد، وإنما في النظام العالمي كله.

وتعكس الاختلافات حول طبيعة التنمية نفسها، لا محالة، في كيفية قياسها، إن تركيز نظرية التحديث على النمو الاقتصادي، وعلى متوسط الدخل، وعلى بعض المؤشرات مثل: التعليم، والحصول على الخدمات الصحية، وملكية المستهلك لبعض السلع المعمرة، هو تركيز غير مناسب لمنظري التخلف، وكثير من النقاد الليبراليين. إنهم لا يرفضون وجود النمو مظهرًا، فحتى المظهر سروري للتنمية، لكنهم يؤكدون على المتطلب الإضافي للتوجيه المركزي، للتأكد من أن الحاجات الأساسية قد تم إشباعها، وأن هناك استفادة متكافئة من ثمار النمو. ويقع هذا في صلب الجدل الدائر. حالياً بين مؤيدي السوق من جهة، وبين أولئك الذين يؤيدون التخطيط المركزي من جهة أخرى. ولا يوجد، بالنسبة للفئة الأخيرة تأثير انسيابي مضمون، وليست الاختيارات المتاحة في اقتصاد السوق حرة كافية بمفردها لتحقيق العدالة للجميع.

يعرض ددلي سيرز Dudley Sears، في كتاباته، وبشكل جيد، الأسلوب الإنساني للتنمية. فيقول في إحدى هذه الكتابات، التي تعتبر أساسية في مجال التنمية، إن التنمية تشتمل على تحقيق إمكانات الذات الإنسانية. ويذهب إلى قول، إنه قد أمكن تحقيق ذلك بشكل ممتاز، من خلال التقليل من حدة الفقر، وبطالة، وعدم المساواة، وفي المقابل، إذا تفاقمَت مشكلة أو مشكلتان من مشكلات سابقة الذكر، وهي مشكلات مركزية، ولا سيما إذا اجتمعت المشاكل

الثلاث معاً، فإنه سيكون من الغاية بمكان أن نطابق على الذات الإنسانية

تضاعف معدل الدخل. وعندما أُطلب منه أن يعيد النظر في معنى التنمية، أحس بأن من الضروري أن يضمن المعنى الاعتماد على الذات، والاستقلال الثقافي المتزايد:

«تعني التنمية الاعتماد على الذات، والتقليل من الاعتماد الثقافي على قوة أو أكثر من القوى العظمى. وبمعنى آخر، زيادة استخدام اللغة الوطنية في المدارس، وتخصيص فترات زمنية أطول للبرامج المنتجة محلياً (أو في الدول المجاورة)، وزيادة نسبة الخريجين من حملة الشهادات العليا محلياً»^(٣١).

من الواضح، أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتنمية. إنه مصطلح تغلب عليه الصفة المعيارية، وهو شيء لا مفر منه. فهو يعني في معظم الأحيان، النمو الاقتصادي، والتغير البنائي الاقتصادي، والتصنيع الثقافي، وتحقيق الذات، والاعتماد على الذات شخصياً، وقومياً، وإقليمياً، وثقافياً. ويمكن في خضم هذا كله، أن يضيع التمييز بين الوسائل والغايات. وليس هناك سبب للافتراض، على سبيل المثال، بأن منظري التحديث، الذين ينظرون إلى التصنيع الرأسمالي على أنه الأسلوب الأكثر نجاحاً لتحقيق التنمية، هم أقل إخلاصاً، أو أخلاقاً في اهتمامهم بالرفاهة الإنسانية، من منظري التخلف، الذين يؤكدون على المساواة في توزيع الحاجات الأساسية وإشباعها. وليس بالضرورة أن يكون كلاهما على طرفي نقيض، وإن التأكيد على غير ذلك هو تحريف للجدل القائم بينهما. ورغم ذلك، فإنه يبدو أكثر منطقية اعتبار التنمية عملية تغير اجتماعي - سياسي - اقتصادي مستمر، تشمل على كامل الخبرة الإنسانية. وسوف يؤثر هذا التغير، بشكل جذري، في الأفراد والجماعات، على حد سواء، ربما في العالم الثالث. وسيتم تقويم، وقياس التغيرات الحادثة، بناء على مواقف الفاعلين Actors والملاحظين، أو المراقبين. وسيكون هناك اختلاف مستمر حول قضايا كبيرة

في هذه القضية تتغير الآراء. فقد يكون هناك إجماع حول قضايا أخرى ربما تكون لها أهمية مباشرة لأناس ليسوا علماء اجتماعيين. فقد يأسف البعض على سبيل المثال، لإدخال الكهرباء إلى القرية، رغم أن الرأي يمكن أن يكون مختلفاً حول ما يمكن أن يحدث، نتيجة إدخال الفونوغراف الآلي، أو عدد كبير من أجهزة التلفزيون.

ويبدو عند المقارنة، أن الحداثة أسهل تحديداً وتعريفاً. ولو وضعناها بشكل أبسط، نقول إن الحداثة هي آخر ما تم التوصل إليه في مكان وزمان معينين. وعامة، ستكون مظهراً من مظاهر الغربة التي تشتمل على تغييرات يمكن مقارنتها بحالة من الاستقرار التقليدي كانت سائدة في السابق. وفي الحقيقة، أن أية إشارة للحداثة تتضمن وضع شيء جديد له نظامه الجديد. ويمكن في مثل هذه الظروف، أن يحدث صراع، لكنه ليس حتمياً. ويمكن أن تكيف المؤسسات الموجودة نفسها، كما يمكن قبول التغير الحادث. أضف إلى ذلك، أنه يمكن تضمين الجديد جزءاً كبيراً من التقليدي. فلو أخذنا مثلاً على ذلك من الغرب، نقول إنه من الصعب تصنيف النظام الملكي البريطاني، فيمكن أن نعتبره نظاماً حديثاً، أو تقليدياً، أو مزيجاً من الاثنين معاً. فما يعتبر حديثاً من جانب، يمكن أن يكون شكلاً جديداً من اللباس، أو نموذجاً معمارياً مختلفاً. ويمكن أن يصنع هذا التغير البسيط بصيغة دينية أو ثقافية، وأن لا يتم التخلي عنه. وفي المقابل، يمكن أن يشتمل التحديث أيضاً، على تغييرات بنائية على نطاق واسع. وإذا أخذنا مثلاً على ذلك من بيرغر Berger وزملائه^(٣٢)، فإنه يمكن أن يرافق إنتاج الجملة، بعض التغيرات مثل: زيادة الدخل، وتغيرات في بناء الأسرة ولا سيما في دور المرأة، ونراجع في الصناعات اليدوية التقليدية، أو الزراعية، وانتشار الالتزام بالمواعيد، ليس فقط في العمل، وإنما في مجالات الحياة الأخرى. إن مثل هذه التغيرات التي سماها بيرغر حديثاً «التغيرات الاقتصادية»^(٣٣)، هي تغييرات يمكن

وصفها، والبرهنة عليها، وتفسيرها، وأنها تعتبر مجالاً مهماً من مجالات الدراسات الاجتماعية.

إذن، ما الفرق بين التنمية والتحديث ؟ إن التنمية هي حركة في اتجاه وضع محبب يمكن أن يكون قد تحقق في إطار اجتماعي آخر، وقد لا يتم تحقيقه في هذا الإطار. أما التحديث فهو عملية مشابهة، إنه في الحقيقة ما هو حادث سواء للأحسن، أو للأسوأ؛ فهو سلسلة من الأنماط التي تترتب عليها نتائج يمكن وصفها، ومناقشتها، وتقويمها. وإذا صنفت على أنها جيدة، أو تقدمية، فإنه يمكن اعتبار التغييرات مساهمة في عملية التنمية، ولكن ليس هناك حاجة لتقويمها بهذا الشكل، ويمكن النظر إليها على أنها عملية تراجعية كخطوات بعيدة عن الحالة المرغوب في تحقيقها. أضف إلى ذلك، أنه يمكن أن تكون محايدة، فهناك كثير من الموظفين الحكوميين في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، يلبسون الزي الغربي أثناء العمل، لكنهم يلبسون الزي الوطني عندما يعودون إلى منازلهم. إنني لا أصف هذا السلوك بأنه تقدم أو تخلف، إنه مثال بسيط للتدليل على الحداثة يسهل وصفه، وهو مفتوح لجميع التفسيرات. وهناك آخرون، يمكن أن يمتدحوا مثل هذا السلوك أو يستكروا، فالنقطة الأساسية هي، سواء كان هذا السلوك إيجابياً، أو سلبياً، أو حيادياً، ليس هناك نقاش حول ما يحدث. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الرأسمالية، وهو مثال أكثر شمولية من الحداثة. فرغم المناقشات الحامية التي تدور حول التعريفات، فمن المتفق عليه عامة، أن الرأسمالية تشمل على عمليات اجتماعية عديدة، وموثقة توثيقاً جيداً:

فصل العمال عن وسائل إنتاجهم، وزيادة نسبية في العمل المأجور، والاشترائك في الاقتصاد النقدي، وعدم ملكية الأرض، وعدم مساواة متزايدة، والإنتاج من أجل الربح على نطاق واسع، وتصنيع رأسمالي مكثف واسع النطاق، وتطبيق التكنولوجيا في مجال الإنتاج، وتقسيم عمل على نطاق واسع.

إن كل هذه العمليات الاجتماعية، تتضمن تغييرات واسعة، وتسبب اضطراباً في النسيج المجتمعي من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. إن النمط الكلي واضح، وتدور مناقشات حول كيفية تقويم هذه العمليات المتداخلة، هل تؤدي مثل هذه العمليات إلى التحديث أم إلى التنمية ؟

علم الاجتماع، والتحديث، والتنمية :

لقد كان علم الاجتماع دائماً علماً اجتماعياً متعدد العناصر، وليس هناك سبب يدعو إلى الافتراض بأنه سيتغير في المستقبل المنظور. وتكمن الطبيعة التعددية في جزئيات حقيقة أن علماء الاجتماع أنفسهم ينتمون إلى أيديولوجيات مختلفة، وقد استخدموا نتيجة لذلك عدداً كبيراً من المناهج. وليس هناك ارتباط ضروري بين الإثنين : فلا البنائية، ولا الوظيفة، مثلاً، يمكن أن تكون حكراً على جهة أيديولوجية دون الأخرى. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن منظورات الفعل. وفي الحقيقة، ربما تكون الاختلافات في المداخل Approaches الاجتماعية، هي التي عكست نفسها على الدوام على طبيعة الموضوع. فقد بدأ في بريطانيا، في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي نقاش حول وجود علمي اجتماع: نظرية الأنساق، والفعل الاجتماعي. وانتهى النقاش بإعادة صياغة قضية : هل هناك أكثر من علم اجتماع واحد؟^(٢٤) وقد دارت مناقشات أخرى، في أماكن أخرى من العالم، حول علم الاجتماع. إن الحقيقة الوحيدة التي يمكن أن نقولها، بشيء من القناعة، هي أننا لم نقترّب من الوصول إلى اتفاق أكثر من السابق حول هذا الموضوع. ومما يثير الاهتمام، أن القضية الأساسية في الحوار، هي العلاقة بين نظرية الفعل، ونظرية الأنساق، التي تلقى ضوءاً ساطعاً على التمييز بين مدركات الفاعلين، والعملية غير الشخصية للأنساق الاجتماعية والقوى الاجتماعية. ومن الضروري في علم الاجتماع العام، بما في ذلك دراسة التحديث والتنمية، اختبار العمليات الاجتماعية «الموضوعية» التي يمكن قياسها.





لمثل هذه الارتباطات مثل: انتشار القيم، والثقافات، والتكنولوجيا، ورأس المال، والخبرة. في حين تؤكد نظرية التخلف على العناصر غير المزعومة فيها، وعلى عدم الاتزان في عملية التحول أو التبادل. وبالمثل فإن الاختبار النظري والتجريدي لتكامل أساليب الإنتاج (وهي كثيرة على أية حال)، والبحث المماثل عن مفاهيم يمكن تطبيقها، تشير إلى أن دراسة التحديث والتنمية لن تقتصر على الدولة القومية. وفي الحقيقة، أنه دار نقاش منذ مدة قريبة، موداه أن نمو الدولة القومية كان، على أية حال، جزءاً لا يتجزأ من انتشار النسق العالمي. فمع تعاظم قوة أوروبا العسكرية، والاقتصادية، وما نتج عن ذلك من استعمار للعالم الثالث وزيادة قوة الدولة تدعمها القوة العسكرية، ظهرت الدولة القومية الحديثة المعتمدة على الذات، التي أصبحت تسيورها المنظمات بشكل متزايد.

«العلاقات الدولية مجرد روابط تربط بين الدول ثم إنشاؤها ويمكن أن تحافظ على سيادتها في غيابها. إنها الأساس الذي تنبني عليه الدولة القومية. إن فترة ازدهار المنظمات الدولية، بما في ذلك عصبة الأمم، والأمم المتحدة، لا يقع ضمن النغز المتزايد للدولة القومية. إنها المظلة الدولية التي تشكلت في ظلها الدولة القومية» (٢٧).

إن تطور النسق العالمي، ونمو الدولة القومية، تزامنا في فترة ظهورهما. ويقول جدنز Giddens، إن مفهوم العالم الثالث مفهوم لا لزوم له، على الأقل من جانب واحد، باستثناء انتشار الأسلحة النووية، فإن كل الدول الحديثة هي «عالم أول»، فهي تملك الوسائل المادية والتنظيمية لشن حرب صناعية (٢٨).

قد يكون الأمر كذلك، ولكن لا بد أن يكون واضحاً بأن الدرجة التي يمكن أن تحافظ على استمرار مثل هذه الحروب، ومستويات التكنولوجيا التي يمكن أن تحافظ عليها، تختلف اختلافاً كبيراً، تبعاً لاختلاف المجتمعات. ومهما يكن، فإن

التأكيد على أن العالم عالم واحد، على مستوى من المستويات، ليس معناه أنه موحد في مناحي الحياة الأخرى.

ومن المفارقات العجيبة، أن يميل منظرو النسق العالمي إلى التشكيك في فائدة مفهوم العالم الثالث، لكنهم يميزون بين المجتمعات الرأسمالية، أو المجتمعات الموجودة بشكل ثابت في المحيط الرأسمالي، وبين المجتمعات التي تتبع المسار السياسي، والتي يمكن أن نطلق عليها بالمعنى الواسع للكلمة اسم المجتمعات الاشتراكية.

وللسبب نفسه، فإن كوبا، وجمايكا، أو أثيوبيا، وتشاد، تقع في معسكر مختلف، بينما في جوانب أخرى، يمكن مقارنتها بشكل مباشر. إن هذا المدخل، وهو وجود عالمين، يمكن مقارنته بإصرار فرانك Frank، على أن دول المعسكر الشرقي قد تم دمجها في النسق العالمي الرأسمالي دولاً مستهلكة ومنتجة معاً، وهو رأي يشير إلى الإمكانية المتزايدة لظهور علم اجتماع عالمي. (٣٩)

يبدو أن الرأي القائل بوجود عالمين: رأسمالي، وآخر اشتراكي، قد حظي أيضاً بتأييد قطاع مختلف تماماً. وقد تم التأكيد على أن دول العالم الثالث متغايرة الخواص اقتصادياً، وثقافياً، وفي كل ناحية أخرى. وأنها لا تشترك في أية سمة تميزها ما عدا، ربما، رغبتها في الحصون على الدعم. إن مفهوم العالم الثالث، وسياسة الدعم الرسمي لا يمكن فصلهما. إذ لا يمكن، أن يوجد أحدهما دون وجود الآخر. وفي مقابل هذه الآراء، هناك اعتقاد عام بأن مفهوم العالم الثالث له معنى، ومفيد. وبناء على ما قاله هورويتز Horowitz، فإنه يشير إلى ارتباط الدول القومية على أساس الوعي بالذات، والتعريف بها، والتميز بالصفات التالية^(٤٠):

« أولاً: إنها تميل لأن تكون، سياسياً، مستقلة عن دول المحور: الولايات المتحدة، ودول الناتو NATO، ومجموعة حلف وارسو. وثانياً: إن غالبية دول





«إننا لم نستطع حتى الآن أن ننزع من تفكيرنا مفهوم العالم الثالث. فهو ليس شيئاً مختلفاً، من صنع خيائنا، يمكن أن يختفي بطريقة عين. إنه نتاج لافتقارنا الجماعي للتخيل، ولعدم قدرتنا في ظروفنا الحالية الصعبة، على تصور أنفسنا بالانتماء إلى عالم واحد وليس لثلاثة عوالم»^(١٣).

وملخص القول: إن علم اجتماع التنمية والتحديث، هو فرع من فروع علم الاجتماع، يبحث في عمليات التحديث، والتنمية في العالم الثالث بشكل خاص ولكنه ليس مطلقاً، حيث تكون هذه العمليات أكثر وضوحاً، ودرامية. وكجزء من هذا المشروع، فإن من الضروري دراسة البناءات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المحلية، وارتباطاتها المستمرة مع المؤسسات الخارجية، سواء أكانت أنساقاً أو مجتمعات، ويتركز الاهتمام الأساسي لعلم الاجتماع في هذا كله، في العمليات الاجتماعية وعلاقاتها، ودلالاتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.



نتائج :

لا بد أن تكون قد اتضحت، عند هذا الحد، المعالم الرئيسية لنظرية التحديث حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين. ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

١- اعتبر التحديث والتقاليد، في جوانب كثيرة، أمرين متضادين. فالسكان والقيم والنظم والمجتمعات إما أن تصنف على أنها تقليدية أو حديثة. ولا يمكن أن تكون الاثنين معاً. وإذا اجتمع الاثنان فإن اضطراباً اجتماعياً سيحدث لا محالة. وفي أحسن الأحوال، يمكن أن ينتج عن ذلك وضع غير مريح ربما كان ذا طبيعة مؤقتة (مؤقت الحدوث)، حيث يمكن أن تتعايش النظم التقليدية والحديثة في مجتمع ثنائي. وإذا وضعناها في إطار أكثر إنسانية يمكن القول إن البقال يمكن أن يعيش جنباً إلى جنب مع الرئيس ولكن ليس لمدة طويلة.

٢- أكدت نظريات التحديث الأولى، خاصة، على عوامل خاصة بمجتمعات معينة. وبشكل عام فهي عبارة عن الكليات التي كانت موضوع التحليل البنائي الوظيفي وتحليل دور القيم، والثقافة، ولا سيما الدين الذي استحوذ على اهتمام نظرية التحديث. ومن بين القيم التي تسود مجتمعات العالم الثالث تلك المرتبطة بالمتغيرات النمطية التقليدية في مرحلة ما قبل الصناعة، التي طورها بارسونز وهي النسب، والانتشار الوظيفي والعمومية. ولم يكن هناك إحساس بأن النمو الاقتصادي قد كان نتيجة مباشرة لتطبيق القيم الحديثة، ولكن ساد اعتقاد بأن التقاليد تشكل عقبة في طريق النمو. وإذا وضعناها بشكل أكثر تبسيطاً، فالقيم هي جزء لا يتجزأ من الثقافة، والثقافة غالباً ما وقفت عائقاً في طريق التنمية (أي النمو





العالم الثالث خاصة، وبسبب هذا التوجه النظري، وبسبب الحقيقة القائلة بأن وحدات التحليل أميل لأن تكون مجتمعات حقيقية، فمن الواضح أن تأثير هذه العوامل خارج نطاق هذه المجتمعات، لم يعط اهتماماً كافياً. فالاستعمار وكل ما يتضمنه، لم يكن بالإمكان تجاهله تماماً، ولكن من الصعوبة بمكان أن تكون هذه هي الحالة، نظراً للعلاقات التي تربط العالم الثالث بالغرب، أو بالمعسكر الشرقي. وعليه، فإن مجتمعات العالم الثالث لم تأخذ حظها الكبير في عملية التحليل هذه، وبالمنطق نفسه وعلى المستوى نفسه، فإن النظرة إلى مجتمعات العالم الثالث كأنساق مستقلة بذاتها نسبياً، يعني أنه قد نظر لأسباب التخلف، عامة، على أنها تكمن في بنائها الاجتماعي. وقد عزيت أسباب ذلك لوجود خلل في أبنيتها الاجتماعية وقد تبع ذلك، أنه إذا أريد لهذه المجتمعات أن تنمو وتتطور، فإن الاهتمام بالإصلاح يجب أن يتركز على السمات الداخلية لهذه المجتمعات، ولا بد لها أن تتكيف بطريقة ما لتوائم نفسها مع التصنيع، والتحديث.

هوامش الفصل التاسع

- 1) Bock, 1979, 70.
- 2) Nispet, 1966, p.21.
- 3) Durkheim, 1964.
- 4) Durkheim, 1964, p.173.
- 5) Leaf, 1979, p.164.
- 6) Herskovits and Herskovits, 1947, p.289.
- 7) Arensberg & Kimball, 1968, pp. 35 - 80.
- 8) White, 1945, p. 343.
- 9) White, 1945, p. 345.
- 10) Evans Pritchard, 1962, pp.17-18.
- 11) Evans Pritchard, 1962, p. 119 -120.
- 12) Parsons, 1966, p. 65.
- 13) Moore, 1979, p.332.
- 14) Ohlin, 1970, p. 25.
- 15) Parsons and Shils, 1962, pp. 8-9
- 16) Parsons and Shil, 1962, p.76
- 17) Parsons, 1951, p.180-199.
- 18) Spengler, 1955, p. 379.
- 19) Spengler, 1955, p. 380.
- 20) Levy, 1952, p. 118 - 119.
- 21) Hoselitz, 1960, p. 29-42.
- 22) Hoselitz, 1960, p. 42 .
- 23) Hoselitz, 1960, p. 44.
- 24) Hoselitz, 1960, p. 445 .
- 25) Levy, 1952, p. 114.
- 26) Frank, 1969, p. 37 .
- 27) Frank, 1969, p. 246.





المناقشات تصنف شعبياً بأكملها، وفي بعض الأحيان تصنف الطبقة العاملة في الدول المتروبوليتانية، على أنها مغفلة ثقافية. وفي المقابل، فيالقدر الذي ركز فيه منظرو التحديث على الدول القومية، فقد أهملوا بعض جوانب التنمية والتحديث الرئيسية. وفشل منظرون من مختلف الاتجاهات، في إدراك قدرة الناس على أحداث التغيير، سواء بشكل فردي أو جماعي، وهم يواجهون المتناقضات الهائلة. قد تبدو مثل هذه التعليقات لا معنى لها. وعلى أية حال، لقد كان من الطبيعي في الأيام العنيفة في العقد السابع من القرن العشرين، الإشارة إلى نظريتي التحديث، والتخلف كنماذج نظرية منفصلة، والإشارة إلى السيطرة المتزايدة لنظرية التخلف، كمثال لتحول النماذج. إن مثل هذه النزعة ما زالت واضحة. فإذا أخذنا بالاعتبار خيبة الأمل اللاحقة، التي خبرها الكثيرون مع نظرية التخلف، فحتى هذه، لم يتم وضعها في مكانها الصحيح.

تسوغ فكرة النموذج من العالم كون Kuhn، الذي يعارض الحكمة التقليدية القائلة، إنه حتى في العلوم الطبيعية، تتراكم المعرفة بشكل تدريجي، وبالطريقة نفسها نوعاً ما، التي يتم فيها بناء برج من عدد من «الطوبقات» المفردة، وبدلاً من هذا، فإن التقدم العلمي، كما يعرفه أعضاء من المجتمع العلمي، يحدث على دفعات وظفرات، مع وجود فترات مستدة من النشاط العلمي «العادي» تتخللها أزمات. يمكن أن نقود في ظروف معينة لأحداث تغييرات جذرية في المنظور السائد. ويصور كون Kuhn هذا المسار للعلم، عامة، على أنه يمر بأربع مراحل. ففي المرحلة الأولى، هناك مجموعة من الحقائق العشوائية غير الموجهة، وتؤدي إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة ما قبل النموذج النظري، حيث تتنافس المدارس المختلفة بعضها مع بعض لتعطي رأياً في هذا العلم، وفي تفسيراتها للبيانات المقبولة للجميع. وفي المرحلة الثالثة، ينتصر نموذج من هذه النماذج، وهذا يؤدي بدوره إلى مرحلة ظهور العلم، الذي يتميز بقول عام لرأي عالمي له أساليبه.

النظري، ومعاييره، وقيمه، ومناهجه الخاصة بحل الألغاز. ونادراً ما تكون القواعد المدعمة للمناهج واضحة أو، وفي الحقيقة، قابلة للشرح والتفسير، إذا يتم تخزينها وتمثيلها من قبل المبتدئين في هذا العلم كجزء من ثقتهم، وعندما نغير اللوائح، فإن ذلك يحدث ليس بسبب وجود حجة مقنعة، أو بناء على مناقشة منطقية موسعة، وإنما بسبب وجود تحول جذري في وجهة نظر العلماء العالمية. وبذلك فهم يمرون بخبرة تحول إلى مذهب جديد. هناك مشكلات عدة ترتبط بطريقة معالجة كون Kuhn للعلم، لكنها ليست كلها ذات صلة بموضوعنا. فعلى سبيل المثال، هناك نقطة تعتبر موضوع نقاش وهي، هل تطورت العلوم الطبيعية بالطريقة نفسها التي يصفها أم لا؟. أضف إلى ذلك، أن كون Kuhn ليس متسقاً مع نفسه في تعريفه للنماذج النظرية. فقد طبق، بداية، المصطلح لكامل السلسلة، أو مجموعة المعتقدات الخاصة بالمجتمع العلمي، متدرجاً من الميتافيزيقيا إلى مناهج البحث الأساسية. وفي مرحلة لاحقة طرحها جانباً، وأشار بدلاً من ذلك إلى «المصفوفة التنظيمية» Disciplinary Matrix للمجتمع المحلي، ونماذجه الأصلية Exemplars. وتأشير المصفوفة التنظيمية، إلى الاتفاق العام في المجتمع المحلي حول التعيينات الرمزية العامة وإلى قيم، ومعايير خاصة. وعلى نطاق ضيق، فإن النماذج الأصلية هي المعنى المحدد، فقد كان كون Kuhn منسجماً مع نفسه عندما قال، إن ما يميز نموذجاً عن آخر، هو قابليته للقياس. ومن المستحيل ترجمة اللغة الخاصة بنموذج ما، إلى لغة خاصة بنموذج آخر. وفي غياب لغة محايدة، فإن الطريقة الوحيدة التي نستطيع أن يفهم فيها عضو من أعضاء جماعة ما، نظريات جماعة أخرى، هو أن يصبح عضواً في تلك الجماعة، وأن يغير نظرته للعالم، وينظر إليه بمنظار جديد.

ولا بد في بحث العلاقة التي تربط مفهوم كون Kuhn بنماذج النظرية في علم اجتماع التنمية والتحديث، من طرح الأسئلة التالية : أولاً، هل يعتبر علم

الاجتماع علماء، مثله في ذلك مثل العلوم الطبيعية ؟ وثانياً، هل لهذا العلم صفة الانتشار كباقي العلوم، وهل يمكن أن يكون له منافسون ؟ وثالثاً، إذا كانت الإجابة عن السؤالين السابقين بالإيجاب، فهل توجد مثل هذه النماذج النظرية في علم اجتماع التنمية والتحديث ؟

وحول السؤال الأول، هناك عدد قليل من علماء الاجتماع مستعدين للقول هذه الأيام، إن علم الاجتماع يضاهي في مكانته العلوم الطبيعية، وأن هناك الكثيرين الذين يمكن أن يعتبروا هذه المحاولة غير مرغوب فيها. وكذلك هناك كثير من علماء الاجتماع، الذين يدعون أنهم علميون، ولكن كان هناك، ولا يزال، اتفاق بسيط حول ما الذي يمكن أن يعنيه هذا الادعاء. وإذا كان لديك شك في ذلك، فقارن ماركس، ودور كهايم، وفبير، ولا حاجة لذكر من جاء بعدهم. وإذا سلمنا بأن التفاعل الاجتماعي، الذي قام بدراسته كثير من علماء الاجتماع (ربما عن غير قصد)، هو نتاج الأفعال التي صدرت عن بشر، بمحض إرادتهم واختيارهم، فإن علم الاجتماع يصبح زميلاً للعلوم الطبيعية. ومن المؤكد، أن الفعل الاجتماعي الهادف كان بالنسبة لماركس، وفبير، مظهراً أساسياً، حتى لدور كهايم، في محاولته لتأسيس علم الاجتماع كعلم مستقل، فقد اعتبر المجتمعات، رغم ذلك، أنساقاً أخلاقية. وفي الحقيقة، ينكر كثير من علماء الاجتماع، على علم الاجتماع أية صفة علمية، وربما يعتبر آخرون، وهم كثيرون، بأن طرح الموضوع غير وارد. وبالطبع، كان هناك باستمرار، ادعاء بأن علم الاجتماع يستطيع أن يضاهي العلوم الطبيعية في دقته، وفي مناهجه، وقدرته على إعادة التجربة، إلى الحد الذي يمكن القول معه إن هناك وحدة في المنهج، ولكن ليست هذه هي القضية المطروحة. فعندما نواجه بعلاقة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية، فإن الجواب الوحيد الذي يطرحه مجتمع علماء الاجتماع هو أنه، على أقل تقدير، لا يوجد هناك اتفاق. وإذا كان هذا هو الوضع، فإن مفهوم كون Kuhn عن النموذج، لا ينطبق على علم الاجتماع.

وتصبح القضية، بعد ذلك، أكاديمية تستوجب طرح السؤال التالي : هل يوجد علم بمعنى العلم في علم الاجتماع، وعلى أية حال، فإنه حتى المؤيدون لفكرة تحول النموذج Paradigm Shift، يعترفون بأن الجواب عن هذا السؤال هو بالنسبة. وعلى الرغم من أن هناك مراكز كثيرة في علم الاجتماع، يمكن القول بأنها تتبع منطلقات معينة، فإن من المستحيل عزل نموذج سائد، إذا تجاوزنا عن ذكر العلم بمعناه الموحد. وتسود داخل دوائر علم الاجتماع توترات داخلية بين الماركسيين، وغير الماركسيين، وبين الماركسيين أنفسهم، وبين أتباع منطلقات الفعل الاجتماعي، ونظرية النسق، وهكذا. ولا يمكن اعتبار أي منها أنه هو التيار السائد. حتى لو سلمنا بأنه يمكن المقارنة بين علم الاجتماع، والعلوم الطبيعية، فإنه كان يمكن لعلم الاجتماع، في إطار تفكير كون Kuhn، أن يتقدم فقط، في مرحلة ما قبل النموذج في اتجاه تكوين العلم. وأن الاستجابة الوحيدة لذلك، هي في التركيز على التعريف الأقل تحديداً، وهو مدخل النموذج لحل المشكلة. ولذا، يصبح من الضروري عرض مجال واحد، على الأقل، من مجالات البحث، مدعماً بأمثلة علمية ثابتة، يمكن أن تساعد في إنتاج الأفكار، وفي عملية حلها⁽¹⁾. إن مثل هذه النماذج لا وجود لها في علم الاجتماع.

إن السؤال الثالث، نوعاً ما، هو سؤال زائد على الحاجة. فإذا لم تكن هناك نماذج اجتماعية، فإن من الصعوبة بمكان، تحويلها إلى علم اجتماع التنمية والتحديث، والتي هي عبارة عن تطبيق للمنظورات الاجتماعية في مجال معين من مجالات الاهتمام. ومهما يكن من أمر، فإنه يصعب عزل المعارضين لوجود النموذج: نظرية التحديث (لمن؟) ضد الماركسية؟ الماركسية من؟ وليس كل فرد يوافق على أن نظرية التخلف هي نظرية ماركسية، رغم أن هناك بعض الماركسيين الذين تجمعهم، بشكل واضح، أشياء مشتركة، مع نظرية التحديث. نظرية التخلف مقابل نظرية التحديث؟

فكلاهما يشتمل على عناصر قوية من الوظيفية، ولا النظريات الأخرى المعارضة لها نماذج نظرية، أنها ليست كذلك. إن الإنجازات المعترف بها على نطاق واسع، هي التي تحدد مسار مستقبل البحث، من الناحيتين العملية والمفاهيمية^(١).

وبالمقارنة، يبدو أن من الأفضل طرح الأفكار الخاصة بالنموذج جانباً عند الحديث عن المنظورات المتنافسة في علم اجتماع التنمية والتحديث. وفي الحقيقة، إن المنظورات المتنافسة تلخص بشكل جيد، ومنظم إطار النقاش. وتتضمن فكرة النموذج رأياً متميزاً عن حدث معين، رأياً يمكن أن يتفق مع رأي شخص آخر مشارك، أو ملاحظ. فأى شخص يحاول فهم الحدث موضوع المناقشة، يحتاج لتفسيرات أكبر عدد ممكن من النماذج الأخرى، ولأكبر عدد من الشهود الثقة، الذين قد تكون لديهم وجهات نظر مختلفة عن الموضوع. وربما لا تكون هناك حاجة لدفع هذه المقارنة إلى أبعد من مداها. ورغم ذلك، فإن هذا المدخل النظري مشابه لفهم فيبر للعلم الاجتماعي، فليس هناك علم اجتماعي عالمي ثابت، لا يتغير على مر الزمن. ولكن هناك تركيز على جزء محدود من الحقيقة، والذي عرفناه سقماً على أنه مفهوم ثقافياً، أو أنه "يسأهل المعرفة". وأن المعرفة التي نحصل عليها ستكون، لا محالة، جزئية مصدقة. وسوف تكون جزئية، لأن كل منظور سيوضح جوانب مختلفة من الحقيقة / ومصدقة، أو لديها القدرة على التصديق من قبل جمهور العلماء، الذين يحتلون مكانات معينة في إطار ثقافي، يحدد مجال دراستهم. وهو في هذا المثال، التنمية والتحديث، الذي يعتبر مجالاً مهماً من الناحية الثقافية^(٢). وكما يشير إلى ذلك فيبر، فإن معرفتنا عن الواقع الثقافي، كما يمكن أن نراه، هي دائماً معرفة مبنية على أساس وجهات نظر معينة.

إمكانية قياس المنظورات :

إن علم اجتماع التنمية والتحديث، الذي يركز على التغير الاجتماعي وكيف يتم تفسيره، ولا سيما في العالم الثالث، يتكون من عدة منظورات. إنها ليست منظورة شاملة، ولكن كثير من أنصارها يدعون بأن لها طريقتها الخاصة في الوصول إلى الحقيقة. وقد تبين لنا من الفصول السابقة، أنه دار نقاش دائم ومستمر، حول الأهمية النسبية لمجموعة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر في التنمية والتحديث. وقد دارت النقاشات حول المدى الذي يمكن أن نرجع فيه سبب مشكلات العالم الثالث لعوامل داخلية، مقابل عوامل خارجية. هل سهل الاستثمار الأجنبي عملية التنمية، أم أنه كان عاملاً في إعاقتها، وإلى أي حد كانت البناءات المحلية الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية، فعالة في عملية التغير ؟ وما الدور الذي تؤديه الثقافات في تسريع إعاقة، أو حتى تعريف التنمية ؟ وما تأثير التخطيط الحكومي المركزي على المسار المنحني للتنمية في مجتمعات العالم الثالث ؟ إن مجرد حدوث هذه المناقشات وما يتبعها من تغيير في المواقف، مؤشر على أننا لا نتحدث عن مجموعات لغوية مختلفة لا تستطيع التواصل بعضها مع بعض. ففي بعض الأحيان، يكون الحوار مباشراً كما حدث تماماً بين بلات Platt، وستاينز Steins، حول دور الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية، أو ما تم بين سافورد Safford، وبيركوست Berquist، حول الأهمية النسبية للقيم، والبناءات الجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية في تشكيل الصفة الفنية في كولومبيا. ومما يثير الاستهجان، أن المناقشة الأخيرة التي دارت حول النماذج، والبحث عن الشيء العملي، تظهر بوضوح الفائدة العملية للمناقشات التي تتم بين المنظورات المختلفة، وعدم ملائمة مفهوم النماذج في هذا الإطار.

تتغير المواقف في العادة لسبب بسيط، هو أن الدليل الأمبريقي يجعل الوضع السابق صعباً، لا يمكن الدفاع عنه. ففي السنوات الأخيرة، تعرض دور الدولة كمحرك أساسي في التخطيط للتغير الاجتماعي، لهجوم من ناحيتين النظرية، والسياسية. ففي الصين، وأوروبا الشرقية، وفي مناطق أخرى من العالم الثالث، بما في ذلك تنزانيا، وكذلك داخل المنظمات الدولية مثل، البنك الدولي، أصبح من المسلم به الآن أن تخطيط الدولة ليس ضماناً للنجاح في إطار التصنيع، والدخل القومي. وفي الحقيقة، أن تخطيط الدولة يمكن أن يكون في بعض الأحيان معوقاً للإنتاج. وقد جاء الهجوم، من الناحية العلمية، من الاتجاه الجديد الذي يسمى الاتجاه اليميني الجديد، وبشكل أدق من جماعة أحياء الليبرالية. يقول هذا الاتجاه بأن التخطيط المركزي في العالم الثالث (وفي أماكن أخرى)، دفع بالحكومات غير القادرة، وربما الفاسدة، إلى التدخل في التجارة الحرة، مما أدى إلى عواقب مدمرة. وقد فشلت هذه الحكومات، حتى في قيامها بالوظائف الحكومية الأساسية. إنهم يبدون في العادة متحمسين للتخطيط، لكنهم غير قادرين على الحكم^(٤).

وفي معظم الأحيان يقبلون أدوات، ورموز، ولغة التخطيط، لكنهم يفتقرون إلى النظام، والحكمة في تطبيقه. وليس كل أتباع اتجاه إحياء الليبرالية معارضين بالكامل لتخطيط الدولة، ولكن هناك إجماع على أنه لا بد من الإقلال من دور الدولة بشكل ملحوظ، وكبير، وأن ينحصر دورها فقط، في تسهيل عمل السوق. والحقيقة، أنه يقال بأن أهم درس يمكن تعلمه من الأداء الاقتصادي للعالم الثالث، على مدى العقود الثلاث الأخيرة، هو أن النمو الناتج الذي زادت معه الحاجة للعمل غير الماهر، من خلال تصحيح وضع الأجور، ربما يعتبر الوسيلة الرئيسية، والوحيدة للتخفيف من حدة الفقر.

لقد أثار التهجم على «دولة التنمية» استجابة تتسم بالتعاطف من جانب اليسار. ومن المنفق عليه، أن تخطيط العالم الثالث كان تخطيطاً يتسم بعدم

الكفاءة، إلى جانب وجود جماعة البيروقراطية التي تميل إلى تحقيق مصالحها الخاصة، دون الالتفات إلى المصلحة العامة، وهو أمر معروف تماماً للجميع. ومن المعروف أيضاً، أن هناك هيئات حكومية كثيرة زادت الأمر سوءاً. ففي معرض التعليق على مجالس التسويق النيجيرية، على سبيل المثال، يقول وليامز Williams: في مقابل مثل هذه المؤسسات الفاسدة، التي تغلب عليها الترتيبات الاحتكارية، يتعين على الاشتراكيين دعم التجارة الحرة. وعلى أية حال، فإن المعارضين للثورة المضادة Revolution Counter، يشيرون هم أيضاً، إلى الحقيقة القائلة، إن الدول الصناعية الحديثة، التي تفضل الاتجار الحر، لا تؤيد مثل هذا الوضع. ففي كوريا الجنوبية وتايوان Taiwan، تشير النتائج الأمبيريقية إلى تدخل كاف، ومستمر للدولة على المستويات كلها (White & Wade, ١٩٨٤). أضف إلى ذلك، أنه من الملاحظ بأن المعارضين لتخطيط الدولة، لا يذكرون الكثير عن الاحتكارات الوطنية وغير الوطنية، التي تعمل ضد مبادئ التجارة الحرة. وإذا تم تعطيل مثل هذه المبادئ، فإن على الدولة أن تتدخل للحفاظ على عمل السوق. وهكذا، فإن من الخطأ اعتبار أدوار السوق والدولة في حالة صراع. وإذا سلمنا بأن أحدهما لم ينجح، فهذا ليس تسويغاً كافياً لتأكيد الشيء الآخر. فكما يقول توي Toy، إن المغالاة في استخدام فشل الحكومة لترجيح كفة فشل السوق، هو شيء ضحل^(٥).

لا يكمن الهدف الأساس من وراء هذه المناقشة، في إثبات تصويب طرف على حساب تخطئة الطرف الآخر. وإلى أن ندرك بأنه لا يمكن حل المشكلة إلا إذا تسلمت زمام الأمور جماعة سياسية جديدة، فإننا سنظل نستبدل مجموعة من السياسات غير الملائمة بمجموعة أخرى، تحتاج وعلى المستوى نفسه إلى القدرة على الإقناع^(٦).

ولا أدري ما الذي يعنيه برت Brett بالضبط في قوله النوع الصحيح من السياسة، إنه غير واضح. ولكن، إذا اتبعنا هذا الخط، فإننا سنكون مضطرين

لاختبار البيئة الأمبيريقية لما يحدث في العالم الثالث، ولا سيما في الدول الحديثة التصنيع NICS. وسيكون التأكيد على المجال السياسي، وهذا يعيدنا إلى اهتمامات بندكس Bendix، وبارنجتون مور Moore، وبعض نظريات الاعتماد.

لقد تم التحقق من الحاجة للعودة إلى الدليل الأمبيريق في مجالات النقاش الأخرى. فمثلاً، يدور نقاش كبير بين الماركسيين حول طبيعة الرأسمالية الكينية، إذ يقول البعض إن رأس المال المحلي تابع لرأس المال العالمي، بينما ينسب آخرون دوراً أكثر استقلالية لرأس المال المحلي. وكجزء من النقاش الكيني، هناك عدم اتفاق حول أهمية ودور الفلاح، أو أجزاء منها، في انتشار الرأسمالية. لقد تم تلخيص هذه القضايا بشكل يثير الإعجاب من قبل كنتشنج Kitching (١٩٨٥)، وليس لدي الرغبة، أو المكان لتكرارها هنا مرة أخرى. وعلى أية حال، فإن من الجدير ملاحظته أنه يستنتج، أنه في الوقت الذي يمكن أن نفسر فيه البيانات الأمبيريقية بشكل مختلف في زوايا مختلفة، فهذه أسئلة يمكن الإجابة عنها، إلى حد ما أمبيريقياً. وما هو أهم من ذلك، أنه يقول إنه كان بين الراديكاليين انعدام ثقة على نطاق واسع، وأنه يصعب أن نجد في الوقت الحاضر، بديلاً عملياً جاهزاً لرأسمالية في إفريقيا.

«ليس من الصعب ملاحظة أزمة العقيدة الراديكالية Radical Belief، فهي تكتمل للحقيقة المعروفة على نطاق واسع (ولكن نادراً ما يصرح بالاعتراف بها)، وهي التي تقول إن كل التجارب الاشتراكية، والأنظمة السياسية في أفريقيا السوداء حتى الآن، كانت نتائجها في أحسن الأحوال، غامضة فيما يتصل برفاهية العمال، والفلاحين الذين يعيشون في ظل هذه الأنظمة وفي أسوأ الأحوال، كانت لها نتائج مدمرة»^(١).

وإنني أتفق مع كنتشنج Kitching في أمرين: أولاً : تصويره خيبة الأمل الراديكالية. وثانياً : إن خيبة الأمل لها ما يسوغها. ومن المهم جداً، أن نذكر في

هذا المجال أن كثيراً من العلماء الاجتماعيين توصلوا لمثل هذه النتيجة، في ضوء ما توافر لديهم من معلومات امبيريقية ، ولو لم يكونوا يريدون الإيمان بها، ولو كان حديثنا عن النماذج النظرية بمفهوم كون Kuhn، لما كان ذلك ممكناً.

وإذا نظرنا إلى المنازعات الأخرى، في ضوء ما تقدم، فسنجد بأنها كانت أقل كابة وتشدداً. ولنعط مثلاً أخيراً على ذلك، وهو الخلافات الحادة حول دور الشركات الأجنبية في العالم الثالث. وإذا وضعنا القضية بشكل صارخ، فإن المنظرين المحدثين اعتبروا هذه الشركات كآليات للتنمية، تفيد في نشر رأس المال، والتكنولوجيا، والخبرة، والاتجاهات الحديثة، وفي إيجاد فرص عمل جديدة. في حين أطلق عليها منظرو التخلف اسم أدوات، أو عملاء الاستعمار الجديد الذين يقومون باستغلال شعوب العالم الثالث، ويصارفون رأس المال، ويشجعون على هجرة الكفاءات، وتعطيل الصناعات المحلية والحرفية، وعمامة فهم يكرسون التخلف. وعلى أية حال، فهذه ليست مناقشة مباشرة بين الماركسيين وغير الماركسيين . إن موقف أتباع وارن، من أصحاب الشركات الأجنبية أكثر تنبهاً ووعياً. وهناك أيضاً آخرون مستعدون لإعطاء دور للشركات الأجنبية في عملية التنمية. وإذا نحينا التعميمات جانباً فإن الموقف واضح من غير شك. ويعتمد الكثير على تفرغ الإنتاج - الصناعات المعالجة، والأطعمة الرئيسية، والمعادن، وفيما إذا كان هذا الإنتاج بهدف التصدير أم أنه مخصص للاستهلاك المحلي. إن حجم الشركات الأجنبية، وانتشار عملياتها الدولية، وكذلك طبيعة ارتباطاتها مع المجتمع موضع الاهتمام، يجب أن تؤخذ هي الأخرى بعين الاعتبار، وكذلك مؤسسات الدولة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية. وتؤثر علاقات المجتمع المضيف مع المجتمعات الأخرى في المنطقة، ومع مجموعات المنتجين، ربما من خلال الأمم المتحدة أو مع دولة أو أكثر من الدول

الكبرى، تؤثر جميعها في طبيعة العلاقة مع الشركة الأجنبية. وعندما تثار مثل هذه القضايا، تصبح قضية مدى الانتشار خارج الحدود القومية، ومصادرة الأموال من العالم الثالث، من القضايا الامبريقية. إن هذين المنظورين، الحداثي والتخلف، لا يلغي أحدهما الآخر، فقد تم تطبيقهما في دراسة الشركات الأجنبية في نيجيريا. ويستنتج مؤلف هذه الدراسة :

«أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تتقدم من خلالها المعرفة النظرية، والتي تتصل برسم السياسة الخاصة بالاقتصاد السياسي العالمي، هي من خلال المواجهة الجدلية للمنظورات النظرية البديلة»^(٨).

وتجدر الإشارة إلى أن بيرسكوتر Bierstecker ، في المقابل ، يؤيد الفائدة العظيمة لنظرية التخلف في دراسة التجربة النيجيرية، لكنه يفضل بشكل واضح، استخدام المدخل المزدوج. وهذا ليس تأكيداً على أننا نواجه بآراء عالمية لا تنافس، وبفجوة اتصالية لا يمكن تجاوزها^(٩)، وإنما هو في الواقع، اعتراف بأنه على الرغم من وجود إيديولوجيات متنافسة، و تعريفات مختلفة للتنمية، فإن هناك تشابهاً محدوداً بين المنظورات. وفي المحصلة النهائية، فإن هناك مدخلاً مشتركاً للبيانات الامبريقية. وليس معنى هذا القول، أن الحقائق تتحدث عن نفسها، وإنما القول إن المقاييس لمثل هذه المناقشات قد تم وضعها بناء على تقليد فكري غربي في التحليل الاجتماعي ، ينتمي إليه كل من ماركس ، ودوركايم ، وفير ، ومؤيديهم .

ولا ننكر وجود اختلافات في المصطلح، فمصطلحات مثل : الطبقة الحاكمة والنخبة، والبرجوازية، توجد في المنظورات المتنافسة بلا استثناء. ويحل بعضها محل البعض الآخر في بعض الأحيان، مع فقدان المعنى بعض الشيء، دون إحداث أي تأثير عليه إطلاقاً. وقد يشتمل في أحيان أخرى، على موقف بديل

تجاه الحقيقة الامبيريقية، ولكن لم يحدث في أي وقت من الأوقات، أن مثلت هذه المصطلحات وقائع بديلة .

لقد قلت إن هناك قدرًا محدودًا من التشابه بين المنظورات، وأن هناك اعترافًا مهمًا بما يكون البيئة الامبيريقية، حتى بين أولئك الذين يتجنبون استخدامًا امبريقياً، وهو الميراث المشترك للتقاليد الفكرية الغربية. ومن الواضح، أن ليس معنى هذا أن هناك تماثلاً كاملاً بين هذه المنظورات، فيرتبط بالمنظورات التي ذكرناها هنا قيم، وإيديولوجيات، يتبنّاها أتباعها ومريدوها. وفي الحقيقة، إن هذه لإيديولوجيات، التي تركز في العادة على الرغبة، أو من ناحية أخرى على لرأسمالية، أو الاشتراكية، تتضمن تعريفات مسبقة للانتمية. ولا بد من التأكيد هنا، أنه ليس إفراطاً في الحساسية لدى العلماء الاجتماعيين بشكل عام، أو علماء الاجتماع بشكل خاص، الالتزام بمعتقدات راسخة الجذور في بيئتهم الاجتماعية، الثقافية، لأنها تشكل، بالنسبة لهم وللآخرين إيديولوجيات حية تربوا في ظلها، يقيمون على أساسها كماً كبيراً من البيانات الاجتماعية العلمية وبيانات أخرى. من دون تغيير، سيكون هناك أيضاً، تقسيمات داخل العلم الاجتماعي تتبع من اختيار، واختبار جانب من جوانب الواقع الثقافي من قبل أشخاص ينتمون لمعتقدات مختلفة. وبهذا المعنى، فإنه لا وجود لشيء يسمى علم اجتماع متحرراً من القيم، ولا يوجد أحد (على الأقل فيبر)، ادعى أن علم اجتماع كهذا يجب أن يوجد. ونبقى الحقيقة الثابتة، التي مؤداها أن الناس يقرون مواقفهم، ولكن هذا يحدث في العادة بعد بحث مستفيض، وبعد تمحيص الدليل الذي يتعارض مع لأساس الإيديولوجي.

وفي رأيي، والذي من الواضح أنه لا يخلو من جوانبه الإيديولوجية، أنه من مسوغ جداً أن نبين بأن الموقف الإيديولوجي هو الذي يؤثر النقاش

الإيديولوجي بشكل مباشر، أو غير مباشر. وهكذا يستطيع توي Tøye، أن يشير بشكل مشروع، إلى اعتراضات باوير Bauer على التخطيط الحكومي :

«إن تصنيفاته هي تسييس الحياة الاقتصادية، ومركزية القوة السياسية، والفساد، وزوال الحرية الاقتصادية، والسياسية. وكل هذه التصنيفات، التي هي في أساسها اعتبارات سياسية، وتلخص شروور الدكتاتورية، رغم أن كلمة دكتاتورية، لا تظهر كثير في تعبيراته الحالية، كما كان الحال في العقد الخامس من هذا القرن» (١٠) .

وكما يعترف توي Tøye، فإن إظهار موقف إيديولوجي، لا يعني بالضرورة رفض حجة معينة، أو البرهنة على صحتها. وعلى المستوى نفسه، يجب أن لا يرفض علماء الاجتماع أعمال هايك Hayek. وهايك عضو بارز من أعضاء اليمين الجديد، يستشهد برأي أحد رجال الشرطة الذي يقول : بأن نسبة كبيرة من المخربين في هذه الأيام درسوا علم اجتماع خاص أو سياسة، أو علوم تربوية.

وعلى مستوى أيديولوجي، فإنه حتى الاقتصاديين، ليست لديهم مناعة ضد الاستشهاد بالكلام غير المنطقي. وفوق هذا وذاك، فإن هذا النوع من الخطأ ليس حكراً على «اليمين». فمن «اليسار» هناك، على الأقل، ميل كبير لخلط الإيديولوجية بالعلم الاجتماعي. ففي أحد حلقات البحث، التي كان عدد الحضور فيها كثيراً، عندما قدما اثنان من الأكاديميين اليساريين البارزين، ورقة بحثية حول تقرير للبنك الدولي، يقترحون فيها بأنه يحتمل أن يكون في التقرير شيء يستفاد منه، كان أول سؤال وجه إليهما مع أي فريق أنتما ؟ فمن الواضح، أن أتباع الإيديولوجية السياسية الصديحة، كان أكثر أهمية من الدليل الإمبريقي، ومن البحث الأكاديمي الدقيق. وأن الموافقة مع البنك الدولي، في أي شيء، كانت خيانة للقضية. فانظر، مثلاً إلى هذا النص المهم لأحد الكتاب المشهورين في تاريخ جامايكا Jamaica:

«إذا شعر أي شخص بالإهانة، لأنني صنفه برجوازيًا، ويريد أن يصنف
ماركسياً، أو راديكالياً على الأقل، فلتحتكم هذه التصنيفات لأعلى المحاكم مرتبة،
ببيان دورها في الصراع من أجل تحقيق الاشتراكية. وسوف تجدني، بلا شك،
في المحكمة للدفاع عن قضيتي»^(١١).

وعلى مستوى أقل، فهناك العدد من الأسئلة التي يمكن أن تعطى للتدليل
على الميل لاستعراض موقف «اليسار»: الوفاء، والالتزام لأبطال غير معروفين
في الثورة، والملاحظات التي تحط من قدر السياسيين الذين ليس لهم شعبية،
الادعاء بأنه من خلال نص أكاديمي يمكن أن تتقدم ثورة الجماهير. وفي
الحقيقة، أن تاريخ نظرية التحالف، يبين وجود ارتباط غير موفق مع هذا النوع
من التسييس. ومما لا شك فيه، أنها تلقي ضوءاً ساطعاً على علاقات العالم الثالث
مع القوى المتروبوليتانية، وتستمر في إنتاج دراسات امبيريقية قيمة، وأفكار
نظرية ثاقبة. ولكنها، أيضاً، غير وظيفية لأنها تمكن كثيراً من الأكاديميين،
السياسيين التركيز على العوامل الخارجية، وتهمل، أو أنها تعتبر ما يحدث
داخل مجتمعات العالم الثالث شيئاً غير مهم وقد أصبحت العوامل الخارجية بدلاً
عوامل الداخلية، وإبست مكملتها. ونتيجة لذلك، فإن الاهتمام الحديث بنظرية
تحالف، والذي يتلخص في إعطاء اهتمام جديد لبناءات العالم الثالث، أدى بالنسبة
بعض إلى خيبة أمل. إن وعد «النموذج الجديد» لشباب العالم الثالث قد تم نقده،
أن الراديكاليين الذين طرحوا بدائل اشتراكية جذابة خانوا الأمانة، ليس فقط
لأنهم أهملوا الرأسمالية العالمية، العدو الأول، بل لأنهم تجرؤوا أيضاً على نقد
قيادة الأفارقة. وقد حدثت خيبة الأمل هذه لأن الإيديولوجية السياسية، كانت
تتباطأ ارتباطاً وثيقاً بالنظرية الاجتماعية، والبحث الاجتماعي، فعندما يتم
مراجعة البحث الاجتماعي، يتبين على ما يبدو، أن النظرية الاجتماعية
خدعت أو تمت خيانتها.

ويمكن أن ينسى الليبراليون أيضاً، وجود النماذج النظرية المنفصلة لمداخل في التنمية، مختلفة عن مداخلهم. ويشير شيمبرز Chambers، سنة ١٩٨٦، إلى الفئة الدنيا من المهنيين العاديين على أنها فئة محورية، ومخصصة، وتكنوقراطية. وإلى الفئة العليا من المهنيين الجدد، بأنها محيطية، وتتركز حول الناس، ومرنة، وغير بيروقراطية. وهذا يلفت النظر لدور المنظمات الدولية في تنشئة السياسيين، والمخططين، على أساس منظم، وإدراك تنظيمي أو مؤسسي للتنمية. لكن هذا يتضمن أيضاً، جانبين «منا»، و«منهم» فنحن من جانبنا، نتصنف بأننا رقيقون ومهتمون، وراعون. وهم من جانبهم، يتصفون بأنهم غير رقيقين، ويخصيون كل حساب، وعقلانيون، وتكنوقراطيون. وفي الحقيقة، يمكن أن يكون العاملون في المنظمات الدولية مهتمين بمعاناة الفقراء لكونهم مستشارين، يعملون لحسابهم، وسيرفضون وصمهم من قبل حماة الأخلاق^(١٢).

وإذا كان هناك تصنيف يقول بوجود أناس جديدين، وآخرين سيئين في عالم التحديث والتنمية، فإنه لا يمكن تصنيفهم بشكل مرتب ودقيق.

وهناك في الحقيقة، اختلاف جوهري بين هذه المنظورات وفي داخلها، حول نهائية التنمية، وكيف يمكن تحقيقها. ووسط هذه السلسلة، يمكن أن يتفق كثير منهم في النهاية، على أنهم يتحدثون عن تصنيع ذاتي، ما دام أن هذا كان، أو يمكن أن يكون ممكناً للتأكيد، كوسيلة لتحقيق غاية، وأحياناً كغاية في حد ذاتها. وعلى أية حال، فإنه سيكون هناك اختلاف حول ما إذا كان يمكن تحقيق ذلك من خلال الرأسمالية، أو الاشتراكية، على الأقل في المثال الأول، وأن هذه المسارات أكثر مقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للفقراء. وبعد هذا كله، فإن سياسات «دنيا العليا» و«عليا الدنيا»، ليس لها أي ارتباط مع أي منظور. وكشف اختبار السياسات لمشكلات معينة، عن وجود أمثلة متعددة من الحلفاء

غير المرغوب فيهم. فاليسار، واليمين، ولأسباب مختلفة جداً، يرفضون فكرة أن تكون المساعدة الثنائية، والجماعية ذات قيمة للعالم الثالث. بينما يردد هايك Hayek، صدى كثير من اليساريين الذين يقولون إن الزيادة السكانية لا تعيق زيادة الإنتاج، إلا إذا تم دعمها من الدولة.

وفي الحقيقة، لا بد من أن يتم تقويم دور الدولة حالياً في العالم الثالث، في إطار التقسيمات السياسية. أضف إلى ذلك، أنه لا توجد سياسة متفق عليها حول التحضر: فهي إما مهمة، أو يعتبرها أصحاب نظرية التخلف، ثانوية. ويطلق عليها الداعون إلى التكامل عند التسميات، وتعتبرها نظرية التنمية والتحديث، بشكل خفي، كدليل. وفي المقابل، فإن اليمين، واليسار مجتمعين، يرفضان الفكرة القائلة بأنه يمكن التخفيف من معاناة المناطق الريفية عن طريق الإصلاح الجزئي. وفي نهاية المطاف، إن مثل هذه المصطلحات: اليسار واليمين، لا معنى لها عندما تستحضر لتعطي معنى لسياسة التنمية.

موضوعات في علم اجتماع التحديث والتنمية :

إن تفسيري لعلم اجتماع التحديث والتنمية يتضمنن نظريتي التحديث، والتخلف، ومنظورات أخرى، لكنه يفتقر إلى الادعاءات الكبيرة التي تطاق بالنيابة عن هذه المنظورات في بعض الأحيان. وليس هناك صورة شاملة، ومقبولة مطروحة عن العالم الثالث، أو عن النظام العالمي، كما لا توجد واحدة في الأفق. وفي الحقيقة، يمكن أن تكون هناك «أشكال» Models جديدة من التنمية في العالم الثالث، في كل من كوبا، وتنزانيا، والصين، وبلدان يمكن أن تصبح اشتراكية لا تلهب الخيال. ولكن ما يلهيه هو مجتمعات رأسمالية مثل تايلاند، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وتصور على أنها أمثلة يجب أن تحتذى، وهذا أيضاً، لا بد أن يتم تناولها بحذر. وأن علماء الاجتماع الذين

ينصبون من أنفسهم أنبياء لنظام جديد، ويربطون علم اجتماعهم بإيديولوجية سياسية، لا يخدمون علمهم في شيء. أن يتوجب عليهم بدلاً من ذلك، اختبار عمليات التغيير الاجتماعي في العالم الثالث، والطرق التي تتم بها هذه العمليات، وأن يقوموا بتفسيرها بعناية وحذر، وليس بشكل تسلطي. إن هذا يشكل تحدياً كبيراً من غير شك بأطر مرجعية لهذا المشروع المستمر. وستختلف الأسئلة، باختلاف التوقعات الإيديولوجية، والنظرية لعلماء الاجتماع، وباختلاف تركيزهم على البحث الأمبريقي. ولكن الإجابات ستكون خاضعة لمراجعة زملائهم، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون لاتجاهات نظرية أخرى، بناء على قوانين مقبولة في البحث السوسيولوجي. وفي الحقيقة إن هذا هو ما يحدث تماماً وراء اللغة المنمقة عندما يجتمع العلماء الاجتماعيون لبحث قضايا التنمية، والتحديث في العالم الثالث.

وتبرز في فصول هذا الكتاب بعض الموضوعات الرئيسية التي لها صلة بدراسة التنمية والتحديث :

أولاً : التوتر المستمر بين الأفراد، وبين الأنساق الاجتماعية التي كونوها بأنفسهم. وكما يبين داوي Dawe بوضوح سنة ١٩٧٩ فإن هذه الثنائية Dichotomy كانت سمة لكل المنظورات الاجتماعية الرئيسية، فالناس يشاركون بشكل فعال في صنع تاريخهم، فهم يعملون لهدف. ومع ذلك فإن نتائج أفعالهم ليست بالضرورة من اختيارهم الشخصي، فهم مكبلون بكل أنواع القيود الاجتماعية. وهذا يصدق على العالم الثالث وعلى غيره من العوالم. وهو لا محالة ينعكس في علم اجتماع التنمية والتحديث، عندما يتم دراسة العناصر المنظمة للحياة الاجتماعية على جميع المستويات، ابتداء من الأنساق العالمية، والأقاليم، والدول القومية، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والعرقية

ممثليهم، أن يختاروهم ممن يمكن أن تتفق أيدى أو جياتهم السياسة مع إيديولوجيتنا. وكما يقول فوستر كارتر Carter، يمكن الحصول على معلومات عنهم، من خلال التماور معهم، ويجب أن تكون مطابقة لمعرفتهم. وربما تكون حاجة عالم الاجتماع ماسة في هذا المجال لعالم الأنثروبولوجيا، وكلما تم الإسراع في إدراك قضية مشتركة، كان ذلك في مصلحة دراسة التنمية والتحديث.

رابعاً : من الواضح أن علم الاجتماع يجب أن يركز على الجوانب الموضوعية، والذاتية للتنمية، وكلاهما يستحق التعرف عليه. هذا على الرغم من أن علماء الاجتماع قد يفضلون التأكيد على أحدهما دون الآخر، فهي ليست اهتمامات مقصورة على أحد. ففي الوقت الذي يكون فيه استحضار الفاعلين في دراسة التنمية والتحديث مهماً، فإن ما يعادله في الأهمية هو ملاحظة ومحاولة تفسير الأطر الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، التي تعمل من خلالها، متذكرين دائماً أن الموضوعية تبدأ من نقطة ممتازة، ومحددة .

خامساً: يجب إعادة النظر في مفهومي الانتشار، والإبداع، المرتبطين الواحد بالآخر. وفي الحقيقة، أنهما لم يوضعا ليطرهما جانباً، فالاستعمار الثقافي مرادف للانتشار الثقافي، ولو كان ذلك من زاوية حرجة. ومع ذلك، ورغم أن الفكرة البسيطة التي نقول، إن القيم الغربية، أو رأس المال يجلبان بالتأكيد، فوائد كثيرة. من الواضح أنه قول غير مناسب. وأن الافتراض المضاد، القائل بأن التوطين ضار هو أيضاً، وعلى المستوى نفسه افتراض خاطئ. ويمكن تحويل القيم، والمعتقدات، والأذواق، والأولويات، وشروط التجارة، والعملية، في العادة، ذات اتجاهين. وسوف تختلف درجة التناسق من حالة لأخرى، ويمكن عرضها إمبيريقياً، إلى حد ما. ولكن تبقى الحقيقة الثابتة بأن مثل هذه التحولات تحدث. وقد تم إهمالها في العقد الأخير، فيما عدا أولئك الذين يختبرون معاني التغيير التقني، وقد أن الأولان ليهتم علماء الاجتماع بمثل هذه القضايا . ويمكنهم أن

يقوموا بما هو أسوأ، أن يؤدوا دوراً مهماً في نشر الأفكار الغربية في العالم الثالث، وما زالوا يقومون بذلك. إن الناس الذين رفضوا مفهوم الانتشار، ووصفوه بأنه برجوازي، وأيديولوجي، يشتركون بشكل فعال من خلال تدريسهم، وكتاباتهم، وربما من خلال عملهم كمستشارين، في نشر الأفكار الإيديولوجية الغربية. وإذا كانت هناك حاجة لتقديم الدليل، فإن تاريخ نظريتي التحديث، والتخلف، وكل الأشكال الأخرى من الماركسية (ربما باستثناء الماوية (Maoism)، ونظرية الجنسانية Feminist، يمكن الاستشهاد بها بسهولة. وحقاً، فإن نمو دراسات التنمية نفسها وتطورها، له جذوره العميقة في التراث السياسي، والفكري الغربي.

ومع أن الأكاديميين يتصورون أنفسهم مهمين، إلا أن تأثيرهم لا يضاهي، بأي حال من الأحوال، تأثير البيروقراطي العالمي، الذي ربما تلقى تدريبه في أوروبا، أو في أمريكا الشمالية. وفي هذا الإطار، فإن الأمم المتحدة هي الهيئة التي تقوم بالتنشئة دون منازع. وقد لا يشترك المواطنون العاديون في هذه العملية، لكن ممثليهم ينشؤون على طرق من التفكير موجهة نحو التنمية، فيما تشمل عليه هذه الطرق من مدركات متعارضة. وهذا ما يطلق عليه شيمبرز Chambers، سنة ١٩٨٨، جزئياً، اسم المهنة العادية. ويمكن أن نجادل في مدى فعالية الأمم المتحدة ومنظماتها، أو في مدى مصداقية أسلوبها الجماعي في التنمية، لكنها توفر لنا الموقع الجيد لنشر الأفكار الموجودة في كل أنحاء العالم.

هذا بالإضافة إلى أنها تهيئ الفرصة لسرعة انتشار هذه الأفكار. وبمعنى آخر، تعتبر المنظمات الدولية، أو الهيئات الوطنية التي ترتبط بها هذه المنظمات في العالم الثالث، عوامل رئيسية في نشر الأفكار، ورأس المال، والتكنولوجيا، والخبرة، إلى غير ذلك. ومن المفيد، أن نولي اهتماماً لمهن الأشخاص البارزين

داخل هذه المنظمات مثل : البنك الدولي، والمدى الذي يمكن معه أن يستخدموا معه نفوذهم، ليس كتكنوقراط فقط، وإنما أيضاً أكاديميين، ومستشارين سياسيين. ومن الواضح، أنه يمكن اعتبارهم ممثلين للارتباطات الداخلية للمصالح التكنوقراطية، والبيروقراطية، والسياسية، التي تعتبر حيوية جداً في العلاقات الدولية، وفي نشر المعلومات عبر الحدود القومية.

وعلى مستوى أدنى، ترتبط شبكة الناشرين للثقافة بأنظمة تعليمية رسمية، وغير رسمية داخل العالم الثالث، ويعتبر دور وسائل الإعلام في هذا المجال دوراً حيوياً جداً. وتستطيع قلة قليلة فقط، من علماء الاجتماع، إنكار أهمية وجود مثل هذه العلاقات. ورغم أنه يمكن أن يعطوا تقويماً مختلفاً لما يتم تعليمه، فإن السينين Boddies، يعلمون إيديولوجيتهم، أو يمارسون عملية غسل الدماغ. وأما الجيدون Goodies، فإنهم ينقلون المعرفة، أو يسهمون في زيادة وعي الناس، حيث تقوم هذه الجماعات بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية الخاصة بها، وتعمل على تدعيمها، وتقوم في الوقت نفسه، بتغيير المعلومات وتفسيرها، والقيم، والأولويات التي يحصلون عليها من مصادر متعددة .

وأخيراً : فإن على علماء الاجتماع أن يعودوا مرة أخرى للبناءات السياسية، وإلى طبيعة القيادة السياسية. وليس معنى هذا، أن نقول إن البناءات الاقتصادية يجب إهمالها، ولكن المطلوب هو أحداث نوع من التوازن بينهما. لا يمكن أن نفترض بأن المجال الاقتصادي هو المسيطر، حتى في المثال الأخير، لأن من المعروف تماماً أن هذا الوضع لم يحدث. وإلى حد ما، فإن هذه العملية في طريقها إلى التحقيق. لقد أدركت نظرية التخلف، الحاجة إلى تركيز أكثر على المجال السياسي. ويقترح سيرز Seers، أيضاً، بأن علينا اختبار الدافعية، وقوة الإرادة، والذكاء، والحكم على القادة الحاليين، أو المنتظرين. وعلى أية حال، فإن

مثل هذه النصائح تعيدنا إلى اهتمامات كل من بيندكس Bendix، ومور Moore. ويجب أن لا ينحصر التركيز على النخبة، أو الطبقة الحاكمة، بل علينا أن نأخذ بنظرية التخلف، في دراستنا لارتباطاتهم مع المؤسسات، والجماعات خارج مجتمعهم. أضف إلى ذلك، أنه من الأفضل اختبار طريقة تكاملهم مع أعضاء آخرين من جماعاتهم، ومجتمعاتهم العرقية، ومدى تمتع الحكومة بالإجماع الشعبي، وأن عملية القمع، ليست ملكية خاصة مقصورة على نظام سياسي معين. وفي الحقيقة، لو نظرنا إلى القوة العسكرية في العالم الثالث، نجد أن مكانتها في البناء الاقتصادي والاجتماعي، على المستويين القومي، والدولي، قد أزدت موعدها منذ مدة طويلة .

إن موضوعات عديدة، تعتبر مركزية في علم اجتماع التحديث والتنمية، مثل : الفاعل والنظام، والتصنيع، والثقافة، والقيم، والتغير الاقتصادي، والانتشار، والإبداع، وأهمية البناءات السياسية. إنها مجموعة مختارة فقط، تتضمن جميعها اعترافاً بأن دراسة الوحدات الداخلية والخارجية، وارتباطات هذه الوحدات، يكمل بعضه بعضاً. إن هذا الرأي الخاص على النظام متحيز ومطاط. فرغم وجود الاختلافات الإيديولوجية حول طبيعة الرأسمالية، والاشتراكية، والتنمية بين علماء الاجتماع، كما هو الحال بين غيرهم، يدور الحوار فيما بينهم. ويمكن أن تتغير مواقفهم ولو أن هذا التغير يحدث بتردد شديد. وهناك اتفاق حول كيفية تعامل البيئة الإمبريقية مع المناظرات شائعة الانتشار، وهي في العادة تقويمات دقيقة في مجالات بحثية أساسية.

«لقد تم ربط بعض الإبداعات الرئيسية في علم الاجتماع، في العقد الماضي، بالتطور المنظم في النظرية الاجتماعية، الذي قاد إلى إعادة بناء علم

وانتهاء بالجماعات الأولية مثل: الأسر، والعائلات. ومن الواضح أن دور الأنثروبولوجيا الاجتماعية في هذا كله، يعتبر دوراً حاسماً، ورئيسياً، ويمكن فصله بشكل مصطنع فقط، عن دور علم الاجتماع. ويمكن أن تسهم الميادين العلمية الأخرى في هذا المجال مثل التاريخ، والجغرافية، والاقتصاد، والعلاقات الدورية، وهكذا. وإن التأكيد الاجتماعي، كما اتضح لنا سيختلف باختلاف المنظورات النظرية. ولكن لا يمكن لمنظور بعينه أن يكون له سيطرة تامة على الواقع فكل الأراء جزئية .

وثانياً : إن العملية المستمرة للتصنيع، رأسمالية كانت أو اشتراكية، هي مثال واضح على التحديث في كل المنظورات، وتعتبر بالنسبة للكثيرين ملمحاً رئيسياً من ملامح التنمية. فهي في كل المنظورات، تحتل مكاناً رئيسياً ، ستظل كذلك. إن طبيعة التصنيع، واللامح المرافقة له، وحتمية حدوث هذه المظاهر، ستظل جميعها محط اهتمام المتخصصين، وسيكون مفيداً في هذا الإطار، إجراء دراسات أكثر تقارن التصنيع الاشتراكي بنظيره الرأسمالي.

ثالثاً : وبناء على ما سبق ذكره، فإنه لا يمكننا أن نتخلص من الثقافة، فالثقافة تعرف بمئات الطرق، وكل طريق يمكن أن يكون حولها خلاف، وتجري محاولات لإلغاء الثقافة، أو إعادة صياغتها، وتكون هذه المحاولات دائماً من الخارج. ويمكن أن تصنف الثقافة في إيديولوجية، لها بعض المعاني التي قد تحمل أو لا تحمل في ثناياها، معنى الاستخفاف أو الذم. وبشكل مبسط، فإن ما يتعلمه الناس في محيطهم الاجتماعي عن الناس، والحكومة، وطبيعة المعتقدات، والقيم، والأعراف الاجتماعية، لا يمكن رفضه، باعتباره متغيراً ثانوياً يستند في النهاية إلى قاعدة اقتصادية .

يشير وورزلي Worsley إلى أن مفهوم الثقافة قد تم إهماله من قبل أولئك العلماء الذين اختزلوا دراسة المجتمع إلى دراسة الاقتصاد السياسي، أو دراسة

البناء الاجتماعي (١٩٨٤، ٤١: p) وقد أظهرت الصفحات السابقة، أن دراسة الثقافة كانت غائبة بشكل واضح منذ أن توقفت نظرية التحديث عن نشاطهم، فيما عدا الولايات المتحدة ربما، حيث واجهت نظرية التخلف تحدياً مستمراً من المنظور الذي كان سائداً في السابق. إن الثقافة، ليست قضية معتقدات فقط، ورغم ذلك، فإن المعتقدات مهمة، ولها أبعاد ثلاثة : الإدراكي Cognitive، والمعيارية Normative، والإرادي Co native^(١٣) ، وتزودنا الثقافات، في الواقع، بخرائط إدراكية، نستطيع بعد الرجوع إليها تحديد موقعنا في هذا العالم فكرياً، وعقلياً، ونفسياً، واجتماعياً. فهي، أي الثقافات، تزودنا بأطر تنظيمية Institutionalized للتقويم، تمكننا من تمييز أنفسنا عن الآخرين ، وتشكل أيضاً، مجموعات من التعليمات الجاهزة، لكنها ربما تكون تنافسية، عن الكيفية التي يجب أن نتصرف بها .

ويمكن توجيه النقد لمنظري التحديث على أسلوبهم السطحي في دراسة القيم، والثقافة، حيث يتم استخلاص أنماط الشخصية، والصفات الثقافية، من نتائج دراسة ميدانية تكون أدواتها الأساسية الاستبانة. وأن المحاولات التي تمت في اتجاه تصنيف القيم، والثقافة، ليست من الماضي، وأنه لم يتم دفنها بعد. وعلى أية حال، فإن إهمال الثقافة كلياً يعتبر تصرفاً خاطئاً. ومع ذلك، فإننا نكاد نصل إلى مثل هذا الوضع، عندما يشير وورسلي Worsley، إلى الثقافات على أنها المفهوم المفقود. وهذا ليس صحيحاً، ففكرة الاستعمار الثقافي تعني لسوء الحظ، وجود مقياس متدرج للثقافات، بعضها أقوى من البعض الآخر. ورغم ذلك، فإن فكرة الاستعمار الثقافي لفتت الانتباه للمدركات الجماعية، وارتباطها بالمؤثرات الخارجية. ومن الواضح، أنه يجب أن لا تتم دراسة الثقافة في عزلة، فهناك كثير من الأسباب التي تجعلنا نركي مفهوم بيرجر Berger، الخاص بالثقافة الاقتصادية. إنه يشير إلى وجود مصفوفة اجتماعية، وسياسية، وثقافية، أو إطار

تعمل من خلاله عمليات اقتصادية معينة. ولكن الذي هو أهم من أي عنوان، هو تجنب تحديد اتجاه السببية مقدماً:

«إن ما نحتاج إلى تجنبه، ليس فقط الافتراض القائل بأن المصطلح «الثقافي» هو مجال مستقل بذاته، ولكنه أيضاً، من الناحية السببية ثانوي. إنه في الحقيقة، شعاع تلك المؤسسات التي تتولد فيه الأفكار التي نحتاج إليها، والتي يتم تبادلها، أو حتى اختراق الاقتصاد من خلالها»^(١).

وجدير بالاهتمام، أن إثارة الاهتمام بالسوق في العالم الأول، والثاني، والثالث، تطلب منا طرح السؤال الأنّي: كيف يتم تحديد الاختيارات في المقام الأول؟ إن ما يأكله الناس، ويشربونه، وبشترونه، ويبيعونه، أو يبادلونه، نادراً ما يكون وليد حاجة اقتصادية فقط. وكما يشير سهلنز Sehlin:

لقد صرف ماركس وقتاً طويلاً في كتابه «رأس المال»، محاولاً أن يفسر لماذا تساوي كمية من القمح في كميتها كمية (س) من الوحدات المئوية من الحديد. فبينما نجد أن الجوانب على معدل التساوي في إطار معدل العمل الاجتماعي المطلوب، ولماذا يتم إنتاج، وتبادل سلع معينة دون سواها.

وباختصار فإن العمل الاقتصادي يقع دائماً في إطار ثقافي. وفي بعض الأحيان، يعيدنا «اليمين الجديد» New Right إلى تركيز أكثر على الثقافة، وهو، أي اليمين الجديد، مولع بذكريات نظرية التحديث في أيامها الأولى. وبعد أن قلنا إن وجود حكومة محدودة في المستعمرات، لكنها صارمة، أعطت الفرصة للفلاحين الأميين في جنوب شرقي آسيا، وأفريقيا الغربية لاستخدام مواهبهم التجارية. ويذهب باور إلى القول، إن الثقافة هي المسؤولة عن وجود الاختلافات في الأداء الاقتصادي. وأن اختلافات الجماعة التي تتضمن الاختلافات العرقية، هي في رأيه مهمة. وأن البيئة الاقتصادية التقليدية الدالة على نسبة السكان للأرض ورأس المال هي بيئة مضللة، والحجم الصغير، والإنتاجية المتدنية لكثير من

المزارع في العالم الثالث، تعكس بشكل أساسي، الحاجة إلى الطموح، والطاقة والمهارة، وليس الحاجة إلى الأرض، أو إلى رأس المال. ويسوغ هايك Hayek أيضاً، انتشار الأخلاق التجارية، والتدهور الضروري لحالة بدائية من «الإبثار» من خلال الإشارة إلى أن القوانين الخاصة بالملكية، والحياة الأسرية، قد تم اكتشافها من قبل بعض الجماعات التي أثرت، وتضاعفت ثروتها أكثر من غيرها. وانتشرت هذه القيمة مع نهاية القرن الثامن، في الغرب كله، وتمت تنشئة الأجيال اللاحقة عليها، ما دامت استمرت سيطرة المشروع التجاري الصغير وانتشاره. وعلى أية حال، فإنه لم يتم تقبل هذه القيم بسبب الذكاء الخارق أو الاختيار المعتمد لها، لقد كانت عملية اختيار ثقافي جعلت تلك الجماعات وممارساتها، هي السيطرة^(١٥).

ومما يبعث على السخرية، أن يظهر في العقد الثامن من القرن العشرين، موقف له تأثيره السياسي الكبير في الغرب، يستمد شرعيته من اللجوء إلى جزء فج، من نظرية التحديث، وأن يأتي هذا الموقف من شخص لا يعبر أهمية كبيرة لعلم الاجتماع. ومع ذلك، فسيكون من غير المناسب، إهمال عمل اليمين الجديد عن الأسواق. أضف إلى ذلك، وما هو أكثر أهمية، القول بأننا لسنا ملزمين بالاتفاق مع باور Bauer أو هايك Hayek، بأن نضع الثقافات، والقيم، في صلب النقاش حول التنمية. وإذا أكرنا عليهم أي موقع في علم اجتماع التحديث والتنمية، فمعنى ذلك التأكيد على أن ما يفكر فيه الناس، ويعتقدونه، وينصرفونه، لا تترتب عليه أية نتائج. إنه وضع لا يمكن لأي عالم اجتماع الدفاع عنه وبمعزل عن أي شيء آخر، فإن الناس أنفسهم بمختلف انتماءاتهم الطبقية والاجتماعية، هم الذين يقيمون عمليات التغيير الاجتماعي، ما هو جيد أو رديء في التصنيع، وفي الأشكال الأخرى من التحديث. ولهم أيضاً، أفكارهم الخاصة بمكونات التنمية. ويجب أن نكون حذرين في معرفة الطريقة التي يختارون فيها

وبالنسبة لأي شخص، ولو كانت صلتته بدول العالم الثالث ضعيفة، فإنه يعرف أنه ليس بالضرورة أن ترتبط البيروقراطية بالكفاءة، والمال، فهي أبعد ما تكون عن كونها وسيلة تحرر من الارتباطات الوراثية. فهي قد تعمل على تدعيم هذه الارتباطات وتعززها، وهذا يجعل مسألة العلاقات، في نظرية بارسونز، في مواجهة مع الحقيقة الاسبريقية. وعلى أية حال، فإنه لا بد أن يكون واضحاً بأن ما يقوم به بارسونز هو تطبيق نمط المتغيرات على التطور الاجتماعي ولكن في إطار نظري وبشكل أكثر دقة ممن سبقوه، ويذهب إلى القول إن البيروقراطية ونظام السوق يشتملان على معايير عامة. ومع أنهما وجدنا في مجتمعات لا يمكن وصفها بأنها مجتمعات حديثة ولكن :

«تتطورهما في نظام متماسك يمثل خطوة جديدة وواضحة، فقد تركا أثراً في الحقبة الحديثة من التطور الاجتماعي أكثر مما تركته الثورة الصناعية نفسها»^(٢٢).

بهذه الطريقة، نجد أنه يمكن النظر إلى الحداثة على أنها نتيجة لوجود ترتيبات اجتماعية جديدة أكثر كفاءة، وأنها نظام بيروقراطي، ونفدي متفوقان. وتعتبر الثورة الصناعية مكملتها لها جميعاً. إن مفتاح الحداثة هي المعايير العالمية. ويذهب بارسونز لأبعد من ذلك، عندما يقول إن القانون الإنجليزي العام وتطبيقه في العالم الذي يتحدث الإنجليزية، كان العلامة الفارقة بل أهم علامة على وجود المجتمع الحديث^(٢٣).

ويجب أن لا نستغرب إذا علمنا بأن النمط التطوري الأخير لبارسونز هو الارتباط الديمقراطي Association Democratic ففي رأيه، أن لهذا النمط أربع خواص :

- وضع القيادات في مكاتب على أساس الانتخاب .

- حق الانتخاب .

- وجود نظم إجرائية للاقتراع والانتخاب.

- العضوية على أساس طوعي.

وباختصار، فإنه نظام سياسي شبيه إلى حد كبير بالديمقراطيات الموجودة في شمال أمريكا وغرب أوروبا، وهو نظام ممكن التحقيق فقط في حال تأسيس نظام معياري عالمي.

وفي الواقع، فإن بارسونز يقدم لنا مخططاً بسيطاً للتطور الاجتماعي فالقراية، والتكنولوجيا، واللغة، والدين هي أشياء أساسية لكل مجتمع. ومع تطور التدرج الاجتماعي، والشرعية الثقافية، سيكون هناك ميل إلى الحدثة بعيداً عن البدائية. وهناك وحدات تطويرية عالمية أخرى، مثل : التنظيم البيروقراطي، والنقد، وسوق المال، تساعد على زيادة قدرة المجتمعات على التكيف، والتي ربما، مع مرور الزمن، يمكن أن تؤدي إلى الانتقال إلى طور الحدثة : إيجاد نظام أخلاقي عام. وهذا بدوره يمكن أن يدعم النظام السياسي العام الحديث .

وفي أعمال أخرى لاحقة (١٩٦٦ - ١٩٧١)، كان بارسونز أكثر ميلاً للإشارة إلى مراحل محددة للتنمية، معتبراً التطور الاجتماعي عملية تبدأ في مرحلة البدائية، وتمر بمرحلة متوسطة، وتنتهي بمرحلة أخيرة هي الحدثة. وتنقسم كل مرحلة من هذه المراحل إلى ثلاث مراحل. أضف إلى ذلك، أنه ركز كثيراً على المجتمعات الحديثة، والتي تعتبر بالنسبة له مكونة من أنساق شديدة التباين، وتنقسم فوق هذا كله بقدرة فائقة على التكيف. ويمكن النظر إلى مثل هذه المجتمعات على أنها تشكل النظام العالمي. وترتبط بأصلها الموحد في أوروبا الغربية، ولا سيما إنجلترا القرن السابع عشر، وذلك من خلال تقليد ثقافي عام يقوم على الديانة المسيحية، وبشكل غير مباشر على الثقافتين القديمتين اليونانية والعبرية. ولا بد من الإشارة أيضاً، إلى أن التحديث الذي يتحدث عنه بارسونز، امتد إلى أبعد من أوروبا من خلال الاستعمار فقط. وأن الاستثناء الوحيد الذي

سمح به، وكان جزئياً، هو اليابان، حتى هناك، يشير بارسونز إلى وجود تأثير غربي كبير. ومع مرور الزمن، أخذت الولايات المتحدة دور «المجتمع القائد»، وحدث نتيجة إلى ذلك انفراج آخر في المكانات الموروثة الموجودة في التقاليد الأوروبية فيما يتعلق بالملكية، والأرستقراطية. وأصبحت الولايات المتحدة أكثر عقلانية من المجتمعات الحديثة الأخرى. فلم يعد تقسيم العمل قائماً على الاقتصاديات المحلية ومع ازدياد الهجرة، لم تعد المواطنة، والجنسية تعرفان في إطار عرقي. وبدلاً من ذلك كله، أصبحت العالمية هي الاتجاه السائد. أضف إلى ذلك، إدخال نظام المساواة في التعليم، الذي قلل كثيراً من أهمية العامل الوراثي. وقد ذهب بارسونز إلى الدعاء :

«بأن المجتمع الأمريكي ذهب إلى أبعد من أي مجتمع يماثله في الحجم، فيما يتعلق بتخلصه من النظام الوراثي، الذي يكرس عدم المساواة واستبداله بنموذج يقوم على المساواة»^(٢١).

ونخلص من هذا كله، إلى القول إن عمليات التغيير الاجتماعي الأساسية تشتمل على التباين والارتقاء النكفي، وإدخال وحدات جديدة، وبناءات وميكانيزمات في النظام المعياري، وأخيراً، تعميم القيم. ورغم أن بارسونز طبق نمط المتغيرات بشكل أقل تبسيطاً من هوزلتر Hoselits، فمن الواضح أن رأيه القائل، إن التحديث يتضمن انتقالاً من الوراثة إلى التحصيل، ومن الخصوصية إلى العمومية، ومن الانتشارية إلى التخصصية.

ولا بد أن نوضح عند هذه النقطة أمرين :

أولهما : أن بارسونز يقول إنه لا بد أن تمر جميع المجتمعات من خلال المراحل نفسها، وهذا تكمن أهمية الانتشارية.

وعلى الشخص أن :

« يميز بين حدوث أول إبداع اجتماعي وبين انتشار مثل هذا الإبداع. إذ يمكن أن يحدث الأخير في غياب حدوث الظروف المجتمعية اللازمة لحدوث الآخر »^(٢٥).

وبلغة بسيطة، فهذا يعني :

أولاً : إن تمرير الرسالة أسهل من عملية صياغتها. فليس مهماً كيف يمكن لمجتمع أن يكتسب الصفة العالمية للتطور ولكن الأهم هو أن يكتسبها.

وثانياً : إن التطور الاجتماعي ليس حتمي الحدوث. فالمجتمعات التي تفشل في تطوير أنماط عالمية لا تنقرض بالضرورة، فبدلاً من ذلك يمكن أن تبقى في مواقع خاصة وترتبط بعلاقة رمزية مع المجتمعات الأكثر تطوراً^(٢٦).

إنها لا تشكل تهديداً كبيراً لاستمرار بقاء الإنسان الأكثر تطوراً. وفي مكان آخر، يقول بارسونز بأن :

«المجتمعات الدراسية التي تمت دراستها من قبل الأنثروبولوجيين هي من هذه النوعية، وعلينا أن نسلم، بشكل واضح لا يحتمل اللبس، أن صفاتها تتشابه إلى حد بعيد مع صفات مجتمعاتنا قبل حدوث التغيرات التاريخية»^(٢٧).

وإذا وضعناه بشكل أطف ، فإن متغير بارسونز الخاص بالتطورية السدثة، لا يخلو من المشاكل .

أولاً : ليس من الواضح أبداً لماذا يجب أن نفترض بأن صفات المجتمعات الصغيرة مشابهة للبناءات الاجتماعية للمجتمعات الغربية لما قبل التاريخ، وكذلك الفرص المتاحة للإجراءات الفنية التي سيتم تطويرها لعقد المقارنة بعيدة المنال. وعلى كل حال، فإن بارسونز لم يعط اهتماماً كبيراً للمجتمعات المعاصرة، والمجتمعات غير الصناعية، مفضلاً استخدام الأسلوب التاريخي، وأن قراره هذا لا يعفيه من الاتهام بالنزعة التاريخية.

الاجتماع ومهامه. إن المناظرات التي كان فيها خلاف كبير، التي تمت، بين أنصار الماركسية، والتيار الرئيسي في علم الاجتماع، مثلاً، والتي ميزت عقدي الستينيات والسبعينيات قد وصلت إلى نهايتها. لقد كانت نتيجتها إغناء الجانب النظري في علم الاجتماع. ورغم أنه لم يحدث النقاء كامل بين الماركسيين، والتيار الرئيسي في علم الاجتماع، إلا أن علم الاجتماع المعاصر يحمل علامة المنظورات النظرية المختلة في علم الاجتماع. وقد بُنى ذلك على فهم واضح لمحددات النماذج السابقة. وقد زادت هذه النتيجة، بالتأكيد، الصقل النظري، وازدادت معه الرغبة الكبيرة في استخدام هذا الصقل لإزالة الطريق أمام البحث الموجه بمشكلة»^(١٦).

قد لا تكون لدينا نماذج، ولكن لا يمكن لأحد أن يدعي بأن علم اجتماع التنمية والتحديث لا توجد فيه نزاعات، أو أنه يتميز بوجود إجماع سلس، وغير افتراضي. فحتى أولئك الذين يشتركون في إيديولوجيات متشابهة، ليسوا بمعزل عن الدخول في صراعات ضارية. ولكن، يجب أن لا يتوقع أحد أن علم الاجتماع سيجلب السعادة. وكما يقول فيبر Weber، من الذي يؤمن بذلك ؟ فيما عدا مجموعة صغيرة من شباب الجامعات، أو مكاتب التحرير^(١٧). ومع ذلك فإن علماء الاجتماع الذين يدرسون العالم الثالث، وعلاقاته مع العالمين الأول، والثاني، منهمكون في مشروع مشترك، ويشتركون في الاعتقاد القائل بأن التنمية والتحديث يمكن وصفهما، وفهمهما، وتفسيرهما، في بعض الأحيان على الأقل. ولا يبدو هذا هدفاً غير معقول، أو تافهاً، وهو بالتأكيد، يتفق مع رغبة حقيقية، أو كيدة للتخفيف من حدة الجوع، والمعاناة في العالم الثالث. وهناك كثيرون يعتبرون هذا الشيء شرطاً مسبقاً للنجاح في مغامرة من هذا النوع.

وإذا سلمنا بوجود المغامرة، فمن المتوقع أن نخلف الإيديولوجيات، سنشتد حدة المناظرات وتطول. ورغم ذلك كله، فإنه قد يكون من المفيد أن

نتذكر، بأن الفضيلة الوحيدة التي تبقى في قاعات المحاضرات بالجامعة، هي
فضيلة الاستقامة الفكرية، الواضحة، والصريحة.

تالكوت بارسونز والتطورية المجدثة :

لقد كانت هناك دعوة خفية إلى نوع من التطورية في أعمال أصحاب
نظرية التحديث وأتباعها مثل : ليرنر Lerner، وانكلز Inkeles، وسمث (Smith)،
وسملزر Smelzer، وهوزليتز Hoselitz، وروستوف Rostow، وماكلياند
Maclelland، وقد تغير هذا الوضع سنة ١٩٦٤ عندما صدر عدد من نورية علم
الاجتماع الأمريكية American Sociological Review الذي خصص بأكمله
لنظرية التطورية. وبشكل عام، اتفق الذين شاركوا في الكتابة في هذا العدد على
عدة جوانب رئيسية وهي أن :

- ١- المجتمعات عبارة عن أنساق تكيفيه موجهة نحو البقاء.
- ٢- المجتمعات عبارة عن أنساق معيارية بالدرجة الأولى.
- ٣- الإبداع والانتشار هو عوامل أساسية في عملية التحديث.
- ٤- المجتمعات الحديثة مجتمعات فريدة من نوعها ولا سيما فيما يتعلق
بتبنيها الداخلي .

وعلى أية حال، إذا سلمنا بهذا الإجماع، فإن المقالات التي وردت في
المجلة، يختلف بعضها عن البعض الآخر بشكل واضح فيما يتعلق بمجالها
ومستوى تجريبها، فعلى الرغم من محاولة مور Moore مناقشة إمكانية التبؤ في
علم الاجتماع، إلا أن اهتمامه الرئيسي انصب على تعديل أي ميل أو رغبة
موجودة لدى التطوريين المحدثين لافتراض مسارين ووجود اتساق في عملية
التطور. فالتغير الاجتماعي عنده، يتصف بأنه ارتدادي، ويحدث على شكل
دورات، ومتأرجح وبأنه تكميل للعمليات، ويحافظ بشكل جزئي على الملامح

البنائية القديمة، ومتذبذب، وبأنه عبارة عن عملية إحلال بنائية^(١٨). ورغم ذلك كله، يعتبر مور Moore تطورياً متحفظاً وحذراً. وهذا لا يصدق على بارسونز، الذي اتصف بتظيره حول الموضوع، بشيء من الشمولية، والذي يمكن اعتباره، على الأقل بالنسبة للأهداف الحالية، مثلاً لنظرية التطور المحدثة.

ويعقده مقارنة مع التطور العضوي، اقترح بارسونز بأن المجتمعات، في عملية انتقالها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الحديثة، لا بد أن تتوافر فيها صفات عالمية تطويرية. ويعني بذلك، أي تطور تنظيمي مهم بما فيه الكفاية لدفع عملية التطور، أكثر من كونه يظهر مرة واحدة فقط، والذي يحتمل مهاجمته من قبل أنساق متعددة تعمل تحت ظروف مختلفة.

وفي مكان آخر، يعرف الصفة العالمية التطويرية Evolutionary Universal بأنها «أية مجموعة من البناءات، والعمليات التي تزيد من قدرة الأنساق الحية على التكيف»^(١٩).

وتبعاً لرأي بارسونز، فإن بقاء أي مجتمع إنساني مرهون بوجود متطلبات أساسية معينة هي: الدين، الاتصال عن طريق اللغة، التنظيم الاجتماعي من خلال القرابة، التكنولوجيا. وهذه في رأيه، هي المتطلبات العامة الأساسية المطلوبة لقيام المجتمع الإنساني. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الثقافة، بالنسبة لبارسونز، تعني وجود التكنولوجيا، وهي في شكلها غير المتبلين Undifferentiated عبارة عن تركيبة، أو توليفة من المعرفة التجريبية والأساليب العملية^(٢٠). إن هذا الرأي مرتبط بوضوح بالفكرة القائلة إن المجتمع الإنساني يعرف بشكل أساسي بقدرته على «صنع الثقافة والقدرة على نقلها»^(٢١).

وكما اكتسب المجتمع البدائي القدرة على الضبط والتحكم في بيئته، زاد السكان، وزادت التوترات الداخلية، وأصبح من الصعوبة بمكان المحافظة على

النظام الاجتماعي والتقاليد الثقافية في ظل النظام هو بطبيعته موروث، يتم دعمه من خلال تطور اللغة المكتوبة فيه، حيث يظهر نظام طبقي ثنائي تكون الوظائف الدينية والسياسية فيه مركزية، وتتحول لتصبح وراثية. وفي مرحلة لاحقة، ومع ظهور عملية التحضر، يظهر نظام طبقي رباعي، طبقتان في كل منطقة ريفية وحضرية. وتتكون صفوة سياسية دينية في المناطق الحضرية خاصة. وعلى أية حال، فمع زوال اعتماد الحكومة على عوامل كالوراثة والقربا، تتكون أشكال من الشرعية، تظهر الحاجة إليها إذا أريد للنظام الاجتماعي الجديد أن يستمر في البقاء، ويتم الحصول على هذه الشرعية من المؤسسة الدينية. وبهذه الطريقة، تمثل التباين المتزايد، بظهور مؤسسات جديدة تعمل على تحقيق التوازن. فالتنظيم الطبقي والشرعية هما عموميات تطورية. تعمل على زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وتمهد السبيل لتحقيق تقدم أكثر للانتقال إلى مرحلة أعلى.

وكلما استمرت المجتمعات في التطور، استمرت زيادة التخصص، وقل معه تخليب المكنات الموروثة، على المكنات المكتسبة. ويتضح ذلك في تنمية النظام البيروقراطي، كنمط تطوري عام يرتبط بنمط تطوري آخر، بحسب رأي بارسونز، ظهور النقد (النظام النقدي) وسوق النقد بحسب رأي بارسونز. ومثل فيبر Weber، فإن بارسونز يشير إلى أن السلطة البيروقراطية تكس في المكتب نفسه، وليس في الشخص الذي يشغل المكتب. ومرة أخرى، مثل فيبر أيضاً فهو يقيم البيروقراطية بناء على معيار الكفاءة، ومن دونها فإن التنظيم على نطاق واسع يندو مستحيلاً، فالمسؤولون في النظم البيروقراطية يتم تعويضها بالمال وهذا أسهل، وهو المنفذ الكبير بالنسبة لبارسونز. فالنقد هي الوسيلة الناجمة لاستخدام السلع والخدمات. وهكذا، فإن هذا النمط العام بحرر الموارد من القيود الوراثية مثل : تخليب توقعات القربا على الاعتبارات الأخرى، والانتقال إلى الولاء في حالات وبمعان معينة لجماعات سياسية معينة، أو إخضاع تفاصيل الحياة اليومية لأداء الطوائف الدينية.

ثانياً : إن بارسونز يتبع خطى فيبر في استخدام المادة التاريخية في تشكيل الأنماط النموذجية، ولكنه على الرغم من ذلك مهتم بالترتيبات (الكتابات) التطورية، ويمكن القول إنه تجاهل تحذير فيبر من خلط الأنواع المثالية مع الواقع^(٢٨) .

فهو يحاول من غير شك، أن يربط مراحل التطورية، التي سبقت الإشارة إليها بالمجتمعات الحقيقية، في الماضي والحاضر . وعلى سبيل المثال، فإنه مثل دوركهيلم، يعتبر المجتمع الأسرالي مجتمعاً بدائياً . وهو في المقابل، وفي التطور الثاني من المقياس التطوري، يعتبر أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، واليابان، مجتمعات حديثة . وعلى أية حال، فإن هناك تعصباً عرقياً واضحاً في الصورة التي يرسمها للمجتمع الأمريكي، فيصوره على أنه من أكثر المجتمعات «حداثة» بين سائر المجتمعات، ووصفه لمجتمعه بالعمومية، وسيادة المساواة، هو ضرب من التمني . وفي الوقت الذي كان يكتب فيه هذا الكلام، كانت أمريكا تمزقها الاضطرابات العراقية، والاحتجاج العنيف على التغلب عوامل الوراثة، إذا كانت هناك وراثة، وكذلك تورطها في حرب فيتنام . ويشير جولدنر Gouldner في معرض حديثه عن بارسونز، إلى أن الانطباع السائد عن كتابات بارسونز هو انطباع يتسم بكونه احتفالاً ذاتياً لتنهئة الذات^(٢٩) .

ثالثاً: يشير هوجفارت، إلى أن بارسونز يقدم لنا نظاماً ترتيبياً من الأنماط البنائية ويقترح على أية حال، وبشكل مقصود، تقابلاً تاريخياً لا يدعمه أي بحث تاريخي . وفي هذه الظروف، ليس هناك سبب للافتراض إن النمط التطوري الذي يصفه بارسونز، كان يمكن أن يحدث لو لم يتم اختراق العالم الثالث^(٣٠) . إنه من الصعب التهرب من النتيجة القائلة بأن عملية التطور التي يطرحها بارسونز هي أكثر انطباقاً على أمريكا وعلى المؤسسات الاجتماعية أكثر من كونها مجرد فهم تاريخي لعملية التنمية . وحقاً، فإن بارسونز لم يتحدث كثيراً عن «التحديث»

للمجتمعات المعاصرة ففي مقالته، وكتابه، وقد سبقت الإشارة إليها، يخصص
فقرتين كاملتين لهذا الموضوع^(٣١) :

أولاً : إن الاتجاه نحو التحديث أصبح ظاهرة عامة، فالصفوات، خاصة،
في معظم المجتمعات غير الحديثة، تقبل الجوانب المهمة من قيم الحداثة.
ثانياً : إن مجموعة دول العالم الثالث يمكن أن تبرز كعامل توازن في
السياسة العالمية ، وعاملاً من عوامل التحديث .

ثالثاً : وأخيراً، يأمل بأن تصبح اليابان نموذجاً مهماً لتحديث المجتمعات.
وإذا أخذنا الملاحظات السابقة، كما وردت، جنباً إلى جنب مع الخبرة المثالية
الأمريكية، فإنها لا تضيف الكثير لبناء أساس مقنع لوجود علم اجتماع تنمية .

رابعاً : وبالنسبة لبارسونز، كما هو الحال بالنسبة لسابقيه الذين تبثوا بعض
أفكاره، هناك اعتراف بسيط بتأثير الخبرة الاستعمارية. فكلما تمت الإشارة إلى
الاستعمار اعتبر عاملاً إيجابياً في تطور الحداثة وظهورها. أضف إلى ذلك، أنه
لا توجد أية إشارة إلى مساهمات الشعوب المستعمرة، في تنمية العالم المتقدم. إن
هناك تركيزاً على مثل هذه القضايا في نقد الماركسيين المحدثين لنظرية الحداثة.
إن ما يقوم به بارسونز، أكثر من سابقه، هو وضعه لدور القيم، والنظام
المعياري بأكمله في قلب عملية التنمية. وعلى الرغم من أهمية الأنماط التطورية
العالمية فهي الأنماط العمومية، ومظاهرها المؤسسية الموجودة في النظامين
القانوني والسياسي، في التقليد اليهودي المسيحي، الذي أصبح العلامة الواضحة
للحداثة والذي يجب أن ينتقل من العالم الغربي إلى العالم الثالث. وأخيراً، تبرز
مشكلة مختلفة مع فكرة التطور. فقد أعاد بارسونز ومؤيدوه تقديم هذه الفكرة غير
المحببة ووضعوها في بؤرة دراسة التغير الاجتماعي. التطور في نظرهم معناه
التقدم، وقد تم التقدم عن طريق التحول إلى وضع مشابه لما هو سائد في غرب
أوروبا وأمريكا. ويمكن لدول العالم الثالث أن تبقى في مكانها مقيدة بعامل

الزمن، أو أن تنضم إلى الاتجاه العام وذلك بتبنيها الخصائص الثقافية للمجتمعات المتقدمة، من خلال الانتشار، ولا سيما من خلال مجموعات الصفوة في بلدانها. إن من السهل رفض التمرکز العرقي المتضمن في هذا الأسلوب، وعلى أية حال، إذا سلمنا كعلماء اجتماع، ورجال تنمية، أو كناس أشرفوا على الوصول إلى مرحلة التنمية، بأن التنمية هي شكل من الأشكال «النقدية» ورفضنا فكرة أن أمريكا مجتمع قيادي، فعلياً أن نستبدلها بدولة أخرى. وباختصار، إذا كانت هناك عملية تطويرية، فإلى أين نقودنا ؟ وبالنسبة لليفي Levy الذي استخدم نمط المتغيرات البارسوني في أعماله الأولى، فقد عرف الحداثة بأنها عبارة عن متصل، بناء على المرحلة التي تمت فيها تنمية الأدوات والقوة الحركية. وبهذا المعنى، يمكن القول، إنه بالنسبة لليفي، فإن مفتاح عملية التطور يكمن في التقدم التكنولوجي، وإن عملية التطور أدت ببساطة إلى زيادة التحكم البشري في البيئة الطبيعية. وعلى أية حال، فإن المصاحبات الاجتماعية لهذه العملية توصف في إطار مشابه إلى حد كبير لتلك التي استخدمها بارسونز. لقد ميز ليفي بين المجتمعات المحدثة، وغير المحدثة، إلى حد ما. واعتبر النوع الأول من هذه المجتمعات على مستوى عال من التخصصية، والعمومية، والمركزية، والعقلانية، والوظيفية، والتخصص الوظيفي، ولديه تنظيم بيروقراطي، ووسيلة للتبادل، وأسواق متطورة. وكما هو المتوقع، فإن المجتمعات غير المحدثة، لا تملك مثل هذه الخصائص. أما ليفي Levy فهو يرى أن عملية التحديث حتمية الحدوث، وأنه كان يمكن أن تحدث حتى مع عدم وجود الاستعمار، وذلك من خلال تدمير البناءات الاجتماعية، والتقليدية، والتي اعتبر مظاهرها غير متفقة مع الحداثة. وعلى أية حال، فإن ليفي كان على دراية تامة بالعناصر المشوشة لعملية الحداثة. فمع زيادة التخصص، والاعتماد المتبادل، تصبح البناءات الاجتماعية عرضة للهجوم وأكثرها تعرضاً لذلك الأسرة التي تنقلص بشكل متزايد لتأخذ شكل

الأسرة النووية واسعة الانتشار في غرب أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأكثر من هذا كله، فإن الاستقرار يتزامن مع حدوث الحادثة :

« فكلما زادت درجة تحديث المجتمع المعني كانت أكثر اندماجاً في عملية التحديث، ويتعاطف مفهوم عدم الاستقرار الذي ينبثق من أي إطار اجتماعي للأفراد المكونين لذلك المجتمع، فإن التعرض للانتقاد يصبح ملازماً لأي اتصال يجريه أفراد هذه المجتمعات مع المجتمعات المحدثّة إلى حد ما. وإن أي اتصالات تتم تزيد من الاعتماد المتبادل»^(٢٢) .

وبكل تأكيد فإن هذا التركيز على عدم الاستقرار كعنصر أساسي في عملية التحديث هو الذي تميز به ليفي عن بارسونز، الذي لم يؤكد على الخضوع، وعدم الاستقرار، وانهيار الضبط الاجتماعي، في الأنساق الاجتماعية. أضف إلى ذلك كله، إدراك ليفي للحادثة وعدم الحادثة كأشياء نسبية، أكثر من كونها أوضاعاً مطلقة، كانت إشارة مرحلة لمثالية بارسونز التي صورها ممثلة بالولايات المتحدة. وفي نهاية الأمر، فإن مسار ليفي هو أحادي الجانب، ومتمركز حول العرق، وهو أكثر من ذلك، وهو أكثر قسوة من مسار بارسونز، مع وجود نتائج اجتماعية بنائية وثقافية متماثلة. ويمكن أن يكون الطريق إلى الحادثة النسبية أكثر تعقيداً، ولكنه، من دون شك، طريق تبقى عملية التغريب المنزلة هي هدفه الأساسي.

هوامش الفصل العاشر

- 1) Hill, 1979, p. 935.
- 2) Eckberg and Hill, 1979, p. 930.
- 3) Weber, 1947, pp. 71-113.
- 4) Bauer, 1984, p. 28.
- 5) Toye, 1987, p. 66.
- 6) Brett, 1987, p. 37.
- 7) Kitching, 1987, pp. 144-145.
- 8) Biersteker, 1987, pp. 160-161.
- 9) Foster Carter, 76, p. 176.
- 10) Toye, 1987, p. 64.
- 11) Post, 1978, p. 475.
- 12) Conlen, 85, p. 84.
- 13) Worsley, 1984, p. 42.
- 14) Worsley, 1984, p. 60.
- 15) Hayek, 1983, p. 47.
- 16) Heled, 1987, p. 4.
- 17) Weber, 1948, p. 143.
- 18) Moore, 1964, pp. 334-336.
- 19) Parsons, 1984, p. 340-341.
- 20) Parsons, 1984, p. 341.
- 21) Parsons, 1984, p. 341.
- 22) Parsons, 1964, p. 35.
- 23) Parsons, 1964, p. 353.
- 24) Parsons, 1971, p. 14.
- 25) Parsons, 1964, p. 353.

- 26) Parsons ,1964,p,341.
- 27) Parsons,1966,P.110.
- 28) Weber, 1949, p.101.
- 29) Gouldner , 1971 , p. 48.
- 30) Hoosvelt , 1971 , p. 65.
- 31) Parsons , 1971,p. 137.
- 32) Lavy, 1966, pp. 789-90 .



المراجع

باللغة العربية

- ١- توماس - غواد شتاين، ت. إيزال اسيمون، ت. أحمد حسان عبد الواحد، المقدمات التاريخية للعلم الحديث، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٩٦ (الكويت: المجلس الوطني والفنون والآداب، ٢٠٠٣).
- ٢- برتراند رسل، حكمة الغرب، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، ج د، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب ١٩٨٢).
- ٣- عبد الله عمر، ظاهرة العلم الحديث: دراسة تحليلية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٠٨٣).
- ٤- د. محمد أحمد الزعبي، التغيير الاجتماعي، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٩.
- ٥- إيان كريب، ت. النظرية الاجتماعية من بارسنز إلى هابرماس، ت. محمد حسين غلو، م. د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، إبريل - نيسان ١٩٩٩)، ص ١١.
- ٦- ديفيد هارمون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ت. د. محمد عيسى برهوم، عمار، دار صفاء للنشر والتوزيع ١٩٨٨.
- ٧- سمير نعيم أحمد، «النظرية في علم الاجتماع»، دار المعارف في القاهرة.
- ٨- إيميتاي أنزيون، وإيما أنزيون، التغيير الاجتماعي مصادره - نماذجه - نتائج، ت. محمد أحمد حنون، مراجعة عبد الكريم ناصيف، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٤.

- ٩- محمد الجوهري، عطاء شكري - علي ليلي - التغيير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- ١٠- آلان تورين، نقد الحداثة - الحداثة المظفرة، ج ١، ت. صياح الجهم، سورية، وزارة الثقافة السورية ١٩٩٨.
- ١١- عبد الله عامر الهماشي - التحديث الاجتماعي معالمه - ونماذج من تطبيقاته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراته، الجماهيرية العربية الليبية.
- ١٢- نيجل كروس، دافيد إيليوت روبرن روي، ت. وليد شحادة - مستقبل يصنعه الإنسان - قراءات في المجتمع والتكنولوجيا والتصميم، دمشق، وزارة الثقافة السورية، ١٩٩٦.
- ١٣- مجد الدين عمر خيرى، علم الاجتماع - الموضوع والمنهج، الجامعة الأردنية، عمان، دار مجدلاوي، ١٩٩٧.
- ١٤- مجد الدين عمر خيرى خمش، علم الاجتماع - الموضوع والمنهج مع التركيز على المجتمع العربي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٩.
- ١٥- عبد الرحيم تمام أبو كريشة - المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٣.
- ١٦- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية - القاهرة - جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية - المطبعة العالمية - ١٩٧١.
- ١٧- سهير لطفي، التنسية الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الإجرام، رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٨- محمد جوهري وآخرون.
- ١٩- (بيرغر Per (ier) «١٩٧٧».
- ٢٠- مصطفى حجازي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٢.
- ٢١- مارلينوفسكي، ١٩٦٠.
- ٢٢- أ. ل. كروبر، التغيير الاجتماعي، وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٤.

- ٢٣- أنتوني كبتز ، علم الاجتماع (م. م.) ترجمة فايز الصايغ، ٢٠٠٥.
- ٢٤- جوليان . هـ. اسنيوارد، ١٩٨٤.
- ٢٥- سميرة كامل محمد، التنمية الاجتماعية - موضوعات أساسية رؤيا واقعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩.
- ٢٦- بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية.
- ٢٧- غالي شكري، دكتاتورية التخلف العربي، مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة. [بيروت، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر]، ١٩٨٦.
- ٢٨- أمارينا حن، ترجمة شوقي جلال، التنمية الحديثة، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض، والفقر، عالم المعرفة العدد ٣٠٣ مايو/أيار، ٢٠٠٤.
- ٢٩- مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية، بيروت ١٩٧٤.
- ٣٠- محمود عبد المولى، «العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات، وقائع، آفاق»، تونس، ١٩٨٢.
- ٣١- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية.
- ٣٢- جنيرالد، ماير، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، ج٢، ترجمة يوسف عبد الله الصايغ، بيروت ١٩٦٥.

المراجع

باللغة الأجنبية

- Payse sdanch. Political Ideology and Economic Modernizations World politics 1975 vol. P. 171.
- Amin , S.(1976) Unequal Development : An Essey on The Social - Formulation of peripberal capitalism (Hassocks: Harvester).
- Arensberg , C. M. And kimball, S.T. (1968), Family and community in Ireland , 2nd edition (cambridge, Mass.: Harvard University press) . First published in 1940 (Cambridge , Mass.: Harvard University Press).
- Bendix , R. (1964) , Nation -Building and Citizenship: Studies of our Changing Social Order (new York and London :Wilcy).
- Bendix, R. (1966), A case study in cultural and educational mobility : japan and the protestant ethic , in N.j.smelser and S. M. Lipset (eds) , Social Structure and Mobility in Economic Deuelopmend (Chicago, Ill. : Aldine) , PP. 262 -79
- Bendix ,R. (1967) , Tradition and modernity reconsidered, Comparative Studies in society and History, TX , (3) , pp .292-346.
- Benton, T. (1978), How many sociologies ? Sociological Review, 26,(2), May, pp.217-36.

- Berger, p, Berger ,B, and kellner , H. (1974) , The Homeless Mind (Harmondsworth :penguin) .
- Berger, P. (1987),Modern Capitalism,Vol. II: Capitalism and Equality in the Third World (Boston, Mass.: Hamilton Press).
- Berman,M. (1983),All That is Solid Melts Into Air: The Experience of Modernity (London: Verso).
- Bernstein , H.(1971), Modernization theory and the sociological study of development , Journal of Development studies ,7,(2) ,January, pp.141-60
- Bernstein , H, (1979) , Sociology of underdevelopment vs. sociology of development ? in D. Lehmann (ed) , Devechopment Theore : Four Critical Studies (London:Cass) ,pp.77-106.
- Bock, k, (1964) , Theories of progress and evolution in W. Cahnman and A. Boskoff (eds) Sociology and History : Theory and Research (New York :Free press) pp, 21-41 ,.
- Bock , K. (1979), Theeories of progress , development, evolution, in T. B. Bottomore and R. Nisbet , (eds) , A History of Sociological Analysis (London : Heinemann) , pp. 39-79
- Durkheim, E. (1964) , The Division of Labour in Society (New York : Free press).
- Durkheim, E. (1982) , The Rules of Sociological Method and Selected Texts on Sociology and its Method , edited and with an Int oduction by S. Lukes (London: Macmillan) .

- Evans- pritchard , E. (1962) Essays in Social Anthropology (London : Faber & Faber).
- Frank ,A.G. (1969) , Latin America: Underdevelopment or Revolution? (New York and London : Monthly Review press).
- Frank, A.G.(1976), Rebuttal, Latin American Perspectives, Issue 9, Spring, III, (2),pp.106-7.
- Frank, A.G.(1978),Dependent Accumulation and Underdevelopment, (London:Macmillan).
- Frank, A.G.(1980),Crisis:In the World Economy (London:Heinemann).
- Giddens, A. (1985), A Contemporary Critique of Historical Materialism, Vol. II: The Nation-State and Violence (London:Polity).
- Herskovits, M, and Herskovits, F. (1947), Trinidad Village(NewYork : Knopf).
- Horowitz, I. L.(1972),Three Worldsof Development: The Theory and Practice of International Stratification, 2nd (London: Oxford University Press).
- Hoselitz,B.(1960), Sociological Aspects of Economic Growth (new York: Free Press).
- Leaf ,M.J.(1979) .Man , Mind and Science : A. Hist ory of Anthropology (New York : Columbia University press) .
- Levy , M. J. (1952) , Some sources of the vulnerability of the structures of relatively non - industrialized societies to those of highly industrialized societies , in B. F. Hoselitz (ed) , The Progress of Chicago

press Underdeveloped Areas (Chicago, Ill.: University of Chicago press), pp. 113, 25

- Mandel, E.(1978), Late Capitalism (London: Verso).
- Moore, Barrington (1967), Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and peasant in The Making of The Modern World (Harmondsworth: Penguin).
- Moore, W.E.(1979), Functionalism in T. B. Bottomore and R. Nisbet (eds), A History of Sociological Analysis (London: Heinemann) pp. 321- 61
- Nisbet, R. (1966), The Sociological Tradition (New York: Basic Books).
- Ohlson, G.(1970), The evolution of aid doctrine, in J. Bhagwati and R.S.
- Parsons, T.(1951), The Social System (Glencoe, Ill.: Free press)
- Parsons, T.(1966), Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall)
- Parsons, T. (1971), The System of Modern Societies (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall)
- Parsons, T. and Shils, E.(eds)(1962), Towards a General Theory of Action (New York: Harper & Row).
- Riggs, F.W.(1964), Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society (Boston, Mass.: Houghton Mifflin).

- Seers, D. (1977), The meaning of development, *International Development Review*, 19, (3), pp. 2-7.
- Smith , M. G. (1966), pre- industrial stratification systems , in N.J. Smelser and S.M. Lipset (eds), *Social Structure and Mobility in Economic Development* (Chicago, Ill: Aldine) pp. 141-76.
- Smith, M. G. (1974), *Corporations and Society* (Duckworth: London).
- Spengler, J.J.(1955), Social structure, state, economic growth, in S. Kuznets , W.E. Moore and J.J Spengler (eds) , *Economic Growth: Brazil, India, Japan* (Durham, N. C.: Duke University press) , pp. 363-87.
- Tipps, D. (1973), Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective , *Comparative Studies of Society and History*, 15, (2), pp. 199-266
- Toye, J. (1987), *Dilemmas of Development: Reflections on the Counter – Revolution in Development Theory and Policy* (Oxford: Blackwell).
- Wallerstein, I. (1979), *The Capitalist World Economy* (Cambridge: Cambridge University Press).
- White, L.A.(1945), Diffusion vs. evolution: an anti- evolutionist fallacy, *American Anthropologist* , 47, (3), July- September, pp. 339- 56.

اللجنة العلمية :

د. كامل عمران

د. ليلى داود

د. أديب عقيل

المدقق اللغوي :

د. شوقي المعري

